تاريخ
أفريقيا الحديث والمعاصر

الكشوف – الاستعمار – الاستقلال



الدكتور
فرغلي علي تسن هريدي



تاريخ
أفريقيا الحديث والمعاصر

الكشوف - الاستعمار - الاستقلال

الدكتور
فرغلي علي تسن هريدي

العلم والإيمان للنشر والتوزيع

البيــــــانـــــــات	
عنوان الكتاب– Title	تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف – الاستعمار - الاستقلال
المؤلف - Author	الدكتور/ فرغلي علي تسن هريدي
الطبعة – Edition	الأولى .
الناشر - Publisher	العلم والإيمان للنشر والتوزيع .
عنوان الناشر Address	كفر الشيخ - دسوق - شارع الشركات ميدان المحطة تليفون : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٦٠٢٨١
بيانات الوصف المادي	عدد الصفحات Pag. : ٣٦٨ مقياس النسخة Size : ٢٤,٥ × ١٧,٥ التجليد : مجلد
المطبعة - Printer	الجلال .
عنوان المطبعة- Address	العامرية إسكندرية.
اللغة الأصل	اللغة العربية .
رقم الإبداع	٥٣٠٧ـ ٢٠٠٨م
الترقيم الدولي I.S.B.N.	977- 308 - 186 - 9
تاريخ النشر - Date	2008

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ارتبطت أفريقيا بالإسلام مع شعاعه الأول حين هاجر إليها المسلمون فارين بدينهم نازلين على نصيحة نبيهم محمد ﷺ أن بها ملكاً لا يظلم عنده أحد (نجاشي الحبشة) ، بل وأصبح المسلمون دعاة الإسلام في شرق أفريقيا ، كما سيكون لهم دورهم في غربها، وارتبطت القارة بالعرب المسلمين الذين كانت تربطهم علاقات تجارية قديمة ، فقد كانت للعرب تجارة زاخرة خاصة مع شرق أفريقيا ، بل وكونوا بهذه المناطق إمارات عربية واستقروا بها.

وفي مطلع العصور الحديثة شهدت القارة موجة من التكالب الاستعماري بعد خروج المسلمين من الأندلس ، وكان الهدف من هذا التكالب يتمثل في تعقب المسلمين القادمين من الأندلس والقضاء على آخر معاقلهم على الساحل الأفريقي ، بل وتطويقهم بالاتصال بالحبشة المسيحية ، وقد ظهر ذلك جلياً منذ حملات هنري الملاح إلى بلاد المغرب وهي حملات صليبية معروفة.

سعى الاستعمار الأوربي إلى بث الفرقة بين الشعوب لينفرد بكل شعب على حدة ، ومازال الاستعمار يبث الفرقة خاصة بين الدول الإسلامية بإبعاد الدول عن الدولة التي يريد الاستعمار الانقضاض عليها ، والأمثلة على ذلك كثيرة في العراق والصومال والسودان وفلسطين ، ومما يؤسف له فإن الحكام المسلمين ينصاعون طوعاً ورهبة بكل خذلان وذله للاستعمار الأمريكي (حاليا) ، وبهذا فإن الدول الاستعمارية استطاعت أن تمكن لسياستها المعمرة "سياسة فرق تسد" عن طريق الخلافات القبلية والإقليمية وأن تحتال بكل مكر ودهاء على عدم تحقيق الاستقلال القومي في المستعمرات.

عاشت شعوب أفريقيا أزمنة طويلة تعاني من الفقر والجهل والمرض والتخلف الحضاري بسبب الاستعمار الذي استغلها اقتصادياً وسياسياً وسعى للقضاء على الثقافات

الوطنية وعلى الروح القومية ، بل أصبحت نظرة المستعمر إلى شعوب القارة نظرة السادة للعبيد ، بل أصبح ذلك بالفعل ، فقد كان الرقيق الأفريقي مصدر ثروة اقتصادية ضخمة لتجار الرقيق الأوربيين في تصديره إلى العالم الجديد (الأمريكتين) ، وكان يبرر عمله الاستعماري بالأعمال الخيرية ، أعمال الأنبياء والرسل بإرسال المبشرين (المنصرين) ، رغم أن أعمال التبشير هي أسلوب آخر ومهم من أساليب الاستعمار.

وتمضي الدراسة في تطور مستمر وتصل في سياقها إلى نتائج معينة ومحددة ، أهمها ظهور التنافس الشديد بين الدول الاستعمارية وتكوين الإمبراطوريات الأوربية في أفريقيا وتقسيم القارة فيما بينهم ، ونجاح بريطانيا في تحقيق أهدافها في التخلص من الوجود العربي في أفريقيا وإزاحته من طريقه ليحل محله وتمثل ذلك في الإمبراطورية المصرية في شرق أفريقيا وكذلك دولة البوسعيديين.

وقد لجأ الاستعمار إلى وضع عبارات ليست إلا وسيلة لتغطية أعين شعوب المستعمرات الإفريقية مثل : الوصاية - الحماية - الضم - المشاركة - الحكم الثنائي - الإصلاح الدستوري - وهي أفكار مضللة لأن الاستعمار لا يقوى على التنازل الاختياري ، لذا كانت حركات التحرر والاستقلال.

أما علاقة العالم العربي بدول القارة الأفريقية فهي علاقة قديمة استمرت عبر الحضارات والغزوات وانصهرت الشعوب فيما بينها على مر الأزمان وحتى عصرنا هذا ، حيث التقت المجموعتان فيما يسمى بالدول النامية التي ذاقت معا مرارة الاستعمار وويلاته من نهب وسرقة وقتل وتدمير واستغلال واستعباد ناهيك عن التمييز العنصري الذي عانت منه جنوب أفريقيا ، والواقع أن جميع الدول التي وقعت تحت الاستعمار وهي كل دول القارة بلا استثناء لم تكن معاناتها أقل قسوة من التمييز العنصري.

وقد قررت الدول الأفريقية والعربية التعاون والتحالف فيما بينها في إطار تنظيمات مشتركة من أجل تكوين جبهة واحدة قوية ومتماسكة لمواجهة تحديات التخلف وأطماع الدول العملاقة في أراضيها وفي ثرواتها.

لقد كانت الثورة السياسية الأفريقية من أبرز الظواهر الطبيعية التي وقعت على حرج الأحداث العالمية منذ الحرب العالمية الثانية ، ففي خلال سنوات معدودة انبعثت إلى حيز الوجود ثلاثون دولة حديثة ، وتحولت القارة الأفريقية من سجن للاستعمار الأوربي إلى خليط متباين من الدول الأفريقية ، وأصبح الأفارقة يحكمون أنفسهم ، وقد كانت الثورة التحررية تتسم بطابع العداء للاستعمار أكثر من اتسامها بالطابع القومي ، فالاستعمار الأوربي قام برسم الحدود السياسية لأفريقيا ، ولكن هذه الحدود لم تشتمل على جماعات بشرية ذات تاريخ مشترك يعتبر بطبيعته ضرورياً لوجود وعي قومي.

وكان من نتائج الحرب العالمية الثانية أن جاء ميثاق الأمم المتحدة مؤكداً الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وكرامته وقيمته والمساواة في الحقوق بين الأمم الصغيرة والكبيرة ، بل والكفاح في سبيل خلع نير عبوديتها ، والعمل على التحرر والحصول على الاستقلال ، ومقاومة العنصرية والتضامن الإسلامي والأسيوي والعربي الأفريقي ، وقد ازدادت العلاقات الأفريقية العربية مع مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، رغم أن هذه العلاقات لم تخرج عن نطاق القرارات الدبلوماسية إلى ما بعد حرب ١٩٧٣ التي اعتبرت انتصاراً على العنصرية في جنوب أفريقيا لتحالفها وارتباطها مع الصهيونية في فلسطين.

وقد تم تقسيم الكتاب إلى فصل تمهيدي وتسعة فصول ، وقد تناولت في الفصل التمهيدي التوزيع القبلي للقارة ، والتجمعات المسيحية في الحبشة ، وانتشار الإسلام والممالك الإسلامية المتمثلة في السنغال وغانا ومالي وكانم وشرق أفريقيا الإسلامي.

أما الفصل الأول "الكشوف البرتغالية والاستعمار الأوربي على السواحل الأفريقية" وقد قمنا بتوضيح العوامل التي أدت إلى هذه الكشوف ، ومراحل كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، وكذلك الكشوف الداخلية للقارة - في الحبشة والساحل الغربي والكونغو وأنجولا والساحل الشرقي للقارة ، وكشف منابع نهر النيل وجنوب أفريقيا.

وجاء الفصل الثاني بعنوان "تجارة الرقيق حتى إلغائها" وقد قمنا بدراسة هذه التجارة اللاإنسانية منذ بدايتها وأثرها على الاقتصاد الزراعي وكيفية جمع الرقيق والمعاناة التي كان يلاقيها هذا الرقيق بسبب سوء وقسوة تجار الرقيق وحتى الذين كانوا يقيمون بشراءه ، كما قمنا بعرض الدور الأوربي خاصة البريطاني في إلغاء هذه التجارة.

وعالجنا في الفصل الثالث أحداث مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ من خلال نشاط الدول الأوربية قبل انعقاد المؤتمر ووقائع المؤتمر ونتائجه ، وأن هذا المؤتمر كان الهدف منه تقسيم القارة الأفريقية بين الدول الأوربية الاستعمارية.

أما الفصل الرابع فقد جاء بعنوان "التنافس الاستعماري الأوربي وظهور الإمبراطوريات الاستعمارية في القرن التاسع عشر" معالجاً أسباب هذا التوسع الاستعماري والصراع الدولي في أفريقيا متمثلاً في كل من : بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا ودور كل من هذه الدول في الحصول على أكبر مساحة من الأراضي الأفريقية.

وتناولت في الفصل الخامس دور الاستعمار الأوربي في تصفية الوجود العربي في أفريقيا والمتمثل في : أولاً : تصفية الإمبراطورية المصرية الأفريقية في شرق أفريقيا واقتسامها وانتهاز الاستعمار فرصة الثورة المهدية في هذه التصفية للإحلال محلها وقد تم للاستعمار ذلك ، وثانياً : تصفية دولة البوسعيد في شرق أفريقيا (زنجبار).

وجاء الفصل السادس بعنوان "حرب البوير" وقد قمنا بتوضيح أصل البوير وهجرتهم إلى جنوب أفريقيا والحرب بينهم وبين الإنجليز ، أما الفصل السابع فقد جاء تحت عنوان "تطور الأساليب الاستعمارية" وقد تمثلت هذه الأساليب في " الوكالات والمعاهدات والشركات والضم والتفرقة العنصرية والتبشير والتعليم الأجنبي ودور كل من هذه الأساليب لإخضاع المجتمع الأفريقي لسيطرة الاستعمار الأوربي.

أما الفصل الثامن فكان عن "مظاهر النهضة الأفريقية" من حيث الحركات التحررية وتصفية الاستعمار ، واستقلال الشعوب الأفريقية ، ونظم الحكم والإدارة ، ومشكلات الحدود ، التي ظهرت بعد خروج الاستعمار ، ثم دور منظمة الوحدة الأفريقية.

وأخيراً كان الفصل التاسع عن "العلاقات الأفريقية العربية الإسلامية وأثر هذه العلاقات في دعم الدول العربية للشعوب الأفريقية ، وكذلك مقاومة التفرقة العنصرية ، ودور الشعوب الأفريقية في دعم القضايا العربية والإسلامية .

ونرجو أن نكون قد وفقنا فيما قدمنا

وعلى الله قصد السبيل ،،

أسيوط في يناير ٢٠٠٨ د. فرغلي علي تسن هريدي

آداب قنا

فصل تمهيدي

أولاً : التوزيع القبلي .

ثانياً : الحبشة والتجمعات المسيحية.

ثالثاً : انتشار الإسلام والممالك الإسلامية.

- دخول الإسلام أفريقيا.
- الممالك الاسلامية.

١- السنغال.

٢- غانا.

٣- مالي.

٤- كانم

٥- شرق أفريقيا الإسلامي.

أولاً : التوزيع القبلي :

كانت خطوات العرب الموفقة في شمال أفريقيا التي امتدت إلى غرب أفريقيا ، وبرزت قوتها في القيروان وقرطاجنة وتلمسان وطنجة مدخلاً لهجرات ضخمة إلى حدود السودان الشمالية في عهد عقبة بن نافع ، واتصلت عمليات المد ، حين أغارت قبائل بني هلال التي أرسلها الحاكم الفاطمي لتأديب البربر في الشمال الأفريقي ، من هنا تدفق البربر في الصحراء وإلى السودان ، فلما طرد المسلمون من الأندلس تدفق سيل الهجرات إلى دارفور حيث تكونت الممالك الإسلامية (١).

يوجد عدد من القبائل العربية التي هاجرت واستقرت في السهول الساحلية شرق أفريقيا خاصة المحيطة بأرض الحبشة ، وبمضي الوقت تحولت المراكز الإسلامية إلى إمارات أو ممالك إسلامية أطلق عليها البعض اسم إمارات أو سلطنات الزيلع الإسلامية وأطلق عليها المقريزي ممالك اسم الطراز الإسلامي (٢).

وتزداد نسبة العرب والبربر عادة في الشمال ، أما الزنوج فيكثرون بجنوب خط عرض ١٢.

وقد حدث اختلاط بين العرب والزنوج. وإن احتفظت بعض القبائل الزنجية بصفاتها إذ لم تختلط بغيرها في بعض الكتل الجبلية مثل : ملفي ، وأبو ضيا.

وأشهر قبائل الجنوب (قبيلة السارا) التي تنتشر في المقاطعات التشادية الجنوبية الخمس ، كما تنتشر في جمهورية إفريقية الوسطى ، وقد انتشرت النصرانية في هذه القبيلة ، وكان منها رئيساً لجمهورية السابقين.

ومن القبائل القديمة البلالا ، والتاما ، والأرنجا ، والموسجو ، والقرعان وغيرهم (٣).

وتتركز الغالبية العظمى في الجزء الجنوبي من البلاد وخاصة على ضفاف نهر النيجر ، ثم حول نهر السنغال ، وأهم القبائل في مالي هي :-

١- **الماندينغ** : وتقدر نسبتهم من ٤٠ % من مجموع السكان ، ويحملون أسماء مختلفة، فالعرب يسمونهم (مليل) ويقول الفولانيون (مالي) ويسميهم البربر (مليت) والهاوسا يطلقون عليهم اسم (وانقاره) ولعل هذا الاسم يطلق على فرعين منها وهما "السوننكي والديولا" ويسميهم التكرور (المالنكي) والغامبيون يسمونهم (ماندينغ) وهم يسمون أنفسهم (الماندي)

٢- **السنغاي** : وهم يعيشون عند ثنية نهر النيجر ، وتبلغ نسبتهم ١٢ % من السكان ، ويعملون بصيد السمك.

٣- **الفولاني** : ولهم أسماء كثيرة أيضاً ، ويشكلون ١٠ % من سكان البلاد.

٤- **البرنو** :

٥- **التوكلور** : وتعيش في الغرب قرب السنغال.

٦- **الموش** : وتعيش في الجنوب قرب فولتا العليا . وأكثرهم لا يزال على الوثنية.

٧- **السينوفو** : وتقطن هذه القبائل قرب ساحل العاج وفولتا العليا عند أعالي النيجر ونهر فولتا وتشكيل ٣,٥ % من سكان بلاد مالي.

٨- **الماركاكا** : ويشكلون ٦ % من السكان.

٩- **الدوجون** : ويشكلون ٣,٥ % من سكان مالي.

١٠- **الطوارق** : ويعيشون في الشمال ويعرفون باسم الملثمين.

١١- وهناك مجموعة صغيرة من العرب تعيش بالقرب من (تومبوكو).

يشكل المسلمون ٩٣ % من السكان ، على حين تبلغ نسبة الوثنيين ٦ % ومعظمهم من (البامبارا) التي هي فرع من (الماندينغ) ومن قبائل (الموش) ويشكل النصارى ١ % فقط من السكان ، ولكل مجموعة لغتها الخاصة ، واللغة الفرنسية هي الرسمية ، وقد فرضت بعد دخول الفرنسيين [٤].

يتكون السودان العربي من مجموعتين كبيرتين جداً هما المجموعة الجعلية والكواهلة وتمثل العدنانيين من عرب شمال الجزيرة العربية ، وقد تركزت هذه المجموعة على النيل ما بين الخرطوم جنوباً وبلاد النوبة شمالاً ، كما توزع بعضها في البطانة وبالقرب من النيل الأزرق والأبيض في كردفان وتحت هذه المجموعة قبائل :

١- الجعلية : من خانق سبلوقة إلى العطبرة.

٢- الميرفاب : إلى شمال العطبرة حول بربر.

٣- الرباطاب : من بربر إلى أبي حمد.

٤- المناصير : من أبي حمد إلى آخر الشلال الرابع.

٥- الشايقية : من الشلال الرابع إلى إقليم الدبة.

٦- الجوابرة (أولاد جابر) : داخل النوبة بين الدناقلة والمحس.

٧- الركابية : ويشك في نسبتهم للجعليين وهم في المحس.

٨- الجمع : غرب النيل الأبيض إلى الجنوب من الكواهلة.

٩- المجموعية : شمال وجنوب أم دزمان.

١٠- البديوية : في النوبة وفي كردفان.

١١- الجوامعة : في وسط كردفان.

١٢- الفريات : جنوب الأبيض.

١٣- البطاحين : شمال البطانة.

أما الكواهلة فهي مجموعات صغيرة بالنسبة للجعلية وقد جاورت البجة وصاهرتها.

وبنى جهينة من قضاعة من القحطانيين ينتسبون إلى جهينة بين زيد بن ليث بن مسلم بن قضاعة وكان جيش عمرو بن العاص يضم أكبر عدد منهم ومجاميعها:

١- رفاعة وخيوطها القواسمة والعبدلاب والعركبون.

٢- العواقرة والخوالدة.

٣- الشكرية.

وديارها : دار حامد والزيادية والبزغة والشنابلة والمعاليا في وسط كردفان ، ثم الدويحية والمسلمية والبقارة والمحاميد والكبابيش والمغاربة والحمر وهم في كردفان ودارفور.

وقد أحصيت قبائل السودان فكانت ٢١٤ مائتين وأربع عشر قبيلة (٥) وجنوب السودان يتكون من ثلاثة أقاليم : إقليم أعالي النيل ، وإقليم بحر الغزال ، والإقليم الاستوائي ، وتنقسم المجموعات القبلية التي تقطنه إلى ثلاثة مجموعات وهي :-

١- القبائل النيلية : وتشمل الشلك والدينكا والنوير.

٢- القبائل النيلية الحامية : وتشمل اللاتوكا والتبوسا والردنقا.

٣- قبائل نزحت للجنوب من غرب أفريقيا أهمها قبيلة الزانجي (٦).

ثانياً : الحبشة والتجمعات المسيحية :-

تقع الحبشة في شرق أفريقيا في منطقة القرن الأفريقي بين خطي عرض ٤ ، ١٨ شمالاً ، وخطي طول ٣٣ ، ٤٨ شرقاً.

ولهذا الموقع أهمية خاصة ، فهي تعتبر بمثابة الجسر الذي يربط بين القارتين الأفريقية والأسيوية فلا يفصلها عن الساحل الأسيوي - إلا مسافة ضيقة تقل عن عشرين ميلاً ، ويحدها من الغرب والشمال - السودان ، ومن الشمال البحر الأحمر ، ومن الشرق والجنوب - الصومال ، ومن الجنوب كينيا.

والهضبة الحبشية يتراوح متوسط ارتفاعها بين ٧,٠٠٠ ، ٨٠٠٠ قدم فوق سطح البحر - لكن الهضبة تترك بينها وبين ساحل البحر الأحمر سهلاً ساحلياً.

ونشير إلى أن اسم الحبشة (Abyssinia) اشتق من اسم قبيلة (حبشت)
منية ، وقد هاجرت هذه القبيلة من الجزيرة العربية قبل الميلاد بعدة قرون ،
ستقرت بهذه البلاد واعطتها اسمها ، ولا نستطيع أن نحدد تاريخاً معيناً لبداية
ىلاقات بين عرب شبه الجزيرة والأحباش ، فشبه الجزيرة العربية تواجه الحبشة ،
لا يفصل بينهما إلا البحر الأحمر ، وهو بحر ضيق ، ويكاد يلتقي ساحلاه الأفريقي
لأسيوي في الجنوب عند مضيق باب المندب ، بحيث يمكن القول أن هذا البحر كان
امل وصل بين سكان شبه الجزيرة العربية ، وسكان الساحل الأفريقي وما وراءه أكثر
ه عامل فصل ، خاصة أن الملاحة في البحر الأحمر سهلة متيسرة طوال العام ، فلا
اد تهب زوابع أو أعاصير تعرض الملاحة فيه للخطر إلا بضعة أيام في السنة.

وقد كانت للحبشة تجارة زاهرة ، إذ كانت تصدر البن ، والصمغ ، والعاج ،
يش النعام ، والأغنام ، والأبقار ، والجلود في مقابل استيراد الأرز الهندي والبلح ،
لأقمشة القطنية ، والدخان ، والحديد وغيرها ، ولا شك في أن العرب كانوا يلعبون
رأ هاماً في هذا التبادل التجاري الذي كان يتم في الغالب عن طريق المقايضة إلى أن
رفت العملات القديمة (٧).

ومن أقدم المماليك الحبشية مملكة أكسيوم في هضبة تيجري ظهرت في القرن
أول الميلادي واتخذ ملكها عيزانا (أذينة) لقب نجاشي أي ملك الملوك واعتنق
سيحية على مذهب كنيسة اليعاقبة في مصر على يد الشقيقين فروفتيوس وايديسيوس
ام ٣٥٠م ، وقد تمكنت هذه الدولة من احتلال اليمن وحاولت هدم الكعبة تعصباً
صرانية عام الفيل الذي شهد مولد رسول الله ﷺ ، ثم أذن للمسلمين بالهجرة إلى
ض الحبشة وأكرم النجاشي وفادتهم وكان أول من أسلم من أهل هذه البلاد وعندما
اسل ﷺ الملوك والأمراء سنة ٦ هـ ، أرسل كتاباً إلى نجاشي الحبشة (٨).

وكانت المسيحية قد وصلت إلى الحبشة في القرن الرابع الميلادي عن طريق
صر ، وأصبحت الكنيسة الأثيوبية تابعة للكنيسة المصرية الأرثوذكسية (كنيسة
سكندرية) التي تكفلت بإرسال رجال الدين لها ، وقد ظلت الصلة بين الكنيسة

المصرية والكنيسة الإثيوبية إلى يومنا هذا وإن كانت قد اختلفت نوع هذه العلاقة بين الكنيستين وتطورت مع تطور العلاقة السياسية بين مصر وأثيوبيا [٩] وتقدر نسبة المسلمين بثلثي السكان والباقي من النصارى والأقباط ، وقد انتشرت النصرانية في الحبشة في القرن الثالث قبل الهجرة ، ومن قبل قامت مملكة (أكسوم) [١٠].

نشوء مملكة الأمهرا :

بعد هزيمة حكم أكسوم لليمن على أيدي الفرس واليمنيين وهيمنة الفرس على البحر الأحمر وانحسار النفوذ الروماني من عدوليس وموانئ البحر الأحمر الأخرى ، بدأت سلطة أكسوم تضعف ، وزاد عزلتها زحف قبائل البجة القوية وانتشارها من مملكة النوبة ووادي النيل إلى شاطئ البحر الأحمر حيث طاب لهم المرعى ، فتوغلوا في هضبة أريتريا والتجراي ، ولم يكن لمملكة أكسوم أي حول أو قوة للوقوف في وجههم ، فاستولوا في طريقهم على منطقة الحماسين ثم زحفوا نحو أكسوم ، مما اضطر شعب أكسوم إلى الهجرة إلى الجنوب ، وبسيطرة العرب المسلمين على سواحل البحر الأحمر ومصر وبلاد الشام ، واندحار الإمبراطورية الرومانية البيزنطية ، حليفة أكسوم ومصدر ثرائها المادي والروحي أمام الزحف العربي ، وانقطعت صلة أكسوم بالعالم.

ولم تعد أكسوم في القرن الثامن الميلادي بمستطيعة أن تحتفظ باستقلالها إلا في مقاطعة تجراي والأماكن الجنوبية منها التي اضطروا إلى النزوح إليها ، حيث كانت تعيش قبائل الأقو الوثنية.

ونشر سكان أكسوم لغتهم – جئز – وديانتهم المسيحية الأرثوذوكسية بين هذه القبائل الوثنية وتمازحوا معها ، وأولئك بالأصل قوم من الكوش ، وتكونت من التمازج خلال القرون الثلاثة عناصر جديدة طورت لغة خاصة لها سميت (بالأمهرا) واحتلت هذه العناصر أقاليم تجراي ولاستا ، التي كانت تسمى إقليم الأمهرا وشوا وغوجام . وهكذا فإن الأمهرا هم قوم نتج من التزاوجات التاريخية بين سكان أكسوم ذوي الأصول

السامية الكوشية مع القوم من الكوش عنصراً وثقافة ، فهم إذا القوم الهجين الذين غلبت عليهم الثقافة السامية.

ومنذ ذلك الوقت بدأت تتكون ما يمكن أن نطلق عليه (دولة الحبشة) الحقيقة تمييزاً لها عن دولة أكسوم التي اضمحلت وتميزت بطابعها الخاص وهذا الهجين المختلط (الأمهرا) إنما هو نتاج تفاعل من طبقة الساميين وأهل البلاد الحاميين ، ومن بينها قبائل الأقو الكثيرة العدد ، وتعددت اللغات والطوائف في هذه المملكة الجديدة ، ولكن اللغات السامية سادت (جئز – أمهرية) والديانة الأرثوذكسية المسيحية.

وفي منتصف القرن العاشر الميلادي وجد اليهود الفرصة سانحة لامتلاك ناصية حكم البلاد بعد أن ازدادت حالة البلاد سوءاً على أثر تدمير مملكة أكسوم وانعزالها عن العالم الخارجي ، فقامت امرأة يهودية كانت متملكة على قبيلة (الفلاشا) اليهودية من عنصر الأقو في منطقة سمين الواقعة شمال الحبشة ، وهي منطقة نفوذ يهودي منذ عصر قديم ، ويطلق على هذه الملكة (بوديت) أو (أستير) وزحفت على رأس ثوار اليهود تساعدها جموع من قبيلة زاقوي ، وهم فرع من الأقو الكوشين ، وغزت الملكة البلاد وأحرقت المدن وخربت الكنائس واستولت على مملكة أكسوم وذبحت كل الثوار المسيحيين الذين كانوا يتحصنون في قلعة (دامبو) ونصبت نفسها ملكة على البلاد (١١).

وقد سجل لنا التاريخ مراحل متعددة من الصراع بين ممالك الطراز الإسلامي ومملكة الحبشة المسيحية – فقد طمع الأحباش في مد سلطانهم لهذه الممالك التي تتحكم بحكم موقعها في منطقة القرن الأفريقي في التجارة الخارجية عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر.

هذا ونشير إلى أن الأحباش كانوا يتابعون لأخبار الحملات الصليبية الدائرة في بلاد الشام ، وكان ملوك الحبشة يطمعون في أن يسهموا في هذه الحروب ، وجرت اتصالات بينهم وبين ملوك أوربا بهدف قيام حلف مسيحي يكون للأحباش دور فيه بمهاجمة الدول الإسلامية من الجنوب.

ولما وصل البرتغال إلى شرق أفريقيا كان من أهدافهم الاتصال بالحبشة للإتفاق على عمل مشترك ضد القوى الإسلامية – وكانت الملكة هيلانة ملكة الحبشة قد أرسلت في عام ١٥١٠ م رسولاً إلى الملك عما نويل ملك البرتغال بهدف الاتفاق علـى هـذا العمل ، ومن ضمن ما جاء في رسالة ملكة الحبش إنها لا تعمل على مهاجمة المسلمين المتمركزين في السهول المحيطة بالحبشة فحسب – لكنها أيضاً تنـوي مهاجمـة مكـة وهي في هذا بحاجة لمساعدة الأسطول البرتغالي الذي أحرز انتصارات حاسمة علـى الأساطيل الإسلامية في المحيط الهندي.

ونشير إلى أن البرتغال استجابت لهذا الطلب الحبشي والـذي باركتـه وزكتـه البابوية فأرسلت قوة على رأسها أحد أبناء فاسكودا جاما ، وقد منيت القوات البرتغاليـة بخسائر فادحة وقتل قائدها – لكن لم تستطيع القوات الإسلامية أن تحقق نصراً حاسـماً على الحبشة والقوات المؤازرة لها (١٢).

أرسل البرتغاليون في أوائل سنة ١٥٢٤ حملة كبيرة إلى مـصوع بقيـادة دي سلفيرا وكان الهدف من إرسالها إستعادة المبعوث البرتغالي إلى بلاط ملـك الحبـشة ، وقد قدم حاكم عدن المؤن للحملة أثناء ذهابهم فقد أجبر حاكمها عند عودته علـى عقـد معاهدة مع البرتغاليين نصت على أن تدفع عدن جزية سنوية للبرتغاليين ، وأن تـسمح للسفن البرتغالية باللجوء إلى مينائها في أي وقت ، ولكن نائب الملك في الهنـد رفـض اعتماد تلك المعاهدة على أساس أنها تضييع للجهود البرتغاليـة ، ولـم تلبـث القـوات البرتغالية أن ضربت بمدافعها عدن أثناء اتجاهها إلى مصوع في سنة ١٥٢٥ ، ولكنهـا لم تحقق شيئاً من النجاح ، كما حاول دي سلفيرا في أثناء عودته من مصوع في سـنة ١٥٢٦ مهاجمة عدن ولكن الرياح أبعدت سفينة عنها ، وعلى الرغم من الفشل المتكرر أمام عدن فقد استطاع دي سلفيرا في فبراير سنة ١٥٣٠ عقد معاهدة مع حـاكم عـدن اعترف فيها بالسيادة البرتغالية على عدن ، ودفع جزية سنوية للبرتغاليين ، واعتـرف البرتغاليون بحق العدنيين في الملاحة في المحيط الهندي بشرط عدم ذهاب سفنهم إلـى

جدة ، ولضمان تنفيذ بنود المعاهدة ترك البرتغاليون إحدى سفنهم الحربية وعليها أربعون برتغالياً في ميناء عدن ، ولم يكتب لتلك المعاهدة الاستمرار إلا مدة قصيرة بعد رحيل دي سلفيرا عن عدن ، إذ قبض حاكم عدن على البرتغاليين الموجودين في الميناء واستخدمهم في صنع الأسلحة ، وأعلن دخوله في طاعة العثمانيين.

حاول البرتغاليون في سنة ١٥٢٣ استعادة مبعوثهم من بلاط ملك الحبشة فأرسلوا حملة هاجمت ميناء الشحر ونهبته أثناء ذهابهم إلى مصوع ، ولكنها فشلت في تحقيق هدفها ، ولم ييأس البرتغاليون من استعادة سفيرهم فأرسلوا الحملات السنوية إلى البحر الأحمر حتى أمكنهم استعادته فيما بعد ، وكان المبعوث البرتغالي يحمل خطابين من ملك الحبشة ، كما صحبه سفير من قبل تعاون بينه وبين البرتغال ، ولكنه لم يعلن عن رغبته في الاشتراك مع البرتغاليين في إعلان الحرب على المسلمين، وفي نفس الوقت أخذ يحرض ملك البرتغال على الاستمرار في محاربة المسلمين حتى يتم القضاء عليهم نهائياً ، والاستيلاء مرة أخرى على بيت المقدس ، وإذا كان ملك الحبشة لم يحدد في خطابيه كيفية التعاون مع البرتغاليين فقد طلب منهم أن يقدموا له المساعدات حتى يستطيع الوقوف في وجه القوى الإسلامية المحيطة به ، كما طلب إبقاء البعثة الدينية البرتغالية الموجودة في الحبشة لنشر الدين المسيحي في جميع جزر البحر الأحمر الواقعة على الحدود الحبشية ، لأن جميع سكانها من المسلمين والوثنيين.

كان نجاح البرتغال في التحالف مع الحبشة معناه إمكان تطويق العالم العربي من ناحية الجنوب ، وفي نفس الوقت يمثل تهديداً خطيراً ومباشراً للأماكن الإسلامية المقدسة في الأراضي الحجازية ، ولكن ذلك التحالف كان يحمل منذ البداية عوامل فشله بسبب اختلاف وجهتي نظر المتحالفين ، واختلاف مذهبيهما الديني ، فالأحباش يعتنقون الديانة المسيحية على المذهب الأرثوذكسي بينما يعتنق البرتغاليون الدين المسيحي على المذهب الكاثوليكي ، ومن ناحية الأهداف كان الأحباش يرغبون في أن يساعدهم البرتغاليون على تطوير بلادهم حتى يستطيعوا الوقوف أمام الإمارات الحبشية المسلمة المجاورة لهم ، كما كانوا يرون أن تتعاون جميع الدول المسيحية الأوربية مع البرتغال

بإرسال قواتها إلى البحر الأحمر ، وتستولي كل دولة من هذه الدول على أحد المواقع الهامة الواقعة على البحر الأحمر ، فتحتل أسبانيا زيلع ، وتحتل فرنسا سواكن ، بينما تحتل البرتغال مصوع ، وفي نفس الوقت تساعد القوات المتحالفة الحبشة في الزحف على البلاد الإسلامية والاستيلاء على جدة ومكة والقاهرة وغيرها من المدن الإسلامية المهمة ، وكان معنى هذا الاقتراح القضاء على احتكار البرتغال لطريق رأس الرجاء الصالح ، بينما كان البرتغاليون يهدفون من وراء ذلك التحالف إلى اتخاذ الحبشة قاعدة عسكرية لهم ، واستغلال ثروات الحبشة ، وتحويل الأحباش من المذهب الأرثوذكسي إلى المذهب الكاثوليكي ، وما أن تبين الأحباش تلك الأهداف حتى عملوا على طرد البرتغاليين من بلادهم ، ونجحوا في تحقيق ذلك في أوائل القرن السابع عشر.

كان هناك عامل آخر ظهر إلى حيز الوجود وأثر على موقف الأحباش من البرتغاليين وهو استيلاء الأتراك العثمانيين على البلاد العربية ، فقد خشي ملك الحبشة أن يؤدي تحالفه مع البرتغاليين إلى مهاجمة القوات العثمانية لبلاده ، أو التدخل في تعيين رئيس أساقفة الحبشة التي كانت كنيستها تتبع كنيسة الإسكندرية ، وكان بطريرك الإسكندرية هو الذي يعين رئيس أساقفة الحبشة ، كما خشي ملك الحبشة أن يؤدي نشاط العثمانيين في المنطقة إلى إثارة القلاقل في الحبشة من جانب الإمارات الحبشية المسلمة التي كانت تحيط بالحبشة (بلاد الطراز الإسلامي). ولهذه الأسباب فضل الأحباش عدم عقد اتفاقيات محددة مع البرتغاليين [١٣].

إن المبشرين بالنصرانية لا يريدون نصارى من السود يساوونهم في المنزلة، ولكنهم يريدون أشخاصاً يستتبعونهم في استغلال البلاد التي يبشرون فيها ، فحينما يعتنق الزنجي الإسلام فإنه لا يصبح حالاً عضواً في هيئة اجتماعية أعلى من تلك التي كان فيها من قبل ، أما إذا انتقل الوثني الزنجي إلى الجماعة المسيحية فإن الذي يحدث هو خلاف ذلك.

إن ملوك الحبشة النصارى أرادوا في القرن التاسع عشر أن يحملوا المسلمين الأحباش بالقوة على اعتناق النصرانية أو على مغادرة الحبشة ، رغم أن تيودور ملك الحبشة أراد أن يحالف بريطانيا ضد الدول الإسلامية المجاورة له وخصوصاً مصر ، ثم كتب بذلك رسالة إلى الملكة فيكتوريا في عام ١٨٦٣ ولكن رسالته بقيت بلا رد فعد تيودور ذلك إهانة وسجن القنصل الإنجليزي والمبشرين البروتستانت الذي كانت الحكومة الحبشية قد سمحت لهم بالتبشير بين رعاياها المسلمين.

وجاء الملك يوحنا فأمر بتعبئة عامة ثم أعلن حرباً صليبية على المسلمين كما استطاعت الحكومة الحبشية أن تنصر بعض المسلمين عن طريق القهر ، ولكنهم خرجوا من الكنيسة التي عمدوا فيها إلى المساجد ليعودوا إلى إيمانهم وقد زاد ذلك من العداء بين المسلمين والنصارى من الأحباش ، والنصارى في الأصل أقلية في الحبشة، ولكن الاستعمار البريطاني خاصة هو الذي دعم الأسرة المسيحية الحاكمة على كثرة من المسلمين يتكلم العديد منهم اللغة العربية ويعرفونها جميعاً لأنها لغة الإسلام [١٤].

وأشهر من قاد الصراع الإسلامي ضد الصليبية الأمهرية والبرتغال الشيخ أبو عبد الله الزيلعي وجمال الدين عبد الله بن يوسف ثم برز الإمام أحمد ابن إبراهيم أمير عدل الملقب بالقرين أو الأشول الذي اجتاح مملكة الحبشة بأسرها ١٥٢٨ – ١٥٤٣ بمساعدة الدولة العثمانية واستطاع أن يقتل كريستوفر دي جاما ابن المكتشف المشهور ١٥٤١ بوادي الدناكل في أريتريا.

وفي ١٨٧٨ اشتدت الهجمة الصليبية على مسلمي الحبشة فعقد الملك جون مجمعاً ضم رجال الكنيسة الحبشية وقرروا الاتفاق على دين واحد في كافة أنحاء المملكة فألزم المسلمين بالتسليم في خلال ثلاث سنين والوثنيين في خلال خمس سنين [١٥].

ثالثاً : انتشار الإسلام والممالك الإسلامية

- دخول الإسلام في أفريقيا :

علاقة العرب بأفريقيا علاقة قديمة ، فقد جاء العرب من شبه الجزيرة العربية إلى الساحل الشرقي لأفريقيا واستقروا في هذه المناطق وأصبحت لهم تجارة زاخرة ، وكونوا إمارات عربية في شرق أفريقيا ، وإذا علمنا أن المسافة بين زنزبار وعدن لا تتجاوز ١,٧٠٠ ميل وبين زنزبار ومسقط ٢,٢٠٠ ميل تقريباً ، أدركنا الامتداد العربي لهذه الجهات الأفريقية.

وبالإضافة إلى عامل الجوار – فهناك عامل جغرافي مناخي آخر ساهم في قيام هذه العلاقات بين العرب القاطنين في الجزيرة العربية ، وبين سكان السواحل الشرقية لأفريقيا ، حيث أصبح التجار العرب يبدأون رحلتهم في سفنهم الشراعية من الشاطئ العربي في الشتاء يستعينون بقوة الرياح المؤاتية في سفرهم جنوباً صوب الساحل الأفريقي ، وفي الربيع أثناء عودتهم يجدون أيضاً الرياح مؤاتية للاتجاه صوب الوطن الأصلي فيساعدهم ذلك على الانتقال من الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر إلى الشاطئ الغربي والعكس.

ومن الأسباب أيضاً التي دفعت سكان السواحل العربية للخروج من شبه جزيرتهم (العمانيون والحضارمة خاصة) أنهم نشأوا في بيئة بحرية مثالية في جنوب شبه الجزيرة العربية ظهيرها طارد ، فكان طبيعياً أن يتسللوا إلى شرق أفريقيا في مجموعات صغيرة انتشرت في المبدأ في بعض الجزر الساحلية مثل : مافيا وزنزبار وبمبا وفي المراكز الساحلية مثل سفالة ومالندي وكلوة وممبسة ودار السلام ، واستطاعت هذه المجموعات أن تطبع مناطق واسعة من شرق القارة بلغتها وحضارتها وأن تندمج في السكان الأصليين.

لا شك أن الاستقرار العربي على الساحل الأفريقي المقابل لشبه الجزيرة العربية حدث بهدوء ،ودون اللجوء للقوة أو العنف ، وكان الغرض التجاري هو الغالب على هذه الجماعات العربية المهاجرة للسواحل الأفريقية.

ولما ظهر الإسلام في شبه الجزيرة العربية وجهر النبي ﷺ بالدعوة أعطى للعرب دفعة قوية للخروج من شبه جزيرتهم لنشر الدين الجديد ، ومن الطبيعي أن تكون المناطق التي عرفوها وتعاملوا مع أهلها من أول المناطق التي انطلق إليها العرب المسلمون وأصبح التجار المسلمون دعاة الإسلام في شرق أفريقيا ، كما سيكون لهم دورهم أيضاً في غرب القارة ، وكانت سلوكهم وأمانتهم ومعاملتهم حسب تعاليم الإسلام – خير مشجع للأفارقة لاعتناق الدين الجديد الذي يدعو للمساواة بين الناس ولا يفرق بينهم إلا على أساس التقوى ، كما يدعو للأمانة ومراعاة الله في الكيل والوزن وتحديد الربح.

أن هجرة المسلمين إلى شرق أفريقيا واستقراراهم وما تبع ذلك من إندماجهم في السكان الأصليين وتزاوجهم معهم ، ترتبت عليه نتائج هامة وعميقة مثل وجود جنس تبدو فيه كثير من الصفات والعادات والتقاليد العربية بالإضافة إلى الصفات والتقاليد الأفريقية ، كما أصبحت الإمارات التي كونها المسلمون شرق أفريقيا مزيجاً تجمع في أنظمتها بين أشياء أفريقية وبين أشياء إسلامية ، وحتى اللغة السائدة أصبحت لغة أفريقية عربية (اللغة السواحلية) ولاشك أن الإسلام بتعاليمه ومبادئه كان يمثل مصدر إشعاع قوي ، والمسلمون المهاجرون لشرق أفريقيا ، لم يعمدوا لتغيير أوضاع وتقاليد الجماعات التي استقروا بينها واندمجوا فيها في أفريقيا ونقلوا لهذه الجهات حضارتهم.

أما عن الطرق التي سلكها الإسلام في انتشاره في أفريقيا :

١- **طريق المحيط الهندي** : وهو طريق العرب الأساسي من شبه الجزيرة العربية إلى شرق القارة وكما سبقت الإشارة أن العامل الجغرافي وعامل الجوار يسرا هجرة العرب من شبه الجزيرة العربية عبر هذا الطريق إلى شرق القارة.

٢- **باب المندب** : وهو مدخل طبيعي للمناطق المقابلة له من شرق القارة وقد سلكه العرب قبل الإسلام وبعده إلى داخل القارة ، والمحيط الهندي وباب المندب كانا طريقا المسلمين إلى الحبشة القريبة من باب المندب حيث أمر الرسول ﷺ أتباعه بالهجرة إلى الحبشة حين اشتد بهم الأذى ، كما دخل الإسلام عن هذا الطريق إلى الصومال فأصبح دولة إسلامية ، كما امتد إلى كينيا وتنزانيا الحاليتين ، ووصل الإسلام إلى أعالي الكونغو حيث استطاع حميد بن محمد المرجي الذي اشتهر باسم تبوتيب Tippu tip تكوين دولة عربية كانت عاصمتها كاسو نجو ظل يحكمها حتى عام ١٨٩٠.

٣- **البحر الأحمر** : بعد الإسلام أصبح البحر الأحمر يمثل طريقاً هاماً للحج للمسلمين الأفارقة ، وقامت على الشاطئ الأفريقي لهذا البحر مواني هامة باعتبارها مناطق تجمع الحجاج في طريقهم للأماكن المقدسة الإسلامية بالجزيرة العربية ، وتطورت أهمية البحر الأحمر فقد أصبحت بعض موانيه محطات هامة على الطريق الملاحي الذي يصل المحيط الهندي بعالم البحر المتوسط خاصة بعد شق قناة السويس.

٤- **شبه جزيرة سيناء** : سيناء معبر يربط أسيا بأفريقيا ولعبت شبه جزيرة سيناء دوراً هاماً كطريق لهجرة القبائل العربية إلى شمال وغرب أفريقيا ، ومن أهم الهجرات التي سلكت هذا الطريق هجرة بني هلال وبني سليم ، وقد استقرت بعض القبائل العربية المسلمة في سيناء كما أن بعضها اتخذها معبراً إلى الغرب ، وقد دفعت هذه القبائل العربية أمامها قبائل بربرية إلى الجنوب والغرب كما أن سيناء تعتبر الطريق البري الوحيد الذي يربط بين الجناح الأفريقي والجناح الأسيوي.

٥- **مصر** كقاعدة للانطلاق الإسلامي في أفريقيا منذ عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ودخول مصر في حوزة الأمة الإسلامية ومن مصر انطلق المسلمون في اتجاهين هامين :

أ) اتجاه جنوبي إلى بلاد النوبة وسودان وادي النيل وإلى الجنوب الشرقي إلى ارتريا.

ب) اتجاه غربي ساحلي إلى برقة وطرابلس والمغرب ، وكان تأسيس عقبة بن نافع مدينة القيروان عام ٥٠ هـ خطوة هامة في هذا الاتجاه.

٦- **المغرب كقاعدة لانطلاق الإسلام في أفريقيا** : فمنذ دخول الإسلام المغرب بدأ يتسرب إلى غرب أفريقيا فقد سار عقبة بن نافع الفهري حتى ساحل المحيط ، وسار موسى بن نصير في نفس الطريق ، فانفتح الباب للإسلام صوب الغرب وجنوباً إلى قلب القارة التي أطلق عليها الأوربيون تعبير القارة السمراء وكان هذا أول اتصال بين الإسلام القادم من المغرب وبين أقاليم غرب أفريقيا ، وتتابعت بعد ذلك هجرات البربر ، ولعل من أبرز القبائل التي لعبت دوراً حاسماً في نشر الإسلام في هذه الجهات قبائل الملثمين (الطوارق) خاصة في منطقة السنغال والنيجر [١٦].

الممالك الإسلامية :-

دخل في حظيرة الإسلام – العديد من قبائل الصحراء الغربية ، وقامت في السودان الغربي ممالك (إمبراطوريات) إسلامية قوية – فقد انتشر الإسلام في البلاد التي يرويها نهرا السنغال والنيجر.

١- انتشار الإسلام في السنغال :-

بدأ الإسلام ينتشر في بلاد السنغال منذ أن أقبلت عليه قبائل تلك الديار خاصة قبيلة صنهاجة التي انتشر فيها الإسلام منذ أيام عقبة بن نافع فكانت هذه القبائل تنتقل نحو الجنوب ، وينتقل معها الإسلام ، وزاد أيام دولة الأدارسة التي قامت عام ١٧٢هـ إذ انضوت ديار الملثمين بزعامة (لمتونة) وبدأت تتجه نحو الجنوب ، وساعدها في هذا الاتجاه ضعف دولة (غانا) آنذاك ، كما كان خط الانتشار يتجه نحو الغرب ، حيث

كانت عدة ممالك في المنطقة أشهرها : مملكة (بـامبوك) ومملكـة (التكـرور) وهـذه الأخيرة اعتنق ملكها الإسلام حوالي عام ١٤١٦هـ.

وانطلقت دولة المرابطين من جزيرة عند مصب نهـر الـسنغال ، وهاجمت القبائل المجاورة ، وأرغمتهم على الإسلام ، وتوسعت الدولة حتى قضت علـى دولـة غانا ، ونشرت الإسلام بين قبائل الزنوج الوثنية ، ومن هذه القبائـل الفـولاني التـي تحولت إلى الإسلام حوالي عام ٤٦٩ هـ في منطقة السنغال.

ومن أوائل القرن السابع الهجري وحتى القرن الحادي عشر الهجـري كانـت أرض السنغال ضمن مملكة مالي الإسلامية ، وإن كانت قبيلة "التوكلور" هي صـاحبة النفوذ في منطقة السنغال تحت إشراف مملكة مالي حتى عام ٦٣٩ هـ ، حيـث حكـم الفولانيون الذين جاءوا (من كانياغا) حتى عام ٧٥١ هـ ، وتلاهم شعب الولوف الـذي استمر حكمه حتى القرن التاسع حيث رجع التوكلور إلى الحكم وقوى مركزهم إذ كانت مملكة مالي آخذة بالضعف ، وكانت هذه الحكومة كلها تقوم تحت إشرافها ، وفي عـام ١١٩٠هـ ، (١٧٧٥م) أسس الفولاني حكومة اتسعت رقعتها ، وظهر عام ١٢٥٤ هـ (١٢٣٨م) الحاج عمر الفولاني فحاول التوجه نحو الغرب ولكنه اصطدم بالفرنـسيين ، وتمكنوا من القضاء على سلطانه عام ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥م) ، وإن استمر حكم أبنائـه حتى عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٨م) حيث دخل الفرنسيون البلاد [١٧].

ولما انتهت إمبراطورية غانا الإسلامية قامت على آثارها إمبراطورية أخـرى هي دولة مالي التي ساعدت على نشر الإسلام وحضارته ، وذهب ملوكها إلى بيـت الله الحرام وسط مظاهرة كبيرة ، وطافوا ببلاد إسلامية في رحلتهم حاملين معهم الإسـلام في كل مكان حلوا به ، ولا ننسى موكب منـسي موسـى (١٣٠٧ – ١٣٣٢م) ذلـك الموكب الذي مر على مصر عام ١٣٢٤م ، وأصبح هذا السلطان من دعـاة الإسـلام حيث امتد بدولته إلى مدينة جاو في النيجر ، بل اخترق الصحراء وتوغل في المنطقـة الاستوائية جنوباً ، لكن انتهت هذه الدولة الإسلامية لتقوم على أنقاضها دولة أخرى هي

دولة صنعاء والتي حملت أيضاً لواء الإسلام وتوسعت جنوباً ، ولولا الغـزو المغربـي لها في أواخر القرن السادس عشر لكان لهذه الدولة شأن كبير في نشر الإسلام في بلاد الزنوج ، وبعد انتشار الإسلام في هذه الجهات بدأت قبائل الفولاني تقوم بدور كبير في نشر الدين الحنيف ، وصار دور الفولاني لا يقل أهمية عن دور الممالـك الإسـلامية السابقة ، واختلف المؤرخون حول أصل هذا الشعب ، وانقسموا شيعاً وأحزاباً ، فيـرى ديبويي (Dubois) أن الفولاني من البربر وأنهم انحدروا من منطقـة أدرار شـمال السنغال ، واندفعوا إلى السودان الغربي بعد طرد المسلمين من الأنـدلس ، واشـتغلوا بالزراعة والرعي.

أن الفولاني قد انتشروا بالتدريج في السودان الغربي وأعالي الـسنغال خـلال ازدهار إمبراطورية غانا ، وأنهم شقوا طريقهم إلى بلاد الهوسا في نهاية القرن الثالـث عشر الميلادي ، وصاروا قوة مسيطرة بعد نجاح حركة الجهاد الفولاني بزعامة الشيخ عثمان بن فودي عام ١٨٠٤.

ومهما اختلفت الآراء حول أصل الشعب الفولاني فإن الذي يهمنا هـو أن هـذا الشعب ، بعد تفكك دولة صنغي ساد منطقة السودان الغربي فترة من الفوضى استمرت حوالي قرنين من الزمان تعرض فيها السودان لكثير من ألوان الاضطهاد حتى نهـض الفولاني بثورتهم الكبرى مع إشراقة القرن التاسع عشر.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر استطاعت إحدى إمارات الهوسـا ، وتدعي إمارة جوبير ، أن تنتزع السيادة من إمارة زمفرا ، وصارعت إمارات أخـرى مثل كيبي ، وكاتسينا وكانم وامتدت جيوشها حتى دولة برنو ورغم كل هذا التوسع لـم تستطع أن تحقق الوحدة السياسية لإمارات الهوسا لأن كل إمراة تحاول الـسيادة علـى غيرها، وكل ما فعلته إمارة جوبير هو السيطرة إلى حين على الإمارات الأخرى.

وخلاصة القول : إن الصراع بين إمارات بلاد الهوسا لـم يـساعد إلا علـى التفرقة وعدم الاستقرار ، وعدم التركيز على النواحي الثقافية أو الدينية ، فصار الـدين الإسلامي غريباً بين السكان ، واختلطت العادات الوثنية بالتقاليد الإسـلامية ، وصـار

الحكام يحملون لقب المسلمين شكلاً دون فهم واع لأصول هذا الدين وعندما أحس أحد أبناء الفولاني المسلمين بما ألم بالدين على أيدي هؤلاء الحكام شبه الوثنيين أعلن الجهاد في سبيل الله لإعادة الدين الإسلامي إلى أصوله وقواعده ، وصارت إمارة جوبير هي الساحة التي انطلقت منها هذه الثورة الإسلامية الكبرى التي غيرت مجرى حياة السكان، وأعادت للدين الإسلامي هناك مكانة لم يحققها في القرون السابقة ، وصار الجهاد الفولاني لإخماد البدعة وإحياء السنة هو العمل الكبير الذي قام به الداعية والمجاهد عثمان بن فودي [١٨].

إعلان الجهاد وبداية تأسيس الدولة الإسلامية :-

كانت الهجرة إلى مدينة جودو بداية تأسيس إمبراطورية الفولاني التي اتخذت من مدينة سوكوتو عاصمة لها ، وأخذ الشيخ معه الأنصار والأتباع إلى أطراف الصحراء ، وهناك أقروا له بالطاعة والولاء ، وحلفوا اليمين على طاعته على الكتاب والسنة ، وحمل الشيخ لقب أمير المؤمنين ذلك اللقب الذي استمر مع الخلافة حتى نهايتها في عام ١٩٠٣ كما حمل لقب خليفة في بعض الأحيان وهو اللقب الذي حمله أبناؤه وذريته من بعده.

كانت هذه البيعة بداية الجهاد ، وإيذاناً بتأسيس الخلافة الإسلامية ، ذلك لأن البيعة كانت تعني نقل الجهاد من الدور السلبي إلى الدور الإيجابي الجديد ، وانتشرت أخبار الجهاد ضد حكام الهوسا ، وأصدر الشيخ "وثيقة أهل السودان" التي صارت إعلاناً رسمياً للجهاد ، حيث حدد الشيخ الأسس التي بنى عليها الجهاد ، وأقرت هذه الوثيقة مبادئ منها : أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إجماعاً ، وأن الهجرة من بلاد الكفار واجبة إجماعاً ، وأن الجهاد واجب إجماعاً ، وأن قتال البغاة واجب إجماعاً.

كان الرد العملي على هذه الوثيقة أن أرسل إلى إخوانه الأمراء في كاتسينا ، وكانم ، ودوراً يطلب منهم يد المساعدة لأنه أهمل إطفاء شرارة من النار في إمارته حتى اتسعت رقعتها وزادت حدتها ، وصار فوق احتماله القضاء على خطورتها.

تزعم سلطان جوبير جبهة المعارضة ضد الشيخ عثمان ، وصارت الحرب وشيكة بين المؤمنين والوثنيين ، ولم يجد الشيخ بداً من إعلان الجهاد في سبيل الله ، فلبى تلاميذه النداء لأن ارتباطهم به لم يكن مجرد حلقات درس تنتهي ، بل كان الارتباط عميقاً بالحب والتقدير ، فكانوا له مؤيدين ، تكبدوا المعاناة وتحملوا عبء الكفاح عندما هاجم الشيخ إمارة جوبير إثر قرار حاكمها بتأديب الشيخ عثمان ، فحدث الالتحام وبدأت الحرب وانتقلت الدعوة من مرحلة السلم إلى مرحلة الهجوم المسلح ، وبعد أن أغار حاكم جوبير على قرى المسلمين وممتلكات الموحدين.

وفي الرابع من يونيه عام ١٨٠٤ تقدمت قوات الجهاد بزعامة عبد الله بن فودي الذي أخلى مواقعه في جودو توقعاً لهجوم من سلطان جوبير ، واتجه إلى بحيرة تابكين كوتو ، وعلى ضفاف هذه البحيرة أطبق المسلمون على قوات البغي والعدوان ودارت عليها الدائرة ، فهرب من وجد سبيلاً لذلك وسقط في ساحة المعركة الكثير ، وتفرق شمل الأعداء في أول مواجهة حاسمة في الجهاد ، لكن النصر لم يكن نهائياً لأن قوات المشركين عادت ، بعد أن جمعت قواتها في ١٨٠٥ ، وبدأت الهجوم من جديد على الشيخ وجماعته ، ودارت معركة تسونسو التي هزم فيها المسلمون في البداية ، وراح منهم أكثر من ألف قتيل ولكنهم صمدوا للهجوم.

استمرت الحرب سجالاً بين الطرفين دون تفوق على الآخر ، وتمكنت قوات الجهاد من السيطرة على إمارة كيبي (Kebbi) واتخذتها عاصمة للجهاد ، وتوالي سقوط إمارات الهوسا في أيدي المسلمين حيث سقطت زاريا عام ١٨٠٥ ، واستمر النصر حليفاً للشيخ وأتباعه حتى تحقق النصر المبين ، ودخل عاصمة الإمارة وتسمى الكالاوا في ١٨٠٨ ، وتم قتل السلطان يونفا مع عدد من أتباعه ، وانتهت مقاومة الوثنيين ، وصارت كلمة الذين آمنوا هي العليا ، وتوافدت القبائل زرافات ووحدانا إلى

معسكر الشيخ تعلن الدخول في الإسلام والانضمام إلى حلف المسلمين ، وتوسعت إمبراطورية الفولاني ، وتكونت إمارة جديدة ، وأعطى الشيخ أعلاماً لأتباعه الجهاد في مختلف المناطق ، فتوسعت رقعة الدولة ، ودخل الناس تحت راية الجهاد ، وانتقل الشيخ إلى مدينة سفاوا عام ١٨٠٩ ، بينما استقر ابنه محمد بلو في مدينة سوكوتو.

وعادت المنطقة إلى حكم المسلمين ، ولأول مرة تشكلت وحدة سياسية كبرى أطلق عليها إمبراطورية الفولاني ، واختلفت التفسيرات حول هذا الجهاد فمنهم من رأى فيه صراعاً سياسياً بين الهوسا والفولاني ، استخدم الفولاني عامل الدين كهدف ، أو مناورة عسكرية من أجل تحقيق أهدافهم للسيطرة الفولانية على بلاد الهوسا ، أما العالم النيجيري عبد الله سميث فيرى في الحركة أكثر من محاولة لمجموعة من الرجال المحرومين من أجل السيطرة السياسية لصالحهم ، بل هي حركة فكرية تهدف إلى خلق مجتمع مثالي تسوده الشريعة الغراء.

وحاول أعداء الشيخ تفسير الجهاد على أنه جهاد يخفي وراءه أطماعاً سياسية في ثوب الإصلاح الديني ، بل ذهب فريق آخر إلى أن هذه الثورة قد خططت من أجل مساعدة الفولاني للسيطرة على أمور البلاد [١٩].

لكن مهما اختلفت الآراء حول أسس الجهاد فإن الجميع يتفق على أن الحركة شمولية ارتكزت أساساً على الناحية الدينية ، وأن الشيخ عثمان نفسه حدد الغرض من الجهاد في وثيقة أهل السودان وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والهجرة من بلاد الكفار ، وتنفيذ أحكام المشرع ، وقتال الملك الكافر الذي لا يقول "لا إله إلا الله"

وقامت دولة الفولاني على نظام الخلافة الإسلامية وصار الخليفة يشرف على كل إمارات الدولة التي أحيت الخلافة الإسلامية التي كانت أيام مجد العباسيين ، وتأصلت جذور الدعوة الإسلامية فنمت وترعرعت وآتت أكلها ، وتمسك المسلمون بالشريعة الغراء وساد الأمن الذي كانت تحكم به المنطقة ، وازدهرت الحضارة الإسلامية في كل أرجاء الإمبراطورية.

وفي عام ١٨١٢ اقتصر دور الشيخ على التأليف والوعظ والإرشاد بعد أن قسم الإمبراطورية إلى قسمين : قسم شرقي تحت إشراف ابنه محمد بلو ، والآخر غربي تحت إشراف أخيه عبد الله فودي ، وكرس الشيخ الجزء الباقي من حياته في التأمل والدراسة في مدينة سيفاوا (Sifawa) حتى وافاه الأجل المحتوم في عام ١٨١٧ بعد أن أرسى قواعد دولة إسلامية ، استقرت فيها الخلافة ، وحكم أبناؤه من بعده مدة قرن من الزمان حتى سقوط هذه الخلافة في أيدي البريطانيين في عام ١٩٠٣.

لقد لعب أبناء الشيخ وأحفاده دوراً ضد الاستعمار الأوربي الذي تكالب على مناطق الدولة الإسلامية ابتداء من الربع الأخير للقرن التاسع عشر ، وسوف نستعرض بشيء من التفصيل قصة صراع هذه الدولة الإسلامية ضد الجيوش البريطانية التي حاولت القضاء على هذه الحضارة الإسلامية الزاهرة ، لكن رغم سقوط الدولة عسكرياً إلا أن الأسس التي وضعوها ، والنظم الإسلامية التي ساروا عليها أدهشت الأوربيين وجعلتهم عاجزين عن إبدال تلك الحضارة الراسخة بنظم جاءوا بها ، فاضطروا للإبقاء عليها ، ولم يحاولوا التدخل في شئون المسلمين في تلك الدولة الإسلامية ، فعاشت حضارتهم وازدادت إزدهاراً [٢٠].

في القرن السابع قبل الهجرة قامت إمبراطورية (غانا) في منطقة مالي اليوم ، أسستها جماعة بيضاء جاءت من الشرق أو من الشمال وغدت مع الزمن سوداء ، وهي التي عرفت فيما بعد باسم (الفولانيين) وكان مقرها مدينة (كومبي صالح) التي تقع بين نهري النيجر والسنغال ، في منطقة (أوكار) وسيطرت على جماعة (السوننكي) أصحاب النفوذ هناك ، واعتمدت في حياتها على الزراعة والتجارة ، وفي القرن الهجري الثاني طردت جماعة (السوننكي) الفولانيين نحو الغرب ، وحكمت (غانا) حتى جاء المرابطون في القرن الخامس الهجري عام ٤٩٦ هـ فانتشر فيها الإسلام ، وكانت من قبل تدين بالوثنية.

تمكنت جماعة السوننكي أن توسع نفوذها وأن تسيطر على مدينة (أودغشت) حاضرة قبيلة (لمتونة) إحدى فروع قبيلة (صنهاجة) والتي كانت فيها حكومة بربرية

شملت أجزاء واسعة من موريتانيا ، والسنغال ، وغينيا ، ومالي دول العصر الحديث ، وكانت المنطقة بين الممالك تسيطر إحداها على جميعها عندما تزداد قوتها ، ولا تقضي عليها ، وإنما تكتفي بفرض الجزية ، فإذا حدث أن قويت مملكة أخرى عادت وسيطرت على غيرها ، وأصبحت الحكومة بالأمس حاكمة اليوم. وقد تعود دولة منها للنهوض ثانية مادام لم يقض عليها ، ولما كانت كل مملكة تسيطر على عدة ممالك لذا فقد عرفت باسم "إمبراطوريات" (٢١).

٢- مملكة غانا :

وكانت تشغل الرقعة من الأراضي بغرب أفريقيا التي تقع عند الطرف الجنوبي لطريق القوافل عبر الصحراء الكبرى الممتدة من سجلماسه في بلاد المغرب ماراً بتغازا التي اشتهرت بمناجم الملح.

واشتهرت غانا بالذهب ويوجد بمدينة غانا العاصمة نحو إثنا عشر مسجداً ، وأنه عاش بغانا كثير من العلماء ورجال الدين والأدب ، وطلاب العلم وكانت العربية لغة التعامل ليس بين المسلمين فحسب بل وفي جميع أنحاء الإمبراطورية ، وحاضرة غانا هي كومبي.

وقد بدأ الضعف يدب في مملكة غانا منذ عام ١٢٠٣م – حتى استطاع جيش أحد الأقاليم التابعة لها – وهو أقليم صوصو أن يهاجم العاصمة واستولى عليها وضربها حوالي عام ١٢٤٠م – فاضطر مسلمو غانا للفرار إلى (ولاته) شمال كومبي، وأصبح هذا المكان الجديد مركزاً للحياة الإسلامية في الصحراء الكبرى (٢٢) .

انتشر الإسلام قليلاً في إمبراطورية غانا قبل قدوم المرابطين بل ذكرت بعض الروايات أن أحد ملوك غانا قد اعتنق الإسلام عام ٣٣٣ هـ ، كما اعتنقه أحد ملوك التكرور عام ٤٣٢ هـ ، وأصبح للمسلمين في قاعدة غانا ضاحية خاصة تعادل العاصمة أو تشمل نصفها وفيها اثنا عشر مسجداً ، ولهم حرية في الدولة.

كان القتال مستمراً بين إمبراطورية غانا والملثمين في الشمال بزعامة قبيلة (لمتونة) والذين كانت قاعدتهم مدينة (أودغشت) وتمكنت غانا من إحراز النصر على الملثمين الأمر الذي جعل (لمتونة) تتخلى عن الزعامة لأختها (جدالة) التي استطاعت أن توقف زحف إمبراطورية غانا نحو الشمال ، ثم تأسست جماعة المرابطين الأساسية من قبيلة (جدالة) عندما جاء "عبد الله بن ياسين" إليهم ، وعندما قوى أمرهم تمكنوا من استعادة مدينة (أودغشت) عام ٤٤٦ هـ من غانا ، وحملوا أهلها على اعتناق الإسلام ، إلا أن زعيمهم (يحيى بن إبراهيم الجدالي) قد استشهد في المعركة التي فتحت إثرها مدينة (أودغشت) وتولى بعده زعامة المرابطين (أبو بكر بن عمر اللمتوني) ابن عمه وزعيم قبيلة (لمتونة) وتمكن من دخول قاعدة إمبراطورية غانا مدينة (كومبي صالح) وكانت غانا قد ضعف أمرها ، وتفككت وذلك عام ٤٦٩ هـ ، وفرض اللمتوني الإسلام على سكان غانا.

ثم ضعف أمر المرابطين بعد وفاة (أبو بكر بن عمر اللمتوني) عام ٤٨٠ هـ ، فعاد للسوننكي قوتهم فاستقلوا وأعلنوا عن ارتباطهم بالدولة العباسية ، ثم ساد الجفاف المنطقة وارتحلت عدة قبائل نحو الجنوب فانهارت إمبراطورية غانا وقامت مكانها إمبراطورية (الصوصو) وكان لارتحال القبائل نحو الجنوب أثر في تعمق الإسلام نحو خليج غانا (٢٣).

٣- مملكة مالي :

منذ أواسط القرن الحادي عشر كان الإسلام قد أخذ ينتشر بين أفراد الأسرة الحاكمة في مالي وقد اعتنق ملك مالي الإسلام في عام ١٠٥٠ م ، وأدى فريضة الحج وتبعه خلفاؤه الواحد تلو الأخر ، ومنذ عام ١٢٣٥ ، بدأ نجم مالي يظهر ، ضمت إليها عدة أقاليم مجاورة.

فقد ضمت إقليم مالي ، وصوصو ، وإقليم غانا ، وبلاد تكرور – وكانت هذه الأقاليم ممالك مستقلة لكنها اندمجت في مملكة واحدة ، وأصبحت مالي إمبراطورية إسلامية ضخمة بغرب القارة الأفريقية (٢٤) .

لم تمر خمسون سنة على غزو سوسو لغانا حتى عادت التنظيمات السياسية التي كانت قائمة في إمبراطورية غانا إلى سابق عهدها بل ازدادت اتساعاً وقوة بإضافة أقاليم جديدة عن طريق قيام الأسرة الحاكمة ، وهي من قبائل ماندي Mandi وتعتبر أسرة Sundiata مؤسسة دولة مالي ، وإن كانت قد فعلت ذلك بأسلوب عسكري فإنها في نفس الوقت أبقت على النظام السياسي القائم : بمعنى أن هزيمة غانا في ميدان القتال لم تؤد إلى تقطيع أوصال الإمبراطورية أو إلى تعديل في التركيب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للبلاد ، فقد حافظت إمبراطورية مالي على تمتع الشعب بحقوقه وواجباته السياسية ، وعلى قيامه بواجباته وإن تكن قد قضت على الأسرة الحاكمة منعاً لوجود منافسة لها على دست الحكم.

وقد حدثت منازعات داخلية في مالي نتيجة تتابع ثلاثة حكام على الحكم من نفس الأسرة في عشرين سنة ، ثم قيام أحد المماليك بانقلاب ، ثم تنصيب نفسه ملكاً على مالي ، وقد أدى ذلك إلى حرب أهلية لمدة تسعة أشهر ومنازعات على الحكم ، ولكنها لم تؤثر في ولاء رجل الشارع للسلطة الحاكمة ، فقد بقي التركيب المركزي للحكم قوياً بفضل اعتناق الدولة للإسلام.

والواقع أن إمبراطورية مالي كانت أصلاً دويلة صغيرة تسمى كان جابا Kangaba ويسكنها الماندنجو Mandingo من قبائل المالنكي Malinke وفي عام ١٢٣٥ قام الملك سندياته Sundiata بضم إمبراطورية سوسو في الشمال إليه ، ثم هزم إمبراطورية غانا ، وقد قامت إمبراطورية مالي الإسلامية على مركزين رئيسيين هما : نياني Niane و Kangaba ثم امتدت إلى تومبكتو Timbuktu وجين Jenne وما حلت سنة ١٤٠٠ حتى كانت قوافل التجارة تعبر القسم الأوسط من الصحراء الغربية ، وكانت القافلة الواحدة تتكون من أكثر من ١٢ ألف جمل ، ومن ثم زادت ثروة حكام مالي حتى أصبحت أسطورية ، وخاصة الإمبراطور مانس موسى Mansa Musa الذي قام بزيارة بيت الله الحرام في عام ١٣٢٤ ، وقد صحب معه

آلافاً من رعاياه وكمية كبيرة من الذهب وزعها على الفقراء ، وأحضر مانس موسى Mansa Musa من مكة ومن الدول التي مر بها الفنيين من رجال العمارة ، كما أحضر عدداً من العلماء ، وقد ساعد الأولون في بناء مساجد تومباكتو Timbuktu وقصورها وغيرها من المدن وأنشأ العلماء المسلمون جامعة سان كوري (Sankore) في تومباكتو.

وبعد موت مانس موسى Mansa Musa بدأ نجم الدولة في الأفول ، وما أن حل القرن الخامس عشر حتى فقدت جميع أقاليمها الشرقية بما في ذلك تومبا كتو وجين اللتان انضمتا لإمبراطورية سونغهاي التي حافظت على هاتين المدينتين الكبيرتين ، وعلى ازدهار العلم في جامعة سان كوري [٢٥].

تمكن (ماري جاطه) عام ٦٣٣ هـ أن يؤسس جيشاً ، وأن ينتصر على الصوصو ، وأن يدخل عاصمة غانا القديمة ، وأن يزيل ما بقى منها ، ولكنه عطف على المسلمون الذين فروا منها إلى الشمال في ولايته عندما هاجمهم الصوصو.

إن (ماري جاطه) هو ابن (ناري فامغان) الذي عرف بالإصلاح والعمل على نشر الإسلام ، والذي قتله الصوصو ، وقد نقل (ماري جاطه) عاصمته إلى مدينة مالي التي أسسها ، والتي تقع اليوم في غينيا قرب الحدود مع دولة مالي ، وقد توسعت هذه المملكة كثيراً حتى شملت أكثر أجزاء أفريقيا الغربية ، واستمر حكمها حتى عام ٨٩٤هـ (١٤٨٨م) وقد ضعف أمرها أمام هجمات الطوارق في الشمال واستيلائهم على مدينة (تومبكوتو) وأعمال الغزو التي تقوم بها قبائل (الوش) الوثنية في الجنوب ، وهجمات الفولانيين والتكارنة من الغرب ، ثم استقلال مملكة (صنغاي) على نهر النيجر ، وتوسعها حتى قضت على مملكة مالي إلا أن الماليين قد حاولوا استعادة نفوذهم ضد (صنغاي) فاستنجدوا بالعثمانيين عام ٨٨٦هـ (١٤٨٠م) وطلبوا المساعدة من البرتغاليين فساعدوهم ضد الفولانيين وأجلوهم عن الأجزاء الغربية ، وقاموا بثورة عام ٩٤٠هـ ، ضد صنغاي غير أنهم فشلوا وقمعت ثورتهم ، ثم استطاع السلطان (محمد الثالث) أن يستعيد بعض أملاكه ، ولكنه هزم في النهاية عام ١٠٠٠هـ

(١٥٩١م) أمام السعديين في مراكش ، والذين دخلوا مدينة (تومبوكتو) ثم عـاد لدولـة مالي أهميتها عام ١٠٨١هـ (١٦٧٠م) ثم تفرق أمـراء الأسـرة الواحـدة واقتـسموا السلطة، واستقر آخرهم في مدينة (باماكو) ومن الأسر التي حكمت مملكة مالي أسـرة (كيتا) وأسرة (تراورة) [٢٦].

ومن أشهر حكام مالي السلطان منس موسى ، وقـد ذاع صـيته فـي العـالم الإسلامي – اذ ارتبط اسمه برحلة الحج الطويلة التي قام بها إلى بيت الله الحرام عـام ٧٢١هـ / ١٣٢٤م في ركب قيل إنه كان يضم أكثر من عشرة آلاف حاج (فمـر بـ دولته) ، و(توات) و (سرته) على شاطئ البحر المتوسط في برقة واتجه منهـا سـاحلاً إلى أن وصل إلى القاهرة – وذلك في عهد السلطان المملوكي الناصر محمـد حـسن قلاوون.

وقد أحاط هذا السلطان نفسه بمظاهر الترف والإسراف في مصر ، وكانت معه كميات كبيرة من الذهب الخام – حتى قيل أنه لم يدع أميراً من أمـراء المماليـك فـي مصر ، ولا رب وظيفة سلطانية إلا وصله بحمل من الذهب ، كما فاض في هباته على الفقراء في الأراضي الحجازية ، ومنح عن سعة حتى قيل أن الذهب انخفض انخفاضـاً ملحوظاً لكثرة ما أنفقه.

ومن طريف ما ذكر عن بعثة الحج هذه أن سلطان مالي في طريقه إلى الحـج بعث برسالة إلى سلطان المغرب يخبره فيها أن موكبه سيمر مـن الطريـق المحـاذي بساحل البحر المتوسط ، فأصدر السلطان المغربي أوامره بحراسة السلطان المالي أثناء اجتيازه الصحراء ، ولبست المملكة حلة الزينة لاستقبال ضيف المغرب الذي أحاطـت به مظاهر الأبهة والبذخ وحمل معه أحمالاً من الهدايا قدمت إلى الحضرة بفاس وتركت آثارها في نفوس المغاربة الذين كانوا ينظرون إلى القادمين نظرة الاحترام والتقـدير ، وعندما انطلق الموكب من مالي إلى تلمسان صحبته كوكبة من الخيالة المغاربة الـذين كانوا يحملون أوامر بمضاعفة مظاهر الحفاوة عند المرور ببجايـة وتخـوم تـونس ،

ووصل الموكب مصر حيث وجد الملك المالي – عاهل الجركسي يناتحه في موضوع إقامة صلات تجارية وسياسية بين البلدين.

ولم تكن مظاهر الكرم – الذي صاحب رحلة العاهل المالي للحج مقصورة على القاهرة – فقد أنفق المال بسعة في كل مكان ذهب إليه ، وحدث ذلك أيضاً في أثناء زيارته المدينة المنورة ومكة المكرمة وغيرهما.

وقد ذكر المؤرخون أن منسا موسى – لما رجع ثانية إلى القاهرة قد أنفق كل ماله ، ومع ذلك فقد ظل متمسكاً بجميع مظاهر الأبهة – واضطر للاقتراض من أحد تجار الإسكندرية ، وقد صحب هذا التاجر هو وولده إلى مالي ليسترد دينه ، وقد توفى هذا التاجر الثري في مسوفة ، ودفع منسا موسى ما كان عليه إلى ولده الذي انصرف عائداً إلى مصر.

وقد مات منسا موسى عام ١٣٣٢ بعد حكم دام خمساً وعشرين سنة ، وبعد موته بدأ الإنقسام يدب في عظم الإمبراطورية فقد تولى أمرها خلفاء تعوزهم القدرة[٢٧].

وأن تاريخ منطقة تشاد يكاد يكون مجهولاً حتى المدة التي شع فيها نور الإسلام عن طريق التجارة والدعوة وانتقال القبائل من الشمال إلى الجنوب ، ونزوح بعض الرجالات إثر الأحداث التي تحل بالعالم الإسلامي مثل : سقوط بغداد وخروج المسلمين من الأندلس وغير ذلك ، ومن ثم تأسست بعض الممالك الإسلامية في تلك الديار أهمها:-

٤- مملكة كانم :

وتأسست في القرن الثاني الهجري على أيدي جماعة قادمين من الشمال وكان مركزهذه المملكة شمال شرقي بحيرة تشاد ، وحكم أسرة سيف (١٨٣ – ١٢٢٥هـ) كانت على الوثنية مدة من الزمن تعد غامضة في أكثر من مراحلها ثم دخل إليها الإسلام في أواخر القرن الخامس ، وأول الأمراء الذين اعتنقوا الإسلام يدعى (أوم) وحكم من (٤٧٨ – ٤٨٩ هـ) ولقب الملوك بعده (ماي) .

وانتشر الإسلام في أيامه كثيراً ، وتوسعت مملكتهم حتى امتدت من النيجر غرباً إلى (واداي) شرقاً ، وشملت مناطق من الصحراء ، وشملت أجزاء من المناطق السودانية في الجنوب ، وكان هذا التوسع بمساعدة حكام تونس من الحفصيين ، ووصلت إلى الأوج أيام (عبد الجليل سلما) و (جونوما الثاني) (٢٨).

ومن إمبراطوريات غرب أفريقيا الإسلامية – إمبراطورية كانم وبرونو وقد شملت إمبراطورية كانم في أوج مجدها رقعة واسعة في غرب القارة تمتد من نهر النيجر غرباً إلى النيل شرقاً ، وقد استمرت إمبراطورية كانم قائمة فترة امتدت من القرن الثامن الميلادي إلى القرن الثالث عشر ، وبدأ الضعف بعد ذلك يدب في أوصالها فأصبحت جزءاً من برنو بعد أن كانت برنو خاضعة لها.

وقد اعتنق حكام كانم الإسلام منذ أوائل القرن الحادي عشر مما أكسب دولتهم أهمية كبيرة (٢٩).

وفي عام ٧٨٩ هـ (١٣٨٧م) عمد قوم (البلالا) وهم أخلاط من العرب والتشاديين إلى إنهاء حكم هذه المملكة ، وبقيت الحرب قائمة بين الطرفين حتى أوائل القرن التاسع ، قتل في خلالها أربعة ملوك من دولة كانم ، وأخيراً هرب حكامها إلى (بورنو) غرب بحيرة تشاد ، وهو الإقليم الذي انتزعوه من شعب (الصاو) وأسسوا هنالك مملكة جديدة ، ثم استطاع (علي دوناما) الذي حكم (٨٧٧ – ٩١٠ هـ) أن يهاجم (البلالا) وأن يعود إلى كانم ، وابتدأ الازدهار لهذه المملكة مرة أخرى في أيام الملك (إدريس الثالث) الذي يعرف باسم (إدريس ألونة) وقد حكم (١٥٧١ – ١٥٩٦م) ووسع حدود مملكته.

وأخيراً تدهور الحكم ، وفي هذه الأثناء هاجمت قبائل الفولاني بزعامة (عثمان دانفديو) المنطقة ، واحتلت منطقة (بورنو) وأصبحت قبائل (الهاوسا) كلها تحت حكمه ، وفرض الإسلام على القبائل الوثنية.

استدعى أهل كانم الشيخ محمد الأمين الكانمي عام ١٢٢٥هـ (١٨١٠م) فتولى الحكم ، وأنهى حكم أسرة (سيف) ووقف في وجه قبائل الفولاني ، وصد هجومهم ، وبنى له عاصمة في مدينة (كوكا) وسار في البلاد سيرة حميدة ، إلا أن الضعف عاد بعده ، وتمكن الأمير (رابح) مولى الزبير باشا أن يدخل البلاد ، كما استطاع دخول منطقة (بورنو) وبقى في الحكم حتى جاء الفرنسيون عام ١٣١٨هـ (١٩٠٠م) (٣٠).

٥- شرق أفريقيا الإسلامي :-

أ) الحبشة : كانت للعرب معرفة ببلاد الحبشة قبل الإسلام ، فلما ظهر الإسلام في شبه الجزيرة العربية – وجهر النبي ﷺ بالدعوة وجد فيها بعض العرب هدماً لما ألفوه في معتقداتهم وخروجاً عما اعتادوا أن يعبدوه ، كما وجد بعض أغنياء قريش في الدين الجديد تقويضاً لسلطانهم ونهياً عن ملذاتهم التي اعتادوها – فناصبوا الرسول العداء ، ورأوا أن يوجهوا إضطهادهم إلى أنصاره عامة ، وإلى المستضعفين منهم خاصة لاسيما مواليهم الذين وجدوا في الدعوة الجديدة مخرجاً لهم من ذل الأسر.

ولما رأى رسول الله ﷺ ما نزل بالمؤمنين بدعوته من إيذاء ، رق قلبه لأنصاره ، وخاف عليهم أن يفتتنوا ، فأشار عليهم أن يفروا بإيمانهم ويهاجروا إلى بلاد الحبشة– فإن بها ملكاً لا يظلم عنده أحد ، وهي أرض صدق ، حتى يجعل الله لهم مخرجاً مما هم فيه.

وقد هاجر إلى الحبشة عشرة رجال ، وأربع نسوة ثم زاد المهاجرون للحبشة ، فبلغ عددهم ثلاثة وثمانين رجلاً ، وسبع عشرة امرأة بالإضافة إلى الصبية ، وكلهم من بطون قريش ، وكان فيهم عثمان بن عفان ، وزوجته رقية بنت الرسولﷺ ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وجعفر بن أبي طالب وامرأته أسماء بنت عميس ، وعمرو بن سعيد بن العاص بن أمية ، وأخوه خالد بن سعيد بن العاص.

فلما رأى أهل قريش أن أصحاب رسول الله ﷺ قد أمنوا ، وأطمأنوا بأرض الحبشة وأنهم قد أصابوا بها داراً وقراراً – استقروا فيما بينهم على أن يبعثوا منهم

رجلين إلى النجاشي ليخرجهم من بلاده – فبعثوا عبد الله بن أبي ربيعة ، وعمرو بن العاص ، ومعهم الهدايا – فلما وصلا إلى بلاد النجاشي طلبا مقابلته ، ثم قالا له "أيها الملك إنه قد ضوى إلى بلدك منا غلمان من السفهاء ، فارقوا دين قومهم ، ولم يدخلوا في دينك ، وجاءوا بدين ابتدعوه ، لا نعرفه نحن ولا أنت – وقد بعثنا إليك فيهم أشراف قومهم من أبائهم وأعمامهم وعشائرهم لتردهم عليهم ، فهم أعلى منهم عيناً ، وأعلم بما عانوا عليهم وعاتبوهم فيه.

فطلب النجاشي هؤلاء المهاجرين وسألهم عن حقيقة دينهم فتقدم جعفر بن أبي طالب ووصف له حالة العرب قبل الإسلام وبعده ، وشرح له أن دعوة الرسول ﷺ ترمي إلى ترك الأوثان ، وعبادة الله والتخلق بمكارم الأخلاق ، فقال له إلنجاشي ، هل معك مما جاء به من الله شيء – فقال جعفر نعم – فاقرأه علي – فقرأ جعفر عليه صدراً من سورة مريم ، وفيها حديث عن ميلاد المسيح – فبكى النجاشي حتى اخضلت لحيته ، وبكى أساقفته حتى ابتلت مصاحفهم حين سمعوا ما تلى عليهم – ثم قال النجاشي لمبعوثي "قريش" إن هذا والذي جاء به عيسى ليخرج من مشكاة واحدة اتفاقاً ، فلا والله لا أسلمهم إليكما.

وقد بقى المهاجرون من المسلمين في الحبشة ، وقد أكرمهم النجاشي وأمنهم على حياتهم وأصبحوا في رغد من العيش ، وقد رجع بعضهم فيما بعد إلى مكة قبل هجرة الرسول إلى المدينة وأقام بعضهم في الحبشة إلى السنة السابقة للهجرة.

واستمرت العلاقات بين الجزيرة العربية والحبشة بعد ذلك ، وأصبح العرب يترددون أكثر عليها ، واستقر بعضهم هناك ، وقيل أن أول مسلم هاجر إلى الحبشة واستقر بها هو ود بن هشام المخزومي ، وكان ذلك في خلافة عمر بن الخطاب.

على أن الأحداث السياسية في الدولة الإسلامية أدت بعد ذلك إلى زيادة الهجرة إلى الحبشة والاستقرار بها – فالحبشة بموقعها الجغرافي وخصبها ، واعتدال مناخها ،

وتنوع مواردها – كانت مغرية للراغبين في الهجرة للعمل سواء في الزراعة أو الرعي أو التجارة.

على أنه على الرغم من أن الصلات بين الأحباش والمسلمين – كما ذكرنا – كانت في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام – طيبة وودية فقد بدأت بعض الاحتكاكات بين الأحباش والدولة الإسلامية – بعد ذلك منذ عهد عمر بن الخطاب.

في عام ٢٠ هـ أرسل الخليفة سرية من المسلمين في البحر بقيادة علقمة بن مجزر المدلجي لمهاجمة الحبشة – ولا تعطينا المراجع تفسيراً لهذا الصدام الذي وقع بين الأحباش والعرب – لكن تذكر المراجع أن ميناء جدة تعرض لغارات الأحباش مما اضطر المسلمين لرد هذا العدوان.

وفي عام ٨٣ هـ اضطر المسلمون لاحتلال جزر دهلك القريبة من مصوع وذلك لضمان مراقبة تحرك الأحباش ، وقد وجدت بهذه الجزر نقوش عربية وشواهد قبور ترجع إلى منتصف القرن الثالث الهجري مما يدل على أن العرب المسلمين كان لهم وجود بهذه الجزر حتى هذا التاريخ ، ويبدو أن دهلك أصبحت لها أهميتها كمركز مراقبة ، وكمحطة تجارية بين شبه الجزيرة العربية والحبشة.

ونشير إلى أن عدداً من القبائل العربية هاجرت واستقرت في السهول الساحلية المحيطة بأرض الحبشة ، وقد توالت الهجرات لهذه السهول التي كانت في طبيعتها الصحراوية أو شبه الصحراوية شبيهة بما اعتاده العرب في بلادهم.

وبمضي الوقت تحولت المراكز الإسلامية إلى إمارات أو ممالك إسلامية أطلق عليها البعض اسم إمارات أو سلطنات الزيلع الإسلامية ، وأطلق عليها المقريزي ممالك اسم الطراز الإسلامي.

ومن الشعوب التي كونت هذه الممالك أو السلطنات البجة ، والأغفار (الدناكل) والصوماليون والجالا.

ومن أهم هذه الممالك والسلطنات – سلطنة أوفات ، وسلطنة عدل ومملكة فطجار ، ومملكة دوارد ، ومملكة بالي ، ومملكة داره ، وسلطنة شوا ، ومملكة هدية ، ومملكة شرخة – وقد امتدت هذه الممالك من ميناء مصوع شمالاً إلى إقليم أوجادين جنوباً ، ومن رأس غوردفواي شرقاً إلى أطراف الهضبة الحبشية غرباً.

وإن لم تتوحد هذه الممالك الإسلامية تحت سلطنة إسلامية واحدة – لكن ظهرت واحدة أو أخرى من هذه الممالك كقوة كبرى ، فمثلاً ظهرت مملكة شوا الإسلامية التي بلغ أوج عظمتها في القرن السادس الهجري [٣١].

وقامت مملكة إسلامية وإمارات على حين تحصنت النصرانية في مرتفعات وحدثت حروب بين أصحاب الديانتين كان النصر في أغلب الأحيان ، جانب المسلمين، ولم يبق للأحباش سوى أجزاء بسيطة في أعالي الهضبة.

كان للأحباش اتصال دائم مع ملوك أوربا للعمل سوية ضد المسلمين ، وقد ظهر هذا خلال أوقات متباعدة ، فعند الغزو الصليبي قدم الأحباش المساعدات فأصلح لهم دير خاص في بيت المقدس وحرصت الحبشة على مساعدة الملك النصراني وتحريضه على غزو مصر ، وكان أثر ذلك غزو الإسكندرية عام ٧٦٧ هـ وأقدمت الحبشة على القيام ببعض الأعمال التخريبية إلى أن تحرك الجيوش المملوكية قد حال دون استمرار أعمال الأحباش.

وعندما فتح المماليك في مصر جزيرة قبرص عام ٨٣٠ هـ (١٤٢٧م) اتصل الأحباش بملوك أوربا للعمل ضد المماليك ، وقد تجاوب مع ذلك ملك فرنسا ملك أرغونة وهدد ملك الحبشة المماليك بالقيام بغزو لبلاد العرب والأماكن المقدسة وتحويل مجرى نهر النيل.

واتصلت الحبشة بالبرتغاليين طلائع المستعمرين الذين قدموا من الجنوب بعد التفاهم حول أفريقيا ، ووعدت البرتغال بتقديم مساعدات للأحباش في قتالهم ضد المسلمين ، ولكن لم يلبث أو وقع الخلاف بين الفريقين بعد دخول البرتغاليين إلى

الحبشة عام ٩٢٨ هـ (١٥٣٤م) إذ حاولوا فرض المذهب الكاثوليكي ، وترك البرتغاليون الحبشة بعد هزائمهم أمام المسلمين بعد ست سنوات.

وفي مطلع القرن العاشر حملت راية الجهاد في شرق الحبشة إمارة عدل ووصل نفوذها إلى حافة الهضبة في الوقت الذي كان العثمانيون يدخلون من بلاد العرب ليوحدوا المسلمين ويقفوا في وجه البرتغاليين وأطماعهم في المنطقة ، إلا أن حكام إمارة عدل قد اضطروا فيما بعد إلى مسالمة الأحباش بعد أن هزموا أمامهم.

ثم حملت إمارة هرر راية الجهاد وأسلمت الشعوب البدوية مثل الدناقل وغيرها وشجع الهرريين وصول العثمانيين إلى المنطقة ووقوفهم في وجه الخلف البرتغالي الحبشي إذ دعموا سلطان هرر أحمد بن إبراهيم الملقب بالقرين وأمدوه بالأسلحة فاستمرت غزواتهم في الحبشة خمسة عشر عاماً ، وكانت النتائج أن دخل سلطان هرر أجزاء من هضبة الحبشة ، وعاد إلى الإسلام عدد من الذين سبق لهم أن تنصروا تحت ضغط الأحباش ، كما بدأت قبائل الجالا الوثنية تدخل في الإسلام ، كما أن هذه القبائل قد استغلت الخلاف الذي حدث بين الأحباش والبرتغاليين فشقت طريقها إلى الهضبة من الجنوب.

وازداد عدد المسلمين في القرن الحادي عشر الهجري ، ودخل التجار الكاميون إلى بلاد الحبشة فأسلم على أيديهم كثيرون ، واتجه المظلومون من الأحباش إلى عدالة الإسلام ، وكان المسلمون من الأحباش ذوي مكانة اجتماعية وثقافية وخلقية، معروفين بالجد في العمل والأمانة في المعاملة ، وقد عرف لهم هذا الأحباش حتى الذين كانوا على غير دينهم غير أن بعض المتعصبين من النصارى كثيراً ما كانوا يسيئون إلى المسلمين ، ويصرون على إقصائهم عن الوظائف الرسمية ، ومع هذا فقد وجد الإسلام طريقه إلى كثير من الزعماء ، وكان أحد رؤوس من نواب الملك في القرن الثالث عشر مسلماً وهو (الرأس علي) وفي عهده تحول نصف أهالي الولايات الوسطى إلى الإسلام.

واهتم المهديون في السودان بالإسلام في الحبشة ، واتخذوا بلدة (القلابات) في شرقي السودان مركزاً للدعوة ، ورغم الإجراءات الصارمة التي اتخذها ملوك الحبشة النصارى ضد المسلمين فقد دخلت قبائل كاملة في الإسلام وكانت من قبل تدين بالنصرانية ، وقد أثار هذا حفيظة الحكام الأقباط فأصدر الملك عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) قراراً يجعل التعميد إجبارياً للسكان سواء أكانوا من النصارى أم من المسلمين ، وقد أجبر أكثر من خمسة وخمسين ألفاً من المسلمين على التعميد ، وأخرجت ألوف أخرى من منازلهم ، وأبيدت جماعة ثالثة [٣٢].

ب) إسلام أريتريا :

دخل الإسلام أريتريا مع شعاعه الأول .. حين هاجر إليها المسلمون فارين بدينهم نازلين على نصيحة نبيهم ﷺ أن بها ملكاً لا يظلم عنده أحد.

وانتشر الإسلام على أيدي صحابة رسول الله ﷺ مع الفطرة السائدة في المكان وتوالت هجرات المسلمين ، ورحلات التجار إلى موانئ أريتريا على شاطئ البحر الأحمر في مواجهة الجزيرة العربية التي عمها الإسلام ، وظل الشعب متمسكاً بإسلامه رغم ما تعرض إليه من غزو دحر أكثره [٣٣].

دخل الإسلام في مناطق شمال أريتريا وغربها عن طريق التجار العرب والعلماء الذين استقروا بين ممالك البجة وحول مناجم الذهب في هجر وغيرها منذ القرن التاسع الميلادي.

فعلى أثر تكرر غارات القراصنة على ميناء جدة في عامي ٦٣٠م و ٦٤٠م من عدوليس التي وصلت إدارتها إلى مرحلة الذبول نتيجة الصراع الروماني الفارسي الذي أقحم اليمن وأكسوم في حروب طويلة ، اضطر العرب الأمويون إلى الاستيلاء على جزر دهلك وشاطئ مصوع وعدوليس في عام ٨٤ هـ الموافق (٧٠٢م) وأقام الأمويون هناك القلاع والحصون وأمنوا طرق التجارة ، فازدهرت البلاد وتشجع العرب على استيطان المنطقة وتعميرها.

وأصبحت هذه المنطقة بحكم موقعها على الساحل المقابل لجنوب الجزيرة العربية ، المجال الحيوي للجماعات التي خرجت من الجزيرة العربية للتجارة وطلب الرزق أو لاتخاذ مواطن جديدة هرباً من حالات الذعر التي سادت الجزيرة العربية والعالم الإسلامي بسبب حروب الردة ، ثم حروب الأمويين والعباسيين وحروب العباسيين مع العلويين.

وكانت القرون الثلاثة التي تلت القرن السابع الميلادي فترة تصاهر فيها العرب النازحون مع قبائل البجة التي اكتسحت المنطقة والقبائل الكوشية القديمة ، وعن طريق المصاهرة والتجارة انتشر الإسلام حتى أن المؤرخ الإيطالي كونت روسي يشير إلى قيام ولايات إسلامية عربية مزدهرة في دهلك والشواطئ الأرترية في القرن الثامن الميلادي.

ويعتقد أن قبائل الدناكل في جنوب أريتريا والسمهر في ضواحي مصوع تعد من أقدم سكان إريتريا اعتناقاً للإسلام ، كما انتشر الإسلام بين قبائل الساهو التي تسكن في المنطقة الممتدة من خليج زولا إلى مرتفعات أكلي قوازي في القرن الرابع عشر عن طريق أسر دينية عربية أشهرها أسرة (بيت شيخ محمود) التي تسكن زولا وتدعي الانتساب إلى الزبير بن العوام ، أما قبائل الساحل والبني عامر فقد انتشر الإسلام بينها ابتداء من القرن العاشر الميلادي ، ويذكر تجار البندقية في القرن الخامس عشر قبيلة بيت معلا كقبيلة إسلامية تعيش في سواحل شمال اريتريا ، وهو موطنها حتى الآن مع امتدادها إلى منطقة بركة ، ولعل لعائلة (عد شيخ حامد ولد نافعوتاي) تأثير كبير في نشر الإسلام بين قبائل الحباب والبني عامر ، وتنتمي هذه الأسرة إلى أشراف قريش ، وقد قدمت إلى إريتريا عن طريق السودان ، ولها حتى الآن زوايا لتعليم الدين في (زفا شيخ) في محافظة الساحل ، كما لها مركز آخر في (امبيرمي) على بعد ١٥ كيلو متراً شمالي مصوع ، وتعمر القرية بأضرحة الأولياء من هذه الأسرة الدينية.

وخلال القرن التاسع عشر تحول عدد من القبائل الناطقة بالتجري والتي كانت تعتنق المسيحية ، إلى الإسلام ، ومنها الماريا والمنسع والبلين والبيت جوك والحباب

بفروعها الثلاثة (بيت أسقدي ، عد تكليس ، عتماريام) وكانت أسر حاكمة نزحت من هضبة حماسين إلى المرتفعات الشمالية واخضعت لسلطانها قبائل التجري الكثيرة العدد، كما اعتنقت قبيلة الباريا في وادي القاش الإسلام ، وكانت من قبل وثنية ، وكذلك بعض من قبيلة البازا.

ويعود إسلام هذه القبائل إلى جهود السيد محمد عثمان المرغني ، مؤسس الطريقة الختمية الذي أوفده شيخه أحمد بن إدريس من مكة في عام ١٨١٧ وبصحبته السيد محمد على السنوسي ، مؤسس الطريقة السنوسية ، حيث افترقا بعد وصولهما إلى مصر ، فتوجه الأول صوب الجنوب إلى السودان ثم إريتريا ، وعاد بعد أن نشر الإسلام والطريقة الختمية إلى مكة ، مخلفاً عدداً من الأبناء واصلوا بعده جهوده ، بينما توجه الثاني إلى شمال أفريقيا وأسس طريقته هناك.

وهناك أسر دينية أخرى أقامت الزوايا لتعليم القرآن والدين في مختلف البقاع الإريترية ، وأشهرها (عد شيخ) في الساحل و (عد سيدنا مصطفى) في بركة ، و(بيت درقي) و(عد معلم) في شمال إريتريا وغربها و (بيت الشيخ إبراهيم الخليل) في طيعو في دنكاليا وعائلة (كبيري) في الهضبة الإريترية وكانت بالأصل تقيم في جزر دهلك ، وهذه كلها بيوتات دينية كانت تتوارث تدريس الدين وتحفيظ القرآن مكرسة جهودها لرسالتها ، وتعيش شظف العيش معتمدة في إعاشة طلابها على هدايا عامة المسلمين وأثريائهم ، وتنتسب إلى العرب بصلة الرحم ، وكان يبرز من بينها ومن عامة المسلمين فقهاء ينبغون في العلم واللغة العربية ويتلقون علومهم في زبيد أو المدينة المنورة أو الأزهر ، وعرفت قرية زولا بالزوايا لتعليم الدين وقد تخرج منها عدد من الفقهاء.

وقد انتشر الإسلام في الهضبة الإريترية بين قوم عرفوا باحتراف التجارة يطلق عليهم (الجبرتة) وهي كلمة أطلقت أيضاً على أماكن وأقوام مختلفة في العصور الوسطى ، فسميت (إيفات) في قلب هضبة (شوا) داخل أثيوبيا بالجبرتة ، كما سميت

زيلع في ساحل الصومال بهذا الاسم ، بل أطلق هذا الاسم في بعض الأحيان على عموم مسلمي الحبشة ، وفي الأزهر في القاهرة رواق قديم يعرف برواق الجبرتة ، ويذكر الحميمي في كتابه (سيرة الحبشة) (١٦٦٥م) أنه التقى بزعيم (آل كبيري صالح) في أندرته بهضبة التجراي ويقول أن أسرته تقوم في كل بلاد الحبشة بنشر الإسلام وتعليمه.

وهكذا انتشر الإسلام في سواحل إريتريا وأجزائها الشمالية والغربية وفي قسم من هضبتها عن طريق عدوليس وباضع ، وهي الطريق نفسها التي دخلت منها المسيحية من قبل ، ولم تحدث بين أتباع الطائفتين احتكاكات أو حروب دينية ، بل تعايش السكان بما عرف عنهم من تسامح وبما كان بينهم من وحدة الأصول والمصالح التجارية والزراعية والرعوية المشتركة ، تعايشوا بسلام وفق شعار (لكم دينكم ولي دين) حتى تدخلت قوى أجنبية في القرن السادس عشر – برتغال وأتراك – جرت أهل البلاد إلى صراعات طائفية [٣٤].

على أن انتشار الإسلام لم ينحصر في السواحل الإريترية ، بل امتد عبر أريتريا إلى داخل الحبشة حتى تألفت سبع ممالك إسلامية عربية عرفت ببلاد الطراز الإسلامي ، ويعزو أولندورف (Ullendroff) في كتبه الأثيوبيون (The Ethiopuans) سرعة انتشار الإسلام بين الأقوام الحامية الكوشية في سواحل أريتريا ودواخل الحبشة حتى بحيرات عروسي على مقربة من الحدود الكينية الحالية ، يعزو ذلك إلى رغبة هؤلاء القوم في النجاة بأنفسهم من الاسترقاق ، إذ كانت قسوة تجار الرقيق بالغة ، وكان اعتناق الإسلام يمنح هؤلاء أماناً من غارات تجار الرقيق باعتبار أن الإسلام يمنع استرقاق المسلم وأن اعتناق هؤلاء للإسلام كان يشعرهم بالانتماء إلى أخوة عالمية، من دون أن يكلفهم ذلك الانسلاخ من بيئتهم وعاداتهم التي كان دعاة الإسلام يتسامحون إزاءها.

ازدهار إمارة دهلك :-

اكتسبت إمارة دهلك أهمية تجارية كبيرة في العصور الوسطى ، واستقل سلطانها عن صاحب اليمن وقد كان من قبل تابعاً له ، إلا ما كان من علاقة المداراة والاسترضاء عن طريق إرسال الهدايا من الرقيق والعسل والشمع.

ووسع مملكته حتى شملت جزر باضع ومناطق الساحل الأريتري ، وأجبر القبائل المجاورة على دفع الضريبة لعامله في باضع (مصوع)

وصحب الانتعاش الاقتصادي نوع من الانتعاش الثقافي ، فاستقر فيها العلماء وتأسست فيها زاوية لتعليم الدين واللغة ، وتدل الخطوط الكوفية الجميلة التي وجدت منحوتة بكثرة في الأضرحة والقبور والمساجد والقصور إلى انتعاش حركة الثقافة ، وقد أشار كل من المسعودي وابن حوقل إلى ازدهار التجارة في جزر دهلك وخاصة تجارة الرقيق السيئة الصيت.

ويتحدث سكان دهلك اليوم لهجة (تجري) محرفة تمتزج فيها ألفاظ من اللهجات الدنكلية والعربية والتجرينية ، دلالة على الصلة التاريخية للجزر بالأقاليم المجاورة ، وانتقال السكان واختلاطهم لأغراض التجارة والحروب والتعليم [٣٥].

ذهبت أعداد من شيراز من بلاد فارس إلى سواحل أفريقية الشرقية وتفرقوا في أنحائها ، كما هاجرت مجموعة من الإحساء في شرقي جزيرة العرب ، واتخذت مقامها هناك.

استقر هؤلاء المسلمون جميعاً على طول الساحل الشرقي لأفريقيا من القرن الأفريقي في شمال بلاد الصومال وحتى مدينة (سفالة) في بلاد موزمبيق على خط عرض ٢٠ جنوباً ، ولم يتوغلوا إلى الداخل كثيراً ، وكانت مهمتهم تجارية في أغلب أمرها ، وإن كانت التجارة قد يسرت في كثير من الأحيان سبل الاتصال بالسكان ودعوتهم إلى الإسلام.

استطاع هؤلاء المسلمون أن يؤسسوا مراكز تجارية كبيرة من أشهرها (كلوة) و(دار السلام) و(سفالة) وقد زار هذه المراكز الرحالة المسلم "ابن بطوطة" ووصفها وصفاً جميلاً ، كما أعجب بهذه المدن البرتغاليون عندما جاءوا مستعمرين نظراً لنظامها ونظافتها.

أسس المسلمون في هذه المناطق إمارات وممالك متعددة ، ولم تكن متحدة فيما بينها الأمر الذي جعلها ضعيفة لا تثبت طويلاً أمام قوة البرتغاليين الذين كانوا طلائع المستعمرين في تلك الجهات ، ومن أشهر هذه الممالك مملكة الزنج التي تأسست في القرن الرابع ، وكانت حاضرتها مدينة كلوة في جنوبي تانزانيا اليوم ، وقد استطاعت هذه المملكة أن تنشر الإسلام في كل ما يسمى اليوم "زامبيا وموزمبيق ، ومالاوي" وبلغت جهودها في هذا السبيل روديسيا [٣٦].

جـ) الصومال :

دخل الإسلام في الصومال منذ أيامه الأولى ، ورغم اختلاف الآراء حول تاريخ دخول الإسلام في الصومال . إلا أن أقرب الأدلة الراجحة إلى الحقيقة ما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن الإسلام ظهر في الصومال قبل هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة المنورة عن طريق الصحابة المهاجرون إلى الحبشة.

ظهر الدين الإسلامي في الصومال الذي يحيط به من الشمال الغربي — الحبشة المسيحية ، وفي الغرب جاله الوثنية ، فكان لزاماً على الشعب الصومالي المسلم حمل راية الدعوة الإسلامية في منطقة القرن الأفريقي ، ورغم محاربة الأحباش لانتشار الدين الإسلامي إلا أنه يبدو أن فترة قد مضت دون أن تجد الحبشة فرصة لمحاربة انتشار الإسلام ومقاومته بسبب :-

أولاً : انشغال الحبشة بالصراع الدموي الذي قام به المسيحيين واليهود الذين اغتصبوا عرش الحبشة من سنة ٩٢٥ — ١٢٥٥م.

ثانياً : لم يكن للحبشة تنظيم سياسي أو حكومة مركزية قوية تقف في وجه التيار الإسلامي الجارف.

هذا أدى إلى إيجاد فرصة لتأسيس (الإمارات الزيلعية السبع) أو دول الطراز الإسلامي التي كانت في صراع مستمر مع الحبشة لفترة طويلة من الزمن ، وهذه الإمارات هي :-

١- إيفات. ٢- دواوا. ٣- أر ابيني. ٤- هديا

٥- شرخا. ٦- بالي. ٧- درة.

وهي عبارة عن سبع محافظات يتولى شئون كل منها حاكم صومالي مستقل ذاتياً . ويرجع الفضل في تأسيس هذه الإمارات إلى المهاجرين العرب (٣٧).

أما الصراع الإسلامي الصومالي مع الحبشة المسيحية فقد استمر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر إلى أن تولى عرش الحبشة "لبنا دنقل" Lebna Dengel (١٥٠٨ – ١٥٤٠) ، وقد أثارت أنباؤه الاهتمام في أوربا.

وكان مجئ البرتغاليين نذيراً لا يمكن تجاهله ، فسعوا إلى الاستيلاء على السواحل الصومالية حتى يتمكنوا من القضاء على النفوذ الإسلامي والتجارة العربية وبذلك يخلو أمامهم طريق التجارة الشرقية ، وأدرك المسلمون من الصوماليين والدناقلة وغيرهم أن تحالفاً بين الأحباش والبرتغاليين المسيحيين فيه دمارهم وسوف ينتهي الأمر بخضوعهم للاستعمار الأجنبي (٣٨).

وتزعم الجهاد ضد هذه القوى المسيحية التي شاركت فيها البرتغال مع الأحباش الزعيم المسلم والإمام الغازي أحمد بن إبراهيم الذي كان لجهاده أثر كبير في نشر الإسلام في شرق القارة ، حيث شهد القرن السادس عشر دخول قبائل البدو في حركة الجهاد الإسلامي.

وقف الإمام أحمد بن إبراهيم أمام غزو الأحباش الذين اندفعوا إلى غزو إمارة هرر الإسلامية عام ١٥٢٧ وهزم الأحباش وانتصر عليهم في ١٥٢٩ وواصل غزو الحبشة من الداخل ، وفي ١٥٣١ دخل منطقة شوا وأمهرة واستطاع المسلمون السيطرة على جنوب الحبشة عام ١٥٣٥ فاستنجد الأحباش بالبرتغاليين الذين أرسلوا قوة قوامها يزيد عن أربعمائة جندي من حملة البنادق لمناصرة الأحباش ضد هذا الجهاد الإسلامي ، مما أعطى المعارك طابعاً صليبياً (٣٩).

ولكن في عام ١٥٤٠ مات الإمبراطور "لبنا دنقل" وخلفه ابنه الإمبراطور "جلاديوس" الذي انتصر على الصوماليين في معركة رهيبة بالقرب من بحيرة تانا (٤٠).

الجدير بالذكر أن الأتراك كان لهم دور هام في مساندة مسلمي الصومال ضد مسيحي الحبشة والبرتغال ، فقد قدم الأتراك المال والأسلحة إلى ا لصوماليين عند اندلاع الحرب بين الجانبيين وذلك عن طريق حاكم "زبيد" باليمن ، كما كان شريف مكة يمدهم بالمساعدات المالية والعسكرية ، وفي نفس الوقت نجد أن كلاً من تركيا والبرتغال كانت تهدف إلى السيطرة على البحر الأحمر والهيمنة على المراكز التجارية(٤١) وفي ١٥٥٩ شنت القوات الصومالية هجوماً بالتعاون مع هرر قتل فيه "جلاديوس" وبالرغم من الانتصار فإن الحبشة المسيحية نجت وزال الأمل في إقامة دولة إسلامية فيها (٤٢). وقد انحسر نفوذ الصوماليين في هرر وملحقاتها بالتدرج (٤٣). حتى وقعت الصومال في قبضة الاستعمار الأوربي.

هوامش الفصل التمهيدي

١- د. عبد القادر محمود : الفكر الصوفي في السودان ، مصادره وتياراته وألوانه ، دار الفكر العربي ١٩٦٨ – ١٩٦٩ ، ص ٤٢ ، ٤٣

٢- د. شوقي عطاالله الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، تاريخ المسلمين في أفريقيا ومشكلاتهم ، دار الثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٦.

٣- د. إسماعيل أحمد ياغي ، محمود شاكر : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، جـ٢، قارة أفريقيا ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ١٩٩٣ ، ص ١٩٤.

٤- نفسه ، ص ٢٠٤

٥- د. عبد القادر محمود : المرجع السابق ، ص ٤٣ – ٤٥

٦- د. فرغلي على تسن : قبائل الشلك في جنوب السودان وتجارة الرقيق فيها ١٨٢٠-١٨٧٧، مجلة كلية الآداب فرع دمنهور جامعة الإسكندرية ، العدد الثالث ١٩٩٩ ، ص ٢٣٧.

٧- د. شوقي عطاالله الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، ص ٢٢ ، ٢٣.

٨- د. جميل عبد الله محمد المصري : حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة ، جـ٢ ، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٩٨٦ ، ص ٤٠٩.

٩- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ٢٦ ، ٢٧.

١٠- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٥٢.

١١- عثمان صالح سبي : تاريخ أريتريا ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤ ، ص١٢٢ ، ١٢٣.

١٢- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ٢٧.

١٣- د. سعد زغلول عبد ربه "البرتغاليون والبحر الأحمر ، سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث ، جامعة عين شمس (البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة) ١٩٨٠ ، ص ٢١٨ – ٢٢٠.

١٤- د. مصطفى خالدي ، د. عمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية – عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤٤ – ٢٤٦.

١٥- د. جميل المصري ، ص ٤١١.

١٦- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ٥ – ١٣.

١٧- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٢٤.

١٨- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم : المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص ٣٨ ، ٣٩.

١٩- نفسه ، ص ٤٤ ، ٤٨.

٢٠- نفسه ، ص ٤٨ ، ٤٩.

٢١- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦.

٢٢- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ٨٩.

٢٣- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٠٦.

٢٤- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ٨٩ ، ٩٠.

٢٥- أحمد طاهر : أفريقيا – فصول من الماضي والحاضر ، دار المعارف ، مصر، ١٩٧٥ ، ص ٧١ – ٧٣.

٢٦- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٠٧.

٢٧- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ٩٠ ، ٩١.

٢٨- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٩٤ ، ١٩٥.

٢٩- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ٩٢ ، ٩٣.

٣٠- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٩٥.

٣١- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ٢٣ – ٢٦.

٣٢- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٣.

٣٣- د. علي جريشة : حاضر العالم الإسلامي ، دار المجتمع للنشر والتوزيع ، السعودية ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٥.

٣٤- عثمان صالح سبي ، ص ١١٦ – ١١٩.

٣٥- نفسه ، ص ١٢٠ ، ١٢١.

٣٦- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٥٩.

٣٧- محمد فريد السيد حجاج : صفحات من تاريخ الصومال ، دار المعارف، ١٩٨٣ ، ص ٨،٩

٣٨- د. راشد البراوي : الصومال الكبير – حقيقة وهدف ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦١ ، ص ٢٠ ، ٢١.

٣٩- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم : المرجع السابق ، ص ٢٢٠.

٤٠- د. راشد البراوي : المرجع السابق ، ص ٢٢.

٤١- محمد فريد السيد حجاج : المرجع السابق ، ص ١٩.

٤٢- د. راشد البراوي ، ص ٢٢.

٤٣- محمد فريد ، ص ٣٦.

الفصل الأول

الكشوف البرتغالية والاستعمار الأوربي
على السواحل الأفريقية

- العوامل التي أدت إلى الكشوف البرتغالية في أفريقيا.
- مراحل كشف طريق رأس الرجاء الصالح.
- الكشوف البرتغالية الداخلية في أفريقيا.

أولاً : الحبشة .

ثانياً : الساحل الغربي.

ثالثاً : الكونغو وأنجولا.

رابعاً : الساحل الشرقي.

خامساً : كشف منابع النيل.

سادساً : جنوب أفريقيا.

العوامل التي أدت إلى الكشوف البرتغالية في أفريقيا :

كان من أثر الحملات الصليبية أن اعتاد الأوربيون الأسفار وتحمل المشاق واتسعت معلوماتهم عن الأرض ، وما بها من أقطار مختلفة ، وقد لعبت العوامل الدينية دوراً كبيراً في حركة الكشوف الجغرافية ، كما لعبت دوراً كبيراً في تخطيط سياسة البرتغال أثناء حركة الكشوف ، حيث تملكتهم رغبة قوية في مطاردة المسلمين في غرب أفريقيا وتحويلهم إلى المسيحية ، وتحول أثيوبيا إلى المذهب الكاثوليكي وفصلها عن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في مصر [١] كان الدافع الديني من أهم دوافع البرتغال منذ أن نجحوا في طرد العرب من أيبيريا وتعقبوهم بعد ذلك لشواطئ أفريقيا الشمالية والغربية ثم وصلوا إلى رأس الرجاء الصالح فشرق أفريقيا في محاولة للوصول إلى تجارة الشرق التي كانت عصب الحياة الاقتصادية في دولة المماليك التي كانت تبسط نفوذها على الشام ومصر والحجاز [٢].

ومن المعروف أن الدافع الأساسي لهنري الملاح في جهوده الاستكشافية هو العامل الاقتصادي بجانب العامل الديني ، فقد كان مؤمناً بإمكان الطواف حول أفريقيا والوصول إلى الهند عن طريق هذا الطريق ، وبالتالي الحصول على الأرباح الطائلة التي تستأثر بها مدن إيطاليا البحرية لاحتكارها التجارة مع الشرق.

ويتداخل العامل الاقتصادي مع التعصب الديني في دفع البرتغاليين نحو السياسة التوسعية التي اتبعوها في شمال أفريقيا منذ احتلال البرتغال لمدينة سبتة في عام ١٤١٥[٣].

الجدير بالذكر أن هنري الملاح كان رئيساً لهيئة اليسوعيين (الجزويت) التي ورثت الداورية في أملاكها وبالتالي كان يهمه العمل على كسب أراضي وميادين جديدة للمسيحية ، لذا أمضى نحو أربعين عاماً في إعداد الحملات الاستكشافية وإرسالها إلى شواطئ أفريقيا الغربية حتى تم كشف بعض الجزر المهمة في المحيط الأطلسي مثل جزيرة ماديرا Madeiras عام ١٤٢٠ وجزر كناري وجزر أزور Azores

(١٤٣١ – ١٤٤٤) هذا بالإضافة إلى بعض المراكز على شاطئ أفريقيا مثل الرأس الأبيض Cape Blanice ١٤٤١ والرأس الأخضر Cape Verde ١٤٤٦ (٤).

ويظهر أثر العامل الاقتصادي بوضوح إذا ما عرفنا أن مراكش اقترنت دائماً في أذهان البرتغاليين بتشييد اقتصاد الإمبراطورية البرتغالية ، إذ كان هدف القائمين بأعمال الكشف والاستعمار في ساحل أفريقيا الغربي هو أن يزودوا من مراكش بالقمح والخيل ليشتروا بها الذهب من الرؤساء الأفارقة الذين يتعاملون مع المحطات البرتغالية ثم يستخدمون هذا الذهب لشراء التوابل من الشرق الأقصى (٥).

ليس هذا فحسب فإن التحسينات التي أدخلها البرتغاليون على بناء السفن والتي كان من نتائجها التمكن من صنع قوارب خفيفة تزن ٢٠٠ طن وقادرة على السير في الرياح.

وكذلك استخدام البوصلة في الملاحة البحرية وإدخال تعديلات على البوصلة القديمة بإضافة مؤشر يبين اتجاه الرياح الأمر الذي ساعد على تقدم الملاحة البحرية.

ذلك بالإضافة إلى أنه أمكن التغلب على الصعوبات التي كانت تعترض الرحالة في التقدم إلى الجنوب من رأس بوجادور والتي أهمها أن الرياح التجارية في هذه المنطقة تهب من الشمال الغربي فتجعل طريق العودة صعباً ، كما أن الساحل فقير ويصعب فيه الحصول على طعام أو ماء (٦).

وعلى وجه العموم فإن طبيعة الاستعمار التجارية البرتغالية انعكست على قصر اهتماماته على الأشرطة الساحلية مثل (ساحل غانا وساحل الذهب وساحل العاج وساحل الزنج وساحل مالابار ... إلخ ، وبدأت تجارة رابحة بين بلاد غانا وبين البرتغال ، إذ بدأ التجار والملاحون يقتنصون العبيد من تلك الجهات ويقومون بنقلهم إلى أسواق أوربا، وجنوا من هذه التجارة ربحاً وفيراً أغرى الكثير من التجار بالمغامرة والقيام برحلات متوالية إلى جهات أفريقيا الغربية ساعدت على التوسع في حركة الكشف ، وكانت موضع تشجيع الأمير هنري الملاح حتى مات عام ١٤٦٠ (٧).

مراحل كشف طريق رأس الرجاء الصالح :

وخلال الفترة ما بين عامي ١٤٣٤ ، ١٤٦٢ كان تقدم البرتغاليين تدريجياً على ساحل أفريقيا الغربي فاكتشفوا نهر السنغال ووصلوا إلى الرأس الأخضر Cape verde في عام ١٤٤٥ ، كما أنهم بعد وفاة هنري الملاح بعامين في ١٤٦٢ أبحروا في خليج غانة إلى أن وصلوا إلى النقطة التي أقاموا عليها فيما بعد قلعتهم المعروفة باسم "المينا".

ثم بدأ عام ١٤٧٠ وتوقفت حركة الكشف قليلاً ١٤٨٢ م ، وفي خلال هذه الفترة تمت اتفاقيات بين البرتغاليين وبعض القبائل الموجودة في غرب أفريقيا على إرسال بعثات لاكتشاف مناطق معينة ومن ثم ففي هذه الفترة تم اكتشاف الجزء المتبقي من ساحل غانا كما أنهم في عام ١٤٧٥م ، وصلوا إلى رأس كاثيرين Cape Catherine على خط عرض ٥٢ جنوباً.

والفترة (١٤٨٢ – ١٤٩٧) تميزت برحلتين قام بهما على التوالي ديجو كام Diego Cam وبارثولوميو دياز Bartholomaw Dias الأول قام برحلته في عام ١٤٨٢ م واستطاع أن يجمل النفوذ البرتغالي إلى مصب نهر الكنغو فوصل إلى رأس سانت ماري Cap st. Mary على خط عرض ٢٦ – ١٣ جنوباً كما أنه في رحلته في عام ١٤٤٢م ، وصل إلى رأس مونت نجرو Monte negro عند خط عرض ٤١ ˉ 15 ْ جنوباً وكاب كروس Cape Cross على بعد ٩ جنوب الرأس السابقة ، وبذلك تم في هذه الرحلة كشف ما يقرب من ١٤٥٠ ميل من الساحل الغربي لأفريقيا في منطقة يسودها تيار بنجويلا والرياح التجارية الجنوبية الشرقية.

أما الرحلة الثانية التي قام بها دياز في عام ١٤٨٧م ، فكان الغرض منها الوصول للهند وإيجاد مملكة القس بريستر جون التي قيل أنها تبعد قليلاً عن الساحل الغربي لأفريقيا ، وقد رحل دياز من لشبونة ووصل إلى الكنغو ومنها سار جنوباً إلى خليج والفيش Walifich وهناك تفادى التيارات البحرية التي تدور حول أفريقيا

بالاتجاه إلى الجنوب إلى أن وصل إلى نطاق الرياح الغربية ومن ثم اتجه شرقاً فشمالاً إلى خليج موصل Mosel Bey ومن هناك تمكن من الوصول بصعوبة إلى نهر جريت Creat Fish river

وفي طريق عودته مر بسهولة بمنطقة الكاب ووصل إلى لشبونة في عام ١٤٨٨ بعد أن اكتشف من الساحل الأفريقي حوالي ١٢٦٠ ميلاً (٨).

وكان يهدف للوصول إلى الطرف الجنوبي لقارة أفريقيا ، وقد نجح في مهمته ، ثم عاد إلى بلاده يحمل أكاليل النصر ، ونظراً لما قاساه من هول الزوابع عند طرفي القارة ، أطلق عليه "رأس الزوابع" ولكن ملك البرتغال عندما أيقن أنه حقيقة الطرف الجنوبي للقارة وأن هذا الكشف يشير إلى الوصول إلى الهند سماه "رأس الرجاء الصالح" (٩).

وفي عام ١٤٨٧ استدعى خوان الثاني ملك البرتغال المدعو بدرو دي كوفيلهام ألفونسو دي يافا Pedre de Covulham and Alfonra de Pauva وعهد إليهما بمهمة مزدوجة البحث عن مملكة الملك "القس يوحنا Prester John" وهي دولة مسيحية في مكان ما من الأرض (الصين أو الهند .. أو الحبشة) ومعرفة المكان الذي توجد فيه الدار صيني (القرفة) وغيرها من الأفاوية التي تستوردها البندقية عن طريق بلاد المسلمين Maarr.

والهدف من ذلك هو <u>أولاً</u> : محاولة الاتصال بتلك البلاد النصرانية للاتفاق معها على محاربة المسلمين ومقاومة توسعهم ، و<u>ثانياً</u> : التغلب التجاري على البنادقة وذلك بمحاولة استيراد الأعطار والطيب والأفاوية بطريق مباشر إلى البرتغال وفي الوقت الذي اتجه فيه رسولاً ملك البرتغال إلى الشرق كان دياز يتم اكتشاف الطريق البحري من البرتغال حتى الطرف الجنوبي من القارة الأفريقية ، ويستدير حوله متجاوزاً رأس الأعاصير (الرجاء الصالح ١٤٨٧ – ١٤٨٨م) (١٠).

وكان الرحالة البرتغالي بيدرو كوفيلهام (Pedro De Covlham) قد وصل إلى مصر في عام ١٤٨٧م وسافر عن طريق البحر الأحمر لعدن والهند ، وفي أثناء عودته زار أغلب المناطق العربية في الساحل الشرقي لأفريقيا ودخل جنوباً حتى شرم سفاله (Sofala) ثم عاد إلى القاهرة [١١]. حيث قابل رسولين لملك البرتغال نقلاً إليه أمر الملك بالبحث عن مملكة القس يوحنا ، فأرسل مع أحدهما تفاصيل رحلته ثم سافر إلى جدة (ويزعم أنه زار مكة والمدينة مما يؤكد أن نجاحه عائد إلى معرفته العربية فحسب ، بل إلى ادعائه الإسلام) وانتهى إلى زيلع ومنها نفذ إلى الحبشة حيث استقبله ملكها استقبالاً حسناً ، وأقطعه أرضاً وتزوج سيدة حبشية ، ولم يسمح له بمغادرة البلاد ، وبعد ثلاثين عاماً وصلت سفارة البرتغال إلى الحبشة ومعها المدعو الفاريز ١٥٢٠م فكان كوفيلهام بحكم معرفته باللغات والعادات الحبشية خير معين لسفارة بلاده [١٢].

وقد فتحت المعلومات الهامة التي جمعها هذا الرحالة – العيون إلى أهمية المناطق العربية بشرق القارة ، وكان أساساً للرحلة التي قام بها فيما بعد فاسكو داجاما (Vasco Da Gama) حول رأس الرجاء الصالح ووصل إلى الإمارات العربية بشرق أفريقيا ثم الهند [١٣].

تتمثل هذه المرحلة في وصول فاسكوداجاما للهند بعد أن اكتشف ما يقرب من ٨٠٠ ميل من الساحل الشرقي لأفريقيا في المنطقة المحصورة ما بين المنطقة التي توصل إلى دياز والمنطقة التي عرفها العرب على ساحل أفريقيا الشرقي في الفترات السابقة ، وقد بدأ فاسكو داجاما رحلته الاستكشافية في عام ١٤٩٧ وكانت تضم ١١٨ بحاراً و٤ سفن صنعت اثنان منهما خصيصاً لغرض الرحلة وقد زودت هذه السفن بأحدث الأجهزة الخاصة بالملاحة في ذلك الوقت كما زود ربانيها بأحدث المعلومات التي تضمنتها الخرائط والكتب.

وبدأت الرحلة من نهر تاجوس Tagus في يناير عام ١٤٩٧ ووصل إلى الرأس الأخضر في يوليو من نفس العام ورحل في شهر أغسطس حيث اتجه نحو الجنوب متبعاً طريقاً مخالفاً لسابقيه بعيداً عن الساحل ، وفي ذلك يقول "إنني حتى ٣ نوفمبر من نفس العام لم أستطيع رؤية أية يابس ، كما أنه وبحارته لم يستطيعوا أن يعرفوا على وجه الدقة الطريق الذي سلكوه إلى أن شاهدوا الساحل أخيراً ورسوا في خليج سمي باسم سانت هيلانه St. Helana . وهي النقطة الأولى (التي حدث فيها اختلاط بين العناصر البرتغالية والهوتنتوت ومن سانت هيلانه أبحروا جنوباً ومروا على رأس الرجاء الصالح متجهين إلى خليج موصل حيث رسوا هناك ، وواصلوا السير بعد ذلك شمالاً حتى اكتشفوا في يناير سنة ١٤٩٨ نهراً صغيراً رسوا إلى جانبه حيث وجدوا هناك منطقة عامرة بالسكان ولذلك أطلق عليها اسم "أرض الرجال الطيبين" The Land of Good people كما سموا النهر باسم نهر النحاس وذلك نظراً لوفرة النحاس لدى الأهالي هناك ، بعد ذلك اتجهوا شمالاً إلى موزمبيق حيث قابلوا بعض التجار العرب وحصلوا منهم على كثير من المعلومات التي تتصل بالملاحة والتجارة في هذه المنطقة ، ومن مالندي اتخذوا قبطاناً من الأهالي واتجهوا إلى الهند مستخدمين الرياح الموسمية فوصلوا إلى الغابات الغربية للهند ورسوا بالقرب من كلكتا في ٢٣ مايو سنة ١٤٩٨م ، وبذلك تتم قصة كشف الطريق البحري للهند حيث يعود بعد ذلك فاسكو داجاما إلى لشبونة في عام ١٤٩٩م . بعد أن استغرقت رحلته ٦٣ يوماً قطع خلالها ما يقرب من ٢٤,٠٠٠ ميلاً بحرياً (١٤).

الكشوف البرتغالية الداخلية في أفريقيا :

أولاً : الحبشة :

كانت تجارة الحبشة في أيدي أبناء فينيسيا لفترة من الزمن ولذلك فكانت لديهم معلومات جيدة عن هذه البلاد ، تلك المعلومات التي جمعوها عن طريق الأهالي وبواسطة بعض الرحالة مثل كوفيلهام Covilham الذي زار تلك البلاد في عام ١٤٨٧ في نفس الوقت الذي رأى فيه البرتغاليون ضرورة بسط نفوذهم السياسي

والحربي على الحبشة لتأمين طريقهم التجاري للهند ، ويضاف إلى ذلك فإن بعثات التبشير البرتغالية كان لها أثر كبير في الكشف الجغرافي في هذه المنطقة ، ففي عام ١٦٠٢ ذهب بيردر – بيز Perdro-pez إلى الحبشة حيث زار منابع النيل الأزرق وتوصل لاكتشاف السبب الحقيقي لفيضان النيل ، كما أنه في عام ١٦٠٤ ذهبت بعثة تبشيرية أخرى برئاسة أنطونيو فيرنانديز Antonio Fernandes إلى فريمونا ومصوع.

وقد قام لوبو j. Lebo أيضاً برحلة كان الغرض منها اكتشاف طريق جديد يصل الحبشة بمالندي ، وفي هذه الرحلة تتبع الساحل الشرقي لأفريقيا في المنطقة المحصورة بين جزيرة باتي ونهر جوبا وبعدها أدرك أنه لن ينجح في اكتشاف الطريق المزعم إيجاده فقرر الذهاب إلى الهند ، ومن هناك عاد إلى البحر الأحمر وذهب إلى فريمونا حيث اتخذها مركزاً لرحلاته المختلفة في بلاد الحبشة ، وإلى جانب الطريق البحري فقد قامت أيضاً إلى الحبشة بعثات كشفية عن طريق مصر ، ففي ١٦٩٩ قام دكتور بونسيه C. poncet برحلة من القاهرة إلى دنقلة وسنار والنيل الأزرق وغندار ومن ثم عاد إلى أوربا عن طريق مصوع.

ثانياً : الساحل الغربي :

على الرغم من أن اتصال الأوربيين بهذا الساحل يرجع إلى العصور الوسطى إلا أنهم لم يوجهوا أي رحلة كشفية للأجزاء الداخلية للساحل الغربي وكل ما أمكنهم الحصول عليه هو بعض المعلومات عن المناطق التي كان يتردد عليها العرب وتجار جنوة وفينيسيا وغيرهم من الرجال الذين كانوا مهتمين بتجارة شمال أفريقيا في خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، ففي عام ١٤٤٦ تمكن أحد التجار ويدعي مالفانتي Malfente أن يقوم برحلة إلى توات Tuat التي كانت مركزاً رئيسياً لتجارة الساحل الغربي لأفريقيا حيث سمع هناك من أحد التجار القادمين من تمبكتو عن أهمية بلاد النيجر بصفة عامة ، ولذلك فقد تمكن البرتغاليون من الوصول إلى هذه المدينة عام

١٤٨٧ ، كما أن نشاطهم التجاري في خلال القرن السادس عشر أدى إلى زيادة المعرفة الجغرافية للسواحل الغربية لأفريقيا الأمر الذي نتج عنه أن نشر ليو أفريكانوس Les Africains كتاباً تحت عنوان وصف أفريقيا Description of Africa وتضمن معلومات دقيقة عن الساحل الغربي لأفريقيا.

وفي خلال القرن السابع عشر كان التقدم نحو الأجزاء الداخلية للساحل الغربي بطيئاً ، ففي عام ١٦١٨ قام بول أمبير Paul Imbert برحلة من مراكش إلى تمبكتو ووصف فيها المخاطر التي اعترضت طريقه ، كما أنه في عام ١٦٦١ تمكن تومبسون Thompson الإنجليزي من الوصول إلى مصب نهر غمبيا والإبحار فيه لمسافة ما يقرب من ٤٠ ميل ، هذا ويجب أن نلفت النظر إلى أنه على الرغم من أن هذه هي رحلات الرواد الأول للكشوف الداخلية للساحل الغربي ، إلا أن الكشف الحقيقي لهذا الساحل تبقى إلى نهاية القرن الثامن عشر حيث بدأ اكتشاف نهر النيجر.

ثالثاً : الكنغو وأنجولا :

منذ أن اكتشف ديجو كاما نهر الكنغو ، ونشاط البرتغاليين الكشفي في هذا الإقليم كبير ، وكما حدث في الحبشة قاد القساوسة الكاثوليك ورجال الدين في الكنغو حركة الكشف الجغرافي ، ففي عام ١٥٤٠ وصلت حملة كشفية إلى المدينة التي عرفت فيما بعد باسم سان سلفادور San Salvador والتي تبعد عن الساحل ما يقرب من ٢٠٠ ميل ، حيث اعتنق ملكها وبعض مواطنيها الدين الجديد الأمر الذي ساعد المبشرين والقساوسة على سرعة الحصول على كثير من المعلومات عن هذه المنطقة ، غير أن عملهم توقف عام ١٥٧٠ بسبب تعرض الكنغو لغزو قبائل جاجاس Jaggas ومن ثم لم يستطيع البرتغاليون أن يستأنفوا نهضتهم الكشفية في الكنغو بعد ذلك إلا في خلال القرن السابع عشر.

وفي نفس الوقت الذي اتجه فيه البرتغاليون وجه الاهتمام أيضاً إلى أنجولا فوصلوا إليها في عام ١٤٥٥ ، كما أنهم في عام ١٥٦٤ تمكنوا من تأسيس مركز لهم على الساحل بالقرب من لواندا Loanda وبذلك استطاع البرتغاليون مع نهاية القرن

السادس عشر من تثبيت أقدامهم في أنجولا والاتجاه بعد ذلك إلى بنجويلا ، وفي خلال القرن السابع زاد معلوماتنا الجغرافية عن هذا الإقليم بفضل البعثات التبشيرية التي كان من أهمها بعثة كابوشينز Capnchius الذي وصل الكنغو عام ١٥٤٥ ، ونجح في الوصول إلى مانيانجا Manyanga بالقرب من مسقط الكنغو [١٥].

تتابعت بعد ذلك الأحداث وفي سنة ١٥٦٠ ترأس بولو دياز دي توفايس حفيد بارثليمو دياز بعثة إلى أنجولا تتألف من اثنين من القسس الجزويت وآخرين من الرهبان عاد منها إلى لشبونة بعد خمس سنوات محملاً بالعاج والنحاس والعبيد حيث نجح بمعاونة الجزويت في حمل البلاط الملكي على أن يعينه أميراً لمقاطعة أنجولا في مقابل أن يقوم بحماية الأراضي التي يتمكن من فتحها وتكوين جيش قوامه ٤٠٠ رجل ونقل ١٠٠ عائلة إلى أراضي أنجولا على أن يمدهم بالحبوب والبذور والأدوات الزراعية اللازمة وان ينشئ ثلاث قلاع في المنطقة بين نهري دانده وكوانزا ، وقد حكم دياز ١٤ سنة (١٥٧٥ – ١٥٨٩) أسس فيها مدينة لواندا وعدداً من القلاع على طول نهر كوانزا ثم انهمك – تحت إلحاح الجزويت في ضرورة مد نشاطهم إلى المناطق الداخلية – في معارك دامية مع القبائل الإفريقية فقد فيها ألفين من رجاله بسبب الحمى والقتال ونجح في أن يتوغل ٧٠ ميلاً في الاتجاه الشرقي لم يفد منها هو والجزويت شيئاً ، وكان الطرف الرابح الوحيد هو تجار الرقيق الذين ساعدهم إنشاء مدينة لواندا وبناء القلاع الداخلية على التوسع في تجارتهم الرهيبة بحيث بلغ معدل المصدر من لواندا وحدها ٢٥٠٠ في السنة طوال الفترة من (١٥٧٥ – ١٥٨٧) ارتفع إلى ثلاثة أمثاله في السنوات الأربع التالية ، بالإضافة إلى الرقيق المهرب من الموانئ والمراسي الأخرى ، واستحقت أنجولا لقب (ملكة الرقيق أو الأم السوداء) الذي أطلق عليها في ذلك الوقت.

في سنة ١٥٩١ كتب دومنجو بريتو Domingo de Abren Brito المحامي البرتغالي تقريراً رفعه إلى البلاط الملكي في لشبونة طالب فيه باستخدام القوة

الحربية لاتمام استعمار أنجولا ، وحث على إنشاء ١٢ قلعة وتكوين اتصال بري بين أنجولا وموزمبيق وطالب بسيطرة الحكومة سيطرة فعالة على تجارة الرقيق وتأسيس وكالة تجارية في بنجويلا وتشجيع استغلال المعادن والتنقيب عنها وترك الحرية لمن يرغب في ذلك على أن يحتكر التاج تجارة الملح.

وأصبح تقرير دومنجو مرجعاً للأبحاث التي تناولت هذا الموضوع بعد ذلك في القرون الثلاثة التالية كما كان سبباً في تأسيس حكومة الإدارة الاستعمارية لأول مرة وعين الجنرال فرانسيسكو الميدا Francisco Almeida حاكماً عاماً للمستعمرة.

التنمية والكشوف الجغرافية في القرن السابع عشر :

لم تشهد أنجولا حتى عهد قريب لوناً من ألوان التنمية اللهم إلا الاستغلال البغيض للسلعة الآدمية الذي مارسه البرتغاليون بنجاح منذ أن وطئت أقدامهم أراضي المستعمرة.

بدأت أنجولا تسير في هذا الطريق الأليم قبل بداية القرن ١٧ ، ولم تضع الدولة مخططاً لأي نوع من أنواع التنمية ، بل لم يكن بها حاجة لوضع ذلك المخطط ، فقد دفع المستعمرون والجزويت كل بدوره في جمع الرقيق والصراع على النفوذ والتكاتف ضد أي حاكم عام يحاول التدخل في نشاطهم.

أما في الداخل فقد بث البرتغاليون الفرقة والروح العدائية بين القبائل الأفريقية التي انطلقت يحارب بعضها البعض الآخر ، كما أنشأوا قلعة جديدة في موكسيما Muxima في أعالي نهر كوانزا عندما أصبح هذا النهر الطريق الرئيسي لتجارة المناطق الداخلية.

وفي سنة ١٦٠٤ عندما خابت آمال البرتغاليين في وجود الفضة بكميات اقتصادية في مناجم كامبامب Cambamba بعد أن زارها مانويل سرفييرا بيريرا Manuel Cerveria Pere-ira نائب الحاكم العام ، أصبحت تجارة الرقيق هي

المورد الأساسي في المستعمرة بحيث كانت تسهم بنحو ٨٠ % من جملة النشاط التجاري هناك حتى سنة ١٨٣٢.

ومع ذلك فإن النشاط البرتغالي في هذا القرن يبدو واضحاً إذا قورن بمثيله في القرنين ١٨ ، ١٩ ، ففي سنة ١٦٠٧ توغل بالتازار ريبيلو أرجاو Baltasar Rebelo de Ara-gao ٤٠٠ ميل شرقاً في رحلة استكشافية له قام بها بناء على طلب مانويل فورجاز Manual Forjaz الحاكم العام للمستعمرة في ذلك الوقت للبحث عن مصادر جديدة للرقيق وكتب بالتازار بعد ذلك يقول أنه كان يستطيع مواصلة الرحلة حتى حدود موزمبيق.

وفي سنة ١٦١٧ أنشأ مانويل سرفييرا بيريا مدينة بنجويلا التي دخلت هي والأراضي المحيطة بها في نطاق السيادة البرتغالية بسبب ثروتها المعدنية وسيطرة على الرقيق ، ومن مستعمرة بنجويلا أن تتخذ بنفسها طريقاً خاصاً في التنمية يختلف عما سارت فيه الأقاليم الأخرى المحيطة بها ، فقد كان المهاجرون الذين أسسوا هذه المستعمرة يتألفون من المنفيين واللصوص والهاربين الذين نزحوا من البرتغال والبرازيل والكنغو[١٦] ، وأصحاب الجرائم في هذه البلاد سوف تستمر جرائمهم في أفريقيا لأن الجريمة في دمائهم ، فالمجرم مجرم بطبعه ولما لم ينجحوا في منافسة تجار الرقيق خصوصاً وأن الهولنديين كانوا قد أسسوا قاعدة تجارية لهم في مصب نهر الكنغو اتخذوا منها مركزاً لأعمال القرصنة ضد السفن البرتغالية فقد لجأوا إلى استغلال موارد البيئة واشتغلوا بالزراعة والتجارة وصيد الأسماك ونجحوا بعد فترة وجيزة في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

لم تقم حكومة الإدارة في لواندا – إذا استثنينا جهودها في بسط سلطانها حتى نهر كوالا – بعمل أي شيء في مجال التنمية والتنظيم ، بل كانت الحكومة ذاتها سبباً في ازدياد النشاط التخريبي في المستعمرة ، ويرجع ذلك إلى العجز المالي الذي كانت تعانيه حكومة الدولة وتوقفها عن تمويل حكومة الإدارة، فقد ترتب على ذلك أن

إنصراف الموظفيون من الحاكم العام حتى أصغر المستويات إلى البحث عن مواردهم المالية في تجارة الرقيق ، بفرض ضريبة الرؤوس ومطالبة الزعماء الأفريقيين بتسديدها عن قبائلهم ، ولما كان هؤلاء الزعماء عاجزين عن تسديد هذه الضرائب الباهظة ، فقد سمح لهم بأدائها على صورة رقيق. هل سكت المثقفون البرتغاليون على هذه الأوضاع غير الإنسانية ؟

لقد هاجم بعضهم من أمثال مانويل Canon Manuel وسيفرم دي فاريا Severim de Faria هذه الأوضاع ووجهوا لها النقد المرير وطالبوا بتنظيم التجارة والعمل على استقرار الأحوال وتنمية الاقتصاد والعمران ولكن صيحاتهم ذهبت هباءا.

ويدعى البرتغاليون أن مرجع الفوضى إلى الحروب القبلية ، وأن هذه الحروب كانت منتشرة قبل أن تطأ أقدامهم أرض المستعمرة ، أما سياسة القوة فقد كانوا مضطرين إليها اضطراراً إزاء الموقف الذي وجدوا أنفسهم فيه وفي مواجهة السكان المحليين من الوثنيين المتأخرين الذين لا يخضعون إلا للسوط والقوة العسكرية ، ولكن الواقع أن البرتغاليين لم يهتموا بهؤلاء المتأخرين أبداً ، ولم يتحوا حقوق المواطن البرتغالي إلا للخلاسيين (المولدين الذين نشأوا من التزاوج بين الأفريقيين والبيض) ومن اندمج في الجالية البرتغالية بالرغم من مزاعم سالازار التي ادعاها من أن ما كان يتبع في الماضي تجاه الأقلية الإفريقية قد أصبح سياسة عامة تجاه الغالبية منهم (١٧) ذلك بالإضافة إلى أنه عام ١٦٥١ تمكنت بعثة تبشيرية أخرى من الوصول إلى المناطق التي تقع إلى الشمال من "ستانلي بول" هذا وعلى الرغم من أنه ليس من السهل أن نتبع الطريق الذي سلكه أعضاء هذه البعثة في أثناء رحلتهم إلا أننا نستطيع أن نقرر أنهم تمكنوا من اكتشاف معظم المناطق الشمالية الشرقية من الكنغو إذا اكتشف نهر كوانجو Kwango كما أن بعض التفصيلات عن المنطقة التي تقع بينه وبين الساحل كانت معروفة لدابيه Dapper حيث كتب وصفاً لأفريقيا عام ١٦٨٦ (١٨).

وكان لاسيردا يعتقد أن لفنجستون يعمل على حرمان البرتغال من استعمار أقاليم هي من حقها وحدها ومن الاتجار فيها إلا أنه قد واجه الموقف مواجهة

موضوعية ، فدافع عن حق بلاده في أسبقية الكشف والارتياد بعرض الوثائق المتعددة التي تبرهن على أن رعايا دولته قد سبق لهم ارتياد المناطق التي زارها لفنجستون أو كانوا على علم بوجودها ، وأن باروتسلاند وماكولولاند كانتا مصادر للعاج تعود الرعايا البرتغاليون على جمعة منهما.

أما بالنسبة لعبور القارة من الشرق إلى الغرب فقد أكد برتغالية الرواد الأول الذين قاموا بهذا العمل في عهد مبكر ، وعرض لرحلات كثيرة تالية قام بها برتغاليون في هذا الصدد ، وأثبت أن فرانسيسكو دي لاسيردا Francisco de la Cerda Almeida قد استكشف أراضي كازيمي Kazembe وأن الميجور جاميتو Gamitto والميجور مونتيرو Monterio قد ارتادها بعد ذلك بخمسين سنة ، كذلك زار البرتغاليون مرتفعات شاير The Shire higllands والمناطق المحيطة ببحيرة نياسا (١٩).

الكشوف البرتغالية من لاسيردا حتى كارفالهو :

كان من الصعب على لفنجيسون في النصف الأول من القرن التاسع عشر أن يتعرف على مدى نشاط البرتغاليين في الكشوف وتوغلهم في داخل أفريقيا بسبب قلة ما كتب عن هذا النشاط في ذلك الوقت حتى في البرتغال ذاتها ، والواقع أن البرتغال هم أول من اكتشف القارة بلا منازع ، فقد ظلت الحدود الإدارية لمستعمراتهم عدة قرون هي خط القلاع المنتشرة في داخل أنجولا وموزمبيق وزمبيزنا وأراضي المونوموتابا ، أما ما وراء ذلك فقد توغلوا لمسافات بعيدة في داخل القارة يتاجرون ويستكشفون ، وينشرون الدين المسيحي ، ويعودون بعد ذلك وقد لا يعودون أحياناً ، ولا زال عدد كبير من هؤلاء غير معروف حتى الآن ، فالبرتغاليون كانوا من هواة الكشف والارتياد مثلهم في ذلك مثل لفنجستون نفسه.

هذه الكشوف وذلك النشاط الفردي غير المنظم في داخل أفريقيا أبلغ في دلالته على النشاط البرتغالي في القارة من مستعمراتهم ذاتها على ما كانت عليه في

الخمسينات من القرن التاسع عشر ، ولذلك فإن عبارة ليون كـونز Leon Cahuns إن مقارنة خريطة لأفريقيا رسمت سنة ١٨٥٠ بأخرى مرسومة في نهاية القرن السادس عشر ... تحملنا على الاعتقاد بأن المناطق الداخلية في القارة كانت معروفة للناس منذ ثلاثة قرون أكثر مما أصبحت عليه قبل ثلاثين سنة والتي قالها سنة ٨٢٣ هـــ تحمـل من الحقيقة بقدر ما فيها من مبالغة (٢٠).

وأهم الرحلات لديفيد لفنجستون هي :-

أ) رحلة لاسيردا حاكم أنهار سينا Dr. Francisco Lacerda

ب) رحلة بابتستا وجوزيه عبر القارة Pedro Joa Baptista Amaro Jose

جـ) رحلة الماجور جامتو Jose Correia Monterio Antonio Pedroso Gamitto

وتعتبر رحلة لاسيردا التي قام بها سنة ١٧٩٨ في مملكـة قبائـل الكازيميـة Kazembe وادي لوابولا Luapula وهي الأراضي التي تقع بين بحيرتي مـويرو Mweru وبانجويلو Bangweula أهم هذه الرحلات الثلاث ، وكان هدفها هو فتح طريق للتجارة البرية بين ساحلي القارة في الشرق والغرب.

كان لاسيردا يعارض تجارة الرقيق ، ويعتقد أنه يمكن إدخال المدينة الأوربيـة إلى هذه الأصقاع عن طريق تنشيط التجارة في الجهات الداخلية ، وهـو أيـضاً بعيـد النظر ، تنبأ بأن احتلال البريطانيين لمستعمرة الكيب سنة ١٧٩٥ سوف لا يقف عند حد هذه المستعمرة وإنما سيتوغل في جنوب ووسط أفريقيا ، ومن ثم سيكون بمثابة اسـفين يفصل المستعمرات البرتغالية في القارة إلى شرق وغرب ، وقد وصل في رحلته حتـى بحيرة مويرو سنة ١٧٩٨ يصحبه عشرون برتغالياً وخمسون من الجنـود الإفـريقيين وذلك رغبة منه في تقوية مركز البرتغاليين ضد الهولنديين والإنجليز الذين توسعوا في جنوب أفريقيا ، لكنه مات على شواطئ البحيرة ، وعادت البعثة إلى طيط بعد أن كـان لاسيردا قد رسم خريطة لمنطقة البحيرة وكتب عنها تقريره (٢١).

أما رحلة بابتستا وجوزيه وهما من الخلاسيين من سكان إقليم كاسانج في أنجولا فقد بدأت في الغالب من كاسانج سنة ١٨٠٢ ، ثم وصلا إلى أراضي الكازيمبة سنة ١٨٠٦ وزالا معتقلين لدى كازيمية الرابع الزعيم الأكبر لهذه القبائل لمدة أربع سنين واصلا بعدها حتى انتهيا إلى طيط وبذلك أتما الرحلة عبر جنوب القارة.

أما الميجور جامتو وزميله مونتيرو فقد أوفدتهما حكومة موزمبيق سنة ١٨٣١ – ١٨٣٢ إلى أراضي الكازيميه لاكتشاف منابع الزمبيزي ودراسة إمكانيات التجارة في هذه المنطقة ، وقد واجهت الرحلة صعوبات كثيرة وكتب جامتو وزميله بعد ذلك يقول إن التجارة مع شعب الكازيميه البربري ليست مربحة ولا داعي لها ، وبهذه الرحلات الثلاث انقطع توغل البرتغاليين في داخل القارة لمدة أربعين سنة.

أما رحلات سيلفابورتو ومعاصريه Silva Porto

كان أنطونيو فرانسيسكو داسيلفا – المعروف باسم سيلفا بورتو – بطلاً شعبياً ورائداً ثاقب الفكر يتمتع بعاطفة جياشة ، وكرم فياض اكتسحت شخصيته قلب أنجولا مدة خمسين سنة وقد عاش سيلفا في مرتفعات بي Bie وأنشأ علاقات أبوية مع الأفريقيين ، وما زال البرتغاليون يذكرونه عندما يتحدثون عن قدرتهم على الاندماج في الحياة الإفريقية.

وصل سيلفا إلى لواندا سنة ١٨٣٩ ومنها إلى بنجويلا سنة ١٨٤١ ثم إلى بي بعد سنوات قليلة حيث استقر واتخذ له منزلاً في موقع أطلق عليه اسم بلمونت Belmonte يبعد عن المدينة الحديثة التي أطلق عليها اسم سيلفا (سيلفابورتو) بميل واحد ، وهناك تحول في هذه الجهات متاجراً وأنشأ طريقاً للتجارة من بي إلى بنجويلا.

ازدهرت التجارة في بي ومرتفعات أوفمبوند المجاورة Ovimbundu لمدة قرن من الزمان جاب خلاله البرتغاليون المنطقة ، ورشقوها بالقلاع التي يجمعون فيها العاج والرقيق خصوصاً بعد إلغاء تجارة الرقيق واحتكار التاج لتجارة العاج وإعلان حرية التجارة واستقر البرتغاليون في بي وأفيمبوندو وسيطروا عليها وأصبحوا أهم

تجار جنوب أفريقيا وازدادت التجارة نشاطاً بعد فتح موانئ لواندا وبنجويلا للسفن الأجنبية مما أذهل لفنجستون عندما زار هذه المناطق.

وكان سيلفا من القلائل الذين يدركون أهمية هذه المنطقة ، وتوالت تقاريره والتي يحذر فيها البرتغاليين من عواقب إهمالهم لها ، وقد ساعدت هذه التقارير على أن تتخذ لشبونة سياسة ما ، خصوصاً في منتصف القرن الذي أوشكت فيه المناطق الداخلية في أنجولا أن تتعرض للإهمال التام.

وفي سنة ١٨٥٢ تكرر ظهور التجار السواحليين من سكان زنجبار في بنجويلا فبدأ سيلفا رحلته عبر القارة ووصل فيها إلى باروتلاند Barotsland حيث قرر العودة وفي طريقه إلى لواندا قابل لفنجستون ثم افترقا وسيلفا يعتقد أن لفنجستون فضولي يتدخل فيما لا يعنيه بينما لفنجستون يرى أنه ليس أكثر من خلاسي تاجر.

وعين سيلفا في سني حياته الأخيرة قائداً عاماً لمنطقة بي ، وأصبحت تقاريره إلى لشبونة تحمل إنذارات أشد لهجة ، فقد رأى أن زيارة لفنجستون لأنجولا قد حطمت سور العزلة المضروب حولها ، وأن الاقتصار على تملك السواحل لم يعد بإنشاء الطرق التجارية والسكك الحديدية وإرسال البعثات التبشيرية وتعمير المناطق الداخلية والإكثار من الاستثمارات المختلفة في المستعمرة ، ثم انتهت حياة الرجل بصورة تراجيدية تحرك الضمير الإنساني ، فقد لف نفسه بعلم بلاده وأشعل النار في اثنى عشر برميلاً من البارود وضعها حوله بعد أن فشل في مفاوضات السلام التي قام بها بين زعيم منطقة بي الإفريقي وبين قوة من جيش بلاده كانت تهدف إلى احتلال باروتسلاند.

معاصرو سيلفا :

ذخرت الفترة المعاصرة لسيلفا بعدد من العلماء والمستكشفين في أنجولا منهم الرحالة يواقيم جراسا Joaguim Rodrigues Graca الذي ارتاد منابع نهر الزمبيزي ومنطقة لواندا التي تقع على حدود مملكة الكازيمبة في الفترة من ١٨٤٦ – ١٨٤٨ وعقد عدداً من معاهدات الصداقة مع الزعماء الإفريقيين هناك ، ومنهم العالم

النمساوي فردريك ولفتش Frdrick Welwsch الذي قام بتكليف من حكومة لشبونة في الفترة من ١٨٥٢ – ١٨٦١ بدراسة النباتات الطبيعية في أنجولا وتجول في مناطق واسعة من المستعمرة وجمع من النباتات عينات قيمة ، ومنهم أيضاً جوزيه ألبرتو Jose Alberto الذي قام عدة مرات بالتجول في أنجولا بتكليف من حكومة لشبونة لجمع عينات لمتحفها ، وجمع هذه العينات وعينات أخرى لمعمله في كاكوندا.

لم يكن رجال الإرساليات الدينية والمستكشفون قليلي العدد في أنجولا وموزمبيق كما ذكر لفنجستون في ذلك الوقت ، رغم أن المستعمرتين كانتا من بيئات الصعوبة الدائمة بالنسبة للبرتغاليين والأجانب على السواء ، وعندما واجهت حكومة البرتغال تلك السنوات الحرجة في السبعينات وجد رجال الدولة أنه لابد من بذل مزيد من الجهد في إفريقيا ، يظهر ذلك سنة ١٨٧٦ من قول جاوكورفو Joao de Andrado Corvo وهو صحفي وأستاذ للتاريخ عمل في لشبونة وخارجها كوزير للمستعمرات والخارجية – ملخصا احتياجات بلاده في السياسة الاستعمارية العملية : "لن نستطيع بعد الآن أن نعيش حياة العزلة التي مارسناها من قبل عندما كانت مستعمراتنا في إفريقيا مجرد مخازن نجمع فيها السلع والرقيق ، فعالم اليوم عالم عمل، وليس في قدرة أحد أن يحول دون تشرب المدنية أي جهة على وجه الأرض".

وفي ذات الموضوع عاد يقول في سنة ١٨٧٩ تتطلب مصلحة بلادنا في تصوري تنمية مستعمراتها وحمايتها فتلك هي الوسيلة الوحيدة التي تتمكن بها من احتلال المركز الذي تستحقه بين الأمم ، هذا التطوير وتلك الحماية هي دعامة عظمتنا في المستقبل.

فترة ما بعد لفنجستون ومجهودات الجمعية الجغرافية :-

اشترك جاو كورفو بالتعاون مع الأستاذ لوسيانو كوردير Luciano Cordeiro في تأسيس الجمعية الجغرافية التي أنشئت في لشبونة سنة ١٨٧٥ وبذلت الكثير من المجهودات في أفريقيا البرتغالية في الربع الأخير من القرن.

وقد كونت الجمعية لجنة خاصة باسم اللجنة الإفريقية عهدت إليها بالعمل على نشر الوعي والمعرفة بالشئون الأفريقية بين البرتغاليين عن طريق القيام بالأبحاث العلمية وارتياد المستعمرات الإفريقية ونشر المراجع العلمية التي تتناول النظم البرتغالية في إفريقيا ودراسة تاريخها وتطورها ، وقد نجحت الجمعية في أن تضيف جديداً إلى الدراسات الأفريقية كما أسهمت في تنمية الكبرياء القومي في البرتغال وساعدت على مواجهة التيار النقمة الجارف على الاستعمار البرتغالي في إفريقية ، والذي ساد أوربا في ذلك الوقت.

رحلة كابيلو – إيفنز – بنتو :

تعتبر هذه الرحلة أهم الرحلات التي نظمتها الجمعية كما تعتبر أهم رحلة جغرافية منذ رحلة لاسيردا إلى أراضي قبائل الكازيمبة.

كان هرمنجلدو كابيلو Hermenigildo Capelo وروبرت إيفنز Robert Ivens ضابطين شابين من ضباط البحرية ، أما الكسندر بنتو Alexandre Albero da Rocbe de Serpa pinto وهو ألمع شخصية بين زملائه فقد كان ضابطاً من ضباط الجيش ، وفي سنة ١٨٧٧ سافر الثلاثة إلى لواندا بقصد القيام بمساحة هيدروجرافية لمناطق تقسيم المياه بين الكنغو والزمبيزي ورسم خريطة للمنطقة الواقعة بين أنجولا وموزمبيق ولكنهم غيروا خطتهم بعد أن وصلوا إلى أنجولا وبإرشاد من كورفو بهدف ارتياد المناطق المحيطة بمرتفعات بي ولكن بنتو انفصل عن زميليه بسبب خلاف شخصي وبدأ رحلته عبر القارة متتبعاً طريق التجار الأفريقيين حتى وصل إلى ليلوي Lealui في باروتسلاند ثم دلف جنوباً فوصل إلى مدينة دربان Durban على المحيط الهندي ، وكان لرحلته صدى كبير في الأوساط الأوربية وأصبح في بلاده بطلاً قومياً يعادل ليفنجستون وستانلي [٢٢] الذي أرسلته الجمعية الملكية الجغرافية بلندن للبحث عن ليفنجستون ، حيث قابله في تنجانيقا وعملا معاً [٢٣].

أما كابيلو وإيفنز فإن رحلتهما لم تصادف ما لقيته رحلة زميلهما من الشهرة والرواج رغم ما واجها فيها من تعب ومشقة ، فقد بدأ الرجلان من منطقة بي في اتجاه شمالي سارا فيه لمدة سنتين إلى كاسانجة Cassange ومالانجه Malange ثم على طول أعالي نهر كوانجو Cuango ومنه إلى لواندا ورسما أول خريطة متقنه لهذا الجزء من المستعمرة وأصدرا دورية مشهورة باسم De Benguela as Terras de Face.

وفي سنة ١٨٨٤ قام كابيلو وإيفنز -- بتكليف من حكومة البرتغال برحلة إلى موزمبيق هدفها الظاهر رسم خريطة لحوض نهر الكوبانجو ودراسة إمكانيات التجارة في هذه المنطقة ، أما هدفها الحقيقي فهو كشف طريق بري للتجارة بين أنجولا وموزمبيق وتستطيع بواسطته البرتغال أن تدعي ملكية ممر عبر القارة.

ذهب الرجلان إلى موساميدس Mocamedes ثم إلى ليلوي واتجها شمالاً إلى كاتانجا ثم جنوباً إلى زومبو Zumbo وتتبعوا مجرى الزمبيزي حتى ميناء كيلمين على المحيط الهندي.

كذلك قامت رحلتان إحداهما إلى نيايا قام بها بنتو يرافقه أغسطس كاردوزو Augusto Cardoso والأخرى إلى كاساي قام بها دي كارفالهو Henrique Augusto Dias de Carvalho وكان الغرض من الرحلتين صراحة بسط السيادة البرتغالية على هذه المناطق [٢٤]. رغم قضاء البرتغاليين على مملكة الزمبيزي منذ بداية القرن السابع عشر [٢٥].

تعددت مثل هذه الرحلات ذات الأغراض السياسية في أواخر الثمانينات تحت اسم الرحلات العلمية والتجارية لمجرد التضليل الذي قد ينطلي على بعض العلماء ورجال الأعمال ولكنه لا يخدع ساسة أوربا فقد تأكد البرتغاليون أنهم إذا أرادوا استخلاص منطقة شرق بحيرة نياسا وجنوب روفوما Rovuma فإن عليهم أن يقوموا بمزيد من أعمال الكشف والارتياد هناك ، وتحقيقاً لهذا الغرض انتدبت الدولة سنة

١٨٨٤ السنيور بنتو وكان في ذلك الوقت يشغل منصب قنصل البرتغال في زنجبار لرئاسة بعثة ترتاد هذه المناطق ، وإذ سقط الرجل صريع المرض فواصل زميله أغسطس كاردوزو الرحلة حتى بحيرة نياسا حيث رفع علم بلاده وحصل على إقرارات من الزعماء المحليين بالتبعية والطاعة لملكه.

وتحقيقاً للغرض ذاته سافر دي كارفالهو إلى قلب كاتنجا وحصل على إقرار مشابه من الموتينفوا The Mutionvua (الزعيم الأكبر في لوندا Lunda) ولكن المؤتمرين في برلين كانوا قد انتهوا من تقرير مصير هذه المنطقة من العالم قبل أن يصل دي كارفالهو إلى عاصمة الموتينفوا وراء نهر لولوا سنة ١٨٨٦ ولكن الرحلة لم تضع سدى ، فقد ساعدت المراكز التي أنشأها دي كارفالهو على مد حدود أنجولا الشرقية ليدخل فيها نهر الكاساي الذي اعتبر فيما بعد من أملاك ليوبولد الخاصة [٢٦].

رابعاً : الساحل الشرقي :

حقق البرتغاليون أيضاً نجاحاً على الساحل الشرقي وكان الدافع لهذا النجاح هو الرغبة في تأمين الطريق البحري للهند ولاسيما في خلال السنوات الأولى لاكتشافه[٢٧].

وفي سنة ١٥٠٢م أثناء رحلة داجاما الثانية للهند نزل في كلوه ، وتحت التهديد بحرق المدينة أجبر السلطان على الاعتراف بسيادة البرتغال على المدينة ودفع جزية سنوية رمزاً لهذه التبعية.

ويتبع ذلك خضوع زنجبار – التي يصفها البرتغاليون بأنها كانت في ذلك الوقت عبارة عن جزيرة خضراء ناضرة تعج حدائقها بأشجار الفاكهة والخضروات.

وفي سنة ١٥٠٥ غادر لشبونة أسطول كبير من ثلاثة وعشرين سفينة تحت قيادة فرانسيسكو دي ألميدا Francisco De Almeida بهدف تثبيت أقدام البرتغال في الموانئ الواقعة على الساحل الشرقي للقارة والقضاء على نفوذ المسلمين الذين كانت لهم السيادة التامة على الطريق التجاري ، ويعملون كوسطاء فينقلون منتجات الهند وغيرها من دول الشرق عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر أو الخليج العربي إلى

سواحل البحر المتوسط حيث تجد طريقها إلى أوربا ، وكانت السفن العربية قد وصلت إلى الصين وكانوا من قرون قد احتكروا هذا العمل.

ولتحقيق هذا الهدف استولى البرتغال على سفالة ، وكلوة التي قاومتهم بعنف فانتقموا منها بإشعال النار في المدينة بعد نهبها وأقام البرتغال في كلوة حصناً تركوا به حامية لهم.

وتقدموا إلى مالندي ، وقد دافع سكانها من العرب المسلمين ومن الأفارقة دفاع الأبطال عن مدينتهم ، وكان رد فعل البرتغال أنهم أشعلوا النار في المدينة فأتت على كل شيء ولم يتركوها إلا بعد أن أصبحت رماداً ، حتى أن شيخ المدينة المنكوبة والتي كانت قبيل مجيء البرتغال في أوج عظمتها كتب إلى زميله حاكم مالندي (Malindi) يصف كيف وجدوا المدينة بعد عودتهم إليها بعد أن نهبها الغزاة البرتغاليون وتركوها للنيران فقال "لم يتركوا فيها أي كائن لا رجلاً ولا امرأة ولا صغيراً ولا كبيراً حتى الأطفال ، كل الذين فشلوا في الهروب قتلوهم أو أحرقوهم ، وحذره من هذا الخطر الزاحف.

وبسقوط كلوة ، وممبسة سقط عمودان من أهم الأعمدة التي كانت تعتمد عليها السيادة العربية الإسلامية في شرق أفريقيا.

وفي سنة ١٥٠٦ أرسل أسطول برتغالي آخر من أربعين سفينة لشرق أفريقيا تحت قيادة البوكيرك (Albuquerque) فاستولى على لامو ، وبراوه ، كما استولى على جزيرة سوقطوه وبنى فيها البرتغاليون حصناً أصبح قاعدة هامة لعملياتهم البحرية في المحيط الهندي.

وفي سنة ١٥٠٧ سقطت موزمبيق (Mozombique) في يد القائد البرتغالي دوارت دا ميللو (Duarte De Mello) واستقر البرتغاليون بها وبنوا مستشفى وكنيسة بالإضافة إلى ثكنات لجيوشهم – وكان هذا بداية لمستعمرة موزمبيق البرتغالية التي ظلت تحت سيطرة البرتغال حتى عام ١٩٧٥م حين نجحت المستعمرات البرتغالية

بشرق القارة وبغربها (موزمبيق ، وأنجولا ، وغينيا بساو) في أن تسترد حريتها بعد سقوط حكومة ساليزار الدكتاتورية في البرتغال.

وزار البرتغاليون مدغشقر (مالاجاشي) كما اكتشفوا جزيرة سانت هيلانه ، وامتد نفوذهم على الساحل الشرقي حتى سفاله جنوباً ، أما في الشمال فقد اعتمدوا في بسط نفوذهم على صداقة شيوخ مالندي الذين استطاعوا أن يستميلوهم إلى جانبهم منذ أن قدموا لأول مرة للسواحل الأفريقية الشرقية مستغلين روح العداء التي كانت بين هؤلاء الشيوخ وشيوخ ممبسه ، وأقام البرتغاليون في ممبسه بعد سقوطها في أيديهم قلعة حصينة كانت بمثابة اليد الحارسة للنفوذ البرتغالي في هذا القطاع ، وكان لقائد هذه القلعة وكلاء في الموانئ المجاورة مثل كلوة ، وبمبا ، وزنجبار [٢٨].

وقد ظلت القارة الأفريقية بعد ذلك فترة طويلة من الزمن بعيدة عن ميدان الكشوف الجغرافية وذلك بسبب صعوبة بيئتها الجغرافية التي وقفت حائلاً أمام تقدم الرحلات الكشفية داخل القارة ، فالصحراء الكبرى في شمال القارة كانت عقبة أمام شعوب البحر المتوسط إذ منعتهم من التوغل جنوباً ، كما أن نهر النيل وهو طريق طبيعي للوصل بين شمال أفريقيا والأراضي السودانية لم يكن من السهل استخدامه وذلك لوجود عدد من الجنادل إلى الجنوب من أسوان ولوجود منطقة السدود عند بحر الغزال ، والتي كانت دائماً عقبة أمام المستكشفين ، ومثل نهر الكونغو الذي يوجد به شلالات تعرقل من استخدامه كطريق للتوغل داخل القارة ، ذلك إلى جانب طبيعة الساحل في المناطق المدارية والاستوائية والتي كانت تمثل بيئة غير صالحة لسكنى الأوربيين ، ويضاف إلى هذه العوامل تجنب المستكشفين التوغل داخل الأراضي الأفريقية نظراً لضآلة مواردها الاقتصادية إذا ما قورنت بتلك الثروات الموجودة في العالم الجديد أو في جزر الهند الشرقية ، وأيضاً نظراً لسيطرة المسلمين عليها ولكل هذه الأسباب مجتمعة تأخر كشف الأجزاء الداخلية في القارة الأفريقية إلى حين ظهرت بعض المشاكل الهامة مثل مشكلة تجارة الرقيق ومشكلة نهر النيجر وغيرها من المشاكل التي فتحت أذهان الأوربيين لاكتشاف تلك القارة في خلال الفترة ما بين سنة

١٥٠٠ وسنة ١٧٨٨ التي تأسست فيها الجمعية الأفريقية African Association[٢٩] وبذلك فقد أدى هؤلاء الرحالة خدمات جليلة في ميدان الكشف الجغرافي.

خامساً : كشف منابع نهر النيل :-

ظلت مسألة كشف الغموض عن منابع نهر النيل تشغل بال محمد علي ، لذا قام بإرسال البعثات والحملات الكشفية إلى المنابع الاستوائية ففي عام ١٨٢٨ أرسل بعثة كشفية سارت في النيل الأبيض برئاسة إبراهيم كاشف وخورشيد بك ، وقد استطاعت هذه البعثة أن تصل إلى بلاد "الشلك" على جانبي النهر وتوغلت في بلاد "الدنكا" جنوباً حتى وصلت إلى ما وراء الخط العاشر من خطوط العرض الشمالية.

ومنذ أن تم فتح النيل الأبيض للملاحة على أثر نجاح الحملات الثلاثة التي قادها "سليم قبطان" بين عامي ١٨٣٩ – ١٨٤٢ اكتسبت تجارة الرقيق أهمية متزايدة في أفريقيا وانتشرت في أسواقها في مناطق "بربر وسنار وكوبي والفاشر والأبيض وسواكن" . وقد أدى ذلك إلى انتشار الفوضى وقامت الحروب الأهلية بين خاطفي الرقيق والسكان المحليين ، وهذا يكشف عن غياب القوة السياسية والأمنية التي تحكم هذه المناطق من أفريقيا ، كما يشكل أيضاً إغراء يجذب انتباه القوى الاستعمارية التي تسابقت فيما بينها للسيطرة على تلك المناطق.

لذا كان على مصر تشديد قبضتها على تلك المناطق خاصة التابعة لها منذ الفتح المصري للسودان في عشرينات القرن التاسع عشر [٣٠] فكانت الحملات الثلاثة والمشار إليها ، فقد أرسلت الحملة الأولى عام ١٨٣٩ تمكنت من الوصول إلى دائرة عرض ٣٠َ ٦ْ شمالاً بينما نجحت الحملتان الثانية والثالثة في عامي ١٨٤١ – ١٨٤٢ من الوصول إلى غندار على ٤٢َ ٤ْ شمالاً . هذا وقد تمكن "ريبمان" Rebmann في عام ١٨٤٨ من اكتشاف جبل كليمنجارو وتوصل "كرايف Krapf" إلى اكتشاف جبل كينيا عام ١٨٤٩ [٣١].

الجدير بالذكر أن كثير من المستكشفين الأوربيين وجدوا أنه لا يمكن لأبناء جلدتهم استغلال المناطق السودانية دون شراء الأيدي العاملة هناك. كما أنهم هولوا في شرح مساوئ التجار العرب واصطيادهم الرقيق وتسخيرهم في الإنتاج ، واتفقوا جميعاً سواء أكانوا من الرحالة مثل بيرتون وسبيك أو المستكشفين مثل ستانلي أو المبشرين مثل لفينجستون (٣٢) ، أما "بيرتون Burtion" فقد قام برحلته المشهورة إلى أفريقيا والتي كان الغرض الأساسي منها الوصول إلى بحيرة تنجانيقا ، ومحاولة الوصول إلى منابع النيل التي اعتبرت غرضاً ثانياً للرحلة . وقد وصل بيرتون ومعه "سبيك speke" إلى زنزبار عام ١٨٥٦ ثم اتبعا أحد طرق العرب التجارية إلى بحيرة تنجانيقا فوصلا إليها في عام ١٨٥٨ ، وفي طابورة Tapora مرض بيرتون فواصل سبيك الرحلة شمالاً حيث اكتشف بحيرة فيكتوريا ثم عاد بيرتون ليخبره بأنه اكتشف البحيرة التي ينبع منها النيل إلا أن بيرتون قلل من أهمية اكتشافه وأن هذه البحيرة ما هي إلا سلسلة من المستنقعات ثم عادا إلى زنزبار في ١٨٥٩ ومنها إلى إنجلترا.

عاد سبيك ومعه "جرانت Grant" في رحلة ثانية إلى أفريقيا عام ١٨٦٠ وذلك لتأكيد اكتشافه السابق لبحيرة فيكتوريا وكمنبع لنهر النيل فوصلا عام ١٨٦٢ ودارا حول ساحلها الغربي واكتشف مساقط "ريبون" وأكد أن النيل يخرج منها (٣٣).

عمل إسماعيل على التوسع جنوباً مع النيل الأبيض وبحر الجبل جنوب إقليم البحيرات ومديرية خط الاستواء ومنابع النيل فأسند ذلك المستكشف "السير صامويل بيكر S.S.Baker" بتوصية من ولي عهد إنجلترا عند زيارته لمصر في ١٨٦٩ (٣٤) ولم يكن الخديو إسماعيل موفقاً في اختيار "بيكر" إذ كان داعية للاستعمار الأوربي في أفريقيا بعد رحلته الكشفية الأولى للقارة واكتشافه بحيرة "ألبرت نيانزا" ١٨٦٤ ، وقد رحبت إنجلترا بإسناد الحملة المصرية إلى بيكر لأنه يعد خير من يعاونها في زيادة معرفتها بمنطقة أعالي النيل لنشر نفوذها ومقاومة تجارة الرقيق هناك . وفي ٢٧ مارس ١٨٦٩ وقع بيكر عقد الاستخدام بالدخول في خدمة الحكومة المصرية أربع سنوات (٣٥).

توجه بيكر إلى مأمورية النيل الأبيض في أغسطس ١٨٧٠ لإعادة الملك "كتكير" لمكوكية أهالي الشلك ، وكان ذلك على غير رغبة الإدارة المصرية [٣٦] ، لذا قام بيكر باستبدال العساكر المصرية بعساكر سودانية واتهم المصريون بالتمارض وعدم المنفعة [٣٧] وقد رحلت القوات من الخرطوم إلى الشلك بالفعل في نوفمبر ١٨٧٠ [٣٨] وبعودة بيكر إلى لندن احتفلت به الجمعية الجغرافية ومنحته ميداليتها الذهبية ومنحته الحكومة لقب فارس ، وقام بمهمته الشهيرة في أعالي النيل ١٨٦٩ – ١٨٧٢ [٣٩] .

ومن المستكشفين "غوردن Gordon" في أعالي النيل الأبيض الذي اكتشف صلاحية المجرى المائي للملاحة النهرية من جنوب "الرجاف" إلى "لابورية" بالرغم من وجود بعض الجنادل وهي المسافة التي أثبت بيكر عدم صلاحيتها قبل ذلك وفي أكتوبر ١٨٧٥ غادر غوردن لابوريه جنوباً حتى وصل إلى شلالات "مكدي" الشهيرة باسم "فولا" كما تتبع المجرى المائي لنيل فيكتوريا وعلى الرغم من نجاحه في استكشافاته الجغرافية بمنطقة أعالي النيل فإن النزعة الاستعمارية قد سيطرت عليه وأعلن في نوفمبر ١٨٧٥ أن هذه المناطق يجب أن تحكمها بريطانيا لإفادة سكانها حضارياً على عكس الوجود المصري الذي لم يعد قادراً على حكمها [٤٠] ، ثم عاد إلى لندن تاركاً الحرية التامة للإنجليز الذين أنشأوا شركة شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية لاستغلال الأراضي الواقعة بين زنزبار وهضبة البحيرات [٤١].

كان ليفنجستون قد كتب في مذكراته أنه سمع من الأهالي بالقرب من "كاتنجا" أنه يوجد هناك تل به أربع نافورات تكون كل واحدة منها نهراً ، اثنان من هذه الأنهار يتجهان شمالاً ويصبان في مصر والنهران الآخران يتجهان جنوباً إلى الأجزاء الداخلية للحبشة وعمل على القيام برحلة لكشف ذلك ، إلا أنه توفى في عام ١٨٧٣ فتولى "ستانلي" حركة الكشف الجغرافي بعده فقام برحلتين الأولى من ١٨٧٤ إلى ١٨٧٧ قام فيها بمسح لبحيرة فيكتوريا ودار حول سواحلها ثم اتجه إلى نهر الكونغو وأوصى بتسميته باسم ليفنجستون ، أما الرحلة الثانية في عام ١٨٨٥ كان الغرض منها إنقاذ

"أمين باشا" من القبائل الإفريقية التي حاصرته في جنوب السودان ، وفي هذه الرحلة قام ستانلي بإتمام اكتشاف الأجزاء الباقية من منابع النيل واكتشف جبال رونزوري (٤٢).

سادساً : جنوب أفريقيا :

عام ١٦٦٠ وجه الهولنديون أولى حملاتهم الاستكشافية إلى المناطق الشمالية لما سمعوه عن ثرائها وعن وجود مملكة تعرف باسم "مونوموتاب Monomotape" وأثمرت الرحلة عن الوصول إلى نهر "أوليفانتش Olifants" كما استطاعوا الوصول إلى خليج "موصل Moasl Bay" عام ١٦٦٨ ثم إلى "ليتيل ناماكولاند Little Namaqualand" عام ١٦٨٥ حيث توجد مناجم النحاس – وبذلك تركزت معظم الرحلات في شبه جزيرة الرأس.

وخلال القرن الثامن عشر اكتشفت "ناتال Natal" عام ١٧٠٥ وخليج "ديلاجو Delagoe" عام ١٧٢٠ ، وفي عام ١٧٣٦ قام الهولنديون برحلة تجاه الشرق حيث اصطدموا بقبائل "البانتوه Panto" فقتل عدد منهم وفر الباقون إلى مدينة الرأس بعد أن جمعوا كثيراً من المعلومات الجغرافية ، وفي عام ١٧٥٢ دار "بوتلر Beutler" حول الساحل الجنوبي لأفريقيا ووصل إلى نهر "كاي Kay" ، كما وصل الهولنديون عام ١٧٦٠ إلى نهر الأورانج وفي عام ١٧٧٢ تمكن "جوردون R.J.Gordon" من الوصول إلى نقطة التقاء نهر "فال Vaal" بالأورانج ، كما وصل "باترسون" عام ١٧٧٨ إلى إقليم "كافيير Kafir" بالقرب من "جريت فيش ريفر Greal Fish River" وأصبحت معظم الأراضي التي تقع حول نهر الأورانج معروفة مع نهاية القرن الثامن عشر (٤٣).

ومن الرحلات الكشفية الفرنسية كانت رحلات "بينيه Penee" عام ١٨٦٠ إلى الجهات الاستوائية ، ولقد كان هؤلاء المستكشفون يحملون معهم شعارات تنادي بإدخال الحضارة الأوربية الحديثة في جهات أفريقيا المختلفة ، ولكن هذه الشعارات سرعان ما كانت تتلاشى لتظهر بعدها أطماع كل دولة أوربية يعمل لحسابها المستكشفون مما ساعد على انتشار حركة الاستعمار الأوربي في القارة (٤٤).

مما سبق يتضح أن الأوربيين توغلوا في قارة أفريقيا وعرفوا ما بها من أسرار، رغم أن التجار العرب سبقوهم إلى القارة وقاموا بنشر الدين الإسلامي فيها وكان لهم فيها معارف وأصحاب بل منهم من بلغ الوزارة والحكم في بعض الممالك الإفريقية.

هوامش الفصل الأول

١- د. فرغلي علي تسن : تاريخ أوربا الحديث والمعاصر ، دار الوفاء. لدينا الطباعة والنشر ، إسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ٢٩

٢- د. شوقي عطاالله الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، تاريخ المسلمين في أفريقيا ، ص ١٨.

٣- د. فرغلي علي تسن ، ص ٣٠.

٤- د. سعيد عبد الفتاح عاشور : أوربا العصور الوسطى ، جـ١ ، التاريخ السياسي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٦ ، ١٩٧٥ ، ص ٥٥٩.

٥- د. فرغلي علي تسن ، ص ٣٠.

٦- د. يسري الجوهري : الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ط٣ ، ١٩٧٦ ، ص ١٥٢.

٧- د. فرغلي علي تسن ، ص ٣٢.

٨- د. يسري الجوهري ، ص ١٥٣ – ١٥٥ ، وانظر ، د. عبد العظيم رمضان : تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث ، جـ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ ، ص ٢١٣.

٩- د. فرغلي علي تسن ، ص ٣٢ ، وانظر ، د. محمد محمود الصياد ، أثر العرب والمسلمين في النهضة الأوربية في الجغرافيا ، ضمن بحوث أثر العرب والإسلام في النهضة الأوربية ، إشراف، مركز تبادل القيم الثقافية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ ، ص ٢٩٢.

١٠- نفسه ، بحث ، د. حسنين فوزي : المعارف الملاحية العربية في القرون الوسطى وأثرها في عصر النهضة ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٥.

١١- د. شوقي الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ١٨.

١٢- د. حسنين فوزي ، المرجع السابق ، ٣٠٥.

١٣- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ١٨.

١٤- د. يسري الجوهري ، ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، وانظر ، د. عبد العظيم رمضان ، ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، محمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون : أصول العالم الحديث ، دار القاهرة للطباعة ، ١٩٥٧ ، ص ٥٣.

١٥- د. الجوهري ، ص ١٥٨ - ١٦٣.

١٦- جيمس دفي ، ترجمة ، الدسوقي حسنين المراكبي : الاستعمار البرتغالي في أفريقيا ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣ ، ص ٥٠ - ٥٣.

١٧- نفسه ، ص ٥٣ ، ٥٤.

١٨- د. الجوهري ، ص ١٦٣.

١٩- جيمس دفي ، ص ١١٢.

٢٠- نفسه ، ص ١١٣ ، ١١٤.

٢١- نفسه ، ص ١١٤ ، ١١٥ ، د. الجوهري ، ص ١٧٤.

٢٢- جيمس دفي ، ص ١١٥ - ١٢١.

٢٣- د. الجوهري ، ص ١٧٦.

٢٤- دفي ، ص ١٢١ ، ١٢٢.

٢٥- د. الجوهري ، ص ١٦٤.

٢٦- دفي ، ص ١٢٢ ، ١٢٣.

٢٧- د. الجوهري ، ص ١٦٣.

٢٨- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ١٩ ، ٢٠.

٢٩- د. الجوهري ، ص ١٥٧.

٣٠- د. عبد العليم خلاف : كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديوي إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ١١ ، ١٨ ، ١٩.

٣١- د. الجوهري ، ص ١٧٠.

٣٢- د. جلال يحيى : مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، ١٩٨٤ ، ص ٥٦ ، ٥٧.

٣٣- د. الجوهري ، ص ١٧٠ ، ١٧١.

٣٤- د. جلال يحيى ، ص ٦٧.

٣٥- د. عبد العليم خلاف ، ص ٤٦ ، ٤٧ ، د. عز الدين إسماعيل : الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ ، ص ٦١ ، ١٠٣.

٣٦- د. فرغلي علي تسن : الشلك في جنوب السودان وتجارة الرقيق فيها ١٨٢٠ – ١٨٧٧ ، ص ٢٥٦ ، دار الوثائق القومية ، دفتر ١٨٣٦ معية تركي ، ترجمة الوثيقة رقم ٦ مرور ص ٣٧ في ١٨ جمادي الأولى ١٢٨٧ من حكمدارية السودان إلى السعية السنية.

٣٧- نفسه ، دفتر ١٨٤٩ معية تركي ، ترجمة الوثيقة ٢ ص ٣ في ٢٤ رجب ١٢٨٧ من حكمدارية السودان إلى المعية السنية.

٣٨- د. نفسه ، دفتر ١٢ عابدين ، وارد تلغرافات ، وثيقة ٤١١ في ١٨ شعبان ١٢٨٧ من حكمدارية السودان إلى مهر دار الخديوي.

٣٩- د. عز الدين إسماعيل ، ص ١٠٣.

٤٠- د. عبد العليم خلاف ، ص ٦٣ – ٧٥.

٤١- د. جلال يحيى ، ٧٥.

٤٢- د. الجوهري ، ص ١٧٢ ، ١٧٣.

٤٣- نفسه ، ص ١٦٤ ، ١٦٥.

٤٤- د. عبد العليم خلاف ، ص ٢٢

الفصل الثاني

تجارة الرقيق حتى إلغائها

- بدء تجارة الرقيق.
- الرقيق والاقتصاد الزراعي.
- تجار الرقيق وجمعه.
- المعاناة التي كان يلاقيها الرقيق.
- إلغاء تجارة الرقيق.

بدء تجارة الرقيق :

بدأت تجارة الرقيق في القرن السادس عشر بعدد لا يتجاوز نصف المليون ، ثم قفز في القرن الثامن عشر إلى ستة ملايين أفريقي ، وكانت السفن البريطانية تنقل حوالي نصف المصدرين منهم إلى أمريكا ومنطقة الكاريبي وهو ما يعني أن بريطانيا كانت تحت المكانة الرئيسية في سوق الرقيق ، وذلك بسبب سيطرتها على الجزء الأكبر من غرب أفريقيا ، وخاصة المنطقة الواقعة بين ساحل الذهب ودلتا النيجر ، وهي أكثر مناطق أفريقيا من حيث الكثافة السكانية [١].

يبدو أن نوعاً من السخرة كان موجوداً بشكل ما في غربي أفريقيا قبل ظهور الأوربيين ، ولكن كان أكثر ما يكون إنسانية ومودة منه إلى الاستعباد والاسترقاق الذي زاوله المستعمرون الأوربيون ، وعملية السخرة إن وجدت في غربي أفريقيا قبل الاستعمار كانت على نطاق ضيق جداً ، ولم تتخذ شكل التجارة إذ لم تستدع الحاجة الاقتصادية أو الفنية التوسع في تشغيل عمال السخرة..

وكان للفلاحين أو المزارعين الحق في زراعة الأرض التي هم في حاجة إليها والتي يستطيعون فلاحتها بأنفسهم دون مساعدة من غيرهم ، وكانت التقاليد والأحكام التي تفرضها النظم الاجتماعية والاقتصادية في غربي أفريقيا والتي لا تزال سارية حتى الآن تقضي بأن يقوم واضع اليد على الأرض بتوزيع ما يزيد عن حاجته على أقربائه المحتاجين وتقدر حاجته هنا بما يسد به أوده.

وكان الرقيق عبارة عن أسرى حروب ، وكانوا إذا ما عملوا في الزراعة إنما يعملون إلى جانب أسرهم ، كما كانوا يعيشون نفس معيشة أصحابهم ، وفي منازلهم ويتزوجون أقرباء أسرهم الذين كانوا يتخذونهم أشقاء أو أولاداً أو أقارب أو أصدقاء لهم، ومن ثم يمكن القول بأنه لم تكن هناك تجارة للرقيق كما وجدت في عهد الأوربيين أو حتى قريبة منها ، وحتى بالنسبة للملوك المستبدين الذين كانوا يمتلكون ضياعاً كبيرة تفوق ما يحتاجون إليه فإنهم لم يستخدموا الرقيق إلا بعد أن عملوا كوسطاء في تجارة الرقيق الأوربية ، إذ استخدموا بعض أبناء القبائل في زراعة أرضهم في ظروف

إجبارية واستبدادية علماً بان السخرة ليست رقيقاً ، فالسخرة عملية استبدادية تقع من الحاكم على المحكوم دون أن يباع المحكوم إلى الحاكم.

وقد تمكن المكتشفون البرتغاليون والأسبان الأوائل والذين يعتبرون رواداً لتجار الرقيق من الاتصال بسكان السواحل في غربي أفريقيا ، والتودد إليهم لإقامة محطات أو مستودعات للمؤن تأخذ منها السفن المبحرة جنوباً حول أفريقيا في طريقها إلى مراكز التجارة الغنية في جزر الهند الشرقية وآسيا ما تحتاج إليه من مؤن ، وبعد هؤلاء المكتشفين وصل الإرساليون ثم تبعهم السياسيون ، ومن العجيب أن كثيرين من حكام غربي أفريقيا كانوا يتبادلون التمثيل السياسي وبعض البلاد الأوربية مثل لشبونة ومدريد والفاتيكان في روما.

وفي أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر انتشرت تجارة مخففة للرقيق في بعض أجزاء البحر الأبيض المتوسط ، ومن ذلك أن الأتراك والمغاربة كانوا يأسرون الأوربيين ويأخذونهم رقيقاً لا الأفريقيين ، أما إسبانيا والبرتغال فكانتا تأسران العرب والأوربيين والأفريقيين على حد سواء ، ولكن ما إن تم اكتشاف أمريكا في أواخر القرن الخامس عشر حتى تبوأت تجارة الرقيق أهميتها ومركزها الكبير كعملية تجارية مربحة جداً [٢].

إذا كان البرتغاليون هم أول من بدأ تجارة الرقيق في القرن السادس عشر إلا أن هذه التجارة بلغت مداها في بريطانيا ، حتى أن الملكة إليزابيث الأولى شاركت الجلابين في تجارتهم هذه وإعارتهم بعض سفن أسطولها ، وتطلبت إنجلترا عذراً للاتجار بالرقيق الأسود فتبرع لها به رجال الدين لقد وجدوا في التوراة ، أن حام بن نوح كان قد أغضب أباه قيل أن نوحا سكر يوماً ثم تعرى ونام ، فأيقن أن ابنه حاما أبصره على هذه الحال ، فلما استيقظ نوح وعلم أن حاما قد أبصره عارياً دعا عليه ولعن نسله الذين هم كنعان وقال بلفظ التوراة : " ملعون كنعان ، عبد العبيد يكون لإخوته .... وليكن كنعان عبدا لهم ، ليفتح الله ليافث فيسكن في مساكن سام ، وليكن

كنعان عبدا لهم" وبما أن الأوربيين يعتقدون أنهم أبناء يافث وأن الزنوج هم أبناء كنعان بن حام فقد أفتوا بأن استعباد الزنوج مباح لهم وواجب. والتوراة أساس الدين ، والغريب أن الأوربيين وصلوا إلى القرن العشرين من تاريخ المدنية ولا يزالون يعتقدون خاصة الإنجليز والأمريكان ، أن الرقيق مباح وأن الاتجار بالبشر كالاتجار بالقطن والدجاج ، على أنهم يحرمون تجارة الرقيق من المؤتمرات والصحف والمجلات ولكنهم يسترقون الناس ويهدرون الكرامات ، ومن المعروف أن معاملة هؤلاء الإنجليز والأمريكان والهولنديين للزنوج معاملة سيئة ، وما نراه ونسمعه في معظم الأحيان عن التفرقة العنصرية ومساوئها [٣] يفوق الخيال ، لعنة الله عليهم.

الرقيق والاقتصاد الزراعي :

اختلف نظام الرق في العالم الجديد اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى : ففي المستعمرات التي كان يشرف عليها الكاثوليك مثلاً نجد البيض يعترفون بأن العبد له روح وله حقوق معينة يجب أن يسمح بها سيده ، وأن يحترمها النظام السياسي القائم ، وكان لهذا النظام تأثيره في التعريف القانوني للعبيد وظروف عملهم وشروط عتقهم ومركز العبد في المجتمع بعد عتقه ، وكان الاتجاه عامة يمُيل نحو إخضاع المركز الاجتماعي إلى مركز العبد وشخصيته كعبد مسترق بمعنى الحط منه ، أما في أمريكا اللاتينية فنجد هذا الارتباط بينهما غير مستقر ، فقد كان الأوربيون في مناطق أمريكا اللاتينية يصممون على الاحتفاظ بتقاليد الرقيق المعمول بها في أسبانيا والبرتغال والتي تقوم على أن مركز العبد المسترق يتوقف على عدة عناصر يمكن تعديلها بشكل ما ، فمثلاً قد يعمل العبد ليشتري حريته ، وقد يستعطف صاحبه أو يستعطف الحكومة لتعتقه، أو أن يعتق إذا مات صاحبه ، وكانوا يعتبرون رغبة الرقيق في الحرية أمراً طبيعياً وكان الأسبان والبرتغاليون يرون في مساعدة الرقيق للحصول على حريته أمراً طبيعياً ينادي به الدين.

وعلى النقيض من ذلك كانت الحال في الأقطار التي يحكمها البريطانيون والفرنسيون والأمريكيون في العالم الجديد ، وكانت عملية الرق نظاماً جديداً اعترفوا به

رسمياً وقانونياً ، كما كان هذا النظام يضفي لوناً أو صبغة قانونية واقتصادية واجتماعية وسياسية على العبيد تمكن الرجال البيض من استغلالهم لمصلحته أفضل استغلال ، بحيث يغل له أكبر فائدة مع ضمان استمرار هذا النظام عن طريق تملك الذين يلدهم الرقيق ، وكانت القوانين المتبعة في المستعمرات الإنجليزية والفرنسية والمناطق الأمريكية تحلل الرق كنظام ، وتحلل استغلال عمل الرقيق واستبعاد أولاد الرقيق واستمرار خدمة الرقيق للبيض ، وقد سوغوا استعباد سكان غربي أفريقيا أولاً على أساس أنهم شعب ثقافته منحطة ولا يعبد المسيح.

ولكي يعملوا على استمرار نظام الرق اتخذوا من لون الأفريقي الأسود سبباً لاسترقاقه واستغلاله أفضل استغلال ، ومداومة بقائه وأولاده عبيداً ، ولتسويغ عبودية الأطفال لهم راحوا يدعون أنهم يتبعون أصلهم أو والدهم مع التأكيد على وجوب تشغيل العبيد المتقدمين في السن حتى لو فاقوا في علمهم وثقافتهم الأوربي الأبيض.

ونحن نعلم أن التكأة الأولى التي اتخذها الإنجليز والفرنسيون هي أن عبيد غربي أفريقيا أقل ثقافة من الأوربيين ، وأنهم من الوثنيين ، وكان من المتحتم على البيض لتأييد نظام العبودية أن يلجئوا إلى خلق أسباب جديدة مثل اللون الأسود أو الإنحدار من صلب أفريقي كسبب من أسباب الاسترقاق.

وقد وجدت هذه الأسباب الجديدة تأييداً عارماً من البيض ، فكان الإنجليزي أو الفرنسي من أصحاب المزارع إذا أراد أن يحسن معاملة العبد نظر إليه وكأنه ينظر إلى طفل ، أما في غالبية الأحيان فكانت نظرته إليه كنظرته إلى حيوان متوحش ، وكان الأوربيون من الإنجليز والفرنسيين يعتقدون أن العبيد لا يستحقون الحرية ، وأن الطبيعة قد جعلتهم غير جديرين بها فهم سود اللون وأرقاء ، وكانت غالبية المزارع قد نشأت في المناطق الواطئة خلف ساحل البحر الكاريبي أو على ساحل خليج المكسيك أو عند ساحل جنوب الأطلسي ، حيث يلمس المحيط حدود الولايات المتحدة الجنوبية ، وكانت المزارع التي تدر أكبر ربح تلك التي تقوم على زراعة المحصولات السوقية

على نطاق واسع : مثل البن والسكر والقطن ، وهي زراعات تتطلب مجموعات كبيرة من الأيدي العاملة ، وكما حدث في غربي أفريقيا كانت الفلاحة وقتئذ تعتمد على سواعد الأرقاء الذين يستخدمون الفئوس ، ولم يعرف الأوربيون في ذلك الوقت في مزارعهم طريقة الري على الراحة ، بل كانوا يعتمدون على الأمطار ، كذلك لم يكن يستخدمون المسمدات العضوية أو غير العضوية ، بمعنى أن أساليب الزراعة تحت إشراف الرجل الأبيض في العالم الجديد كانت أشبه بأساليب الزراعة في غربي أفريقيا [٤] وبالتالي فهي زراعة بدائية قليلة الإنتاج.

وعلى النقيض من تمرس الأفريقي في أعمال الفلاحة ومعرفته بأصولها نجده يواجه منتهى القلق نتيجة تغيير جذري في حياته الاقتصادية والاجتماعية وينطبق هذا أكثر على ما ينطبق على الذكور منه على الإناث ، ففي غربي أفريقيا كان الأفريقي يمتلك الأرض التي يزرعها هو وأسرته وأقرباؤه ، كما كان يمتلك أدوات الزراعة ومن ثم ما تنتجه الأرض من خيرات ، وكان الأفريقي يملك زمام نفسه ، فلا أحد يسوده أو يتحكم فيه كما كان يملك زمام عمله : بمعنى أنه كان مع أسرته المتسلط وصاحب الأمر في نوع العمل الذي تتطلبه الزراعة ، كما كان مع رؤساء الأسر الأفريقية المجاورة أو التي تسكن نفس (الحوش) يتحكم في النظام الاقتصادي للأسرة أو القبيلة ، أما في حياة العبودية في الأمريكتين بعد استرقاقه فلم يكن يمتلك الأرض التي يفلحها أو أدوات فلاحتها أو الحاصلات التي تنتجها ، بل لم يكن يمتلك زمام نفسه ، كان عبارة عن سلعة يمتلكها سيده أو جزء من رأس مال صاحب الأرض يستخدمه في الإنتاج أو يبيعه في سوق النخاسة وفق ما تقتضي به مصلحته المالية [٥] ولذلك عانى الرقيق كثيراً بسبب سوء المعاملة وانتقاله من سيد إلى آخر ، وقد يؤدي ذلك إلى إنهاك قوته.

وهذا المركز الاقتصادي الذي لا حول للرقيق فيه ولا قوة قد أثر في جميع نواحي الحياة المحيطة به وبالأخص في الأنماط المميزة للثقافة الزنجية الأمريكية الجديدة التي بدأت تظهر في العالم الجديد ، وهذا الوضع المتردي للأفريقي قد حد من قدرة العبد الأفريقي على تشكيل مستقبله أو تحديد إطار حياته أو حياة أسرته أو

المجتمع الذي يعيش فيه ، ونحن نعلم أن من أركان السلطة الشخصية للرجل الأفريقي في غربي أفريقيا حتى هذه اللحظة قدرته على التصرف في السلع التي ينتجها ، وبعبارة أخرى تملكه وسائل الإنتاج من أرض وأدوات ، وما تنتجه من محصولات تحتاج إليها أسرته التي تعتمد عليه في الحصول على حاجاتها المادية.

أما مركزه في العالم الجديد فكان عبارة عن ترس في آلة ضخمة وتخضع لملكية الرجل الأبيض ، ولم يكن مسموحاً له أن يسيطر على نفسه أو جسده ، ولقد وجد الأفريقي أن هذا الوضع الاقتصادي المتردي قد حرمه التمتع بوضعه الاقتصادي السابق في بلاده ، ومن ثم ضعفت سلطة الأب على أولاده وزوجته بل داخل مجتمعه ، فالأفريقي عندما كان يتعامل هو والرجل الأبيض أو مجتمع الرجل الأبيض كان يشعر بوضعه المتردي في الحضيض ، هذا الوضع الذي عززته وأكدته مجموعة من القوانين تحرم عليه امتلاك الأرض ، أو العمل في بعض المهن أو شغل غالبية الوظائف أو أن يبيع عمله لغير سيده !

والواقع أن النظام الأسري الذي تركه الأفريقي وراءه في غربي أفريقيا ، والذي يشبه البنيان المتماسك والذي يتحكم فيه رب الأسرة – أصبح لا وجود له في مجتمع الزنوج سواء في أمريكا الشمالية أو الجنوبية ، بل على العكس ، نجد الأسرة الزنجية في العالم الجديد تلتف حول الأم ، فلم يكن للرجل من دور يذكر ، إذ لم يتعد دوره الأسري الناحية البيولوجية ، وخاصة في مناطق مثل ميري لاند وفرجينيا ، حيث كان الرجل الأبيض يقيم مزارع خاصة للإكثار من الزنوج ليبيعهم في المناطق الجنوبية وكأنهم ماشية ، كما وجد الرجل الأبيض في وجود الأواصر الأسرية المتينة في المجتمعات الأفريقية تهديداً كبيراً لحصوله على ربحه من سلعة الإنسان الأفريقي ، وتحدياً لنظام الاسترقاق الذي يجب أن يستمر لخدمة الرجل الأبيض ، وإذا ما وجدت أواصر أسرية قوية في مجتمع من العبيد كان هذا دليلاً على مقاومة هذا المجتمع لضغوط خارجية قوية تعمل على تفكيك المجتمع الزنجي.

على أننا لا ننكر وجود هيكل داخلي للمجتمع الزنجي في العالم الجديد : فمن ناحية كان خدمة المنازل والعبيد الذين يعملون في الصناعة يتمتعون بمركز اجتماعي واقتصادي مميز عن غيرهم ، وقد صحب ذلك بطبيعة الحال اختلاف في السلوك وطريقة الكلام والمعاملة ، بل في نوع السلع الاستهلاكية التي يستهلكها الزنوج وغيرها من أسباب الحياة ، فمن ناحية خدمة المنازل كنا نراهم يحاولون في سلوكهم محاكاة أسيادهم البيض ، ومن ناحية عمال الصناعة كانوا يحتلون مركزاً اجتماعياً في الوسط الزنجي أعلى من غيرهم سواء عمال الزراعة أو خدمة المنازل ، ذلك على الرغم من وجود القيود المختلفة التي فرضها الرجل الأبيض على الزنوج وحرم عليهم حق الملكية وحق الانتخاب وحق المعيشة في مناطق البيض أو خارج تلك التي يحددها البيض للزنوج ، بل كان هؤلاء مجبرين على ارتداء أزياء معينة لتمييزهم ، تلك القيود التي فرضها الرجل الأبيض للحد من حركتهم الاجتماعية ومنعهم من منافسة البيض ! وبمضي الوقت تمكن عدد قليل جداً من العبيد الذين أعتقهم أسيادهم البيض من امتلاك بعض الرقيق ، وبمضي الزمن أيضاً وجدت طبقات اجتماعية داخل المجتمع الزنجي الذي تم عتقه تقوم على تفاوت في الثروة ، وهذا التفاوت مرجعه الوضع الاقتصادي ودرجة اختلاط المعتوق بالرجل الأبيض ، وهذه الفوارق الطبقية إنما هي في الواقع انعكاس للفوارق الطبقية في المجتمع الأبيض المتسلط.[٦] وأن هذه الطبقات لا تتساوى مع أدنى الطبقة البيضاء ، فطبقة المعتوقين أو العبيد أدنى طبقات المجتمع.

وكان الأوربيون قد وجدوا أراضي زراعية خصبة في المنطقة المدارية وشبه المدارية المحيطة ببحر الكاريبي وجزر الهند الغربية ، كما وجدوا في هذه المنطقة معادن كثيرة ، ولكي يغتنوا بسرعة وبوفرة طلبوا أعداداً كبيرة من العمال ، ولم يكن الهنود المقيمون في البحر الكاريبي المنتشرون هنا وهناك يكفون سد حاجة الأوربيين الرأسماليين ، كما أن الأوربيين الذين حطوا بهذه المنطقة لم يكن لديهم نظام مركزي سياسي يستطيع أن يستوعب الهنود الحمر ويسيطر عليهم وعلى زعمائهم ، وقد جرت عادة الأوربيين أن يقتلوا غالبية سكان المناطق التي يسيطرون عليها ، ومن ثم إزداد

افتقار المناطق الجديدة المحتلة إلى الأيدي العاملة ، كما ازداد التوسع الأوربي وخاصة في المناجم والمزارع الكبيرة ، وقد وجد الأوربيون في غربي أفريقيا منطقة يستطيعون أن يحصلوا منها على الأيدي العاملة المطلوبة في العالم الجديد وخاصة أنها رخيصة ، وأن بها محطات للسفن المتجهة أصلاً إلى جزر الهند الشرقية.

وفي أول الأمر حاول الأوربيون إقامة علاقات ودية مع سكان غربي أفريقيا خدمة لمصالحهم ، أي لحماية طرق التجارة البحرية وتأمين محطات التموين لانقاذ أرواح البحارة الذين تغرق سفنهم في هذه المناطق ، ولكن الجشع الاقتصادي والسياسي غلبهم على أمرهم ، وكانت حاجتهم إلى العمال لزراعة الأراضي الواسعة عبر الأطلنطي ملحة جداً ، فأرسلوا الإرساليات التبشيرية ، وكانت مهمة الإرساليات في أول الأمر تعزيز قبول الذين اعتنقوا المسيحية لعبودية الرجل الأبيض ، ومن ثم كانت تجارة الأجساد البشرية في غربي أفريقيا قائمة على أساس تقريب الرجل الأسود إلى الرجل الأبيض وتقبله سيادته ، ومن ثم تحويل الزنوج عن طريق اعتناقهم المسيحية إلى عبيد يخدمون الرجل الأبيض في العالم الجديد (٧).

وكانت أنجولا والكنغو أكبر مصادر الرقيق في إفريقيا واحتلت لواندا المرتبة الأولى بين جميع الموانئ المصدرة لهذه السلعة ، فقد بلغ عدد الصادر من المستعمرتين ٤ ملايين زنجي في الفترة من ١٥٨٠ إلى ١٨٣٦ أسهمت أنجولا وحدها بثلاثة أرباع هذه العدد ، أما بالنسبة لأسواق التصدير فقد ابتلعت البرازيل ٥٠% ومنطقة الكاريبي ٣٠% واستوعبت منطقة نهر بلات Plat River ما يتراوح بين ١٠ ، ١٥% من جملة هذا العدد (٨).

وتقدر بعض المصادر أن عدد الرقيق الذي تم شحنه من غرب أفريقيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، في الفترة من ١٧٠٠ إلى ١٨٠٠ بنحو ٣٠٠٠٠ فرد في السنة ، وفي الفترة ما بين ١٨٠٠ إلى ١٨٥٠ بنحو ٦٠٠٠٠ في السنة وجملة ما تم نقله من الأشخاص في الفترة من ١٥٠٠ إلى عام ١٩٠٠ بحوالي من تسعة إلى اثنتا عشرة

مليونا من الأشخاص خلال أربعة قرون من هذه التجارة وهذه الأعداد كانت تنقل من على امتداد الساحل من السنغال إلى الرأس – كما أن أعداد غفيرة منهم قد تم جلبها من ساحل الذهب – وساحل الرقيق (٩).

كما بلغ عدد من استوطنوا أمريكا على امتداد ثلاثة قرون بلغ ما بين عشرة وعشرين مليوناً عدا من لقى حتفه أثناء عبور الأطلنطي وحرقاً أثناء الغارات التي كان يشنها تجار النخاسة لصيد الرقيق أما الموتى فقد بلغوا عدة ملايين ، ولقد جلب معظم هؤلاء الرقيق من تلك المنطقة التي أطلق عليها ١٩٠٠ اسم نيجيريا ، أما المنطقة الواقعة بين السنغال والكونغو وكذلك الواقعة شمال غينيا وكان حجم الرقيق المصدر منها قليلاً وبسيطاً (١٠) .

تجار الرقيق وجمعه :

يمثل الرقيق السلعة التجارية الأولى في أنجولا ويعتبر حاكمها العام التاجر الأول فيه ، وهو لا يسهم بالضرورة برأس مال نقدي في التجارة بل يكفيه مركزه وقوته وماله من صلاحيات يخولها له قرار تعيينه ويلي الحاكم العام في الأهمية في سوق النخاسة المقاول الذي يعمل لحساب نفسه أو لحساب شركات استثمارية كبرى تقوم بشراء امتياز جمع الرقيق في فترة معينة بعدد معين على أن تدفع ضريبة على كل زنجي تجمعه وبطبيعة الحال كانت هذه الامتيازات تعدل بالاتفاق مع الحاكم العام ورجال الإدارة بقصد الاستزادة من جمع الرقيق عن الحد المعين في الامتياز أو إطالة المدة بالتحايل على شروط الامتياز وما إلى ذلك.

ويأتي بعد ذلك التجار المحليون الذين يعملون لحساب أنفسهم أو لحساب كبار المقاولين ويقيم هؤلاء التجار في لواندا وأحياناً يقيمون في المناطق الداخلية ويتعاونون مع التجار الوطنيين الذين يجمعون لهم الرقيق إما من المستعمرة ذاتها أو من خارجها.

وبالإضافة إلى هذا النشاط (المشروع) كانت المستعمرة مليئة بالمغامرين الذين يمارسون التجارة دون تراخيص من الدولة.

ويتم جمع الرقيق بصورة متعددة ، فهو يجمع في القاع الداخلية بواسطة الزعماء المحليين الذين يقدمونه كبديل عن الضرائب المقررة عليهم أو للمقايضة عليه بالسلع المصنوعة ، وكانت الطريقة الأخيرة أقل نجاحاً في أنجولا عنها في ساحل غانا، ولذلك لجأ التجار إلى إرسال عملائهم في عدد من تجار الرقيق محملين بالسلع المختلفة من الأقمشة والنبيذ والآلات المعدنية إلى المناطق الداخلية ويتجول هؤلاء للتفاوض مع الزعماء المحليين على مقايضة ما يحملونه من سلع بما لدى هؤلاء الزعماء من رقيق لفترة قد تصل إلى سنة وينقل المحصول الذي يتجمع على هذا النحو سيراً على الأقدام إلى لواندا حيث يتم إعداده للتصدير.

ويعمل التجار والعملاء وحكومة الإدارة على إثارة الحروب المحلية بين الجيش البرتغالي والقبائل ، أو بين القبائل بعضها والبعض الآخر فقد كان من المألوف في ذلك الوقت بيع أسرى الحرب وفرض غرامات من الأسرى على القبائل المهزومة ، وتقوم حكومة الإدارة ببيع ما يتجمع لديها من الرقيق على هذا لكبار المقاولين الذين يتولون عملية تصديره.

هذه الطريقة البشعة كانت بالنسبة لذلك العصر فوق مستوى النقد بل أن هزيمة الوثنيين واسترقاقهم كانت تعد عملاً مسيحياً رائعاً.

ومن المصادر الأخرى للرقيق ما يمنحه التاج أو الحاكم العام للضباط وكبار رجال الكنيسة على سبيل المكافأة من الإقطاعيات الضخمة من الأرض التي تشمل عدداً من القرى والقبائل ، ويحصل أصحاب هذه الإقطاعيات الضرائب من زعماء القرى والقبائل على صورة رقيق يبيعونه بدورهم للتجار والمقاولين ، وكان من المألوف في ذلك الوقت أن تلجأ الكنيسة إلى تمويل مشاريعها الدينية عن طريق عوائدها من تجارة الرقيق ولم يكن عملها هذا يواجه استنكاراً [١١].

أما تجارة دارفور أدت إلى أن تصبح أسيوط أكبر وأعظم أسواق تجارة الرقيق في مصر نظراً لقدوم هذه القوافل إليها كل عام ومعها آلاف من العبيد لتموين الأسواق

المصرية وأسواق الولايات العثمانية الأخرى ، وقد انتظمت تجارة دارفور القادمة عبر طريق درب الأربعين وأصبحت قوافل الرقيق تفد إلى أسيوط مرتين في اليوم. وكانت تفرض ضريبة على العبيد القادمين من السودان إلى أسيوط قدره ٢٥ قرش عن الرأس الواحد من العبيد . وكانت قوافل سنار تدفع ضريبة في منفلوط بمقدار ٢٢ بارة عن كل رأس عبد بعد أن تترك أسيوط في طريقها إلى القاهرة لبيع ما تبقى من تجارتها [١٢]. وتولت قافلة سنار جلب العبيد الذين كانوا من أصل حبشي[١٣].

سعت الحكومة المصرية لدى الباب العالي لضم سواكن ومصوع للسيطرة على المنافذ الرئيسية لتصدير رقيق مناطق أعالي النيل الأبيض وسدها أمام تجار الرقيق ، حيث طلبت الجمعية الجغرافية الملكية بلندن عام ١٨٦٤ من إسماعيل القضاء على الرقيق ، وقد صدر بشأنهما فرمان في ١١ مايو ١٨٦٥ بأن يكون ميناءي سواكن ومصوع مع مديرية التاكة التي هي ضمن أملاك السودان المصري منذ عهد محمد علي وذلك للقضاء على تجارة الرقيق [١٤] فقد اعتنى الخديو اسماعيل بطرق القوافل بين الخرطوم وسواكن عبر كل من بربر وصحراء التاكة ويأتي الرقيق إلى سوق الخرطوم من الجنوب والغرب حيث قناصته من البقارة وأيضاً من جهات البلاد المختلفة [١٥]. وفي الخرطوم وكردفان نجد أن الأوربيين المسيحيين رواد الحضارة كانوا يمارسون تعدد الزوجات السوداوات ، ولا يخفون ذلك أبداً ، هؤلاء رسل التقدم، وذلك لعدم وجود إجبار اجتماعي ، السوداوات أصبحن أمهات بسبب هذه التجارة غير المشروعة وذلك لانغماس هؤلاء التجار في ملذاتهم وشهواتهم [١٦].

المعاناة التي كان يلاقيها الرقيق :

كانت تجارة الرقيق تحدث نتيجة حروب قبلية قديمة ، ولقد ضاعف الأوربيين من إشعالها نظراً لحاجتهم الماسة إلى الرقيق ، مما دفع الإفريقيين إلى أن يهاجموا إخوانهم ويحرقوا قراهم ويستولوا على حيواناتهم للانتفاع بها ، وعلى أصحابها لبيعها لتجار الرقيق [١٧].

ولقد استمر الحال على هذا المنوال إلى ما بعد مشاركة التجار الأمريكيين التجار الأوربيون في عمليات الحصول على الرقيق أبان القرن التاسع عشر وكلما اشتد الطلب على الرقيق ازدادت الغارات شدة وعنفاً إذ كان الغزاة يهاجمون القرى عند الصباح ، أو أثناء الليل ، ويقيمون بإشعال النار في المنازل ، وإطلاق الرصاص على الأهالي وإذا بادر السكان بالهرب تلقفتهم قوات المحاصرين فيصطادونهم كالأرانب، وكان الموت نصيب من يقاوم حتى أدنى مقاومة (١٨).

وكان الرقيق بعد قنصه يساق كالماشية بعد أن يسلسلوا من أعناقهم بالحبال والسلاسل ، وعليهم حراس في أيديهم الأسواط التي يهوون بها بسبب وبدون سبب على أبدان هؤلاء التعساء ، كما أن الطعام والشراب لا يقدم لهم إلا نادراً ، وكان من يسقط إعياء يفك وثاقه ، ويترك مكانه حتى يلفظ أنفاسه ، وكان الإرقاء يوصمون عادة بعلامة خاصة بأجسادهم ، وإذا وصلوا إلى الشاطئ مكثوا في الزرائب إلى أن تصل السفن التي ستقلهم إلى الولايات المتحدة عبر الأطلنطي (١٩).

كما أن هؤلاء الزنوج الذين يتم الحصول عليهم عن طريق الحرب ، أو المطاردة أو في أثناء الغارات يباعون كأسرى حرب ، وكان هؤلاء يقومون بالعمل في مقاطعات أعدائهم ، كما كان بعض التجار يحصل على الأرقاء من خلال وضع خطة معينة لترغيب الشخص المراد الحصول عليه في أن يحمل إلى أنفسهم ، ويباعوا بعد ذلك كعبيد رغم اعتراضهم على مثل هذه التصرفات التي تعد خطفاً بالإكراه (٢٠).

وفي سنة ١٨٠٧ – ١٨١٠ حصلت الولايات المتحدة على الكثير من الرقيق من سيراليون وليبيريا بأفريقيا الغربية ، وبالرغم من أن الكثير من الرقيق الذي حصلت عليه الولايات المتحدة من مناطق الأشانتي والفانتي التي يمثل رقيقها أحسن الأنواع أن الكثير منهم لقى حتفه (٢١).

وكانت قسوة التجار الإفريقيين تفوق قسوة غيرهم من التجار الأوربيين والأمريكيين وكان الرقيق لا يشترى أو يباع إلا بتصريح يعطيه الزعيم الأفريقي،

والذي كثيراً ما يقتصر منحه على سفينة واحدة ، وكان الزعيم الأفريقي يعرض أحياناً عدداً من الرقيق بأعلى من السعر العادي يدعون أنهم رقيقه الخاص ، وكثيراً ما كان يطلب دفع إتاوات نظير العبيد الخارجين من بلده ، وسارعت الدول الغربية إلى التنافس على كسب رضى هؤلاء الزعماء الأفريقيين [٢٢] ولم يدرك زعماء القبائل الإفريقية أن الدائرة تدور عليهم بعد قيامهم ببيع أهاليهم من الأفارقة لمكاسب شخصية كالمال أو الانتقام من قبائل أخرى ، وقد سهل ذلك للاستعمار الأوربي استعمار القارة الأفريقية (قارة أصبح أهلها عبيد فكيف تدافع عن نفسها ؟).

وقد كتب الرحالة المستكشفين وملأوا كتاباتهم بوصف القرى المخربة ، وشرحوا المعاملة السيئة التي لقيها أهالي إفريقيا على أيدي تجار الرقيق ، ثم ذكروا أن معنى وصول عبد واحد إلى الساحل هو صيد عشرة في داخل القارة ، بموت تسعة منهم في أثناء السير ، ومن سوء المعاملة والجوع ، وأن القرى التي أصبحت مخربة نتيجة لعمليات صيد الرقيق ، وأن ذلك هيأ الطريق لفتح القارة أمام الرجل الأبيض ونفوذه ، وأن كتابات هؤلاء المستكشفين مهدت لتهيئة الرأي العام في أوربا للتدخل في شئون القارة الإفريقية [٢٣] وكان العبيد يركبون السفن بعد تجميعهم في الموانى ، وكانت عملية العبور فظيعة إذ كانت الأجساد ترص الواحد إلى جوار الآخر ، دون أن تتمكن من الحركة ، وكانت نسبة الوفيات تصل في المتوسط إلى ٢٠ أو ٢٥% في خلال هذه الرحلة [٢٤].

وفي لواندا كان يتم تجميع الرقيق ويحتفظ به في الحظائر والمخازن والمعازل المكشوفة المخصصة لذلك ليستريحوا مما حل بها من ضعف وهزل بسبب المسافات الطويلة التي قطعوها سيراً على الأقدام من جهة ولينتظروا الناقلات وإجراءات الشحن من جهة أخرى ، وإذا تأخرت عملية التصدير يزجرون للعمل في المزارع المجاورة أو في الإنشاءات الحكومية المختلفة ، فإذا حانت ساعة الرحيل أقيم أغرب حفل ديني عرفه التاريخ يحضره الأسقف الذي أقيم له كرسي كبير ثابت من الرخام على رصيف الميناء ويقف حوله الرسميون وكبار الموظفين ، ثم يقف الأسقف على كرسيه الرخامي

وأمامه رعاياه التعساء ليعمد هؤلاء الرعايا (الرقيق) بالجملة .... أما الرقيق الذين يصدرون بواسطة التهريب من الموانئ الصغيرة فقد كانوا يعفون من حضور هذا الحفل المثير للغرابة والاشمئزاز.

وتعتبر الرحلة عبر الأطلنطي أبشع مراحل التجارة على الإطلاق ، بحيث يحق لها أن تسمى بالعذاب الأكبر فقد حفلت كتب الإنسانيين المناهضين لتجارة الرقيق في القرنين ١٨ ، ١٩ بالوصف المطول والحديث المؤلم عن ظروف السفن غير الصحية والسفن التي لا تصلح أصلاً لنقل الكائنات الحية ووحشية الضباط والبحارة المسئولين ...... وغير ذلك [٢٥] وذكروا أن أرواح العبيد كانت سوداء مثل جلودهم ، وليس معنى ذلك كانوا يعذبونهم ، بعد أن يستخدموهم في المناجم أو في مزارع قصب السكر، ولكنهم كانوا يحتفظون لهم بوضعية العبيد ، تلك الوضعية التي كانت تجعل منهم مجرد أدوات ومنقولات [٢٦].

ونستطيع أن ندرك مدى ما وصلت إليه قسوة الرحلة من مقاومة ما يفرغ من الرقيق على أرصفة موانئ البرازيل إلى ما شحن من موانئ أنجولا ، فبعد رحلة مؤلمة تستغرق من ٥ إلى ٨ أسابيع تبعاً لحالة الطقس لم يكن يصل إلى مؤانئ البرازيل أكثر من ٧٥% في المتوسط [٢٧].

وقد تحولت محطات تموين السفن ومستوطنات الإرساليات في القرن السابع عشر على طول ساحل أفريقيا الغربي إلى نقط حصينة لحجز الرقيق ، ثم ترحيلهم إلى العالم الجديد ، وقد استمر الأوربيون يحتلون هذه المستوطنات المحصنة والتي كانت فوق أكمات يمكن الدفاع عنها أو على جزر قريبة من الساحل لا يمكن الأفريقيين مهاجمتها ، ومن هذه النقط الحصينة بدأت تجارة الرقيق المنظمة ، وبدأت تتسع وتتحول إلى تجارة شاملة عصبها الإنسان من ناحية أفريقيا ، والمدافع والذخيرة وبعض السلع المصنوعة أو المأكولات أو الذهب أو بعض المعادن من جانب الأوربيين الذين كانوا أيضاً يقايضون على الرقيق بالأسلحة والخمور وبعض السلع الاستهلاكية.

أما عن التجمعات السكانية في غربي أفريقيا والتي انتشرت بها تجارة الرقيق خدمة للرجل الأبيض فتتميز بوجود منازعات تقليدية بينها ، وبمعنى أخر لم تكن تربط هذه التجمعات اهتمامات مشتركة ، كما كان النزاع بينها مستمراً على الأرض والحدود.

والواقع أن عدم المبالاة الذي كان سائداً بين الجماعات الأفريقية وعدم اهتمامها بانتشار الرخاء بين بعضهم وبعض برغم جيرتها والتي لم تكن تجمعها وحدة المصالح أو الثقافة – سهل انتشار تجارة الرقيق ، إذ أخذ تجار الرقيق البيض يبثون الحقد والنميمة بين هذه الجماعات حتى تصطدم بعضها وبعض ، وعندما يدور القتال بينها وتأسر القبائل المقاتلين من القبائل الأخرى يتقدم تاجر الرقيق الأبيض إلى الذين قاموا بأسر أعدائهم مشترياً لهؤلاء الأسرى في مقابل بعض الخمور أو الأسلحة ، ثم يشحن هذه السلع البشرية إلى أمريكا !.

وكانت غالبية دول غربي أفريقيا التي نشب بينها القتال نتيجة تحريض هؤلاء التجار صغيرة في المساحة وقليلة في السكان ، ولكن كانت هناك جماعات لصيد الرقيق تقوم بغاراتها على القبائل المجاورة وخاصة تلك التي تعيشُ قرب الساحل ، وكان غالبية الرقيق من هذه القبائل ، ولما كانت الجماعات المغيرة تخاف أن تتغلغل في داخل البلاد نجد أن أبعد مسافة لتغلغلها لا تزيد عن مائة وخمسين كيلومتر ، ومن ثم نستطيع أن نقول : إن الرقيق الذي أسر من غربي أفريقيا يشتركون في أصول متشابهة ثقافياً وجغرافياً وإن يختلفون في المظهر والعادات واللغة أو اللهجة[٢٨] وفي منطقة النيل الأبيض ، أيضاً كانت قبائل الشلك والدنكا وغيرها يغيرون بعضهم على بعض ، وفي النهاية يكون أفراد القبيلة المهزومة رقيقاً لصالح القبيلة المنتصرة كما كانت قوات محمد علي في السودان ترسل الحملات إلى هذه المناطق وتعود محملة بالرقيق بجانب العاج والسلع الأخرى[٢٩].

أما عن خطوط التجارة بين أوربا وغربي أفريقيا والعالم الجديد فقد كانت السلع تشحن على السفن من الموانى الأوربية إلى موانئ غرب أفريقيا حيث مستودعات

الرقيق ، وهناك كانت ترسو سفن أخرى مهيأة خصيصاً لشحن السلع الأدمية مصممة على أن تضم أكبر عدد من العبيد في أقل حيز دون الاهتمام بتوفير أي تسهيلات صحية أو خدمية إلا الضروري للابقاء على هؤلاء العبيد أحياء ، وكانت هذه السفن تتجه من غربي أفريقيا إلى أمريكا الشمالية والجنوبية ، واستمرت تجارة الرقيق أكثر من أربعمائة سنة مات خلالها ملايين من غربي أفريقيا سواء نتيجة المرض أو التأثر بجروحهم أو نتيجة الازدحام وسوء المعاملة ، ويقدر عدد من مات في الآسر أو في أثناء الشحن بما لا يقل عن مائة مليون شخص ! وكانت أرباح هذه التجارة مرتفعة ومجزية للغاية بحيث تسمح بمثل هذه الخسائر في الأرواح ، وكانت السفن عندما تصل إلى منتهاها تفرغ من بقي حياً من الرقيق ، وكانت هناك أسواق للنخاسة في جزر البحر الكاريبي.

وقد بدأت تجارة الرقيق بمعرفة الأسبان والبرتغال ، ولكن سرعان ما انضم إليهما البريطانيون والفرنسيون والهولنديون وتجار اسكندناوه وغالبية هذه الدول الأوربية هي التي بدأت في تكوين إمبراطوريات لها في العالم الجديد فتبدؤها بالساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية أو تلك المنطقة التي تحولت فيما بعد إلى البرازيل وفنزويلا وغينيا البريطانية وكولمبيا ، ثم انتقلت محطات استقبال الرقيق وأسواق بيعه إلى أمريكا الوسطى في بنما وحول خليج المكسيك ، ثم إلى القسم الجنوبي من الدولة التي عرفت فيما بعد باسم الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الضلع الثالث من مثلث التجارة فكان يمثل الخط الملاحي الذي يبدأ من موانئ العالم الجديد متجهاً إلى أسواق ومصانع أوربا حاملاً السلع التي أنتجها عمال أفريقيا الغربية في مزارع العالم الجديد ، مثل السكر والبن والتبغ والقطن ، والذهب والفضة.

ومن محطات استقبال الرقيق وتسويقه التي غي جزر البحر الكاريبي انتقل العبيد الأوائل إلى أمريكا متغلغلين في المنطقة المدارية حيث كانت المعادن أو المزارع

الكبيرة ، وحدث بعد ذلك – أي في القرن الثامن عشر – أن ازداد حجم تجارة الرقيق بازدياد المزارع والمناجم وذلك عن طريقين : إما بالإكثار محلياً (عن طريق التناسل) من الرقيق الذين وصلوا إلى أمريكا ، أو بمضاعفة عدد الأرقاء المختطفين من أفريقيا، وكان من نتيجة تجمع الأعداد الكبيرة من الأرقاء في الجانب الأمريكي أن تطورت التقاليد الثقافية للرقيق أو أثرت عادات الجماعات الأولية من الرقيق في سلوك الجماعات الأخرى التي تلتهم ، وكان غالبية الرقيق في بدايتها من داهومي وحتى الآن نجد ثقافة داهومي هي الغالبة على المجتمع الزراعي في هايتي ، وكان من نصيب الأرقاء الذين وقعوا في أيدي البيض من بين قبائل اليوريا أن يبعوا في كوبا وشمال شرقي البرازيل ، وهنا نجد عادات اليوريا وثقافتها هي الغالبة بينهم حتى الآن ، أما الأعداد التي أقل حجماً والتي أتت إلى الأمريكتين فيما بعد والتي اختطفت من قبائل غربي أفريقيا الأخرى فقد وجدت أن عليها أن تتأقلم مع العادات السائدة في المجتمعات الأفريقية التي انتقلت إلى أمريكا من قبل[٣٠].

وكانت الرحلة من غرب أفريقيا عبر الأطلنطي لا تقل بشاعة عن الرحلة من داخل القارة إلى الساحل فقد كان الرقيق يشحن ويكدس داخل سفن رديئة التهوية ، كما تكدس البضائع ، وكان الرقيق المشحون بالسفن العابرة للأطلنطي ، والمتجهة إلى الولايات المتحدة يجبر على الرقص حتى ينسى البلاد التي جلب منها ، وكان عقاب من يمتنع عن الرقص الجلد بالسياط[٣١].

كما أن الأرقاء داخل السفينة يكبلون بالأصفاد ويكدسون بين طاولات منخفضة، وكانت الرحلة تستغرق من سبعة أسابيع إلى شهرين ، وقد مات كثير منهم تأثراً بالأمراض لسوء التغذية والرائحة الكريهة بالسفن نتيجة تزاحم الأرقاء بها وعدم نظافتها[٣٢].

أن الأرقاء كانوا يشترون لضخامة حجمهم ، ولقوتهم ، ولوسامتهم ولقد كانوا خلال عملية الاختيار يمرون باختبارات وحشية ووقحة ، وقد انقطعت صلتهم

بمجتمعاتهم وأهدرت آدميتهم ، وظل الحال على هذا المنوال حتى التسعينات من القرن التاسع عشر[٣٣].

كانت الوحشية شيئاً عادياً في السفن المحملة بالرقيق عبر الأطلنطي ، كما كان الرجال الموسومون بالنار ، يكبلون أيضاً بالسلاسل داخل السفينة ، وكان المتمردون من الرجال يضربون أمام النساء وكن يغتصبن ، وفي حالة الأوبئة ، أو ندرة الطعام كان التجار يلقون بالأرقاء أحياء من فوق ظهر السفينة ، ووفقاً لتقديرات ذلك الوقت نجد أن واحد من كل خمسة قد لقوا حتفهم قبل أن يباعوا للزراع الأمريكيين[٣٤].

ويقضي نظام الرق في أمريكا الشمالية بإبقاء الأنماط التقليدية للأنشطة الاجتماعية والسياسية التي كان يمارسها الزنوج في غربي أفريقيا ، وأي تغير في هذه الأنماط يعتبر خروجاً يستحق عليه العبد العقاب ، وقد عمد الرجل الأبيض في أمريكا إلى استعباد العبيد ، ولم يكن مسموحاً للزنوج ، بمزاولة حقوقهم الانتخابية أو شغل أي منصب ، وفي الوقت الذي كانوا فيه عرضة للعقاب بنص القانون لم يكن مسموحاً لهم بالاشتراك بطريق مباشر أو غير مباشر في وضع أو اقتراح القوانين ، أو إبداء الرأي حتى من بعيد ، سواء عند وضعها أو تطبيقها ، بل لم يكن يسمح لهم بحضور جلسات المحاكم اللهم إلا إذا كانت القضية هم طرف فيها مع غيرهم من الزنوج ، ومن ثم كانت المنازعات تسوى عادة خارج النظام القضائي ، وحتى بعد نيل الكثيرين منهم حرياتهم كانت غالبية هذه القيود سارية عليهم وخاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية[٣٥].

أيضاً بريطانا العظمى التي كانت تحتاج إلى ذهب مستعمراتها استخدمت القيود والأسلحة ، والمجازر للوصول إلى هدفها ، واتخذت من غرب أفريقيا ميداناً للحصول على الأيدي العاملة الرخيصة وشجعت قيام الحروب بين القبائل الوطنية ، وقدمت للزعماء الأسلحة النارية والذخائر والتي أمكنها في مقابلها الحصول على الرقيق[٣٦].

وقد دافع الرحالة عن شعوبهم في مجال تجارة الرقيق فهذا لاسيردا الذي استشهد بتاريخ الدومينيكان والجزويت في أنجولا ، وقدم الإحصائيات التي تثبت نشاط

بنى جدلته في ميدان التجارة ، وإذا كانت تجارة الرقيق لم تزل قائمة رغم قرارات حكومة لشبونة ، فقد أرجع لاسيردا ذلك إلى طبيعة الحياة الأفريقية ذاتها ، وليس إلى البرتغاليين أنفسهم ، وما موقف سادة الإقطاع والقواد البرتغاليين إلا استجابة لمتطلبات هذه الحياة(٣٧) وهنا يقصد أن البرتغاليين لم يكونوا السبب في تجارة الرقيق في أفريقيا.

وفي السودان استغل محمد علي كل الوسائل اللازمة للحصول على أكبر عدد من الرقيق لإلحاقهم بالجيش سواء عن طريق الغزو المسلح أو جمع العبيد بواسطة مشايخ هذه البلاد ، وإن كان ذلك لم يقلل من الكراهية والعداء بسبب استمرار محمد علي في طلبه إحضار السود من هذه الأقاليم(٣٨).

والجدير بالذكر أن حملات سليم قبطان في النيل الأبيض أتاحت الفرصة للتجار خاصة الأوربيين للملاحة فيه بحجة صيد الفيلة وجمع العاج ، إلا أنهم كانوا يقومون بصيد الرقيق كسلعة رابحة (٣٩) واستطاع "بران روليه" أن يقيم علاقات تجارية على نطاق واسع مع هذه القبائل وجنى منها أرباحاً طائلة وأثار هذا النجاح التجار الأوربيين الذين زاد نشاطهم بعد الكشف عن منابع النيل الأبيض ١٨٣٩ / ١٨٤٢ (٤٠) كما أن إلغاء الاحتكار الاقتصادي أدى إلى زيادة نشاط التجار الأوَربيين والعرب لهذه التجارة، حيث أطلق حرية هؤلاء التجار بعيداً عن محمد علي واحتكاره ، وبذلك فالسلطان العثماني أصبح سبباً في ازدهار تجارة الرقيق بإلغائه الاحتكار إرضاء للأوربيين(٤١).

وفي الصومال سمحت السلطات الإيطالية لتجار الرقيق بمزاولة نشاطهم غير المشروع في مدن صوماليا ، وقد بررت موقفها بأن الرق كان قائماً في البلاد بحكم العادات المحلية والأوضاع القائمة ، وأنها لا تدخر جهداً في سبيل حماية الحرية الشخصية للأفراد(٤٢).

كان في السنوات التي بين ١٨٩٠ و١٨٩٧ يرسل العدد الكبير من عبيد الحبشة بواسطة أبي النجا ومن فاشودة بواسطة زكي طومال ومثل ذلك المقدارين كان يرسله عثمان واد أدم من دارفور وجبال النوبة ، وكان هذا الرقيق يباع في سوق المزاد العلني وكان يعامل معاملة سيئة ، فعلى سبيل المثال ما عرف عن أبي النجا أنه استولى

في بلاد الحبشة على الآلاف من المسيحيين لبيعهم في سوق الرقيق في السودان ، وكان أغلب أولئك من النساء والأولاد ، وقد بلغت القسوة بأبي النجا ورجاله مبلغاً عظيماً ضرباً بالسياط أثناء سيرهم على الأقدام من الحبشة إلى أم درمان[٤٣].

ومن أسوأ ما كان يعاني منه الرقيق عمليات الخصي "خصي العبيد" ويطلق على هذه العملية اسم "الطواشي" أو "الجب" ، وكان يقوم بهذه العملية راهبان قبطيان في قرية زاوية الدير التابعة لمأمورية أسيوط ، حيث أن أغلب هذه القرية من القبط ، حتى أن بوركهارت أطلق على هذه القرية أنها أكبر مصنع يزود تركيا بهؤلاء الحراس القائمين على عفة النساء ، وكانت الحكومة تبسط حمايتها على الرهبان القائمين بهذه العملية المشينة لأن الرهبان كانوا يؤدون للحكومة إتاوة سنوية ، كما أن هذه العملية كانت تدر ربحاً وفيراً على الرهبان والجلابة ، حيث بلغ ثمن الغلام الخصي في أسيوط ألف قرش ثم يباع بعد ذلك بمبالغ تصل ما بين ١٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ قرش مقابل ٣٠٠ قرش قبل الخصي[٤٤].

إلغاء تجارة الرقيق :-

في بداية القرن التاسع عشر أعطت إنجلترا نفسها حق محاربة تجارة الرقيق في العالم ، واستخدمت هذا السلاح لكي تقضي به على أسس الاقتصاد في البلاد التي عقدت النية على احتلالها ، ومن بينها بلاد شرق أفريقيا ، وبدأت إنجلترا تنفذ تلك السياسة وهي ضرورة القضاء على تجارة الرقيق قضاء تاماً ، وإضعاف العرب بشكل يسهل على الدول الأوربية وضع يدها على تلك المناطق.

اعتمدت إنجلترا على أسطولها وقطعه السريعة الحركة ، وكانت هذه السفن التي كانت تجوب البحار العالية لوقف عمليات التهريب [٤٥] وأخرى تقف في أماكن محددة ، وتقوم بالمرور من وقت لآخر أمام السواحل ، وتمكنت إنجلترا من عقد معاهدات مع السلاطيين المحليين ، تسمح لها بالتدخل في الملاحة الوطنية ، بدعوى محاربة الرقيق ، مثل هذه المعاهدات التي عقدتها مع سلطان زنجبار ، فأصبح لسفن

إنجلترا الحق في تفتيش ومصادرة وإتلاف السفن العربية التي تعمل في تجارة الرقيق ، وكان من حق قباطنة السفن الحربية البريطانية تقديم السفن المصادرة للمحاكمة أمام محاكم أعدتها خصيصاً لذلك في القواعد الحربية البريطانية في عدن أو في رأس الرجاء الصالح ، أو غيرها.

ونظراً لصعوبة أسر السفن العربية في أعالي البحار ، فإن القطع البحرية البريطانية كانت تعلن خروجها على القانون ، وتنفيذ الحكم عليها ، أي تتلفها وهي في أعالي البحار ، وتعود ببحارتها لمحاكمتها ، وتأسر كل من يسافر عليها ، وترسل بهم إلى مؤسسات خاصة في الهند ، أو تسلمهم لرجال التبشير وتهيئتهم للخدمة عن الأوربيين(٤٦).

كما عملت بريطانيا على حمل الدول الأخرى على إبطال الرق ووقف الاتجار فيه كما قامت باتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد بإرسالها وحدات من أسطولها الملكي لمياه غرب أفريقيا (٤٧).

وتمكنت بريطانيا عن طريق المعاهدات من جمع الكثير من القوى الدولية لإدانة هذه التجارة ، كما تمكنت بمقتضى المعاهدات الحصول منها على حق إيقاف وتفتيش سفنها للتأكد من عدم حملها للرقيق الأفريقي ، وتعاونت دول عديدة في ذلك الوقت من أجل ضبط الرقيق ، وذلك عن طريق تفتيش السفن ، فيما عدا الولايات المتحدة وفرنسا ، اللتين رفضتا حق التفتيش الذي قبلت به البرتغال وأسبانيا.

إلا أن الولايات المتحدة وفرنسا دخلتا هذا الميدان آخر الأمر بعد قيام بريطانيا بجهود دبلوماسية لإقناع الدول بتخويل الأسطول البريطاني حق تفتيش السفن بحثاً عن الرقيق ، وكانتا في أول الأمر ترفضان الاستجابة لهذا المطلب لحاجة الولايات المتحدة بالذات للمزيد من الأيدي العاملة لمزارع القطن وقصب السكر ، ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة للدخول ، في أية اتفاقات من شأنها تحديد حجم تجارة الرقيق ، كما أن الحرب التي حدثت في سنة ١٨١٢ بين أمريكا وإنجلترا أدت إلى عدم قيام أية محاولات أمريكية إنجليزية مشتركة للعمل على الحد من تجارة الرقيق الأفريقية(٤٨).

وهناك اتهاماً أمريكياً لبريطانيا بأنها تحاول الظهور بمظهر زعيمة حركة إلغاء الرق ، وكان لهذا الاتهام ما يبرره وبخاصة بعد انعقاد مؤتمر فينا عام ١٨١٥ والذي تمكنت فيه بريطانيا من ان تحصل على لواء الزعامة في معركة مقاومة الرق ، وحق تفتيش السفن التي يشتبه في كونها تحمل رقيقاً والتي كان يعاد تفريغ شحناتها في سيراليون أو في موانئ الولايات المتحدة حيث محاكم المأموريات المختلفة المقامة هناك منذ بداية عام ١٨١٧ (٤٩).

وفي عام ١٨٣٩ أيضاً أعلن السفير البريطاني في واشنطن أن تجار الرقيق الأسبان والبرتغاليين ، والبرازيليين ، يعتبرون قراصنة ، وخارجين عن القانون ، يتسترون تحت العلم الأمريكي ليعطيهم فرصة الهرب والإبحار باطمئنان ، ونتيجة لهذا الحظر على رعايا وأعلام الدول الأخرى ، أصبحت الفرصة مواتية للسفن التي أصبحت محط أنظار عروض المناقصات ، والمزايدات من قبل الدول الأخرى ، مما حدا بالسفن البريطانية إلى تشديد الرقابة على السفن التي تحمل الأعلام الأمريكية(٥٠).

وفي نفس العام طرأت على الموقف الأنجلو أمريكي بوادر تحسن وذلك عندما رافقت المراكب الإنجليزية مركبين أمريكتين للعبيد إلى نيويورك كغنائم وذلك لمحاكمتهم هناك بدلاً من محاكمتهم أمام محاكم سيراليون الخاصة بمحاكمة تجار الرقيق وفي نفس العام أيضاً أسرت السفن الإنجليزية أكثر من مركبين للعبيد وقادتهم إلى مكتب التسجيل البريطاني بسيراليون.

ولقد أسفر هذا التطور الهام في مجال التعاون البحري من وقوع عقوبات رادعة بالنسبة لسفن شحن الأرقاء ، كما أثار ضجة عندما صرح القائد الإنجليزي بضرورة حجز كل المراكب التي تحمل العلم الأمريكي والمعدة أصلاً للعمل في تجارة الرقيق(٥١).

ولما واجهت تجارة الرق في أفريقيا معارضة من جانب الدول الأوربية ، وبصفة خاصة من جانب بريطانيا التي تزعمت حركة وقف هذه التجارة بعد ان قضى

عليها في أوربا ، طلبت من محمد علي أن يقوم بهذا العمل لما له من نفوذ في هذه القارة ، فأرسلت له عام ١٨٣٧ عضو البرلمان البريطاني ، "جون بورنج Bouring" الذي طلب منه ضرورة العمل على إلغاء تجارة الرق في السودان وأخبره بأن ضباطه يقومون بتوزيع الرقيق على الجنود كمرتبات ، فقال له إنه يعلم بذلك ، مع أنه غير موافق على مثل هذه التصرفات ، ووعده باتخاذ الإجراءات التي توقف هذه التجارة (٥٢) وأرسل إلى حكمدار السودان للعمل على عدم بيع العبيد وإعادتهم إلى أوطانهم ذاكراً له أن هذا يثير ثائرة الإفرنج ويجعلهم يحملون علينا من جديد.

ولما علمت جمعية إلغاء الرق بلندن بما قام به محمد علي تجاه إلغاء الرقيق في السودان أرسلت إليه أحد أعضاء الجمعية "ريتشارد مادن Richard Maden ليقدم الشكر إلى محمد علي ، وكان محمد علي قد أخبره بأن العمل على إلغاء الرق دفعة واحدة يعتبر من الأمور الصعبة لأنه أصبح عادة متأصلة في كيان الأسر الاجتماعي ، فأرسل محمد علي بدوره إلى حكمدار السودان تعليماته من جديد للعمل الجاد على وقف هذه التجارة.

ومن الملاحظ أن محمد علي كان جاداً في ذلك والدليل على ذلك الإجراءات التي اتخذها مع حكمدار السودان ، زيادة على ذلك أنه لم يعد بحاجة إلى الرقيق خاصة بعد أن حدد عدد الجيش بثمانية عشر ألفاً من الجنود وبعد أن فشلت النهضة الصناعية في مصر بسبب منافسة الصناعات الأوربية لها (٥٣) حيث أصدر محمد علي إلى حكمدار السودان في عام ١٨٤٤ أوامر متعددة بخصوص منع صيد السود ، وأعتق بالفعل ٦٠٠٠ ستة آلاف عبد أثناء رحلته إلى السودان دفعة واحدة وأصدر أوامره الشفهية بإلغاء نظام الرق (٥٤) أما عن معاهدة واشنطن ١٨٦٢ بشأن الرقيق فإنه بعد حادثة إعدام أحد تجار الرقيق الأمريكيين عام ١٨٥٨ حدث هبوط كبير في حجم تجارة الأطلنطي نظراً للأثر النفسي الذي تركه في نفوس تجار الرقيق الآخرين ، علاوة على أن ذلك كان إيذاناً بأن قانون ١٨٢٠ الذي أصدره الكونجرس لم يعد حبراً على ورق ، يضاف إلى ذلك تكاتفت جهود مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة ، وقادة الأسطول في

بذل قصارى جهدهم لتنفيذ قوانين إلغاء تجارة الرقيق ، وما أسفرت عنه هذه الجهود من أسر العديد من سفن الرق العاملة في الأطلنطي ، بالرغم من نشوب الحرب الأهلية الأمريكية ، وسحب الأسطول لذلك نجد أن الولايات المتحدة أخفقت في تنفيذ الاتفاقية ، ذات الأهمية الكبرى لهذا البلد ، ولكن كان مطلوباً لها الاحتفاظ بموانئ الجنوب واستمرت تجارة الرقيق حتى مستهل عام ١٨٦١ ، وأصبحت معظم السفن العاملة بتجارة الرقيق تحت العلم الأمريكي قبل أن يكون لأراء لنكولن التأثير والنفاذ.

ولما تحسنت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإنجلترا أبلغ مكتب الخارجية في ٥ أكتوبر ١٨٦١ برغبة حكومة واشنطن في أن تقوم السفن البريطانية الحربية بفحص أي مركب بعناية متى كان هناك سبب مقبول يدعو للاشتباه فيها [٥٥].

وفي عام ١٨٦٢ توصلت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى وضع حد لوقف النزيف البشري المستمر في تجارة الرقيق وتم توقيع معاهدة واشنطن عام ١٨٦٢ ، وبهذا حققت الدبلوماسية البريطانية تقدماً ملحوظاً في مجال مكافحة الرقيق بعد تولي لنكولن الرئاسة ، وقد تضمنت المعاهدة الجديدة حق التفتيش ، وتأسيس محاكم اللجنة المشتركة لكلتا الدولتين ، وقد وقعت في السابع من أبريل من العام نفسه ١٨٦٢ ، ولقد وصفت المعاهدة بأنها أعظم قانون حدث لستين عاماً من العمل في تجارة الرقيق[٥٦].

وفي مصر أخفق سعيد باشا في علاج مسألة الرقيق بسبب تغلغل الرق في كيان السودان الاجتماعي والاقتصادي منذ زمن بعيد كما سبقت الإشارة ، وأن مكافحته تتطلب جهوداً عظيمة ومثابرة طويلة ، في حين أهمل المديرون وسائر المسئولين أوامر إلغاء الرق التي أصدرها سعيد ، ثم إن سعيد نفسه كان مسئولاً لدرجة ما عن هذا الاخفاق عندما أراد عام ١٨٥٩ تشكيل حرس خاص له من السود فاتفق لجلبهم مع "شركة" السيد موسى العقاد ، وهي من أكبر البيوت أو الشركات العربية المشتغلة بتجارة العاج والرقيق في النيل الأبيض بالرغم من أوامره بعدم دخول العبيد مصر

وإلغاء أسواقها كما أصدر أوامره إلى حكمدار السودان بالدقة في تطبيق إجراءات منع تجارة الرقيق ، وحذره من استمرارها في مناطق النيل الأبيض.

وقد نجم عن إطلاق حرية الملاحة والتجارة في النيل الأبيض أن ازدهرت تجارة الرقيق أكثر ، وطغى تجار الرقيق في هذه المناطق ، واضطرب الأمن ، وانزعج الأهالي ، وتعطلت التجارة المشروعة في النيل الأبيض ، وأنشئت الشركات التجارية التي ساومت الحكومة في الخرطوم على احتكار تجارة العاج وهي التجارة التي اتخذوها شعاراً لإخفاء نشاطهم في النخاسة وتجارة الرقيق ، وقد أجابتهم الحكومة إلى مايريدون ، وقد نجم عن تنازل الحكومة عن هذه المناطق لتجار الرقيق أن تلاشى نفوذها ، وأقامت الشركات التي نالت "امتياز" الاحتكار بها سلطات مستقلة عن حكومة الخرطوم ، وكانت تفرض الضرائب على الأهالي ، والحقيقة أن جهات بأكملها في حوض النيل الأبيض قد صارت بعد وفاة سعيد في يناير ١٨٦٣ خارجة كلية عن سلطان ونفوذ حكومة الخرطوم البعيدة نتيجة لتغلغل النفوذ الأجنبي ونشاط تجار الرقيق من الأجانب والعرب على السواء[٥٧].

أما عن تجارة الرقيق في عهد إسماعيل فإنه عندما تولى حكم مصر عام ١٨٦٣ ، اعتزم الانضمام إلى حركة العاملين على تحرير الأرقاء في أنحاء العالم ، وأن يكتسب ثناء الإنسانية في مقاومة تجارة الرقيق ، وبذل جهود كبيرة في هذا السبيل، ففي ١٨٦٣ أرسل إلى موسى حمدي حكمدار السودان يأمره بتعقب تجار الرقيق وحربهم فاستجاب للأمر ، وضبط سبعين سفينة مشحونة بالأرقاء بين كاكا وفاشودة وأطلق سراحهم وأعادهم إلى بلادهم ، واعتقل التجار الذين جلبوهم ولم يفرج عنهم إلا بعد أن أعطوه العهود والمواثيق ألا يعودوا إلى النخاسة[٥٨].

وفي نفس العام حاول إسماعيل أن يجد تعاوناً مع الحكومة الإنجليزية للقضاء على هذه التجارة في مناطق النيل الأبيض ومطاردة قوافل تجاره ، وقد كانت للتيارات الخفية التي تحركها الدول الاستعمارية أثرها في عرقلة جهود إسماعيل لوقف تجارة الرقيق ، فدخل الأجانب السودان وأنشأوا الزرائب والمحطات التي اتخذوا منها قواعد

لحملاتهم المسلحة لصيد الرقيق ، وقد احتمى هؤلاء الأجانب بالامتيازات الأجنبية التي تتمتع بها دولهم في مصر فصارت أعلامهم ترفع على مراكبهم ومحطاتهم حتى لا تتدخل السلطات الحكومية في أعمالهم والحد من نشاطهم ، وقد واجهت مصر ذلك بأن طلبت من قناصل الدول ذات الشأن ألا يدخلوا تحت حمايتهم من يسيئ استعمال هذه الزرائب ، أو حماية التجار المشتغلين بصيد الرقيق وتجارته ، وأن يكون للحكومة المصرية الرقابة القوية على تصدير الأسلحة والذخائر للقضاء على هذه التجارة ، وقامت الإدارة المصرية في السودان بعمليات مسح شامل لتطهير مناطق النيل الأبيض من عناصر الرقيق [٥٩].

ففي ١٨٧٠ أنشأ صمويل بيكر محطة التوفيقية في فاشودة – نسبة إلى محمد توفيق ولي عهد الأريكة الخديوية – لتقوية حامية فاشودة والقضاء على هذه التجارة ، حيث كان بيكر حاكماً على أعالي النيل ونص عقد استخدامه على أن يكون القضاء على تجارة الرقيق من اختصاصه.

ولقد أنشأ إسماعيل ديوان الويركو الذي يختص بتحصيل الضرائب من أصحاب المراكب الذين تعمل سفنهم في النيل الأبيض ، وكان لهذه الضريبة (الويركو) أثرها على التجار حيث أجبروا على دفعها عن زرائبهم إلى الحكومة ، ووافق إسماعيل بل شجع سياسة شراء الزرائب ، وبلغ ما دفعته الحكومة في ذلك زمن "جعفر باشا مظهر" ما يربو عن المائة ألف جنيه ، ولصعوبة إدارتها أجرتها الحكومة إلى العقاد والغطاس[٦٠] إلا أن هذه المحطات التي تم تأجيرها أصبحت فيما بعد مملوءة بالرقيق ، وتم ضبط ثلاثة مراكب عليها ٦٠٠ من الرقيق ، وقاموا بضرب عساكر الحكومة وأصابوا ستة منهم ، كما أطلقوا النار على رعايا الإنجليز [٦١] فصدرت الأوامر بتوقيع العقوبة على من يقوم بجلب الرقيق [٦٢] فقام صمويل بيكر بحملة ضد أبي السعود العقاد وتمكنوا من القبض عليه ومصادرة العاج في جميع شونه ، إلا أن بيكر استخدم العنف والشدة ، كما قام رجاله بكثير من أعمال القتل والنهب والاستيلاء على الأسرى

والعبيد[٦٣] وقد شكا العقاد (بيكر) عند الخديوي فطالب بيكر الخديوي بحجزه والتحقيق معه بعد ان شرح له استمراره في تجارة الرقيق [٦٤] مما أدى إلى إرسال الخديوي أوامره بإطلاق سراح الرقيق وإعطائهم حرياتهم [٦٥] ولم يكتف إسماعيل بكل هذه الإجراءات ، بل طلب من حكمدار السودان أن يحرر الرقيق الذين يعملون في جميع المديريات السودانية خدماً [٦٦].

وفي فبراير ١٨٧٤ عينت الحكومة المصرية جوردون Gordon حاكماً على مديرية خط الاستواء بدلاً من بيكر الذي انتهى عقده [٦٧] وفي ١٨٧٥ صدرت أوامر الخديوي بمنع تجارة الرقيق وضبط المراكب التي بها رقيق ومصادرتها جزاء لصاحبها حتى يمكن محو أثار هذه التجارة المخالفة للإنسانية [٦٨] وضماناً لتنفيذ ذلك أصدر إسماعيل اوامره إلى "جورج غوردون" بإنشاء سلسلة من المحطات العسكرية على النيل الأبيض لمحاربة تجارة الرقيق [٦٩] وعهد إلى حاميتها بتحطيم زرائب تجار الرقيق، وقد أخضعت هذه المحطات جميع السفن لتفتيش دقيق أدى إلى إغلاق النيل الأبيض في وجوه تجار الرقيق [٧٠] إلا أن هذه المحطات لم تستمر طويلاً ، فبعد استقالة غوردون ازدهرت تجارة الرقيق مرة أخرى ، وكانت مراكب الجلابين في النيل الأبيض تحمل الرقيق من مناطق النيل العليا وتفرغ شحناتها عند فاشودة [٧١] وزادت عما كانت عليه من قبل ماعدا ما قام به الزبير باشا الذي قدم ولائه للحكومة وامتنع عن ممارسة هذه التجارة واشترك في فتح سلطنة دارفور التي كانت من أهم مراكز تجارة الرقيق ، وفي عام ١٨٧٧ استدعى غوردون مرة أخرى لهذا الغرض [٧٢].

مما لا شك فيه أن عملية تحريم تجارة الرقيق كانت فرصة سانحة أمام بريطانيا كوسيلة للتدخل في الشئون الداخلية للبلاد ، فأظهرت عدم الرضا عن جميع الخطوات التي اتخذها إسماعيل بشأن العمل على إلغاء تجارة الرقيق ، فعقدت مع إسماعيل معاهدة في ٤ أغسطس ١٨٧٧ اشتملت على ٣٦ بنداً لتحريم جلب الرقيق إلى مصر وتعاون الدولتين على منع وإلغاء الاتجار في الرقيق وتعهدت الحكومة المصرية فيما بعد بعتق الأرقاء وإيجاد أعمال لهم ، وتربية الأطفال منهم في مدارسها ، وأن

تنظم لذلك أقلام (مصالح) عتق الرقيق في كل من محافظتي مصر والإسكندرية ، أما في الأقاليم يكون تحت ملاحظة مفتش العموم [٧٣]. وكان الأثر المباشر لعزل الخديو إسماعيل فيما بعد أن استقال غوردون من حكمدارية السودان في ٢٩ يوليو ١٨٧٩، ولكن ترتب على ذلك أن حصل رد فعل كبير في السودان سرعان ما ظهر أثره في انتعاش تجارة الرقيق ، ذلك أن النخاسين (الجلابين) أو تجار الرقيق ما لبثوا أن استعادوا الثقة في أنفسهم فعادوا إلى أوكارهم ، واستأنف البقارة غزواتهم لصيد السود[٧٤].

وفي نهاية عام ١٨٦٩ أمست تجارة الرقيق بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة غرب أفريقيا حدثا طواه الزمن ، ألا أن تجارة الرقيق في المستعمرات البريطانية ، والألمانية في كل من غانا وتوجولاند استمرت حتى عام ١٨٩٠ وظلت أسواقها مفتوحة أمام تجارة الرقيق [٧٥]. وبذلك حققت إنجلترا أهدافها بإلغاء تجارة الرقيق ، بل وأصبحت زعيمة العالم في ذلك ، حيث تمكنت بالفعل مع نهاية القرن التاسع عشر من إلغاء هذه التجارة المشينة.

الجدير بالذكر أن تجارة الرقيق في السودان حققت للتجار خاصة تجار مدينة الخرطوم خلال الفترة بين عامي ١٨٧٠ – ١٨٨٠ دخلاً سنوياً قدره ستمائة ألف جنيه من مليون ونصف مليون جنيه قيمة كل صادرات السودان إلى مصر عام ١٨٧٣ ، وقد أصيب سوق الجنوب بضربة كمصدر لرقيق سوق الخرطوم نتيجة لإجراءات الحكومة التي أغلقته في وجه تجار الخرطوم في السنوات العشرة الأخيرة من الحكم المصري للقضاء على تجارة الرقيق [٧٦]. وفي مذكرة شريف باشا التي أرسلها إلي سير إفلين بارنج في ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ بيان بجهود مصر في القضاء على تجارة الرقيق ، كما اتهم انصار المهدي بأنهم هم أصحاب هذه التجارة المخزية [٧٧].

ليس هذا فحسب فقد عقدت إنجلترا معاهدة منفردة مع رؤساء القبائل ، ففي عام ١٨٨٤ عقد الميجور "هنتر" مع خمسة من رؤساء القبائل المحيطة "ببربرة" اتفاقية بإلغاء

تجارة الرقيق وحق السفن البريطانية مصادرة الرقيق [٧٨] وفي ٢١ نوفمبر ١٨٩٥ تم فرض عقوبات صارمة على كل من يتاجر في الرقيق ، كما يعاقب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة من ٥ سنوات إلى ١٥ سنة كل من جب (خصي) رقيقاً أو اشترك في هذا الفعل [٧٩].

وبذلك فإن إنجلترا فعلت كل ما في استطاعتها لتحطيم الاقتصاد الإفريقي لنزولها الميدان الاستعماري والاستغلالي دون أدنى مقاومة ، بل باسم الإنسانية والمدنية وهي مرتدية مسوح القديسين ولم تكن المعاهدات وتفتيش السفن إلا خطة استعمارية[٨٠].

هوامش الفصل الثاني

١- السياسة الدولية ، عدد يناير ١٩٨١ ، ص ٢٢٥.

٢- أحمد طاهر : أفريقيا ، ص ٩٨ ، ٩٩.

٣- د. مصطفى خالدي ، د/ عمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية ، ص ٢٠٠.

٤- أحمد طاهر ، ص ١٠٤ - ١٠٧.

٥- نفسه.

٦- نفسه ، ص ١٠٠ - ١٠٩.

٧- نفسه ، ص ١٠٠ - ١٠١.

٨- جيمس دفي : المرجع السابق ، ص ٦٠ ، ٦١.

٩- John Harris : Slavery Trade or Sacred trust , London , 1926 , P. , 11, Batten : Africa past and Present , London , 1966 , P.33.

١٠- د. سعد زغلول عبد ربه : تجارة الرقيق وأثرها في استعمار غرب أفريقيا ، المجلة المصرية التاريخية ، المجلد ٢٠ ، ١٨٧٣ ، ص ١٥٤ ، ١٥٥.

١١- جيمس دفي ، ص ٦١ ، ٦٢.

١٢- فرغلي على تسن : أسيوط في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٨٠٠ - ١٨٥٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، آداب سوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٨٥ ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨.

١٣- أندريه ريمون ، ترجمة ، ناصر أحمد إبراهيم ، باتسي جمال الدين : الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر جـ١ ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩٢.

١٤- د. فرغلي على تسن : التمرد العسكري في مديرية التاكة شرق السودان ١٨٦٥ ، مجلة كلية الآداب بقنا ، العدد الثامن ١٩٩٨ ، ص ٤٢٣.

١٥- د. أحمد أحمد سيد أحمد : تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري ١٨٢٠ - ١٨٨٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠٧.

١٦- جون نينيه ، ترجمة ، فتحي العشري : رسائل من مصر ١٨٧٩ – ١٨٨٢ ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٩.

١٧- W.E.F . Ward : History of Africa, V.1, London, 1971, pp, 32 - 33.

١٨- د. زاهر رياض : تاريخ غانا الحديث ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٥٠ ، ٥١.

١٩- Oliver , Ransford : The Slave trade , The story of translantic slavery , London., 1971, pp. 38-39.

٢٠- J.D. Hargreaves : France and West Africa , London , 1976, pp , 39 - 40.

٢١- J.D Anderson : west Africa in the Nineteenth and – Tweentieth Centuries , London 1972 , P,.39.

٢٢- د. زاهر رياض ، ص ٥١.

٢٣- د. جلال يحيى : مصر الإفريقية ، مرجع سابق ، ص ١٨٣.

٢٤- نفسه : فجر التاريخ الحديث ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٦ ، ص ٣٤٦.

٢٥- جيمس دفي ، ص ٦٣.

٢٦- د. جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ٣٤٦.

٢٧- جيمس دفي ، ص ٦٣.

٢٨- أحمد طاهر ، ص ١٠١ ، ١٠٢.

٢٩- د. فرغلي على تمن : قبائل الشلك ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ – ٢٥١.

٣٠- أحمد طاهر ، ص ١٠٢ – ١٠٤.

٣١- Oliver Ransford : Op. Cit., pp. 46 - 47.

٣٢- Goodfry N. Brown : An Active History of Ghana , V. 1 london , 1961 , pp. 60 - 61.

٣٣- Basil Davidon : The African past , 1966, p. 176.

٣٤- J.D. fage : History of west Africa , combridge, 1969, pp. 81 - 83.

٣٥- أحمد طاهر ، ص ١٠٠.

٣٦- Anderson : op. Cit., p. 45.

٣٧- جيمس دفي ، ص ١١٢ ، ١١٣.

٣٨- أحمد بن الحاج أبو علي : مخطوطة كاتب الشونة في تاريخ السلطنة السنارية والإدارة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ١١٨ ، د. فرغلي علي تسن ، ص ٢٥٠.

٣٩- M.F. Shukry : The Khedive Ismail and slavery in the Sudan , Cairo, 1937 – p. 91.

٤٠- د. نسيم مقار : الرحالة في السودان في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الرحالة "بران روليه" لجنة البيان العربي ، ١٩٦١ ، ص ١٢ ، ١٣.

د. السيد يوسف نصر : الوجود المصري في أفريقيا في الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٩٩ دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص ٥١

٤١- د. محمد فؤاد شكري : الحكم المصري في السودان ١٨٢٠ – ١٨٨٥ ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٧ ، ص ١٦٧ ، د. فرغلي علي تسن ، ص ٢٥١.

٤٢- محمد عبد المنعم يونس : الصومال ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٧٥.

٤٣- سلاطين باشا ، تعريب ، جريدة البلاغ ، مكتبة الحرية ، أم درمان ، السودان : السيف والنار في السودان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ٣٦٥.

٤٤- فرغلي على تسن : أسيوط في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ص ٣٠٧.

٤٥- د. جلال يحيى : مصر الأفريقية ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، السياسة الدولية ، العدد السابق ، ص ٢٢٥.

٤٦- د. جلال يحيى ، ص ١٨٥.

٤٧- Robert Collins : African History , New York, 1971 , pp. 136 – 137.

٤٨- شكري ربحي التاجي : دور بريطانيا في مكافحة تجارة الرقيق في غرب أفريقيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير ، آداب عين شمس ص ١٧٧.

٤٩- Fage : Op. Cit., P. 61 – 62

٥٠- التاجي ، ص ١٨٣.

٥١- Edward Chester : Clash of Titans Africa and U.S, Foreign Policy, New York , 1974, pp. 13 – 16

٥٢- د. السيد يوسف نصر : ص ٥١ – ٥٣.

٥٣- نفسه ، ص ٥٤ ، ٥٥ ، د. فرغلي علي تسن ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ، د. مكي شبيكة : تاريخ شعوب وادي النيل ، مصر والسودان في القرن التاسع عشر الميلادي ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٤٧٩، د. محمد فؤاد شكري : المرجع السابق ، ص ١٦٤

٥٤- د. السيد يوسف نصر : الوثائق التاريخية للسياسة المصرية في أفريقيا في القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، ١٩٨٠ ، ص ١٣٣.

٥٥- Edward Chester, Op. Cit., PP. 18 – 20

٥٦- التاجي ، ص ١٨٧ ، ١٨٨

٥٧- د. فرغلي علي تسن : قبائل الشلك ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ ، ٢٤٥ ، د. السيد يوسف نصر : الوجود المصري في أفريقيا ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ ، دار الوثائق القومية ، دفتر ٥٣٠ معية تركي ، ترجمة الوثيقة ٢ ص ٢٥ في ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٩.

٥٨- عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، جـ١ دار المعارف ط٤ ، ١٩٨٧ ، ص ١٣١.
M.f. Shukry : Op. Cit. ,P. 93

٥٩- د. فرغلي علي تسن ، ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، الشاطر بصيلي عبد الجليل : معالم تاريخ سودان وادي النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٥٧.

٦٠- د. السيد يوسف نصر : الوجود المصري في أفريقيا : ص ١٤٤، د. مكي شبيكة : السودان في قرن ١٨١٩ – ١٩١٩ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ٨١ ، ٨٢، د. فرغلي علي تسن ، ص ٢٥٧ ، ٢٥٨.

٦١- دار الوثائق القومية ، دفتر ٢٠ عابدين ، وارد تلغرافات ، صورة التلغراف العربي رقم ٨ ، في ٢٧ جمادي الأولى ، ١٢٩٠ من سر صمويل بيكر باشا بالخرطوم إلى دولتلو محمد توفيق باشا.

٦٢- نفسه ، دفتر ١٩ عابدين ، وارد تلغرافات عربي ، وثيقة ٥٧٢ في ٢٥ ربيع الأول ١٢٩٠ من مدير عموم قبلي السودان إلى خيري باشا.

٦٣- د. محمد صبري : الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٨ ص ٥٥ ، ٥٦.

٦٤- دفتر ١٥ عابدين ، صادر تلغرافات عربي ، وثيقة ٥٢٦ في ٣ جمادي . الثانية ١٢٩٩ من دولتلو محمد توفيق باشا إلى جناب صمويل بيكر باشا بالخرطوم.

٦٥- نفس الدفتر ، وثيقة ٥٩١ في ٣ رجب ١٢٩٠ من أفندينا ولي النعم إلى مدير الدقهلية وثيقة ٥٩٢ في ٣ رجب ١٢٩٠ أمر كريم إلى مديرين الأقاليم عموماً بحري وقبلي.

٦٦- د. السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص ١٤٤.

٦٧- د. عز الدين إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٦١ ، ٦٢.

٦٨- دفتر ٢٢ عابدين ، صادر تلغرافات ، صورة التلغراف العربي رقم ٩١ في ١٤ صفر ١٢٩٢ من سعادة خيري باشا إلى مفتشي أقاليم قبلية.

٦٩- Alan Moorehead : The whit Nile, London, 1963, PP. 171-172

٧٠- د. محمد فؤاد شكري : الحكم المصري في السودان ، ص ١٨١

٧١- نفسه : مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ ، ص ٢٥٦.

٧٢- د. عز الدين إسماعيل ، ص ٦٣.

٧٣- د. فرغلي علي تسن ، ص ٢٦٠ ، وانظر ، د. السيد يوسف نصر : الوثائق التاريخية ، ص ١٣٤ - ١٤٤ ، ١٤٩

٧٤- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٢٥٦.

٧٥- التاجي ، ص ١٩١.

٧٦- د. أحمد أحمد سيد أحمد ، ص ٢٠٧.

٧٧- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١/٩/و – السودان ، مذكرة شريف باشا إلى سير إفلين بارنج في ٢١ ديسمبر ١٨٨٣.

٧٨- محمد فريد السيد حجاج : المرجع السابق ، ص ٤٠ ، ٤١.

٧٩- د. السيد يوسف نصر ، ص ١٥٧ – ١٦١ .

٨٠- د. جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ١٨٦ ، ١٨٧.

الفصل الثالث

مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ ونتائجه

- نشاط الدول الأوربية قبل انعقاد المؤتمر.
- المؤتمر.
- نتائج المؤتمر.

نشاط الدول الأوربية قبل انعقاد المؤتمر :

اتخذت الدول الأوربية سياسات معينة تجاه البرتغال في مؤتمر برلين وكان المؤتمر قد عقد نتيجة للمعاهدة الإنجليزية البرتغالية سنة ١٨٨٤ بخصوص حقوق السيادة في حوض الكونغو ، واقترحت وزارة الخارجية البرتغالية عقد مؤتمر للدول الاستعمارية ، ومن ثم كان مؤتمر برلين الذي تمخض عن سلسلة من الأحداث استمرت حتى سنة ١٩١٤ كان معظمها في غير صالح البرتغال.

اشترك في المؤتمر إنجلترا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال ، وبالرغم من التاريخ الاستعماري الحافل للدولة الأخيرة فقد كانت هي الوحيدة التي خرجت خاسرة من الصفقة ، ومرجع ذلك إلى سمعتها الاستعمارية السيئة التي لطختها مساءات القرون من تجارة الرقيق والإهمال.

في هذا الجو المكفهر الملبد بالخديعة وجدت البرتغال نفسها في حاجة إلى عون إنجلترا حليفتها القديمة ، ولكن هذه وقفت إزاء البرتغال في القرن التاسع عشر عموماً موقف المنافق الورع وأصبح الحصول على حلفاء نافعين وإبعادهم عن إنجلترا هو الشغل الشاغل والعقدة المحيرة لرجال البرتغاليين ، ومع ذلك فقد دافع أندريه كورفو عن الصداقة الإنجليزية البرتغالية باعتبارها ضرورة ملحة لبلده الصغير ، ولكن إنجلترا لم تتأثر بهذا الدفاع الخاص وعرضت مشكلة النزاع بينها وبين البرتغال عن خليج دي لاجوا للتحكيم أمام الرئيس مكماهون رئيس جمهورية فرنسا الذي حكم بشرعية المطالب البرتغالية ، فقد كانت وزارة الخارجية متأثرة بالرأي العام البريطاني وهو ينظر إلى الاستعمار البرتغالي في إفريقيا كصورة من صور التأخر والإنحلال ، ويطالب بأن تخرج البرتغال من القارة وأن يعهد بمستعمراتها إلى دولة تقدمية ، كذلك استمرت إنجلترا سنوات طويلة ترفض الاعتراف بالسيادة البرتغالية على ساحل أنجولا شمال أمبريز Ambriz على الرغم من اعترافها الضمني بهذه السيادة في معاهدة ١٨١٠ ، ١٨١٧ الخاصتين بتجارة الرقيق ، وكانت البرتغال تعارض موقف بريطانيا دائماً ، وترفض من ناحية أخرى أن تعترف بمطالبها في الكنغو ، وما أن حدثت

المناورة الفرنسية في حوض الكنغو سنة ١٨٨٢ – ١٨٨٣ حتى اتخذت الدولتان أسساً جديداً للتفاهم ، فقد خشيت البرتغال من أنها قد تفقد بعض مدة وجيزة مناطق كانت قد تعودت على اعتبارها من أملاكها الخاصة بينما خشي الإنجليز أن يقفل نهر الكونغو في وجه التجارة الدولية بسبب سياسة الضرائب الحامية Profective التي تنتهجها فرنسا، ومن ثم كان مشروع السيادة البرتغالية في مقابل اعتراف الأخيرة بمطالب الإنجليز على ضفتي النهر لمسافة خمسين ميلاً تصعد مع النهر حتى نوكي Noqui وسلمت البرتغال بمبدأ حرية التجارة في النهر وتكوين هيئة أنجلو برتغالية لتنظيم الملاحة فيه وألا تزيد الضرائب عن البضائع الواردة على عشرة في المائة من ثمنها الأصلي ، ويكون لبريطانيا حقوق الدولة الأكثر رعاية ، وبذلك حقق مشروع المعاهدة امتيازات تجارية للإنجليز ووضع الشواطئ الدنيا من النهر تحت سيطرة البرتغاليين.

واجه مشروع المعاهدة هجوماً عنيفاً سواء من الراضيين عنه أو الساخطين عليه فهو في رأس الأولين مشروع معاهدة قاصرة محدودة ، وفي رأي الآخرين انعزال وتأخر ، وعندما عرض المشروع على البرلمان الإنجليزي عارضه عدد من النواب معارضة عنيفة ، واستنكروا وضع دلتا النهر في يد دولة ليس مخبرها بأحسن حال من مظهرها ، تكبل النشاط التجاري وتعرقله بتقاليد لا تتفق إلا مع العصور الوسطى ، وفي وسط هذا الجو الحساس اقترحت الخارجية البرتغالية أسساً جديدة للتفاوض يمكن التوصل إليها في مؤتمر دولي ، وتلقفت ألمانيا هذا الاقتراح كفرصة للاستيلاء على المبادرة من يد بريطانيا فعقد مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ – ١٨٨٥ ليناقش شئون غرب أفريقيا ، فقدت فيه البرتغال نصف ما كانت تعمل على الاحتفاظ به وكان من الممكن أن تفقد المزيد لولا براعة ممثليها في إثارة الفرقة بين إنجلترا وفرنسا وألمانيا حتى لا يتحد عليها هذا الثالوث القوي [١].

وعملت بريطانا على تقوية نفوذها القنصلي في غرب القارة خلال العقد السابع من القرن التاسع عشر ، وكان لظهور الفرنسيين كقوة مؤثرة في مسرح الأحداث أثره

في تغيير نظرة الساسة البريطانيين نحو المنطقة وكان لابد من التكالب بين الدولتين، ومن هنا تبدأ مرحلة جديدة من الصراع بين الدول الأوربية تجاه القارة الأفريقية [٢] ، فكان مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ من أجل تقسيم أفريقيا بين الدول الأوربية.

قبل انعقاد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ كانت الدول ذات الأثر الفعال في تلك الفترة هي إنجلترا وفرنسا والبرتغال ، وكانت البرتغال تدعي سيطرتها على مناطق شاسعة من القارة منذ أيام مجدها في فترة الكشوف الجغرافية في القرن السادس عشر ، لكن احتلالها الفعلي لهذه المناطق لم يكن فعالاً ومؤثراً وبدأت إنجلترا تعيد هذه الأمجاد في أذهان البرتغاليين خصوصاً بعد أن ظهرت نوايا الملك ليوبولد ملك بلجيكا في حوض الكونغو ، فشجعت بريطانيا دولة البرتغال على إحياء هذه الإدعاءات القديمة في المنطقة ما بين خطي ١٢ ، ٥ حتى ٨ جنوباً ، بل راحت تسعى لعقد معاهدة معها في يوم ٢٦ فبراير ١٨٨٤ ، ورغم أن هذه المعاهدة قد لقيت معارضة قوية من جانب البرلمان البريطاني ولم يعتمدها ، إلا أن مجرد تفكير بريطانيا في إعطاء هذه المنطقة الحيوية من أفريقيا كان عاملاً قوياً في دفع عجلة التكالب على القارة الإفريقية ، بل أحدث تقارباً بين فرنسا وألمانيا للوقوف سوياً ضد هذه المعاهدة البريطانية البرتغالية ، وقام بسمارك بعرض فكرة مؤتمر دولي تطرح فيه مسألة الكونغو وغيرها من المسائل على بساط البحث ، واشتركت كل من ألمانيا وفرنسا في توجيه الدعوة في ١٦ أكتوبر ١٨٨٤ لعقد المؤتمر ، وشاءت الأقدار أن تكون بريطانيا مجرد مدعوة لمثل هذا المؤتمر وليست داعية له في الوقت الذي كانت تعد فيه طليعة الدول الاستعمارية في العالم [٣].

وكانت فرنسا قد استقرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر في الجزائر، ثم بدأت تبحث لها عن موضع قدم على الساحل الغربي من القارة ، وازداد تطلعها نحو النيجر والجابون وقادها السعي نحو مناطق جديدة إلى بسط نفوذها على جزيرة مدغشقر ، وكانت كل هذه الجهود سبباً في أن تسلك بريطانيا أسلوباً متشابهاً حيث سيطرت على بعض المناطق في جنوب القارة حتى نهر أورانج وخليج دالجو في

غرب أفريقيا ، هذا إلى جانب السيطرة على بتشوانالاند ، كما قامت بتدعيم نفوذها في مملكة المتابيلي بوسط القارة ، وأخيراً مد السيطرة على منطقة زنجبار في الشرق.

وكانت إيطاليا تتطلع إلى السيطرة على بعض أجزاء من القارة الأفريقية ووجدت المجال خصباً في الجانب الشرقي ، فقامت بوضع قدم لها في منطقة خليج عصب شمال أوبوك ، كما تطلعت إلى تونس وإلى طرابلس الغرب.

وكانت تلك هي صورة الصراعات البسيطة قبل أن تفجر ألمانيا مشكلة التكالب على أفريقيا بعد الصورة الصناعية التي كانت تتطلب الحصول على مناطق المواد الخام وسوق لتصريف المنتجات الصناعية ، وكانت الحاجة تتطلب أن تصبح منافذ القارة وخصوصاً أنهارها حرة أمام جميع الدول ، وزاد من عوامل التكالب السعي لبناء الإمبراطوريات وتحقيق الأمجاد القوية ، وتطبيق نظريات العنصرية وسيادة الرجل الأبيض ، ثم السيطرة وبسط النفوذ ، كل هذه العوامل كانت كفيلة بخلق جو من الشكوك نحو نوايا الدول الأخرى التي ساورت الدول الأوربية سبباً في جعل الأوربيين يسعون للجلوس سوياً للتفاهم على مائدة المفاوضات على عملية تنظيم التقسيم ، وبشكل لا يحدث الفرقة والتعارض أو التصادم العسكري.

ودخلت بلجيكا هذه الحلبة من التنافس الاستعماري عندما أسس الرحالة ستانلي عدة محطات لملك بلجيكا ليوبولد بعد إنشاء المنطقة الدولية لاستكشاف القارة عام ١٨٨٠ لكن نوايا هذا الملك وتحويل الهيئة الدولية إلى هيئة خاصة جعلت الدول الأخرى تنظر بعين الشك والريبة إلى تلك المحاولات للسيطرة على خامات نهر الكونغو ، بل كانت هذه سبباً في تفكير بريطانيا في تشجيع البرتغال على إحياء الإدعاءات القديمة لها في مصب هذا النهر ، كما كانت سبباً في إرسال المستكشف الفرنسي دي برازا (De Braza) لاكتشاف بعض المناطق في حوض البحر نفسه ، وعجل هذا التكالب باحتلال فرنسا لتونس في عام ١٨٨١ ، وإنجلترا لمصر عام ١٨٨٢.

وكان احتلال بريطانيا لمصر بداية التكالب على القارة كما يزعم بعض المؤرخين ، ذلك لأن هذا الاحتلال قد دفع الدول الأوربية نحو القارة في محاولة لبسط نفوذها على بعض المناطق الاستراتيجية حفاظاً على توازن القوى (٤) فبريطانيا نشطت في سيطرتها على أفريقيا لتفتح لنفسها الطريق من القاهرة شمالاً إلى الكاب جنوباً.

فكان احتلال مصر مقدمة لمرحلة من التكالب ، وفاتحة عهد جديد في تاريخ القارة الأفريقية وإيذاناً بموجة استعمارية أدخلت القارة في حسابات القوى الكبرى ، ولم تتوقف عمليات التوسع الأوربي إلا بعد تقسيم القارة إلى تلك الوحدات القزمية التي تعيش القارة في ظلها حتى يومنا هذا.

وخلاصة القول : إن هذه التصرفات من جانب بعض القوى الأوربية وفي المناخ الذي سيطر عليه الشك والخوف تجاه القوى الأخرى أن بدأت الخيوط تتجمع والرؤيا تتضح نحو عقد مؤتمر دولي تناقش فيه كافة الاتجاهات ومختلف الزوايا التي يمكن على أساسها أن تبدأ مرحلة توزيع هذه القارة بخدماتها وثرواتها دون أي اعتبار ، فانتهزت الدول الأوربية عملية عقد المعاهدة بين بريطانيا والبرتغال في ٢٦ فبراير ١٨٨٤ لتكون الذريعة نحو الدعوة لعقد المؤتمر.

وبدأت ألمانيا تخطط لعقد هذا المؤتمر الدولي ، وأخذت تتقارب من فرنسا عدوها التقليدي ، وذلك من أجل حل مشكلات التقسيم وتنظيم عمليات التوزيع ، ووجدت فرنسا في فكرة الألمان لعقد المؤتمر حلاً مناسباً ، فراحت تؤيد الاقتراح الذي فكر فيه بسمارك في يونيه عام ١٨٨٤ ، وبالاتصال بالدول الأوربية صاحبة المصالح صار هناك شبه إجماع على الاشتراك في هذا المؤتمر الدولي حتى بريطانيا التي لم تعلم إلا مؤخراً بهذه المساعي الألمانية الفرنسية وافقت أيضاً على حضور المؤتمر.

وبدأت سلسلة من الاتصالات بين الألمان والفرنسيين انتهت بموافقة فرنسا على مقترحات الألمان بشأن بنود المؤتمر في ١٧ أغسطس وتضمنت هذه الأسس :-

<u>أولاً</u> : حرية التجارة والملاحة في حوض نهر الكنغو.

ثانياً : تطبيق مبادئ مؤتمر فينا عام ١٨١٥ بشأن حرية الملاحة في الأنهار الدولية.

ثالثاً : وضع أسس جديدة للمناطق التي يتم احتلالها في المستقبل ووافقت القوى الأوربية على عقد المؤتمر الدولي في مدينة برلين ، وبالفعل عقد المؤتمر في ١٥ نوفمبر عام ١٨٨٤.

المؤتمر :

انعقد المؤتمر في مدينة برلين في الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ إلى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ ، وحضره مندوبو أربع عشرة دولة هي النمسا ، والمجر ، وألمانيا ، وبلجيكا ، وإيطاليا ، وهولندا ، والبرتغال ، وروسيا ، وأسبانيا ، والسويد ، والنرويج ، وتركيا ، والولايات المتحدة ، وبريطانيا ، عقد هذا المؤتمر عشر جلسات كاملة ، بدأت الجلسة الأولى في ١٥ نوفمبر وانتهت الجلسة الأخيرة في ٢٦ فبراير ١٨٨٥ ، وهو تاريخ الذكرى السنوية الأولى لتوقيع المعاهدة البرتغالية ، وصدرت قرارات المؤتمر في شكل ميثاق عام (General Act) تضمن ثماني وثلاثين مادة ، ووقعه ممثلو الدول المشتركة في المؤتمر ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية ، ونصت المادة (٣٨) من ميثاق المؤتمر على أن المواد التي تعتمدها الدول المشتركة سوف تصبح سارية المفعول بعد اعتمادها من كافة الدول [٥] ومن أهم المواد التي أقرها ميثاق المؤتمر :-

١- تقرير حرية التجارة في حوض الكنغو.

٢- الإلتزام بحرية الملاحة في نهر الكنغو والنيجر.

٣- الاعتراف بدولة الكونغو الحرة ، التي أصبحت فيما بعد من ممتلكات بلجيكا.

٤- العمل على إلغاء تجارة الرقيق ومطاردتها والقضاء عليها.

٥- عدم فرض أية دولة حمايتها على منطقة ساحلية في غرب أفريقيا دون أن تعلن ذلك للدول الأخرى الموقعة على هذا الاتفاق.

٦- عدم إعلان أية دولة الحماية على منطقة من القارة الأفريقية دون أن تكون هذه الحماية مؤيده باحتلال فعلي للمنطقة.

إن هذا النص كان وراء جهود ألمانيا ، وعلى رأسها بسمارك لحيازة أكبر مساحة ممكنة من الأرض الأفريقية لتعويض التأخر في توسعها الاستعماري (٦).

وبذلك كانت قرارات المؤتمر ذات مستوى عالي فيما يختص بتجارة الرقيق التي لعبت ألمانيا فيها دوراً كبيراً وكذلك التجارة الحرة والحاجة لتثبيت الاحتلال في المستعمرات قبل البدء في ضم غيرها لأن مدة انعقاد المؤتمر وهي ستة أشهر قد شهدت أشهر عمليات الضم السريع في تاريخ تقسيم القارة وكان ذلك على يد ألمانيا نفسها ، فبينما كان المؤتمر منعقداً فعلاً أعلن بسمارك أن حكومته تبسط حمايتها على تلك الأجزاء من شرق أفريقيا التي حصل فيها كارل بيترز وجماعته على معاهدات مشكوك فيها من زعماء مزعومين خلال رحلة واحدة لم تستمر إلا أسابيع قليلة ومن ثم بدأ واضحاً للجميع أن لابد من تقسيم القارة كلها (٧).

استطاع الملك ليوبلد أن يظفر من المؤتمر بنصيب الأسد ، لكن الدول الأخرى التي اضطرت لقبول قرار المؤتمر الخاص بقيام دولة الكونغو الحرة ، وعلى رأسها إدارة هيئة الكونغو الأعلى التي يرأسها الملك ليوبلد – لم تلبث أن ردت على هذا الإجراء بسرعة وطريقة عملية فبريطانيا استولت على ميناء (لاجوس) في نيجيريا ، وعلى (بتشوانا لاند) ثم ما لبثت أن ضمت نيجيريا كلها إلى أملاكها ، وفرنسا كان ردها أنها وجهت عناية خاصة للبعثة الكشفية إلى الكونغو (٨).

وهكذا اسلمت اتفاقية برلين التي وقعتها الدول الأوربية حوض نهر الكونغو الشاسع إلى منطقة جديدة ، أطلق عليها اسم دولة الكونغو الحرة ، وبهذا حكم ليوبولد الثاني ملك بلجيكا دولة تترامى أطرافها إلى مليون كم مربع ، كما مهدت الاتفاقية لقيام

ألمانيا بنشاط استعماري واسع النطاق في أفريقيا جعلها منذ عام ١٨٨٤ تسيطر على مناطق واسعة جداً في أفريقيا ، تشمل جنوب غرب أفريقيا ، وتنجانيقا والكاميرون وتوجولاند وهليجولاند ذات الموقع الاستراتيجي المهم بالنسبة للدفاع البحري على ألمانيا (٩).

ولم يكن ينفض مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ بعد أن أخذت الدول الأوربية تناصر رجالها ، وتدعي وضع اليد على المساحات الشاسعة ، والتي كادت أن تؤدي إلى نشوب حرب من أجل التسابق على المستعمرات – إلا وقد اتفق حكام أوربا على توزيع المغانم والإسلاب حيث فازت بريطانيا وفرنسا بنصيب الأسد من تلك الأسلاب أما بريطانيا فإنها قد وضعت يدها قبل المؤتمر على منفذ القارة الشمالي وهو مصر ، واستولت على الطرف الجنوبي (الكاب) ، وتمركزت على الهضبة الاستوائية ، على شواطئ أفريقيا الغربية ، وأما فرنسا فقد سارعت كذلك إلى التغلغل في أقطار أفريقيا الغربية والوسطى ولكن الذي أعانها في مؤتمر برلين وهي التي خرجت مهزومة من حرب السبعين – هو عدوها الأكبر "بسمارك" فقد كان يرمي من منح فرنسا أوسع مساحة في أفريقيا إلى شغلها وأنهاك قوتها في المستعمرات بدلاً من تجمع القوة للانتقام من ألمانيا في أوربا (١٠).

وناقش المؤتمر خلال جلساته الرئيسية مسألة حرية التجارة في حوض نهر الكونغو ، وهي القضية التي استغرق بحثها حوالي أسبوعين ، وانتقل المؤتمر بعد ذلك إلى بحث قضية حرية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر واستغرقت شهراً كاملاً ، ثم تأجلت الجلسات بسبب أعياد رأس السنة الميلادية ، وعاد المؤتمر ليستأنف أعماله مرة أخرى في السابع من يناير حيث بحث قضية شروط الاحتلال في المستقبل ، وبعد مناقشات بين الوفود تمت الموافقة النهائية على مواد الاحتلال الفعلي على أن تكون في فصل مستقل من المرسوم النهائي.

وهكذا تم في مدينة برلين ومن دون حضور ممثلين عن الدول الأفريقية وضع أسس تقسيم القارة الأفريقية ، ذلك التقسيم الذي لم يضع في الاعتبار توزيعات القبائل والعشائر فحول أفريقيا إلى وحدات قزمية صغيرة صارت الأساس للحدود الأفريقية الحالية.

وقد نجح المؤتمر في تحقيق هدفين أساسيين هما :-

أولاً : قيام دولة حرة كبرى في قلب أفريقيا الاستوائية تكون من الناحية الاسمية مفتوحة لكل الشعوب ، وبعيدة عن المنافسات الدولية.

ثانياً : وضع المؤتمر أسس التنظيمات الاقتصادية بالمناطق الداخلية في القارة، وقد أيد المؤتمر في قراراته في مبادئ الحرية والمنافسة الشريفة على عكس النظم الاستعمارية البالية ، كما أتاح المؤتمر الفرصة لتقسيم القارة شمال وجنوبي خط الاستواء بطريقة لا تحدث خلافات طاحنة بين الدول الاستعمارية كتلك التي صاحبت استعمار الامريكتين ، حيث تم تقسيم القارة بشكل سليم ، وقد حاول المؤتمر أن ينظم العلاقات بين القوى الاستعمارية على أسس قانونية محددة ، ولكن الذي حدث هو دفع عجلة التكالب الاستعماري على القارة الأفريقية ، وأسفر في النهاية على احتكار الدول الكبرى للتجارة في المناطق التي خضعت لنفوذها في تلك الجهات.

وهكذا نجد أن هذا المؤتمر قد قسم القارة الأفريقية بشكل ينسجم مع مواقف الدول الأوربية ، وأعطى المؤتمر اعترافاً دولياً لموقف كان موجوداً بالفعل ، حيث بدأت الدول بعد المؤتمر التكالب على القارة بشكل سريع ، وهذا التكالب يعني بالضرورة الاحتكاك بالقوى الوطنية الأفريقية التي كانت هي الأخرى تسعى لتوحيد الكلمة حول حركات إصلاحية إسلامية ، فشهدت أفريقيا في الربع الأخير من القرن التاسع تلك السلسلة المستمرة من الحروب بين القوى الإسلامية والدول الأوربية التي سعت من أجل الاحتلال الفعلي لأقاليم القارة حسب قرارات مؤتمر برلين ، وكان الالتحام أمراً محتماً ، وكان الصدام بين المسلمين والمسيحيين ظاهرة بارزة في تاريخ أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر ، ولم يتوقف الصدام حتى قيام الحرب العالمية

الأولى ، ومن هنا تظهر قيمة الكفاح الأفريقي المسلح وتتضح الجهود التي بذلها الأفارقة وقواد الجهاد الإسلامي في مقاومة هذه الهجمة الاستعمارية على كل أرجاء القارة وخصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء ، حيث بدأت المواجهة بين زعماء المسلمين وقوى الدول الأوربية التي كانت تسعى لوضع أسس الاحتلال الفعلي موضع التنفيذ (١١).

نتائج المؤتمر :

على كل حال نجد أن مؤتمر برلين قد اكتفى بوضع القواعد الأساسية لعملية السعي المتواصل لامتلاك المستعمرات التي تلت انعقاد المؤتمر ، فبعد المؤتمر أخذت الدول الأوربية تعد العدة لتحديد تخوم مناطق نفوذهم المتضاربة ، وبموجب الأسلوب دخلت في حوزة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وأسبانيا والبرتغال مناطقة شاسعة داخلية تمتد إلى ما وراء النقاط الساحلية التي كانوا قد أنشأوها ، فقد اندفعت كل من بريطانيا وفرنسا مثلاً إلى الشمال والشرق من قواعدهما : فركزت بريطانيا على منطقة النيجر ونيجيريا في حين توجهت فرنسا نحو الوصول إلى ممتلكاتها عند بحيرة تشاد ضمن مخطط استعماري شامل لبناء إمبراطورية من الأراضي المتصلة من الجزائر إلى الكونغو (١٢).

وقفت البرتغال في الأسابيع الأولى من المؤتمر موقفاً حازماً من حقوقها التاريخية في الكنغو الأدنى ، ولكن هذه الحقوق محيت بعد ذلك بالتدريج الواحد إثر الآخر ، ففقدت حق السيطرة على النهر ومطالبها في الرسو على الضفة الشمالية منه (ماعدا في كابندا) ومطالبها في ضفته الجنوبية فيما وراء نوكي ، وفي نهاية المؤتمر خرجت بكابندا والشاطئ الجنوبي للنهر من مصبه حتى نوكي ومنها إلى الداخل على طول خط عرض نوكي حتى نهر كوانجو Quango الذي أصبح مجراه الجنوبي يمثل خط الحدود بينها وبين الكنغو ، أما الحدود النهائية بين المستعمرتين (أنجولا والكنغو) فقد رسمتها معاهدتا ١٨٩١ ، ١٨٩٤ ، وهنا أيضاً لم تحقق البرتغال كثيراً من مطالبها

التي تستند على الحق التاريخي والتي فقدت أهميتها بعد انهيار آمال البرتغاليين في ممر عبر القارة (١٣).

قامت البرتغال بتنفيذ مشروعات جديدة واحتلال الموانئ الواقفة شمال مصب نهر الكونغو ، وقد انتهى هذا النشاط بإنذار ١٣ فبراير ١٨٨٥ الذي قدمته فرنسا وبريطانيا وألمانيا وطلبت فيه تلك الدول البرتغال بالتنازل عن مطالبها في كابندا والشاطئ الشمالي لنهر الكونغو ، أو سحب الاعتراف بجميع حقوق البرتغال في المنطقة المتنازع عليها مشروعات مد الحكم البرتغالي إلى المنطقة الداخلية من أنجولا، والتحكم في تجارتها وضعها مجموعة من الناس في جمعية لشبونة الجغرافية (١٤).

هذه الحدود التي رسمتها المعاهدتان لا تختلف كثيراً عن الحدود التي تفصل الآن بين أنجولا وجمهورية الكونغو.

ولكن ما الذي دفع البرتغال في سنة ١٨٨٦ إلى تحقيق مشاريع مانويل سباستيا وسوسا كونتهو عبر القارة ؟ لقد كان من السهل عليها أن تطالب بالأراضي التي تقع بين أنجولا وموزمبيق وأن تحتلها قبل ذلك بخمسين أو بثلاثين سنة أو حتى بعشر سنوات دون أن تواجه معارضة تذكر ، إما أن تحاول القيام بهذه المشاريع في سنة ١٨٨٦ فلم يكن ذلك إلا تمهيداً للكارثة.

في ذلك الوقت كان الاعتقاد قد قوي في الدوائر الرسمية بأن إنجلترا تخطط لاجتياح القارة منطلقة من مراكزها في الجنوب ومن المحتمل أيضاً أن الرسميين البرتغاليين قد اعتقدوا خطأ بأن بنود ميثاق برلين التي تشير إلى حق مد السلطة إلى ما وراء المناطق الساحلية تنطبق على الدول الإستعمارية الصغرى ودارت رؤوسهم بالغرور والاستيلاء واعتبروا أنهم قد تصاغروا في المؤتمر فحاولوا أن يرفعوا روح شعبهم المعنوية فقرروا إتباع أساليب بسمارك ، وبدأت البرتغال – وقد كانت تماحك من سنة واحدة في المؤتمر من أجل أفدنة قليلة من الأرض ، تخطط وبجرأة لابتلاع مناطق من القارة أكبر من مستعمرتيها اللتين اعترف بهما المؤتمر ، ومع ذلك فقد

كانت سمعتها السيئة كقوة استعمارية وتدخل سيسل رودس Cecil Jhon Rhodes هي الصعوبات الوحيدة التي واجهت المشاريع البرتغالية.

وربما كان من الصعب على السياسيين البرتغاليين أن يحرزوا في سنة ١٨٨٥ تدخل رودس ولكن فشلهم في التعرف على الاستنكار العنيف والسخط الذي يكنه الرأي العام البريطاني لمشروع تصبح به دولتهم سيدة مستعمرات إفريقية كان خطأً قاتلاً.

لم يكن المشروع خيالياً كله ولم يكن الدبلوماسيون البرتغاليون على جهل تام بالسياسات الأوربية في إفريقية ، فإذا كانت ألمانيا تؤازرها إنجلترا والدول المتحالفة قد اعترفت بشرعية إمبراطورية ليوبولد في الكنغو ، فلماذا لا تفعل فرنسا وألمانيا نفس الشيء بالنسبة لإمبراطورية برتغالية عبر القارة وهكذا ، ففي الفترة من مايو سنة ١٨٨٦ إلى يوليو ١٨٨٧ عقدت المعاهدة الخاصة بتنظيم الحدود المتبادلة في أفريقيا وصدقت عليها كل من البرتغال وفرنسا وألمانيا واضطرت فيها البرتغال أن تتنازل عن كثير من مطالبها في السواحل الشرقية والغربية للقارة في مقابل الاعتراف لها بحقها في السيادة ونشر المدنية في الأقاليم التي تفصل بين انجولا وموزمبيق مع مراعاة عدم المساس بالحقوق التي قد تكون بعض الدول الأخرى قد اكتسبها في هذه المناطق ، وفي السنة التالية قدم هنريك جومز Henrique de Barros Gomes وزير الخارجية لبرلمان بلاده في لشبونة الخريطة الوردية الشهيرة ، وفيها يغطي اللون الحمر الوردي النطاق الذي ينحصر بين خطي عرض ١٢ ، ١٨ جنوب خط الاستواء من أقصى شرق القارة إلى غربها.

رفضت إنجلترا أن تعترف بالمشروع ودفع اللورد سالزوبري بأن البرتغال لا تحتل فعلاً هذه المساحات الواسعة من الأراضي التي تطالب بها وإنها من ثم لا تستطيع حماية الأرواح والممتلكات الأجنبية هناك ورد جومز بأن ميثاق برلين يتحدث عن الاحتلال الفعلي بالنسبة للسواحل فقط وأنه إذا كان هذا الميثاق ينطبق على الأراضي الداخلية فإن الممتلكات الألمانية والفرنسية وممتلكات ليوبولد وبعض المحميات

البريطانية ستعترف بها في هذه الجهات ، وأشار إلى مجالات النفوذ ولخص حقوق بلاده التاريخية في القارة بيد أنه عندما كان جومز يسرد تفاصيل معاهدات قديمة تمت بين بلاده وبين المونوموتابا ويعدد القلاع والمصانع المحطمة التي كان مواطنوه قد أنشأوها في ماشونالاند Mashona land ويصف أعمال بعثات التعدين في أراضي المانيكا Manica ومجهودات بعثات بلاده التبشيرية والتجارية والرحلات العلمية التي قام بها لاسيرداوجامتو ومونتيرو وبنتو ، بينما كان جوميز يتحدث عن ذلك كله كان يكفي الإنجليز أن يتحدثوا عن التقدمية ذلك التعبير الجذاب الذي استخدمه الرجل الأبيض – ليدحض إدعاءات البرتغال كلها ، كانت المعركة بين الدولتين معركة الماضي مع المستقبل ولم يكن ساسة البرتغال قد اكتسبوا الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لمنافسة القوى الاستعمارية الأخرى ، فلقد تغيرت أصول اللعبة الأفريقية بعد انضمام اللاعبين الجديد مؤخراً (١٥).

وزاد عدد الدول الاستعمارية المتنافسة ، ودخلت أفريقيا في حلبة الصراع وأصبحت لقمة سائغة للمتصارعين.

أوشكت المفاوضات المتعثرة التي بدأت بين الدولتين عقب إعلان المشروع البرتغالي أن تصل إلى اتفاق في بعض النقط ولكن صلابة الموقف الذي وقفته الإرساليات الإنجليزية في مرتفعات شاير ومشاريع رودس الضخمة بالإضافة إلى ما أسماه أوليفييرا مارتنز (الحماس البرتغالي الأحمق وعناده) كل ذلك حال دون الوصول إلى اتفاق مرض بين الدولتين وانتهى الأمر بالانذار الإنجليزي المشهور ضد البرتغال سنة ١٨٩٠.

تعلم جومز من هذه الأزمة أن استخدام دبلوماسية فعالة نشطة ، يفترض وجود سيادة قائمة فعلاً وهذا ما لا تملكه بلاده.

أما الإنجليز فقد بدأوا في جنوب القارة يحققون مبدأ رودس "المرتفعات لنا والمنخفضات للبرتغال" وذلك يتوسع مستعمراتهم في الجنوب عبر المرتفعات بين نهري ليمبوبو وزمبيزي ، وأعلنت الإرساليات والمصالح الإنجليزية في نياسا لاند والتي

شجعها رودس عن خوفها وقلقها إزاء التوسع البرتغالي وإزاء العزلة التي وجدت نفسها فيها ، ثم جاءت سنة ١٨٩٠ عندما ظهر الأسطول البريطاني في مياه موزمبيق بسبب صدام وقع بين بعض القوات البرتغالية وبين الإفريقيين في وادي شاير وكان الإنذار البريطاني ، وفي أكتوبر من السنة ذاتها أي صدام قليل الأهمية وقع بين جيش شركة رودس Rhodes s' Chaertered Comp وبين قوة متطوعين من متطوعي المبشرين إلى وقوع الكارثة ، ولم تتلق البرتغال مساعدة من ألمانيا وفرنسا فاضطرت إلى التسليم وعقد معاهدة سنة ١٨٩١ التي أدت إلى امتداد الممتلكات البريطانية من الزنغال في الجنوب حتى كاتنجا في الشمال (١٦) مما أثر على أن يكون للمستعمرات البرتغالية في أفريقيا نصيب في التنمية.

كان لكارثة ١٨٩٠ أثر طيب في نشر الوعي بين البرتغاليين والإدراك الكامل لأهمية المستعمرات الأفريقية ، وساد لشبونة شعور جارف وحد حياتها السياسية وعبر عن الحاجة الملحة إلى العمل وأحس الجميع بالتحدي الذي يواجهونه في البؤس والشقاء المنتشر في أنجولا وموزمبيق ، وأن تهديد القوى الأوربية لمستعمراتهم في القارة لم ينته بعقد معاهدة ١٨٩١ وأصبح واضحاً أن الحديث عن عظمة الماضي والتدليل عليه بالوثائق المختلفة لا يصلح إلا في الخطب الحماسية التي يقصد بها إثارة الجماهير ولكنه لم يعد كافياً للدفاع عن مستعمراتهم ضد القوى الأجنبية هذا الحماس وذلك الغضب الذي انبعث في المجتمع البرتغالي بسبب الإنذار البريطاني استطاعت الحكومة أن تستغله في العمل على تعمير مستعمراتها الإفريقية وتنميتها طول عقدين من الزمان.

كان هذا الإنذار البريطاني في بداية عقد من السنين عصيب بالنسبة للبرتغال واجهت فيه التهديد من إنجلترا وألمانيا على السواء ، تريد الأولى أن تقوي موقفها في الترانسفال والثانية تعمل على دفع البرتغال إلى أن تقترض منها مبالغ كبيرة من الأموال على أن تكون مستعمراتها في أفريقيا ضماناً لهذه القروض ، ولكن البرتغال نجحت – رغم حرج موقفها في موزمبيق – في تفادي الإنهيار وعدم الارتماء في

أحضان أي من هاتين القوتين ، وفي سنة ١٨٩٨ عقدت إنجلترا وألمانيا معاهدة تضمنت بنداً ينص على أن تقسيم الدولتان فيما بينهما مستعمرات البرتغال في أفريقيا في الوقت المناسب ، وهو الوقت الذي تعجز فيه هذه الدولة عن الاحتفاظ بها على أن يقع جنوب أنجولا ، وما يلي نهر الزمبيزي شمالاً في موزمبيق في مجال النفوذ الألماني ومنطقة خليج ديلاجوا في مجال النفوذ البريطاني ، ولكن بعد سنة واحدة من هذه المعاهدة كانت إنجلترا قد بدأت تدخل في حرب البوير ووجدت أن ألمانيا قد تطرفت في ضغطها على البرتغال فوقعت مع البرتغال حلفاً سرياً (هو الذي يسمى معاهدة وندسور) في أكتوبر سنة ١٨٩٩ أكدت فيه الدولتان معاهدات الصداقة السابق عقدها بينهما وأكدتا البند الوارد في معاهدة سنة ١٦٦١ المعقودة بينهما وفيه تتعهد إنجلترا بحماية المستعمرات البرتغالية وذلك في مقابل أن تمنع البرتغال وصول الجيوش والأمداد للبوير عبر مستعمراتها وأن تسمح لإنجلترا باستعمال موانئ موزمبيق لإنزال جيوشها.

وقد نشطت المطامع الألمانية في أنجولا وموزمبيق مرة أخرى سنة ١٩١٤ ، وحاولت ألمانيا أن تتباحث مع إنجلترا في اقتسام هاتين المستعمرتين ولكن إشتعال الحرب العالمية الأولى حال دون إتمام هذه المباحثات ، بيد أن البحث فيما عاد ثانية في العشرينات من القرن العشرين رغم دخول البرتغال الحرب في صف الحلفاء ، ولكن تغير ظروف السياسة الاستعمارية في ذلك الوقت حال دون إتمام هذه المباحثات أيضاً فقد توثقت العلاقات بين القوى الاستعمارية الكبرى في أفريقيا ممثلة في إنجلترا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وبين البرتغال بازدياد اعتماد هذه القوى على الموانئ والسكك الحديدية في المستعمرات البرتغالية ثم ازدادت هذه العلاقات توثقاً في الأربعينات والخمسينات من القرن بسبب ما أحسته من خطر القومية الإفريقية الناهضة على مصالحها جميعاً(١٧).

بعد أن وضعت الدول المشتركة في المؤتمر أسس تقسيم القارة الأفريقية بدأت الدول الأوربية خطتها لتقسيم القارة ، فوجدنا أن بريطانيا بدأت في يونيه ١٨٨٥ تكوين

محمية لها على ساحل النيجر ، وفي تلك المنطقة الواقعة بين لاجوس والكاميرون ، ثم توسعت شمالاً إلى الدول الإسلامية في إمبراطورية الفولاني ودخولها في صراع مع هذه الدول الإسلامية.

وفي يونيه من عام ١٨٨٥ كانت ألمانيا قد وقعت اتفاقية مع توجو ، وضعت بمقتضاها مناطق ملك توجو الواقعة على الساحل الغربي لأفريقيا حتى لومي (Lome) تحت الحماية الألمانية ، ثم قامت بتثبيت أقدامها وتوطيد نفوذها هناك.

ولما تولى سالسبوري (Salisbury) الوزارة البريطانية في عام ١٨٨٥ كان أول الأعمال التي قام بها هي فتح المجال نحو التوسع شمالاً من مستعمرة الكاب بإعلان الحماية التي قام بها فتح المجال نحو التوسع شمالاً من مستعمرة,الكاب بإعلان الجمعية البريطانية على بتشوانا لاند وهي منطقة صحراوية كبيرة تقع بين أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية وجمهورية البوير في الترنسفال المعروفة آنذاك بجمهورية جنوب أفريقيا.

ازدادت أهمية هذه المنطقة باكتشاف مناجم الذهب الضخمة في عام ١٨٨٦ في منطقة ويتوترستراند (Witwaterstand) في الترنسفال وكانت بتشوانا لاند بمثابة قناة السويس نحو الشمال ، والتي عن طريقها أمكن نقل جماعة من المستوطنين البيض الذين احتلوا روديسيا الجنوبية [١٨].

وانقسم أعضاء الوزارة البريطانية بشأن مسألة البتشوانا لاند ، إذ رأى فريق منهم سرعة ضمها إلى الإمبراطورية البريطانية خوفاً من التصاق أراضي مستعمرة جنوب غرب أفريقيا الألمانية بأراضي الترنسفال ، ورأى فريق آخر عدم ضمها لما يكلف هذا من نفقات في وقت تعاني فيه بريطانيا من إندلاع الثورة المهدية في السودان، وتحاول دعم احتلالها لمصر ، وتعمل جاهدة لتحقيق مشاعر التعاطف بين الهولنديين في مستعمرة الرأس وبين بوير الترنسفال ، هذا فضلاً عن إلتهاب الموقف في إيرلندا.

وزاد من انقسام الوزارة البريطانية ظهور رجلين على مسرح السياسة الاستعمارية البريطانية وتعارض آرائها في هذه الفترة حول البتشوانا لاند ، وهما سيسل رودس C.Rhodes وجون ماكنزي Mackenzie إذ كان رودس لا يثق في العامل الإمبريالي ولا يرى ضرورة لقيام بريطانيا بضم البتشوانا لاند ، لتردد المسئولين في بريطانيا ، وإحجامهم عن المغامرات الاستعمارية ، ومن ثم طالب بقيام مستعمرة الرأس بضم البتشوانا لاند ، وكان يرمي إلى ضرورة السيطرة عليها ، باعتبارها قناة السويس لتجارة مستعمرة الرأس ، وطريقاً للولوج إلى وسط أفريقيا ، وعاملاً مساعداً على تحقيق الحلم الخاص بتنفيذ مشروعاته الاستعمارية إلى الشمال من مستعمرة الرأس ، وكان رودس قد بدأ يصعد نجمه في سماء المال والنفوذ السياسي في جنوب أفريقيا ، أما ماكنزي المبشر البريطاني فكان يريد أن تكون بتشوانا لاند للإمبراطورية البريطانية ، وكان لا يحبذ تنفيذ المشروع الخاص بعملية الضم ، ورأى ماكنزي أن التلكؤ في عملية الضم سيؤدي إلى أن تصبح الترنسفال أقوى الوحدات السياسية في جنوب أفريقيا ، وسيؤثر هذا على التفوق السياسي لمستعمرة الرأس ، وأكد أن السيطرة البريطانية المباشرة على بتشوانا لاند تعد مفتاح السياسة البريطانية في جنوب أفريقيا ، وهي السياسة التي تقوم على عدم السماح بتفوق نفوذ كل من جمهوريتي الترنسفال والاورنج.

ورفض سكانلين Skanlean رئيس وزراء مستعمرة الرأس التعاون مع حكومة بريطانيا في ضم البتشوانا لاند خوفاً من سحب هوفمير Hofimyer رئيس رابطة الأفريكانرز تأييده لوزرائه ، وبالتالي إسقاطها ، وطالب كروجر بالبتشوانا لاند كلها – غير أن جلادستون رئيس ورزاء بريطانيا رفض طلبه متعللاً بمصالح الإفريقيين ، واضطر كروجر إلى التسليم برأي رئيس الوزراء في مقابل موافقة بريطانيا على تقديم تنازلات فيما يتعلق بالشئون الخارجية والسيادة البريطانية على الترنسفال.

وفي السابع والعشرين من فبراير ١٨٨٤ تم توقيع اتفاقية لندن بين الترنسفال وبريطانيا ، وأسقطت الاتفاقية الجديدة اسم الترنسفال ، وحل محلها الاسم القديم وهو جمهورية جنوب أفريقيا ، ونصت على أن يتم استبدال المقيم البريطاني في الترنسفال بمسئول أقل درجة وقلصت الاتفاقية من ديون الترنسفال المستحقة لبريطانيا ، وأعادت تحديد حدود جمهورية جنوب أفريقيا ، واقتطعت من أراضيها البتشوانا لاند ، ورسمت الاتفاقية من جديد بهدف إنقاذه من مخاطر التعرض للإغلاق ، كما روعي فيه أيضاً أن يحتفظ مونتيشيو Montshiwa زعيم الرولونج ومانكوروان Mankurwance زعيم التلهابنج بالأراضي التي في حوزتها ، وإخراجهما من دائرة حماية جمهورية جنوب أفريقيا.

وفشل كروجر في طريق المبشرين ، وتم استرضاءه بجزء من جمهوريتي جوشن لاند وستيلالاند – وسحب كرومر إعلانه بالحماية على البتشوانا لاند ، ومن أهم نتائج اتفاقية لندن أن قررت الحكومة البريطانية ضم المنطقة التي تقع خارج نطاق جمهورية جنوب أفريقيا ، وكان هذا المصطلح "خارج الجمهورية" متسعاً ، وكان يعني في الواقع جنوب البتشوانا لاند التي تألفت من غالبية أراضي ستيلا لاند وجوشن لاند، إلى جانب مناطق الرولونج والتلهاينج ، وكان قرار الحكومة البريطانية ينهض على أساس الضغط على مستعمرة الرأس لتحمل تكلفة هذا الضم ، ورفضت حكومة المستعمرة ذلك.

وقد أثيرت مسألة تعيين مندوب لإدارة المنطقة التي ستضم ، ورشح المندوب السامي البريطاني روستيون – ماكنزي لهذا المنصب ، وأبحر ماكنزي إلى جنوب أفريقيا لتولي منصبه الجديد كنائب للقومسيير لشئون البتشوانا لاند (١٩).

وهكذا نجد أن مؤتمر برلين جاء تتويجاً لجهود ومحاولات القوى الأوربية لتنظيم عمليات التكالب والسيطرة على القارة الأفريقية ، كما أنه ثمرة من ثمار الدبلوماسية الأوربية في تكالبها للسيطرة على القارة برمتها ، وتكشف لنا النظرة

الشمولية لخريطة أفريقيا قبل انعقاد المؤتمر أن حوالي ١٠ % من مساحة أفريقيا كانت تحت السيطرة الاستعمارية ، ويتمثل هذا الجزء الضئيل من سيطرة فرنسا على الجزائر، وبريطانيا على حوالي مائة وثلاثين ألف ميل مربع في جنوب القارة ، ولكن الصورة تغيرت تماماً بعد المؤتمر حتى أنه في أقل من عشرين عاماً بعد عقد المؤتمر استولى الأوربيون على الجزء الباقي من القارة باستثناء مراكش وطرابلس.

وهكذا غير مؤتمر برلين الملامح الرئيسية لتلك القارة الأفريقية بعد أن نظمت عمليات السيطرة ، وتنتهي بذلك قصة الصراع الأوربي على أفريقيا ، وتظل بصمات هذا المؤتمر وآثاره السياسية تنعكس على القارة الأفريقية حتى بعد استقلالها ، وستظل مشكلات الحدود الأفريقية بشكلها الراهن ، وهي ثمار مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ ، من أبرز المشكلات التي تواجه أبناء أفريقيا في مسيرة التقدم الاقتصادي والاستغلال الوطني لمواردهم التي مزقها الأوربيون ، واستغلوها بشكل سيء طوال الحقبة الاستعمارية (٢٠).

وفي ضوء قرارات مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥

اتخذت بريطانيا الإجراءات اللازمة للحفاظ على المناطق الداخلية لمستعمرة ساحل الذهب فيما وراء خط عرض ٥٩ شمالاً حيث لم تعلن أية دولة أوروبية الحماية عليها حيث أقر المؤتمر أن أية دولة ترغب في احتلال أي جزء من سواحل القارة الأفريقية أو المناطق الداخلية فإنها لابد من احتلال هذا الجزء فعلياً ثم أخطار الدول الأخرى الموقعة على ميثاق المؤتمر لتحديد إدعاءتها بشأن هذه المناطق (٢١).

لكن إذا كانت الدول الأوربية قد سوت مشكلاتها مع بعضها ، وقسمت القارة فيما بينها فإن هذه القوى نسيت أن القارة الأفريقية غنية بأبنائها وخصوصاً من المسلمين الذين واجهوا هذه القوى الأوربية ، وأعلنوا الجهاد ضد هؤلاء الغزاة ، ولم تجد الجيوش الأوربية الطريق مفروشاً بالورود ، بل واجهت أوروبا مقاومة إسلامية قوية ، وكانت هذه المقاومة الإسلامية والزعامات الوطنية الإسلامية وجهودها الفضل الأكبر في الإبقاء على الدين الإسلامي وحضارته في هذه القارة (٢٢).

وبحلول عام ١٩٠٠ كانت أفريقيا كلها تقريباً مقسمة إلى أقاليم منفصلة تحت حكم الغزاة الأوربيين والاستثناءات هي ليبيريا التي كانت تعتبر تحت حماية الولايات المتحدة ، والمغرب التي غزتها فرنسا بعد ذلك بعد سنوات وليبيا التي استولت عليها إيطاليا في عام ١٩١١ ، إضافة إلى أثيوبيا.

خلاصة القول أن الصراع بين الدول الاستعمارية قد تفاقمت خاصة بريطانيا وفرنسا ، حتى أن الحرب أوشكت أن تقع بينهما بسبب حادثة فاشودا (كودوك الآن) عام ١٨٩٨ ، وقد تعمدت فرنسا معاملتها في تونس ، إلى دخول تحالف مع ألمانيا والنمسا – المجر ، وقد ظل عداء إيطاليا يشكل خطراً على فرنسا لعدة سنوات ، ومن ناحية أخرى فعلت ألمانيا نفس الشيء مع بريطانيا بشأن جنوب أفريقيا والكاميرون ، وبالرغم من وعود بريطانيا بأن احتلالها لمصر ١٨٨٢ كان مؤقتاً ، فقد حولته إلى احتلال دائم ، أما الملك ليوبولد الثاني فقد خدع أوروبا كلها ، حتى أعطته أكبر وأغنى منطقة في أفريقيا وهي حوض نهر الكونغو ولا يبدو أن هؤلاء "السادة الغزاة" الذين ترددوا إلى هذه الأساليب للحصول على المستعمرات ، يرجى منهم أن يقدموا أي نفع للشعوب التي يستعمرونها (٢٣).

ومنذ أوائل تسعينات القرن التاسع عشر خططت بريطانيا لوضع الأشانتي تحت حمايتها ، وبعد معارك طويلة بين الإنجليز والأشانتي ، وكانت النتيجة هزيمة جيش الأشانتي والقبض على ملكة الأشانتي وأرسلت إلى المنفى في جزيرة سيشل.

وفي أوائل يناير ١٩٠٢ انضمت الأشانتي رسمياً ووضعت تحت إشراف المندوب السامي البريطاني الذي صار مسئولاً أمام حاكم ساحل الذهب وصارت بلاد الأشانتي مستعمرة من مستعمرات التاج ، وطبقت عليها قوانين ساحل الذهب مع بعض التعديلات (٢٤). وهكذا سيطرت بريطانيا على مساحات شاسعة في أفريقيا استغلتها أسوأ استغلال اقتصادياً وبشرياً وسياسياً مما أثر على المجتمع الأفريقي سلباً حيث التأخر والتخلف.

هوامش الفصل الثالث

١- جيمس دافي : المرجع السابق ، ص ١٢٣ - ١٢٥.

٢- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم : المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا ص ٢٢.

٣- نفسه ، Batten : Op. Cit., p.63.

٤- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، ص ٢٣ ، ٢٤.

٥- نفسه ، ص ٢٤ ، ٢٥.

٦- د. ميلاد القرحي : تاريخ أوربا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية ، الجامعة المفتوحة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٤.

٧- رولاند أوليفر ، جون فيج ، ترجمة ، دولت أحمد صادق : موجز تاريخ أفريقيا ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٤.

٨- د. شوقي الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، الأنجلو المصرية ١٩٦١ ، ص ٣٠٦.

٩- د. ميلاد القرحي ، ص ٢٣٤.

١٠- محمد عبد العزيز اسحق : نهضة أفريقيا ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١، ص ٧٧ - ٨٠.

١١- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، ص ٢٦ - ٢٨.

١٢- د. القرحي ، ص ٢٣٤.

١٣- جيمس دفي ، ص ١٢٥ ، ١٢٦.

١٤- د. سعد زغلول عبد ربه : الاستعمار البرتغالي في أنجولا ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ ، ص ٣٠٠ ، ٣٠١.

١٥- جيمس دفي ، ص ١٢٦ - ١٢٨.

١٦- نفسه ، ص ١٢٨ - ١٢٩.

١٧- نفسه ، ص ١٢٩ - ١٣١.

١٨- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، ص ٢٨ ، ٢٩.

١٩- د. محيي الدين محمد مصيلحي ، السيطرة البريطانية على بتشوانا لاند ١٨٤٠ - ١٨٩٥ دراسة وثائقية في تاريخ جنوب أفريقيا الحديث ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٣٨ لسنة ١٩٩١ ، ص ٢٨٣ - ٢٨٥.

٢٠- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، ص ٣٤.

٢١- د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم : التوسع البريطاني في غانا في القرن التاسع عشر ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٣٥ لسنة ١٩٨٨ ، ص ١٨٨.

٢٢- نفسه : المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا ، ص ٣٤ ، ٣٥.

٢٣- د. ميلاد القرحي ، ص ٢٣٦.

٢٤- د. عبد الله عبد الرازق : التوسع البريطاني في غانا ، ص ١٨٦ - ١٩٤.

الفصل الرابع

التنافس الاستعماري الأوربي وظهور الإمبراطوريات الاستعمارية في القرن التاسع عشر

- أسباب التوسع الاستعماري الأوربي في أفريقيا.
- الصراع الدولي في أفريقيا.

١ - بريطانيا.

٢ - فرنسا.

٣ - إيطاليا.

٤ - ألمانيا.

٥ - بلجيكا.

أسباب التوسع الاستعماري الأوربي في أفريقيا :

١- لقد اتسعت وتعددت أساليب الاستعمار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقد أدى ذلك إلى التنافس بين الدول الأوربية على امتلاك المناطق الجديدة في العالم ، ولم يقتصر الاستعمار على السيطرة العسكرية أو الاقتصادية وإنما تجاوز ذلك إلى ضم بعض المناطق إلى الدول المستعمرة ضماً كاملاً مثلما حدث في الجزائر التي اعتبرتها فرنسا جزءاً منها ، أو ليبيا التي نظرت إليها إيطاليا كجزء من المملكة الإيطالية ، أو إعطاء مستعمرة ما كيانا ذاتياً كما هو الحال بالنسبة لكندا مع استمرارها مرتبطة ببريطانيا أو مجرد رفع علم الدولة الاستعمارية على بلد ما مثلما حدث أثناء عمليات السيطرة الألمانية على تنجانيقا ، ثم هناك أسلوب إغراء رؤساء القبائل الأفريقية بتوقيع معاهدات تنص على فرض الحماية ، كما استخدم الأوربيون الأساليب "الإنسانية" لتحقيق أهداف وتوسعات استعمارية ، ومثال ذلك سيطرة بريطانيا على زنجبار في شرق أفريقيا باسم "مقاومة تجارة الرقيق" واستخدام كل من فرنسا وبريطانيا النشاط التبشيري المسيحي في التوسع الاستعماري وخير مثال على ذلك استعمار بريطانيا لأوغندا.

كما اتخذت الدول الأوربية مبدأ نشر الحضارة والفكر الحديث ، كأداة للاستعمار ، مثل مشروعات خطوط السكك الحديدية في الكونغو من قبل بلجيكا ، واستخدام الشركات التجارية والمصارف كوسيلة للاستعمار مثل شركة قناة السويس والشركة الأفريقية الوطنية في نيجيريا ومصرف روما في ليبيا ، ومن جانب أخر أدى تعرف الاستعمار على البلاد المتخلفة في أفريقيا إلى زيادة حدة الاستعمار الأوربي وامتداده في مناطق كانت مجهولة بالنسبة له ، فبعد أن قام المكتشفون والرحالة والتجار والمبشرون بزيارة كثير من المناطق الأفريقية بدأت موجة الاستعمار تزداد وأخذت الأقاليم الأفريقية تسقط واحدة تلو الأخرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحت سيطرة الاستعمار الأوربي.

٢- تطورت الأساليب والأدوات العسكرية باستخدام الآلات في خدمة الجيوش البحرية والبرية كما ساهمت السكك الحديدية في هذا التطور وقد وافق ذلك ظهور النزعة العسكرية الجديدة ، ويعتبر الخلاف على تقسيم أفريقيا وحرب جنوب أفريقيا ١٨٩٩ – ١٩٠٢ التي تعرف بحرب البوير من بين المؤشرات على أن الاستعمار قد بدأ مرحلة جديدة بعيدة عن السلام.

وهكذا بدأ التنافس الاستعماري الأوربي في أفريقيا ، وازداد التكالب الاستعماري للحصول على المستعمرات ، فكانت بريطانيا تسيطر على بعض المراكز المهمة مثل رأس الرجاء الصالح (الكاب) منذ ١٨٠٠ وغانا من ١٨٧٤، ومنذ ذلك الوقت واجهت بريطانيا منافسة شديدة من قبل فرنسا ، ثم من قبل إيطاليا وألمانيا ، وكان لفرنسا وإيطاليا نفوذا يكاد يكون متقارباً في تونس ، وأخيراً احتلت فرنسا تونس في عام ١٨٨١ ، وقد أيدت ألمانيا هذه الخطوة الاستعمارية وذلك لتنسى فرنسا الألزاس واللورين وفي عام ١٨٨٢ احتلت بريطانيا مصر غير مكترثة بالاحتجاج الفرنسي.

وابتداء من عام ١٨٨٤ استطاع الألمان بسرعة كبيرة فرض حمايتهم الاستعمارية على مناطق واسعة في أفريقيا وأصبح لبسمارك نفوذا ملحوظاً في توزيع أفريقيا بين الدول الأوربية ويتضح ذلك من مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ سابق الذكر ودخلت ألمانيا التسابق الاستعماري وكونت الإمبراطورية الألمانية منعاً لاحتكار الدول الأوربية الأخرى للامبراطوريات الاستعمارية [1].

وقد تبينت شركة الهند الشرقية الإنجليزية منذ أوائل القرن التاسع عشر أن الأمريكيين يعتبرون منافسين جادين لها ، فعلى الرغم من بعد بلادهم عن ميدان التجارة في البحر الأحمر والمحيط الهندي ، فإنهم كانوا يحضرون من بلادهم النائية للاشتراك في النشاط التجاري هناك ، بل أن الأمريكيين أخذوا يرسلون سفنهم إلى المواني اليمنية وخاصة ميناء مخا ، حيث يحصلون على ثلاثة أرباع إجمالي محصول البن اليمني الذي كان قد بلغ في عام ١٨٠٩ ثلاث عشر ألف بالة ، وقد أدت منافستهم هذه في مجال تلك التجارة إلى رفع سعر البالة من ٥٦ دولاراً (أي حوالي ١١ جنيهاً استرلينيا)

إلى ٧٥ دولاراً (أي حوالي ١٥ جنيهاً استرلينياً) وقد قام التجار الأمريكيين باستخدام الطريق التجاري والموصل إلى البحر الأحمر عبر طريق رأس الرجاء الصالح ثم المرور بمحاذاة الساحل الشرقي لأفريقيا ، وقد وفر ذلك عليهم نفقات النقل التي كانت تحصل عليها شركة الهند الشرقية الإنجليزية والشركات الفرنسية الأخرى والتي اتخذت من جزر موريشيوس وربنيون Mauritius and Reunion قواعد لها.

وكان التجار الأمريكيون على درجة فائقة من الهمة والنشاط على نحو ما يمثله التاجر الأمريكي "تشارلز ميليت" Charles Millet فقد أبحر هذا التاجر من بلاده بسفينته الشراعية المعروفة باسم "آن" Ann ووصل إلى ميناء مخا في ٢٠ يونيو سنة ١٨٢٦ ومعه حمولة ضخمة من البضائع القطنية والمسامير والتبغ حيث أفرغ حمولة سفينته لدى التجار الذين كانوا يقومون ببيعها لحسابه حتى يعود إليهم في رحلته التالية. وكان "ميليت" هذا يقوم بشحن سفينته بكميات هائلة من محصول البن اليمني يأخذه معه إلى بلاده ، ثم يعاود رحلاته إلى بلاد الشرق بصفة منتظمة ويعتبر ميليت مثالاً للتجار الأمريكيين الذين كان لهم دور فعال في التجارة الشرقية في ذلك الحين.

الصراع الأوربي في أفريقيا :

وعلى هذا النحو من الجهود التي بذلها التجار الأمريكيون للمشاركة في التجارة الشرقية بوجه عام وتجارة البن اليمني بوجه خاص منذ أوائل القرن التاسع عشر ، فقد أحس البريطانيين بأنهم يواجهون منافساً خطيراً لمصالحهم في جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندي ، ففي خلال ثمانية عشر شهراً بين عامي ١٨٣٢ ، ١٨٣٤ وصلت إلى ميناء زنجبار على الساحل الشرقي لأفريقيا ٣٢ سفينة أمريكية عرجت كثيرات منها إلى جنوب البحر الأحمر ، هذا في الوقت الذي لم تصل إلى الميناء المذكور سوى سبع سفن بريطانية لا غير ، وقد وصلت إلى ميناء مخا اليمني مجموعة كبيرة من تلك السفن الأمريكية لنقل كميات من البن اليمني الذي كان يلاقي ترحيباً بالغاً وسوقاً رائجة في الولايات المتحدة حينذاك(٢).

١- بريطانيا :

وفي هذا الوقت الذي سيطرت فيه مصر على سواحل البحر الأحمر الغربي وسواحل خليج عدن الجنوبي وسواحل الصومال الشرقي ، لم يكن لبريطانيا في هذه المنطقة سوى عدن ، لتكون قاعدة تمكنها من الإشراف على هذه المنطقة ، وكانت هذه القاعدة تعتمد في تموينها اعتماداً كلياً على ميناءي زيلع وبربره والواقعتين ضمن مناطق النفوذ المصري ، والمطلتين على ساحل خليج عدن الجنوبي.

ورغبة من بريطانيا في تأمين طريق مواصلاتها إلى الهند ، أقامت عدة قواعد حربية تسمح لها بالسيطرة على جميع أركان المحيط الهندي بما فيها خليج عدن الذي يطل على بلاد الصومال ، ويتحكم في مداخل البحر الأحمر الجنوبية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حرصت على عدم قيام قوة تهدد مصالحها في هذه المنطقة . لذلك سعت سعياً حثيثاً لإبعاد النفوذ المصري عن مياه المحيط الهندي.

وقد رأت كيف كان الصوماليون يقابلون بالترحاب المصريين الذين كانت تربطهم رابطة وحدة الدين واللغة ، وخشت على نفوذها في تلك الجهات ، وكانت ترغب في إبرام معاهدات تجارية مع شيوخ الصومال وإقامة علاقات معهم ، تضمهم بموجبها إلى دائرة نفوذها ، وكان وجود المصريين في تلك الجهات يحول دون بلوغها هذا الهدف ، هذا بجانب قيام المصريين بإصلاحات عديدة في الجهات التي كانوا يحلوا بها من بلاد الصومال ، فيرتفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ، كما كانوا ينشروا الإسلام وتعليم اللغة العربية ، مما ساعد على إيقاظ الوعي القومي ، فلا يصبحون أداة طيعة خاضعة لهم.

لذلك سارعت بريطانيا إلى تدبير مؤامرة ، لإبعاد المصريين عن هذه الجهات ، فأوعزت إلى السيد برغش سلطان زنجبار الذي كان واقعاً تحت سيطرتها ، أن يحتج على احتلال مصر لثغري براوة وقسمايو ، وأيدته في إدعاءاته في السيادة على هذين الثغرين ، ونجحت المؤامرة ، واضطر الخديوي إسماعيل إلى إصدار أوامره إلى جنوده

بالانسحاب من براوة وقسمايو في ٢٠ يناير سنة ١٨٧٦ وهكذا نجح الإنجليز في اتخاذ سلطان زنجبار ستاراً لإبعاد المصريين عن سواحل إفريقيا المطلة على المحيط الهندي.

كانت مصر إذ ذاك في موقف لا يسمح لها بالتصادم مع إنجلترا ، إذ ترتب على سوء أحوال مصر المالية ، أن اضطرت إلى بيع نصيبها في أسهم قناة السويس إلى إنجلترا ، التي استغلت هذه الظروف وأخذت تتدخل في شئون مصر الداخلية ، حتى تم لها احتلال مصر سنة ١٨٨٢ ، ثم أجبرتها على سحب قواتها من بلاد الصومال وهرر ، فأصدر الخديوي عدة قرارات بإخلاء تاجورة وزيلع وبربرة سنة ١٨٨٤ ، أما هرر فأخليت في يونيو سنة ١٨٨٥ ، وحلت القوات الإنجليزية محل المصريين في هذا الجزء الهام من بلاد الصومال واتخذته مركزاً لإقامة مستعمرة الصومال البريطاني ، الذي وضعت إمكانياته في خدمة قاعدتها الحربية في عدن ، وذلك رغم احتجاجات السلطان العثماني ، صاحب السيادة الشرعية على تلك الجهات ، وبهذا تمكنت بريطانيا من القضاء على نفوذ مصر في تلك الجهات والسيطرة عليها.

بجانب هذا أعطت بريطانيا نفسها حق محاربة تجارة الرقيق في العالم واستخدمت هذا السلاح للتدخل في شئون الدول الأفريقية التي ترى من مصلحتها السيطرة عليها ثم احتلالها وفي نفس الوقت واصلت نشاطها في هذه الجهات وحاولت عرقلة جهود الدول الاستعمارية الأخرى ، حتى لا تسبقها أية دولة منها في تثبيت أقدامها في شرق أفريقيا وسواحل الصومال.

لذلك تتدخل إنجلترا في الأقاليم الصومالية وتعمل وزارة الخارجية البريطانية على تقسيم سواحل الصومال إلى قسمين :

<u>الأول</u> : من بوغاز باب المندب إلى زيلع.

ويحيط بأوبوك وكان مهدداً بأن يكون قاعدة للتوسع الفرنسي المقبل في هذه المنطقة.

الثاني : من شرق زيلع إلى رأس حافون ..

ويضم بلهار وبربره.

اعترفت إنجلترا بأن الباب العالي قد باشر حقوق سيادته على القسم الأول ، لكنها أصرت على عدم الاعتراف بسيادته على قبائل الصومال في القسم الثاني ، واقترحت الحكومة البريطانية على الباب العالي أن يعمل على المحافظة على حقوقه في القسم الأول ، خصوصاً وان الحاميات المصرية في سبيل الانسحاب منها وقبلت إنجلترا أن تتسلم تركيا هذا القسم ، على شرط أن تتعهد تركيا بإلغاء تجارة الرقيق ، وبعدم جباية أية رسوم جمركية في تاجورة وزيلع أكثر مما كان مقرراً بمقتضى المعاهدة الإنجليزية المصرية المبرمة في سنة ١٨٧٧ ، وأن تتعهد تركيا بعدم التنازل عن أي جزء من الأراضي والسواحل لأية دولة أجنبية ، وكانت هذه هي نفس الشروط التي حددت حقوق السيادة العثمانية والتي رفضت تركيا من أجلها التصديق على اتفاقية سنة ١٨٧٧ المشار إليها ، أما القسم الثاني من الساحل ، فقد أبلغت إنجلترا تركيا أنها ستعمل الترتيبات اللازمة للمحافظة على النظام ولحماية المصالح البريطانية فيه ، وعلى وجه الخصوص في بربرة [٣].

وقد أشار "وينجت Wingate" إلى عملية إخلاء السودان واقتراح "غوردون" إرسال "الزبير باشا" لمعاونته ، ولما رفضت الحكومة الإنجليزية ذلك خوفاً من انتقام الزبير من غوردون بسبب مقتل إبنه ، اقترح أن تعين الحكومة المصرية "عبد القادر باشا" مكانه ويترك هو الخرطوم والسودان كله وبذلك تستطيع الحكومة الإنجليزية أن تفرض رأيها فتلزمه بالإنسحاب بمفرده ويترك الحاميات كما تشاء [٤].

ضرب المهدي حصاراً حول مدينتي بارة والأبيض فحاول عبد القادر باشا فك الحصار فطلب المدد من الحكومة المصرية فأصدر الخديوي أمراً في ٢ يناير ١٨٨٣ بإلغاء نظارة السودان والعودة إلى نظام الحكمدارية مرة أخرى وصدر هذا الأمر بفصل عبد القادر باشا وتولية علاء الدين باشا حكمدار سواحل البحر الأحمر [٥].

وعندما أغارت القوات الأثيوبية على عربان بني عامر على الحدود السودانية الأثيوبية في أغسطس ١٨٨٣ قامت الحكومة المصرية باستبدال قوات بأخرى لحماية هذه الحدود من الغارات الأثيوبية (٦) وقد يكون هذا الاستبدال لإرسال قوة أفضل من الموجودة ، ولكن لم يكن ذلك بالعمل الذي يجعل القوات المصرية على الحدود ذات فاعلية ضد القوات الأثيوبية المغيرة ، وإنما كان يجب تعزيز القوات الموجودة بقوات أخرى وأسلحة إضافية.

ومشكلة الحدود الأثيوبية المصرية ظلت قائمة منذ عهد إسماعيل حتى أرسلت الحكومة المصرية "غوردون" للتفاوض مع الحبشة إلا أن غوردون لم ينجح في مهمته وذلك لتشدد ملك الحبشة في الشروط التي وضعها (٧).

وفي الخرطوم واجه غوردون كثير من الأخطار المهدية ، فقد كان من هذه الأخطار ظهور تشكيل سياسي بالمدينة عرف باسم (الجمعية الوطنية) التي اتصلت بالمهدي قبل وصول غوردون إلى الخرطوم في فبراير ١٨٨٤ ، كما كان للجمعية دور كبير بالنسبة للمهدي حيث حذرته من خديعة غوردون له عندما اتصل به وهو في طريقه إلى الخرطوم بتعيينه سلطاناً على كردفان (٨).

وفي عام ١٨٨٥ صدق البرلمان البريطاني على اتفاقية برلين وإنشاء محمية إنهار الزيت Oil Rivers protector التي تتركز حول منطقة كالابار وتتحكم في دلتا النيجر وكانت شركة "جولدي" قد عقدت اتفاقات مع قبائل السكوتو ، وهي كبرى إمارات الهاوسا ، وكانت تلك المنطقة قد اعتبرت جزء من دائرة النفوذ البريطاني ، بل أنه حتى بالنسبة لبعثة (كالابار) لم تبدأ الإدارة الفعلية إلا بعد مضي سنوات ، لكن الزعيم ناتا زعيم قبائل الجكري قد سمح له بتنفيذ القرارات والمراسم البريطانية (٩).

مكث الإنجليز في سيراليون وجامبا وساحل الذهب ، وسرعان ما أكدت السيطرة التجارية لبريطانيا أسبقيتها السياسية في الدلتا لكن التجارة هنالك كانت تعتمد على حرية الوصول إلى أقليم الهوسا ، وحصلت الشركة الأفريقية الوطنية على

ترخيص احتكاري عام ١٨٨٦ وأصبحت شركة النيجر الملكية المرخصة محددة وبادر التاجر الإنجليزي (جولدي) على الفور إلى اعتقال الأجانب ، وكان في هذا الإجراء انتهاكاً لاتفاقيات برلين (١٠).

خاضت شركة الامتياز الإنجليزية والألمانية المعركة في الشرق ، حتى أوغنده حيث كانت الفوضى سائدة بسبب المعارك بين المسلمين والبروتستانت الإنجليز ، والكاثوليك الفرنسيين ، ولقد كانت رغبة الحكومة الألمانية في الاستيلاء على جزيرة الهيليوجولاند في بحر الشمال لحماية قنال القيصر وليم Kaiser William التي لم تحفر بعد ، سبباً في الوصول إلى اتفاق أفريقي مهم ، فبناء على معاهدة أول يوليو عام ١٨٩٠ أطلقت فرنسا يدها في مدغشقر وتمكنت ألمانيا من ممتلكاتها في الغرب حتى البحيرات الكبرى ودولة الكونغو المستقلة ، وحصلت إنجلترا على حمايتها على زنجبار وبمبا وعلى حرية التصرف في الشمال في أوغنده ، وصارت لها بذل الرقابة حتى على المجرى العلوي على النيل ، ولكنها فقدت كل إمكانية إنشاء اتصال مباشر بين أفريقيا الجنوبية ، ومنطقة نفوذها في وادي النيل ، وقد أخفقت محاولة تحقيق هذا الطموح العنيد أمام معارضة ألمانيا وفرنسا بمقتضى معاهدة مايو ١٨٩٤ التي تعد أهم عمل دبلوماسي اعترفت به إنجلترا لدولة الكونغو المستقلة ، بملكيتها لمناطق بحر الغزال مقابل إيجار قطعة أرض عرضها ٢٥ كيلو متراً ، واقعة في شمال بحيرة تنجانيقا ، وشمال بحيرة ألبرت إدوارد ، وتأكدت الصلة بين أفريقيا الجنوبية ، وأفريقيا الشمالية ، إلا أن الانتصار كان قصير الأمد لأن فرنسا لم ترض بأن يسد أمامها طريق الغرب فقاومتها بشدة في بروكسل ، وفي لندن حتى ألغيت المعاهدة (١١).

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر حاول الأوربيون أن يخضعوا بلاد الهوسا إليهم ، فاختصم الإنجليز والفرنسيون على اقتسام النفوذ في بلاد الهوسا Husa واقتسموا في الوقت نفسه بلاد النيجر الأوربي ، وكان الإنجليز أكثر توفيقاً فقد دخلت بلاد الهوسا تحت السيادة البريطانية بناء على المعاهدة الإنجليزية الفرنسية المبرمة في

أغسطس سنة ١٨٩٠ والمكملة باتفاقيتي ١٢ يوليو ١٨٩٣ ، ١٤ يونيو ١٨٩٨ ، والاتفاق الإنجليزي الألماني العقودة من قبل في ١٥ نوفمبر ١٨٩٣ (١٢).

أما فيما يختص بالمنطقة المحايدة فإن الاتفاق الذي تم بين الإنجليز والألمان يعتبر مخيباً لآمال الألمان وطبقاً لهذه القسمة حصلت ألمانيا على أقل مما كانت تطالب به حيث آلت إليهما يندي Yendi وشاكوسي Chakossi بينما حصلت بريطانيا على جامباجا Gambaga ومامبروسي Mamprussi وسالاجا Salaga وموروزوجو Morezougau وبهذا تكون ألمانيا قد تخلت عن حقوقها السابقة في سالاجا وداجومبا وقد تم تخطيط الحدود على الطبيعة عام ١٩٠٤ ، وظل الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، ودخلت توجو في مرحلة جديدة من تاريخها (١٣).

وعن التنافس الإنجليزي في منطقة أعالي النيل ، فقد سعت إنجلترا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى تنفيذ مشروع يربط مستعمراتها في شمال القارة بجنوبها وهو المشروع الذي أطلق عليه مشروع الكاب – القاهرة ومن أجل تحقيق هذا الهدف تلكأت في الرحيل عن مصر ، واستمر احتلالها إلى أجل غير مسمى ، وأراد الإنجليز بهذا المشروع إبعاد النفوذ الفرنسي عن المنطقة (وادي النيل) حيث سعت فرنسا لعمل مشروع مماثل يربط القارة الأفريقية بحزام فرنسي من الشرق إلى الغرب، وبالتالي أدى ذلك إلى تشجيع بريطانيا لإيطاليا لأن يكون لها نفوذ على طول سُاحل البحر الأحمر الغربي وذلك لمنع فرنسا من الوصول إلى حوض وادي النيل (١٤) ولكن هزيمة الإيطاليين أمام الأحباش في معركة عدوة أول مارس ١٨٩٦ أدى إلى إسراع بريطانيا بإرسال حملة بقيادة سردار الجيش المصري كتشنر لاحتلال دنقلة في ١٢ مارس من نفس العام (١٥) وذلك مساعدة للإيطاليين تصدياً للخطط الفرنسية الروسية التي ترمي إلى القضاء على الإمبراطورية البريطانية في أفريقيا (١٦).

أما الموقف المصري فكان ضعيفاً لوقوع مصر تحت الإحتلال الإنجليزي ومع ذلك فالخديوي يشكو من الزحف الإنجليزي نحو دنقله وأنه لم يؤخذ رأيه قبل إرسال

الحملة [١٧]. وقد واجهت الجيش المصري في هذه الحملة كثير من الصعوبات حتى التقى بالدراويش في موقعة أبي حمد واستطاع الجيش المصري استرجاع بربر وشندي في عام ١٨٩٨ [١٨].

ناهيك عن استمرار القوات المصرية في إنهاء الدولة المهدية ، فرغم الانتصارات التي حققتها هذه الدولة فإنها لم تعش مع خليفة المهدي (عبد الله التعايشي) حيث عصفت بجنوده الجيوش الإنجليزية والمصرية بقيادة كتشنر الذي دخل أم درمان في ٢ سبتمبر ١٨٩٨ منتصراً ، واختفى التعايشي ، ولكن كتشنر الذي زعم هو ودولته المدنية والتحضر لم يتورع في نسف قبة المهدي ونبش قبره في بربرية وهمجية وبعثر هيكله وبعث بجمجمته إلى المتحف البريطاني بلندن انتقاماً لمقتل غوردون [١٩]. وفي هذا الحادث يذكر "ونستون تشرشل" أنه عندما احتلت قوات كتشنر أم درمان أمر كتشنر بنبش قبر المهدي وإلقاء عظامه في نهر النيل لأن المهدي كان قد قتل الجنرال البريطاني غوردون قبل ثلاثة عشر عاماً ، كما طالب كتشنر أيضاً بتسليمه جمجمته كهدية تنكارية [٢٠]. خيبه الله وخيب الإنجليز جميعاً قديماً وحديثاً فهم جميعاً استعماريون محبي لسفك الدماء واللصوصية وسرقة خيرات البلاد الأخرى وقد تكونت إمبراطوريتهم على هذا المبدأ – والواقع أن تشرشل وصف كتشنر بنفس الوصف بأنه "محب لسفك الدماء فقد قام بقتل الكثير من المجاهدين المسلمين" وأن الملكة فيكتوريا غضبت عند سماعها حادثة نبش القبر [٢١] والجدير بالذكر أنه لا الوصف ولا الغضب يتسمان بالرحمة بل هم أيضاً إنجليز جاءوا إلى السودان لاحتلاله وامتصاص خيراته خيبهم الله جميعاً حاضراً ومستقبلاً.

ورغم لاحتلال مصر وضعفها إلا أنها تمسكت بحقوق سيادتها على السودان باعتبار أن قواتها تمثل النسبة الغالبة في الجيش الذي قهر المهديين ، وأن إخلائها السودان أيام الثورة المهدية كان إخلاء اضطرارياً ، أما بالنسبة للمهدية وبقاياها ، فقد طورد الخليفة عبد الله التعايشي حتى قتل في "أم دبيركات" عام ١٨٩٩ ، كما تم استرداد السودان بأكمله ماعدا بني شنقول التي ظلت في يد الأثيوبيين ، وكذلك دارفور

التي انتزعها "علي دينار" من أيدي المهديين قبل أن يصل إليها كتشنر وحكمها معترفاً بالولاء والطاقة للحكومة الجديدة في الخرطوم مع دفع ضريبة سنوية كما اعترفت به الحكومة سلطاناً على دارفور في عام ١٩٠٠ واستمر عليها حتى قضي عليه عام ١٩١٦ [٢٢].

٢- فرنسا :

الصراع الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا قديم وقد رأت فرنسا في عهد نابليون أن الاستيلاء على مصر يعوضها ما فقدته من مستعمرات في حروبها مع إنجلترا، وأرادت أن تتخذ من مصر قاعدة حربية تتصل منها بأمراء الهند ، لتأليبهم على إنجلترا والثورة ضدها ، وبذلك تفقد أكبر مستعمراتها ، لأن فرنسا لم يكن لديها أسطول قوي تهاجم به الجزائر البريطانية فسيرت الحملة الفرنسية إلى الإسكندرية في أول يوليو سنة ١٧٩٨ لاحتلال مصر ، لذلك عملت إنجلترا منذ ذلك الوقت على إقامة قواعد حربية توفر لها سلامة طريق مواصلاتها إلى الهند وكانت عدن إحدى هذه القواعد ، وبذلك فإن الحملة الفرنسية على مصر قد أكدت أهمية موقع مصر الاستراتيجي بالنسبة لبريطانيا.

وترتب على استيلاء بريطانيا على عدن سنة ١٨٣٩ ، أن زاد اهتمام فرنسا بالساحل الأفريقي المطل على خليج عدن ، وكانت فرنسا أول دولة أوربية تبدي اهتماماً كبيراً به منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر ، ولم يلبث أن تضاعف اهتمامها بهذا الساحل منذ افتتاح قناة السويس ، تلك القناة التي ربطت مصالحها بها ، للتحرر من تحكم عدن في ملاحتها ، وذلك بالحصول على قاعدة جديدة ، توفر لها حاجاتها ، خصوصاً وأن مصالحها في كل من أوربا والشرق الأقصى كانت لا تزال متضاربة مع مصالح إنجلترا ، فسعت إلى الحصول على إحدى المحطات المطلة على البحر الأحمر، و اتجه تفكيرها إلى زولا . لكنها تريثت حتى وقع اختيارها على أوبوك لتنفيذ مشروعها الاستعماري . واتصلت بالشيخ ديني أحمد أبو بكر ، الذي أبرم معها معاهدة

أوبوك في ١١ مارس سنة ١٨٦٢ ، التي تم بمقتضاها تنازله لفرنسا عن ميناء أوبوك مع السهل الممتد من رأس علي في الجنوب إلى رأس دوميرا في الشمال ، وذلك نظير مبلغ ١٠٠٠ ريال ، تدفعها له فرنسا.

لم تخف السلطات البريطانية في عدن استياءها من قدوم الفرنسيين إلى هذه الجهات ، وأعلنت أن هذه المناطق تابعة للإمبراطورية العثمانية ، وأن أحداً لا يستطيع إنكار حقوق تركيا صاحبة السيادة على كل الساحل ، وكانت إنجلترا تهدف إلى البقاء هناك بمفردها دون وجود أي منافس لها ، لذلك بادرت إلى إصدار الأوامر إلى حاكم عدن بأن يتخذ – دون ضجة – الوسائل الكفيلة لتمكين بريطانيا من الاحتفاظ بمركز ممتاز بين سكان الشاطئ الأفريقي المواجه لعدن ، سواء بطريق الوسائل السياسية ، أو بطريق الوسائل التجارية أو عن طريقهما معاً ، ومنذ ذلك الوقت اتجهت أنظار الإنجليز إلى ساحل الصومال المطل على خليج عدن ، ووقفوا لنشاط الفرنسيين في هذه الجهات بالمرصاد.

حقيقة لم تقم فرنسا فترة سنوات عدة باستغلال هذه المنطقة أو حتى باحتلالها ولكن بقاء عقد الشراء جعل منها منافساً خطيراً لبريطانيا ومهدداً لحقوق الدولة العثمانية، لكن سرت بعض إشاعات في سنة ١٨٨١ بأن الحكومة الفرنسية تعتزم التخلص من أراضي أوبوك إما بالبيع أو بالتنازل ، ولم تكن هذه الإشاعات إلا جساً لنبضها ، وذلك لعزم إيطاليا على التوسع في سواحل البحر الأحمر المجاورة لعصب والتي تتاخم أراضي أوبوك من الشمال ، فأسرعت الحكومة الفرنسية إلى تكذيب هذه الشائعات.

ولم تتحمس الحكومة الفرنسية للقيام بنشاط إيجابي في أراضي أوبوك حتى أقدمت إنجلترا على احتلال مصر سنة ١٨٨٢ وبدأت في الاستيلاء على ممتلكاتها المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن كما بدأت في التدخل في شئون السودان وقلت معارضة إنجلترا في وجه إيطاليا لدى توسعها في سواحل البحر الأحمر المجاورة لعصب ، فعملت فرنسا حينئذ على تأكيد ملكيتها لميناء أوبوك ، ففي ٢٧ ديسمبر طلبت

إرسال موظف يكلف بتحديد الأراضي التي ستمنح لبعض المستوطنين الفرنسيين في أوبوك ، ثم كلفته بالتفاوض مع السلطات المصرية المختصة لعقد اتفاقية ترسم الحدود بين الممتلكات الفرنسية والممتلكات المصرية في هذه الجهات ، وقد أثار وصول هذا الموظف ، مخاوف الإنجليز الذين كانوا يستعدون في ذلك الوقت للاستيلاء على ميراث مصر [٢٣] وتصفية الإمبراطورية المصرية التي انشأها الخديو إسماعيل في أفريقيا.

كانت إنجلترا موقنة أنه من العسير عليها إبعاد فرنسا عن بلاد الصومال وخليج عدن إلا بالقوة ، خصوصاً في هذه الفترة التي امتازت بتكالب الدول الاستعمارية على القارة الأفريقية ، ولن يكون إبعاد فرنسا – حتى في حالة نجاحه – إلا على حساب مضايقات أخرى تقوم بها فرنسا ضد إنجلترا في مصر نفسها ، لذلك فقد قبلت وزارة الخارجية البريطانية مبدأ ملكية فرنسا لأراضي أوبوك ولكنها أرادت أن توقف التوسع الفرنسي في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة.

ولما علمت الحكومة الفرنسية في يوليو سنة ١٨٨٤ بعزم الحكومة المصرية على إخلاء هرر وبربرة وتاجورة ، رأت أن الفرصة قد سنحت لتوسيع حدود قاعدتها في منطقة أوبوك ، وذلك بإدخال تاجورة وكل الجزء الشمالي من الخليج المسمى باسمها داخل هذه الحدود ، حيث أن الاستيلاء على تاجورة سيكون له فائدة مؤكدة لفرنسا ، إذ سيحرم إنجلترا من حرية العمل في هذه المناطق بشكل يسمح لها بالأستيلاء على كل هذه الأقاليم الواسعة ، بل بمحاولة انتهاز الفرصة والحصول على أحد أجزاء هذه الأقاليم ، بعد أن قررت الحكومة المصرية الانسحاب منها.

استعدت الحكومة الفرنسية لاحتلال تاجورة التي كانت تتمتع بموقع جغرافي يجعل منها محطة للسفن القادمة من زنجبار ولامو في طريقها إلى عدن.

ففي ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، عقد لاجارد معاهدة مع سلطان تاجورة ، أعطى بموجبها لفرنسا بلاده الممتدة من رأس علي حتى قبة الحزاب ، وتعهد فيها بعدم إبرام معاهدات مع أية دولة أجنبية دون موافقة قائد أوبوك الفرنسي ، وتتضح قيمة هذه

المعاهدة في أنها منحت فرنسا إقليماً هاماً يوسع من مستعمرة أوبــوك ويكملهــا بكــل الجزء الواقع إلى شمال خليج تاجورة ، ويعطيها مفتاح الطريق التجاري الذي تستخدمه القوافل للوصول إلى إقليم شوا بالحبشة.

تمكن لاجارد من احتلال تاجورة في ٣٥ سبتمبر سـنة ١٨٨٤ بعــد خــروج السلطات المصرية منها ، وقد دفع هذا إنجلترا إلى تعميم فكرة الحصول على معاهدات بالحماية على الساحل وتوسيع مناطق نفوذها على الصومال ، وإثبات أقدميــة حقوقهــا على هذه المناطق أمام الدول الأخرى ، كما أنها أرادت أن تستفيد من توسع الفرنــسيين حول أوبوك ، وتوسع الإيطاليين حول عصب ، حتى لا تظهر وحدها بمظهر المعتــدي على حقوق السلطان ، ويمكن لإنجلترا في حالة إثارة مسألة الحقوق الدولية والإقليميــة للإمبراطورية العثمانية في هذه المناطق أن تستند إلى حياد كل من فرنسا وإيطاليا ، إن لم تحظ بتأييدهما.

على أن الفرنسيين ما لبثوا أن أسسوا في ١٨٨٧ قاعدة أفضل من أوبوك عنــد رأس جيبوتي ، وسرعان ما حلت جيبوتي محل أوبوك ، نظراً لأهميتها الاســتراتيجية لحماية المصالح الفرنسية ، لوقوعها عند مخرج البحــر الأحمــر ، ولاشــرافها علــى المحيط الهندي ، ولا تقتصر أهميتها على إشرافها على الطريق إلى الـشرق الأقــصى فحسب ، بل لوقوعها عند نهاية الخط الحديدي القادم من هرر ، كما أنها أيضاً الميــناء والمخرج الوحيد لأثيوبيا على البحر ، لذلك انتقلت السلطات الفرنسية نفسها إلى جيبوتي وبدأت في عقد معاهدات معه السلاطين المحليين ، بغية توسيع هذه المستعمرة ، وكانت فرنسا ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق مشروع استعماري عرف باسم مشروع البحــر الأحمر ، المحيط الأطلسي ، استهدفت منه ربط ممتلكاتها على ساحل البحــر الأحمــر الغربي بممتلكاتها على ساحل المحيط الأطلسي ، وذلك بالزحف من الشرق ومن الغرب معاً صوب حوض النيل [٢٤] إلا أن بريطانيا كانت تخشى ذلك منذ قيام شــركة الهنــد الشرقية البريطانية بنشاط واسع النطاق للسيطرة على المراكز الاستراتيجية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر للوقوف أمام أية محاولة فرنسية للوثوب إلى الهند [٢٥].

وبينما كانت فرنسا تسعى إلى تحقيق هذا المشروع الاستعماري ، كانت بريطانيا تحاول تنفيذ مشروع القاهرة – الكاب ، لمد النفوذ البريطاني من المحيط الهندي جنوباً إلى البحر المتوسط شمالاً ، بتأسيس إمبراطورية كبيرة في أفريقيا ، تتصل فيها الأملاك البريطانية دون انقطاع من مستعمرة الكاب في جنوب أفريقيا إلى ساحل البحر المتوسط ، وتحقيق هذا المشروع كان يتطلب **أولاً** : تثبيت سلطان بريطانيا في مصر ، وقد تم لها ذلك منذ احتلالها سنة ١٨٨٢ ، **وثانياً** : إبعاد النفوذ الفرنسي عن أعالي النيل وأفريقيا الوسطى ، إذ كانت فرنسا قد دأبت منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر على معارضة الاحتلال البريطاني في مصر معارضة شديدة من ناحية ، وعلى السعي من ناحية أخرى إلى التوغل في إفريقيا الوسطى والوصول إلى حوض النيل ، لمنافسة إنجلترا في هذه الجهات ، وذلك عن طريق مستعمراتها في الصومال الفرنسي.

وكانت وسيلة إنجلترا لإبعاد فرنسا ، تشجيع إيطاليا على احتلال إقليم الصومال المطل على المحيط الهندي ، حتى تتم الإحاطة بالفرنسيين من الجنوب ، كما سبقت إحاطتهم من الشمال بمستعمرة إريتريا ، وبذلك يعجزون عن التوغل في حوض النيل، وبذلك يقف التوسع الفرنسي في شرق إفريقيا عند هذا الحد.

وهكذا نجحت بريطانيا في منع فرنسا من الاتصال المباشر بأعالي النيل لعدة سنوات من احتدام النزاع الاستعماري بينها وبين فرنسا في إفريقيا.

وبالرغم من ذلك فقد كانت فرنسا تحاول الاستيلاء على أمبادو وداجاريت ، لكي تتمكن من إبعاد إنجلترا إلى الشرق من بداية طريق القوافل الذي يسير من جيبوتي، بسيطرتها على أمبادو وحدها ، وكان إصرارها على خضوع هاتين البلدتين لها ، تمهيداً لاتخاذهما وسيلة للمساومة مع إنجلترا في أثناء المفاوضات.

أما إنجلترا فقد كانت تحاول أن تضمن السيطرة على كل الأقليم ، لتأمين تموين عدن وعدم ترك مجال حيوي لفرنسا قد يساعدها يوماً ما على التفوق في خليج عدن وتهديد علاقاتها مع الهند.

وعلى أي حال ، فقد أبدت كل من فرنسا وإنجلترا في ذلك الوقت إستعدادها لتسوية المسألة فيما بينهما بتحديد مناطق نفوذ كل منهما في بلاد الصومال.

وبدأت المفاوضات بين الطرفين ، وعرض الجانب الفرنسي قبوله التنازل عن حقوقه على الأقاليم والقبائل الموجودة إلى شرق زيلع ، نظير اعتراف إنجلترا بالحماية الفرنسية على الأقاليم والأراضي الواقعة إلى غرب هذه المدينة ، واقترح وادنجتون خطاً مستقيماً يمتد من زيلع إلى هرر ، كأساس لحدود المحميتين الفرنسية والبريطانية ، لكن مجلس الهند قدم اعتراضات على المشروع الفرنسي ، فاقترح سالسبوري في ٢ أبريل سنة ١٨٨٧ خطاً يمتد من رأس جيبوتي إلى هرر.

وطلبت الحكومة البريطانية علاوة على ذلك ، تعهدات متبادلة لمنع الاتجار بالرقيق واستيراد الأسلحة النارية والذخائر.

وأخيراً تم الاتفاق على أن يكون الحد الفاصل بين مناطق النفوذ ممتداً من جيبوتي إلى هرر وقبلت إنجلترا ترك رأس جيبوتي نفسها لفرنسا ، ووافقت الدولتان على عدم تدخلهما في شئون هرر ، رغم إصرارهما على عدم التنازل عن حقهما في منع أية دولة أخرى من الحصول على أية حقوق في هرر أو فرضها عليها.

وفي ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٧ أعلنت إنجلترا حمايتها على بلاد الصومال المواجهة لعدن ، وأرسل سالسبوري خطاباً دورياً إلى سفراء بلاده في الخارج ، يعلن فيه وضع المنطقة الواقعة بين رأس جيبوتي وبندر زيادة تحت الحماية البريطانية ، وطلب منهم إبلاغ ذلك إلى حكومات الدول التي يعملون فيها ، وذلك تنفيذاً للمادة ٣٤ من الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين.

وفي ٢ فبراير سنة ١٨٨٨ سلم وادنجتون لسالسبوري خطاباً بالاتفاق المبرم بين الدولتين بشأن مصالحهما في بلاد الصومال ، وهكذا حددت هذه الاتفاقية مناطق نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا في هذه الجهات ، وأنهت الخلافات بينهما بشأنها [٢٦].

والتنافس بين إنجلترا وفرنسا قديم فقد وقعت الحروب بين الدولتين واستمرت قرنين متوالين من أجل الصراع على السيطرة وامتداده النفوذ ، فاحتلت إنجلترا مستعمرة (سان لويس) عام ١٧٥٨م ثم عاد السنغال إلى فرنسا بموجب معاهدة ١٧٨٣م، ثم عاد الإنجليز واحتلوا المنطقة ، وعقدت معاهدة باريس بين الدولتين المتحاربين عام ١٨١٨م حيث عادت المنطقة إلى فرنسا ، وانتهى كل تدخل أوربي في ذلك الجزء منذ ذلك التاريخ ، وكانت المراكز الأوربية على شواطئ غربي أفريقيا تقتصر يومذاك على الرقيق والتجارة فيه.

وعندما تولى نابليون الثالث حكم فرنسا عام ١٨٤٨م وضع مشروع التوسع داخل السنغال ، وعين الجنرال (فادهرب) حاكماً على المنطقة فجرد حملات كبيرة لاخضاع المنطقة الداخلية ، واشتبك مع الإمارات القائمة هناك بحروب دامية استمرت عشرات السنين انتهت بتوطيد السيادة الفرنسية ، واتخذت السنغال كقاعدة للعمليات الحربية الاستعمارية الفرنسية ، واعيد تنظيم إقليم السنغال عام ١٨٦٠م [٢٧].

إن التنافس الاستعماري إثر مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ أدى إلى كثير من الهجمات الاستعمارية التي غطت غرب أفريقيا بدءاً بفرنسا وتقدمها في السنغال لبسط سيطرتها على السودان ، كما احتلوا غينيا وتمسكوا بساحل العاج ، وحتى عام ١٩٠٠ نجد أن فرنسا قد احتلت منطقة تعادل ثمانية أضعاف حجم فرنسا أو نصف الولايات المتحدة [٢٨].

كما وقع خلاف بين الإنجليز والفرنسيين على حدود السنغال من جهة (غامبيا) فعقد الجانبان معاهدة عام ١٩٠٤م سوى بموجبها الخلاف فتنازل الإنجليز عن جزيرة

غورية للفرنسيين ، وتنازل هؤلاء لهم عن منطقة واسعة على جانبي نهر غامبيا عرفت باسمه وغدت مستعمرة إنجليزية (٢٩).

وحين وصلت البعثات التجارية الألمانية إلى إقليم ادامارا في الداخل حوالي عام ١٨٩٤ تبين لها وجود جماعات زراعية من الزنوج تخضع لحكام الهوسا الذين يخضعون بلادهم لقبائل الفولاني وكانت الزعامة كلها تخضع اسمياً لقبائل السوكوتو – لكن بريطانيا لم تحاول وقف التقدم الألماني وكان الإسلام قد وصل إلى الكمبرون في أثناء انتفاضات وثورات قبائل الفولاني في إقليم الهوسا حوالي ١٨١٠ ، وكانت حيازة الرقيق ظاهرة تقليدية ولكن وكلاء القيصر الذين انتشروا في مساحات واسعة عملوا على مكافحتها ، إلا أن جهدهم الرئيسي سرعان ما تحول إلى الزحف الفرنسي الذي بدأ يتحرك تجاه الشمال الشرقي من النيجر ، يثير بريطانيا وألمانيا بقدر ما يثير الهوسا في تلك المنطقة. وأصبح الحد الفاصل بين الأملاك الفرنسية والألمانية عند خط عرض ٩ شمالاً ، وجزيرة بابول في الجنوب.

وعندما فقدت ألمانيا كل أمل لها في التوسع نحو السودان الغربي ومنطقة النيجر عقدت معاهدة مع فرنسا سنة ١٨٩٧ ، وبمقتضاها تم مد الحدود التي نص عليها في معاهدة ١٨٨٧ إلى خط عرض ١١ شمالاً والتي جعلت من خط العرض هذا حداً شمالياً أما في الجنوب فقد تعدلت الحدود لصالح ألمانيا ، وأصبح نهر مونو Mono حداً طبيعياً بدل الحد المصطنع وهو خط الطول المار بجزيرة بابول وتركت ألمانيا لفرنسا مدينة أجوي Agoue على الساحل وفي نفس الوقت تنازلت ألمانيا عن مطالبها في الضفة اليمنى لنهر النيجر (٣٠).

وفي عام ١٨٨٩ حاولت البحرية الفرنسية الدخول بالقوة إلى دلتا النيجر ، لكن الشعب الباتاني أصابها بالهزيمة ، وشهد العام التالي جيوشاً من الجمهورية الفرنسية (الثالثة) تهبط مجرى النيجر لكن الملكة فيكتوريا أصدرت إعلاناً بتأييد حقوق التاجر الإنجليزي سير جولدي (٣١).

أثار دخول ألمانيا كدولة استعمارية في أفريقيا غيرة فرنسا وحسدها ، ومن ثم أرسلت حملة فرنسية للاستيلاء على الأراضي الواقعة بين الكاميرون ومستعمرة أنجولا البرتغالية والتي كانت لم تحتل بعد ، وقد عرفت هذه الأراضي بالكونغو الفرنسية.

وفي عام ١٨٩٤ رفع العلم الفرنسي فوق تمبكت وداهومي وساحل العاج وسرعان ما احتلت فرنسا السودان الغربي بأسره (٣٢).

عملت فرنسا على مضايقة إنجلترا في مصر ، فقررت إرسال حملة في مايو ١٨٩٣ تحت قيادة "مونتي Monteil" وهدفها سيطرة فرنسا على روافد النيل العليا لتقطع المياه عن مصر ، فكانت حادثة فاشودة للتحكم في مجرى النيل الرئيسي وروافديه – السوباط وبحر الغزال ، ولكثير من الصعوبات رأت فرنسا تأجيل الحملة (٣٣) والعمل على التوصل إلى اتفاق مع بلجيكا بدلاً من الدخول في مشكلات جديدة معها وكذلك مع الألمان حول مستعمرات الكاميرون والكونغو الفرنسية خاصة وأن ألمانيا قد وقعت اتفاقاً مع إنجلترا في نوفمبر ١٨٩٣ لتحديد الحدود الغربية للكاميرون (٣٤).

وبالرغم من ذلك فإن فرنسا التي ترغب في السيطرة على أعالي النيل التقت أمالها مع آمال الإمبراطور منليك الذي كان يسعى أيضاً نحو السيطرة على أجزاء من السودان ، وبالفعل أرسلت حملات كان آخرها التي وصلت إلى النيل الأزرق في عام ١٨٩٨ وقد سهل لها ذلك انتصارها على الإيطاليين في معركة عدوة (٣٥) وحاولت فرنسا الاستفادة من ذلك فكانت فكرة إرسال حملات من الحبشة لملاقاة حملة "مارشان" القادمة من الغرب (٣٦) وبهذه المنافسة الاستعمارية الإنجليزية الفرنسية أدت إلى حدوث مصادمات بين الاستعمارين وصدرت تصريحات إنجليزية تؤيد حقوق مصر في السيادة على السودان ، وليس من حق فرنسا رفع العلم الفرنسي عليها ، وفي ٢٢ سبتمبر ١٨٩٨ رفع كتشنر العلمين المصري والإنجليزي على فاشودة ، أما مارشان فقد خشي الحرب مع الإنجليز لقلة قواته ولكن توصل إلى اتفاق مع كتشنر حتى رد حكومته التي أرسلت تعليماتها إليه وهو بالقاهرة بأن يعود إلى فاشودة حتى يخليها وينسحب منها

ببعثته عن طريق الحبشة للرجوع إلى فرنسا ، وقد تم الجلاء بالفعل في ١١ ديسمبر ١٨٩٨ (٣٧) وبذلك صار شرق السودان تحت الحكم البريطاني (٣٨) وهو ما خططت له بريطانيا منذ قدومها إلى مصر حيث كونت إمبراطورية ضخمة في أفريقيا ، وكذلك فرنسا.

وفي غير أحداث السودان بدأت فرنسا تحاول الاستيلاء على مراكش ولكن هذه المحاولة تعارضت مع ألمانيا ، ومن أجل هذا نشأ خلاف بين ألمانيا وفرنسا أدى إلى عقد مؤتمر في الجزائر عام ١٩٠٥ من الدول الاستعمارية ، وقد ترك هذا المؤتمر مراكش مفتوحة لنفوذ كل الدول الأخرى ، ولكن المؤتمر اعترف بالإضافة إلى ذلك بحق كل من فرنسا وأسبانيا في بسط حمايتها المشتركة عليها (٣٩).

٣- إيطاليا :

ظهرت إيطاليا الحديثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وقد تطلعت – رغبة منها في حل مشاكلها الداخلية العديدة – إلى بسط نفوذها الاستعماري فيما وراء البحر ، فعملت على تأسيس المستعمرات لتوجه إليها تيار الهجرة الإيطالي المتدفق على بلدان أوربا نفسها وعن العالم الجديد ، وحتى تساهم هذه المستعمرات في حل مشكلات إيطاليا الاجتماعية والاقتصادية وما تعانيه من نقص في المواد الخام. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن إيطاليا ، بدخولها الميدان الاستعماري تستطيع أن تتبوأ المكان اللائق بها كدولة عظمى خليقة بمجد روما القديمة ، ولا غرو فقد كانت العظمة الدولية في القرن التاسع عشر تقاس بما تملكه الدولة من مستعمرات وأسواق ، تستطيع أن تستورد منها المواد الخام اللازمة لصناعتها وأن تصرف فيها منتجاتها الصناعية.

وقد اتجه اهتمام الإيطاليين في العقد السابع من القرن التاسع عشر إلى تونس ، غير أن فرنسا ما لبثت أن اختطفتها ، لذلك انصرفت السياسة الإيطالية إلى التطلع إلى بسط النفوذ الإيطالي على أقاليم شرق أفريقيا ، حيث كان المبشرون البيدمنتيون

يتمتعون منذ أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر بنفوذ كبير على أهـالي الـبلاد وزعمائها السياسيين على السواء.

ومما شجع إيطاليا على المضي في تنفيذ سياسة التوسع الاستعماري ، تغيـر سياسة الحكومة البريطانية فيما يتعلق بامتداد النفوذ الإيطالي في جهات شرق أفريقيـا ، فصارت الحكومة البريطانية تعمل منذ سنة ١٨٨١ على تشجيع إيطاليـا علـى بـسط نفوذها على سواحل البحر الأحمر الغربي . بعد أن كانت تعارض ذلـك فيمـا قبـل . ويرجع هذا التحول في سياسة بريطانيا إلى اشتداد التنافس الاستعماري بينهـا وبـين فرنسا في أفريقيا الوسطى وأعالي النيل.

كانت الأزمات التي مرت بها مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عـشر من العوامل القوية التي يسرت لإيطاليا تحقيق مآربها الاستعمارية فـي سـاحل البحـر الأحمر الغربي ، الذي زاد من أهميته افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية سنة ١٨٦٩ ، فاستغلت إيطاليا اضطراب الأمور في مصر آنذاك وتزايـد التـدخل الأجنبـي المـالي والسياسي في شئونها الداخلية ، وما أعقبه من احتلال بريطانيـا لمـصر سـنة ١٨٨٢ وقيام ثورة المهدي في السودان وانشغال حكومة مصر في إخمادهـا لتحقيـق أهـدافها الاستعمارية ، فأسست إيطاليا في سنة ١٨٧٠ مستعمرة تجارية في عـصب ، اتخـذت منها قاعدة ومحطة لتموين السفن الإيطالية على طول طريق الملاحة الجديد المار عبر قناة السويس ، وذلك رغم شمول حقوق السيادة العثمانية المصرية لهذه الأرجـاء ، ثـم اتبعت إيطاليا ذلك باتخاذ أول خطوة توسعية مسلحة ، وذلك بأن أرسلت حملـة بحريـة إلى مصوع انتزعتها بالقوة من مصر في ٥ فبراير سنة ١٨٨٥.

أسفر هذا النشاط الإيطالي عن امتداد نفوذ إيطاليا على ساحل البحـر الأحمـر الغربي من عصب جنوباً إلى مصوع شمالاً ، ومنذ ذلك الحين شرع الإيطـاليون فـي تكوين إمبراطورية استعمارية كبيرة في شرق أفريقيا ، تضم ساحل البحر الغربي (عن

طريق تصفية النفوذ المصري) وساحل الصومال المطل على المحيط الهندي وهضاب الحبشة الشمالية.

وتنفيذاً لهذه السياسة ، إدعى الإيطاليون أن سلطان هوبيا قد طلب إليهم وضع بلاده تحت حماية إيطاليا ، ووقع معهم اتفاقية في ٨ فبراير سنة ١٨٨٩ ، تم بموجبها إعلان الحماية على سلطنة هوبيا ، ثم أبلغت الحكومة الإيطالية الدول الأوربية وضعها هذه السلطنة تحت حمايتها وذلك منعاً لأية دولة منافسة من النزول على هذه السواحل.

ثم وجهت إيطاليا نشاطها نحو سلطنة ميجورتين ، فجمعت توقيعات الشيوخ المحليين بقبول وضع أملاكهم تحت الحماية الإيطالية ، وفي ٧ أبريل سنة ١٨٨٩ أعلن الإيطاليون حمايتهم على سلطنة ميجورتين ، وأكدت إيطاليا هذا الاحتلال بأن أبلغت الدول في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٩ حمايتها في هذه الجهات.

وأعقب ذلك فرض الحماية الإيطالية على ساحل بنادر (ويضم مواني براوة ومركا ومقديشيو) في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ وذلك بأن تنازل سلطان زنجبار صاحب السيادة الشرعية في تلك الجهات عن هذا الإقليم إلى شركة شرق أفريقيا البريطانية ، ثم تنازلت هذه الشركة بدورها – بناء على توصيات بريطانيا – إلى إيطاليا عن هذا الساحل ، واستهدفت بريطانيا من وراء تشجيعها لإيطاليا على الاستيلاء على هذه الجهات ، إيقاف توسع الفرنسيين ، وحصرهم في مستعمرتهم في أوبوك ، كما سبقت إحاطتها قبل ذلك من جهة الشمال بعصب.

وتولت الشركات الإيطالية التجارية في بادئ الأمر ، إدارة مستعمرة إيطاليا في الصومال ، نظراً للأزمة المالية التي كانت تجتاح الحكومة الإيطالية إذ ذاك ، لكن إزاء إساءتها الحكم والإدارة ، اضطرت الحكومة الإيطالية إلى إنهاء عقودهما وتولت بنفسها شئون هذه المستعمرة سنة ١٩٠٥.

قامت المفاوضات بن الحكومتين البريطانية والإيطالية ، بشأن تحديد مناطق النفوذ ، وانتهت في ٥ مايو سنة ١٨٩٤ بالاتفاق على خط الحدود الذي يفصل الصومال البريطاني عن الصومال الإيطالي.

ثم انتهزت إيطاليا – تنفيذاً لسياستها التوسعية في الحبشة – حالة الفوضى التي أعقبت وفاة يوحنا الرابع (على أيدي المهديين في موقعة القلابات في ٩ مارس سنة ١٨٨٩ ، فصارت تعمل على احتلال أقاليم الحبشة الشمالية الثلاثة ، وضمها إلى الأملاك الإيطالية في ساحل البحر الأحمر الغربي ، تمهيداً لاخضاع الإمبراطورية الحبشية كلها للسيادة الإيطالية.

لذلك اتبعت سياسة التقارب إلى منليك الثاني عاهل مملكة شوا ومساعدته في الوصول إلى العرش الإمبراطوري وذلك نظير اعترافه بالحماية الإيطالية على الإمبراطورية الحبشية ، وقد توجهت هذه السياسة بإبرام معاهدة أوتشيالي في ٢ مايو سنة ١٨٨٩ التي أظهرت إثيوبيا أمام الدول الأوربية كمنطقة نفوذ إيطالية [٤٠].

خضعت أرتريا لسلطان الخلافة الإسلامية العثمانية التي انتقلت بعد ذلك إلى خديوي مصر سنة ١٨٦٦م (على سبيل الحكم المحلي المعروف في هذا العصر) بموجب الاتفاقية التي وقعها الخديوي مع السلطان العثماني في ٣ مايو ١٨٦٥م وكثر طمع الأوربيين فيها .. وبدأ التخطيط لاحتلال أرتريا.

وبدأ الاحتلال الإيطالي بمسرحية طريفة ، اشترى فيها المبشر الإيطالي الدكتور جزيبي سابيتو قطعة أرض من السلطان إبراهيم بن أحمد سلطان عصب ، باسم الشركة روبا تينو للملاحة وذلك لترسو فيها السفن وتزود بالفحم في رحلتها إلى الهند ، كان ذلك في عام ١٨٦٩م وعلى مدى أربع وثلاثين عاماً تم الاحتلال للأراضي الارترية (١٨٦٩م – ١٩٠٣م) واعلن في حينه (تصريحاتنا وتأكيداتنا بصدد الطابع الوقتي لاحتلالنا وكذلك احترام العلم وسيادة السلطات وقد كانت واضحة .. إن هدفنا ليس سوى الإسهام في الحفاظ على الأمن في هذه الأماكن) [٤١].

وبتشجيع بريطانيا مدت سلطانها شمالاً وجنوباً فاحتلت بيلول عام ١٨٨٥م بعد انسحاب القوات المصرية ثم قامت بغزو مصوع بأن سيرت سفنها الحربية عبر قناة السويس بتشجيع من بريطانيا عام ١٨٨٥م وأجبرت وكيل محافظة مصوع المصري على مغادرتها وتوغلت القوات الإيطالية فيما يلي مصوع غرباً ومدت سلطانها شمالاً حتى وصلت ١٠٠ ميل جنوب شرق سواكن وجنوباً حتى أصبحت المناطق التي احتلتها متاخمة لما احتله الفرنسيون ومقابلة لباب المندب (٤٢).

وتحتم على الإيطاليين بعدئذ تدعيم حكمهم في مستعمرة إريتريا ، التي رأوا اتخاذها قاعدة يبدأ منها هجومهم على قلب إثيوبيا ذاتها ، واخضاعها فعلياً لسلطانهم ، لكنه لم تلبث أن نشبت الخلافات بين الإيطاليين وبين منليك الثاني (الذي أعلن إمبراطوراً في نوفمبر سنة ١٨٨٩) بسبب محاولة الإيطاليين اقتطاع أجزاء من مملكة تيجره عند تخطيط الحدود بينها وبين إريتريا.

كان توتر العلاقات بين إيطاليا والحبشة باعثاً لاغتباط كل من فرنسا وروسيا اللتين انتهزتا الفرصة ، ووسعتا شقة الخلاف بين الطرفين المتنازعين فقد كانت فرنسا وروسيا تعاديان إيطاليا لتمسكها بعضويتها في التحالف الثلاثي الموجه ضدهما ، والذي صار يجدد من حين إلى آخر ، ومن ناحية أخرى فإن الإيطاليين بتأسيس مستعمرتهم في إريتريا ، حالوا دون زحف الفرنسيين من مستعمرتهم في أوبوك صوب أعالي النيل وأفريقيا الوسطى ، وضيعوا على فرنسا فرصة منافسة إنجلترا في السيطرة على هذه الجهات.

ومن ناحية ثالثة فإن السماح للإيطاليين بالاستئثار بالنفوذ في الحبشة يمنع روسيا القيصرية من تحقيق أطماعها في شرق أفريقيا ، حينما كانت هذه الأخيرة تريد تأسيس مستعمرة روسيا في الحبشة ، على غرار المستعمرات التي أنشأتها الدول الأوربية الأخرى في أفريقيا (٤٣).

وفي عام ١٨٨٩م ، احتلت إيطاليا كرن وأسمرة أي معظم مناطق تيجري وأصبحت بذلك تتحكم في الطرق الجبلية إلى الحبشة فتكونت مستعمرة أريتريا واتخذت

أسمرة عاصمة لها بدلاً من مصوع ، وعقدت اتفاقيتين مع بريطانيا بدائرة نفوذ إيطاليسة تمتد من ساحل أريتريا وتنتهي إلى ساحل المحيط الهندي في الصومال الـذي عـرف بالإيطالي كما سمحت لإيطاليا باحتلال كسلا مؤقتاً على أن تبقى حقوق مصر في هـذا الميناء محفوظة دون مساس فاحتلته إيطاليا بالفعل عام ١٨٩٤م ووقع اختيار بريطانيـا على الجهات المقابلة لعدن فأجبرت مصر عام ١٨٨٤م على إخلاء بربرة وبلهار وزيلع واحتلتها وكونت ما سمي بالصومال البريطاني والغريب أن مصر ظلت تـدفع مرتـب نائب القنصل الإنجليزي الذي يكلف بإدارة هذه الجهات وكذلك الإضافة السنوية التـي كانت تدفعها للدولة العثمانية في مقابل ضم زيلع ومصوع وسواكن لها حتى بعد إخلائها كخطة من بريطانيا لاضعاف الخزينة المصرية كما أجبرت بريطانيا مصر أيضاً علـى إخلاء هرر عام ١٨٨٥م وسمحت لمنليك ملك شوا بالزحف عليها فاستولى عليهـا ولا تزال بيد الأحباش حتى اليوم كما غنمت فرنسا ما تسمى بالصومال الفرنسي (جيبـوتي) وأصبح هم الدول الاستعمارية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا تثبيـت منـاطق نفوذهـا فـي الصومال الذي أصبح ممزقاً إلى أربعة أجزاء لها وللحبشة.

ولما هزمت إيطاليا في معركة عدوة عام ١٨٩٦م أمام الحبشة عقدت معاهـدة بين إيطاليا وأثيوبيا أنهت الحرب واعترفت باستقلال أثيوبيـا اسـتقلالاً تامـاً وعينـت بموجبها الحدود بين أريتريا وأثيوبيا ، وكان مما عمق العداوة بين أريتريا والحبشة مـا قام به منليك من تعذيب الأسرى الإريتريين الذين شاركوا مع الإيطاليين فـي معركـة عدوة حيث قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف [٤٤]. وأصـبح الوضـع محرجـاً بالنـسبة للإيطاليين حلفاء الإنجليز ، وبسبب تقدم الفرنسيين من الغرب ، فألح الإيطـاليين علـى الإنجليز بوجوب إنقاذهم من حرجهم الذي هم فيه [٤٥].

وترتب على هزيمة الإيطاليين أن حولت إيطاليا اتجاهها إلـى تـدعيم نفوذهـا بصورة جدية في مستعمراتها في الصومال وإريتريا.

وفي ١٦ مايو سنة ١٩٠٨م عقدت إيطاليا مع اثيوبيا إتفاقية لتخطيط الحدود بين الصومال الإيطالي وأثيوبيا ، وبذلك استقرت إيطاليا في مستعمرتيها في إريتريا والصومال في شرق أفريقيا [٤٦].

٤- ألمانيا :

كانت ألمانيا تعارض التوسع الاستعماري في البداية كجزء من السياسة الألمانية القومية والتي كانت قد أعلنت في بداية السبعينات أنها سوف تقصر اهتمامها على القارة الأوربية.

وكان للتجار الألمان في غرب أفريقيا نشاط تجاري مع ساحل أفريقيا الغربي ، وساحل غانا بخاصة ، وكانوا يضغطون باستمرار على الحكومة الألمانية لدفعها لتثبيت أقدامها في هذه الجهات ، ووضع ممثلين لها فيها تساندهم قوات عسكرية حتى يطمئن التجار على مصالحهم المالية والتجارية هناك ، وبادرت الحكومة الألمانية إلى إعلان الحكومة الإنجليزية بذلك وطلبت إصدار التعليمات للسفراء والموظفين الآخرين الإنجليز لتسهيل مهمة ناختبجال في هذه الجهات ، وقد وصل الدكتور ناختبجال إلى بعض الجزر المقابلة لسيراليون في يوليه عام ١٨٨٤ ، ورأى إمكانية وضعها تحت النفوذ الألماني ، ولم يكد ينتهي شهر يوليو حتى كان قد أعلن قيام محمية توجولاند الألمانية [٤٧].

ثم اتجه إلى الكميرون حيث وجد الفرنسيين قد عقدوا أكثر من معاهدة مع الزعماء بينما اتجه غيرهم إلى إنجلترا يطلبون الحماية ، وكانت إنجلترا عندما اشتد الصراع حول تقسيم أفريقيا في القرن التاسع عشر قد خشيت أن تفلت منها الكميرون ، فتستولي عليها دولة أوربية أخرى ، فأرسلت مندوباً لمفاوضة الملوك الوطنيين ، في عقد معاهدات ولكن المندوب وصل متأخراً إلى العاصمة (دولا) وكان قد سبقه إليها مندوب ألماني ، أبرم مع الملك معاهدة في ١٢ يوليو سنة ١٨٨٤ مداها ٣٠ سنة وتتضمن تبادل المنافع المشتركة ،وقد اعترفت هذه المعاهدة بسيادة الكميرون وتم التعهد

باستخراج المعادن وزراعة المحاصيل مقابل قيام ألمانيا بتعليم الأهالي وضمان سلامة البلاد[٤٨].

ونجح الألمان في عقد عدد من المعاهدات مع بعض الزعماء الذين قبلوا أن يضعوا أنفسهم تحت حماية الحكومة الألمانية ولهذا قام النزاع بين الدول الثلاث ، ولم تلبث إنجلترا أو بمعنى أصح شركة النيجر الملكية أن ركزت اهتمامها على منطقة النيجر فانسحبت الكميرون وظل النزاع قائماً بين الألمان والفرنسيين ، ويرجع الفضل في انتشار النفوذ الألماني في الكميرون إلى تاجر من كبار تجار همبورج يدعى ويرمن Woerman كان صديقاً لبسمارك ، وقد قدم مذكرة عن أهمية هذه المناطق وعن الوسائل التي يرى أن واجب الحكومة الألمانية أن تتخذها لحماية مصالح ألمانيا التجارية في الكميرون وكانت هذه المذكرة أساساً للتعليمات التي أعطاها بسمارك لقائد حملة توجهت إلى الكميرون فوطدت نفوذ ألمانيا بها ، كما كان أيضاً هو المحرك لنشاط الحكومة الألمانية في توجو [٤٩].

وقد أبحر الدكتور ناختجيال صوب الكميرون حيث أجرى مساومات مع أحد الزعماء المحليين ويدعى بالملك بيل King Belle ليوقع على وثيقة تمنح الألمان حقوقاً في هذه الجهات مقابل عدية سخية وعده بها التجار الألمان ، ونجح ناختبجال في مهمته ورفع العلم الألماني معلناً بسط النفوذ الألماني على هذه الجهات ، وقد أثار هذا العمل من جانب ألمانيا كلاً من إنجلترا وفرنسا ، وفضلت إنجلترا أن توجه شركاتها التجارية التي كانت تعمل في هذه الجهات ، وفي مقدمتها شركة النيجر الملكية Niger Royal Company للعمل في المناطق الأخرى التي كان مجال العمل فيها فسيحاً دون منازع ، أما فرنسا فقد ظل نزاعها مع ألمانيا قائماً على النفوذ في المناطق حيث كان بعض الفرنسيين قد عقدوا معاهدات مع بعض الزعماء الأفريقيين شبيهة بالمعاهدات الألمانية وظل الخلاف قائماً بين الدولتين [٥٠].

وفي عام ١٩١١ تقدمت ألمانيا بمطالب استعمارية أخرى ونجحت في الاستيلاء على جزء من الكونغو الفرنسية. وبعد الحرب العالمية الأولى حصلت بريطانيا على مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية وعلى ربع مساحة مستعمرة توجولاند وجزء من مستعمرة الكاميرون ، أما فرنسا فاستولت على بقية مستعمرة توجولاند وعلى جزء من مستعمرة الكاميرون أكبر مما استولت عليه بريطانيا ، كما حصلت كل من بلجيكا والبرتغال على جزء من مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية ، كذلك فاز اتحاد جنوب أفريقيا بمستعمرة جنوب غرب أفريقيا الألمانية (٥١).

٥- أما **بالنسبة لبلجيكا** فقد سارعت لاقتسام الغنائم مع كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا ، وفازت ببسط سيطرتها على حوض الكونغو وراوافده الكبرى ، وكان السبب الرئيسي في ذلك إلى جانب دهاء الملك ليوبلد ومؤازرة بريطانيا له أن عقد معاهدات الحماية المزيفة مع زعماء القبائل ، وأخيراً فقد تراءى للدول الكبرى المجتمعة في برلين أن تجعل من الكونغو دولة حرة أو ما يسمى بالمنطقة الحرام أو مانع الاصطدام في قلب القارة الأفريقية ، كما استولت البرتغال بمقتضى معاهدة برلين على أنجولا في الغرب وموزمبيق على الشاطئ الشرقي ، وكانت لها على الشاطئين نقط ارتكاز قديمة، ولكنها عند تخطيط الحدود ألحقت أنجولا بمستعمرة الجابون ، وبذلك سدت طريق البحر على الكونغو البلجيكي مما أدى إلى حدوث مفاوضات نتج عنها منح الكونغو قطاعاً من الأرض ، وهو الجزء الذي أصبح فيما بعد مستعمرة صغيرة منفصلة يطلق عليها اسم "كابندا" (٥٢).

وفي عام ١٨٧٦ تكونت الجمعية الأفريقية الدولية بزعامة ليو بولد الثاني ملك بلجيكا لاحتلال حوض الكونغو ، وفي عام ١٨٨٥ عقد مؤتمر برلين حصل فيه ليوبولد على إذن من الدول الاستعمارية الأخرى ليقيم من المستعمرات البلجيكية "دولة الكونغو الحرة" على أن تكون تحت حمايته (٥٣) ، وقد كان ليوبولد من بين الطامعين في الأملاك التي احتلتها القوات المصرية في السودان إلى الشرق من مستعمرة الكونغو الحرة التي أنشأها ليوبولد في ١٨٨٤ – ١٨٨٥ فأخذ يتوغل شرقاً من مستعمرته إلى حوض بحر

الغزال ، وفي مايو ١٨٩٢ عقدت بريطانيا معاهدة مع ليوبولد أتاحت له السيطرة على الأراضي الواقعة على شاطئ النيل الغربي من بحيرة ألبرت حتى فاشوده[٥٤] ومن هذا استطاعت هذه الدول الاستعمارية تكوين امبراطوريات استعمارية في أفريقيا من شمال القارة إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها.

هوامش الفصل الرابع

١- د. القرحي ، ص ٢٣٠ - ٢٣٣

٢- د. فاروق عثمان أباظة : التنافس الدولي في جنوب البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث ، جامعة عين شمس ، ص ٣٧٦ ، ٣٧٧

٣- محمد عبد المنعم يونس : المرجع السابق ، ص ٣٨ - ٤١

٤- اشترك وينجت في حملة إنقاذ غوردون عام ١٨٨٤ ، كما اشترك في حملة استرداد السودان ١٨٩٦ – ١٨٩٨ وكان الساعد الأيمن لكتشنر في كثير من هذه الحملات ، وأصبح سردار الجيش المصري وحاكماً عاماً للسودان لفترة بلغت نحو ١٧ سنة من ١٨٩٩ – ١٩١٦ ثم مندوباً سامياً في مصر من ١٩١٧ – ١٩١٩ ولأنه استعماري فقد جاءت كتاباته من المنظور الاستعماري وإن كانت متكاملة وشبه دقيقة ، انظر ، Wingate Major F.R. : Mahdism and the Egyptian Sudan , London , 1891, PP. 54 – 55 – 67 - 72

٥- دار الوثائق القومية ، دفاتر عابدين ، د فترس / ٥ / ١٩ / ٢ قيد الأوامر ، أمر رقم ١ في ٢٢ يناير ١٨٨٣ ، وقد قتل علاء الدين باشا صديق حاكم عام السودان عندما اشترك مع هيكس في قيادة حملته المشئومة في واقعة شيكان في نوفمبر ١٨٨٣ – انظر ، مذكرات عثمان دقنه ، تحقيق ، د. محمد إبراهيم أبو سليم ، دار التأليف والترجمة والنشر جامعة الخرطوم ، طبعة أولى ، ١٩٧٤ ، ص٤١

٦- دار الوثائق القومية ، دفاتر عابدين ، دفتر س/٥/١٩/٢ تلغراف من حكمدار عموم السودان في ٣١ أغسطس ١٨٨٣.

٧- G. Douin : Histoire du Regne de khedive Ismail , Tome lll , Cairo, 1936 , P.1093

٨- الشيخ محمود القباني : السودان المصري والإنكليز ، الإسكندرية ، ١٨٩٦ ، ص ٣٠ ومابعدها ، ص ٢٦٦ ، وانظر ، د. أحمد أحمد سيد أحمد : المرجع السابق ، ص ٤٢٨

٩- زاهر رياض : استعمار أفريقيا ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦ ، ص ٣٨٤

١٠- Robert Collins : Op. Cit., P.178

١١- شارك أندريه جوليان ، ترجمة ، طلعت عوض أباظة : تاريخ أفريقيا ، دار النهضة المصرية ، ١٩٦٨ ، ص ١٢١ ١٢٢.

١٢- د. عبد الرحمن زكي : الإسلام والمسلمون في غرب أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٨٥

١٣- Victor Chezelas : Territories Africaine Mandat de la France Cameroun et Togo , Paris , 1931 , PP. 105 - 106

١٤- E. Burns : Abyssing and Italy, London, 1935, P.6-7

١٥- د. شوقي الجمل : تاريخ سودان وادي النيل وعلاقته بمصر ، جـ٣ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٥٤

١٦- W.Langer : The Diplomacy of Imperialism 1880 – 1902 , New York, 1951, P.P. 285 – 286.

١٧- د. شوقي الجمل ، ص ١٥٥

١٨- نفسه ، ص ١٥٩

١٩- إبراهيم فوزي : السودان بين يدي غوردون وكتشنر جـ١ ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ ، ص ٥٢ ، ٨٦ – ٨٨.

٢٠- أرثر شليس نفر : ونستون تشرشل ، دار الرشيد ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٣٩ ، ٤٠

٢١- نفسه ، ص ٤٠ ، ٤١

٢٢- Arther Silva White : The Expansion of Egypt , under Anglo – Egyptian Condonimiun, London , 1899, P. 384

٢٣- محمد عبد المنعم يونس ، ص ٤١ – ٤٤

٢٤- نفسه ، ص ٤٤ – ٤٦

٢٥- طارق عبد العاطي غنيم بيومي : سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ – ١٢٦٥ هـ / ١٨١١ – ١٨٤٨م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ١٥١.

٢٦- محمد عبد المنعم يونس ، ص ٤٦ – ٤٨

٢٧- د. إسماعيل أحمد ياغي ، محمود شاكر : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، جـ٢ ، ص ٢٢٥.

٢٨- د. شوقي الجمل ، ص ٧٠١.

٢٩- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٢٥ ، ٢٢٦.

٣٠- Victor Chezelas : Op. Cit., P. 106.

٣١- Collins : op. Cit., P.179.

٣٢- د. كوامي إنكروما ، ترجمة ، د. عبد العزيز عتيق : نحو تحرير المستعمرات – أفريقيا في كفاحها ضد الاستعمار – دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨ ، ص ٥١.

٣٣- W. Langer : Op. Cit., PP. 128 – 129

٣٤- M. Hertslet : Map of Africa by Treaty , Vol. 11, London, P.912

٣٥- Morrison Cliffen Beal Fashoda The Incident and its Diplomatic setting , London , P.12.

٣٦- د. شوقي الجمل ، ص ١٥٣.

٣٧- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٤٨٤ ، ٤٨٥.

٣٨- د. كوامي إنكروما ، ص ٥٢.

٣٩- نفسه ، ص ٥٢.

٤٠- محمد عبد المنعم يونس ، ص ٤٩ – ٥٢.

٤١- د. علي جريشة : حاضر العالم الإسلامي ، ص ١٤٥.

٤٢- د. جميل محمد عبد الله المصري : حاضر العالم الإسلامي ، ص ٤١٢.

٤٣- محمد عبد المنعم يونس ، ص ٥٢ ، ٥٣

٤٤- د. جميل المصري ، ص ٤١٢ ، ٤١٣.

٤٥- Sir Roland Wingate : Wingate of the Sudan , London , 1955 , P. 105

٤٦- محمد عبد المنعم يونس ، ص ٥٣.

٤٧- د. شوقي الجمل ، ص ٤٠٢.

٤٨- د. زاهر رياض ، ص ٢٣٤ – ٢٣٦.

٤٩- د. شوقي الجمل ، ص ٤٠٢ ، ٤٠٣

٥٠- نفسه ، ص ٤١١ ، ٤١٢.

٥١- د. كوامي أنكروما ، ص ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥.

٥٢- محمد عبد العزيز اسحق ، ص ٧٩ ، ٨٠

٥٣- د. كوامي إنكروما ، ص ٥٣.

٥٤- A. Silva White : Op. Cit ., P.394

الفصل الخامس

تصفية الوجود العربي في أفريقيا

أولاً : تصفية الإمبراطورية المصرية الإفريقية في شرق أفريقيا واقتسامها.

- معاهدة عدوة.
- إخلاء الحاميات المصرية.
- شرق السودان والدفاع عن سواكن.
- إخلاء بقية السودان.
- الأملاك المصرية في الصومال بعد الإنسحاب.

ثانياً : تصفية دولة البوسعيد في شرق أفريقيا.

أولاً : تصفية الإمبراطورية المصرية الأفريقية في شرق أفريقيا واقتسامها :

لما بدأت أنظار الدول الاستعمارية تتجه إلى الصومال بموقعه الاستراتيجي الهام منذ منتصف القرن التاسع عشر – اتجهت مصر لمد إدارتها لهذه الجهات لحمايتها من الأطماع الاستعمارية الأوربية.

وطلب الخديوي إسماعيل من الدولة العثمانية أن تعهد لمصر بإدارة مصوع وسواكن لتدرأ عنهما أطماع الدول الاستعمارية التي كانت قد اتجهت لعقد معاهدات مع من استطاعت إغرائهم من رؤساء القبائل والمشايخ متجاهلة السلطات الشرعية.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن شركة روباتينو الإيطالية اتبعت نفس الأسلوب لشراء منطقة في رأس عصب وحاولت إنجلترا وضع يدها على بربرة بنفس الطريقة.

ولذا اسرعت مصر بوضع يدها على بربرة الميناء الهام المطل على المحيط الهندي والذي لا يبعد كثيراً عن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

كما طلبت مصر من الدولة العثمانية إحالة ميناء زيلع الذي كان تابعاً للواء الحديدة إلى الحكومة المصرية ، وفعلاً صدر في أول يوليو ١٨٧٥م فرمان بذلك.

وشكلت مصر محافظة خاصة بسواحل البحر الأحمر ، ولما كانت سلطنة هرر الإسلامية قد وصلت إلى درجة كبيرة من الضعف ، فقد أرسلت حملة مصرية بقيادة رؤوف باشا فتحت هرر وضمتها للإدارة المصرية ، وأبقى أميرها السابق محمد بن عبد الشكور محافظاً لها تحت الإدارة المصرية ، وقد شكلت حكمدارية مستقلة عن حكمدارية السودان أطلق عليها اسم (حكمدارية هرر وملحقاتها) وكان يتبعها بربرة ، وزيلع ، وهرر.

وقد قامت هيئة أركان الجيش المصري بدراسة أوضاع هذه الجهات التي خضعت للإدارة المصرية وتحديد احتياجاتها العمرانية ، وما تحتاجه من مستشفيات ، ومدارس وغيرها ، وبناء على هذه التقارير قامت مصر بمشروعات متعددة لإمداد هذه

الجهات بالمياه العذبة ولنشر الأمن فيها وتنظيم المعاملات وإقامة المدارس والمستشفيات وغيرها مما كفل لسكانها حياة مستقرة طوال العام فاستقروا بها بعد أن كانوا يمارسون حياة الترحال ولا يستقر بهم المقام إلا في فترات محدودة من العالم.

على أن إنجلترا بالذات – لم تنظر بعين الارتياح لسيطرة مصر على المواني الهامة في البحر الأحمر كزيلع ، وبربرة ، وبلهار.

وبرغم ما تكبدته الحكومة المصرية من نفقات باهظة في تأمين هذه الجهات ، وفي تعميرها وإدخال وسائل المعرفة الحديثة بها – فقد ضغطت الحكومة الإنجليزية على الحكومة المصرية لإخلاء هذه الجهات مستندة لما انتاب مصر منذ أواخر عهد إسماعيل من تدهور اقتصادي وسياسي [١].

وفي السودان طلب رؤوف باشا حاكم السودان حضور المهدي لمقابلته في الخرطوم ، ولكن المهدي رفض قائلاً : "أنه هو سيد البلاد" فأرسل رؤوف باشا إلى مصر بهذه الأخبار ، وجاء في برقيته : "أنه أشيع عن وجود شخص يدعى محمد أحمد من أهالي دنقله من مشايخ الطرق الصوفية يدعي أنه "المهدي المنتظر" وهو موجود بجزيرة "أبا" التابعة لمديرية فاشودة ، وقد أرسلنا إليه لحضوره فحرر لنا أنه المهدي المنتظر ومن لم يصدق فالسيف ، ومعه ٢٠٠ نفر ، فأرسلنا إليه وابور وبلوكين وعساكر جهادية ومدفع تحت قومندانية صاغقول أغاسي الطوبجية لحضوره بدون زعزعة ، وإذا رفض يتم ضربه وإحضاره بالقوة [٢] ، وعبثاً حاول رؤوف باشا تشتيت المهدي واتباعه ، فقد انتصر المهدي على الجيش الذي أرسله رؤوف تحت قيادة راشد بك الذي قتل هو وجميع أفراد قوته البالغ عددها ٥٠٠ مقاتل لم ينج منهم سوى ثلاثة فقط حملوا الخبر إلى فاشودة ، وذلك في موقعة "قدير" في ٩ ديسمبر ١٨٨١ ، وقد زاع النبأ في كردفان وسنار والسودان الشرقي بين بربر وسلحل البحر الأحمر ، فانضم إلى المهدي آلاف الناس من جميع أنحاء السودان [٣].

وعلى أثر هذه الملامح المهدية أرسل المهدي إلى صديقه الخليفة عبد الله برد حقوق أهالي "بارة" من الغنائم وأن يرد إليهم رقيقهم وذلك لإيمانهم بالمهدية فإنهم

أصبحوا إخوان ، وأن هذا لا ينطبق إلا على الترك وأعوانهم (يقصد المصريين) [٤]، وقد جاء ذلك بعد استسلام حامية بارة والأبيض حيث أصبحت كردفان كلها في قبضة المهدي ومجيئ "عثمان دقنه" إلى المهدي وأخذه البيعة ثم تعيينه أميرا على شرق السودان [٥] وكان ذلك من أهم مكاسب الثورة المهدية.

الواقع أن عملية الاحتلال الإنجليزي للإمبراطورية المصرية في أفريقيا قد قسمها لنا أروع تقسيم "د. محمد فؤاد شكري" فكان القسم الأول هو "عدم التدخل" ومساعدة مصر في الاحتفاظ بممتلكاتها في السودان والعمل على إخماد الثورة المهدية فكانت بعثة "الكولونيل ستيوارت" وحملة "هيكس" ، ثم القسم الثاني وهو "إخلاء السودان" وذلك لبسط النفوذ الإنجليزي على مصر والسودان [٦] وسوف يأتي الحديث عن ذلك .

على كل حال أن حصار المهديين للخرطوم أعلن فيه المهدي أنه يرغب في القبض على "غوردون" حياً لأسره حتى يقايض به عرابي الذي قام بأسره الإنجليز في مصر [٧] ، وقد أدى ذلك إلى اهتمام مصر بإملاكها في السودان فوضعت البلاد تحت إدارة أطلقت عليها اسم "نظارة الأقاليم السودانية وملحقاتها" ، كما اهتمت الحكومة بتدعيم الأمن وإنشاء القلاع والتحصينات [٨] ، وفي المقابل وبعد أن حقق المهدي انتصاراته وضع نظاماً إدارياً خاصاً بدولته على غرار نظام الخلافة الإسلامية ، فأصبح هو رسول الله وعين أربعة خلفاء على غرار الخلفاء الراشدين الأربعة (أبوبكر وعمر وعثمان وعلي) رضي الله عنهم ، وقد نعته السلطان العثماني بأنه نبي مزيف ، وأنه متمهدي ، وأنه شقي دنقله [٩].

نتج عن هذه الأحداث انضمام الأهالي وبعض أفراد الجيش إلى المهديين وقد اعتبرتها الحكومة حركات عصيان ، خاصة بعد كل انتصار حققه المهدي ، فقد بلغ عدد أتباع المهدي بعد موقعة "آبا" في أغسطس ١٨٨١ كان ٨٠٠٠ ثمانية آلاف رجل زاد بعد واقعة الشلالي في مايو ١٨٨٢ إلى ٢٠٠،٠٠٠ رجل [١٠] وأصبح السودان الشرقي كله بعد سقوط الخرطوم في يد أنصار المهدي تحت سيطرة عثمان دقنه عدا

سواكن التي كانت في يد القوات المصرية ، كما أن التعاون الحبشي مع المهديين أدى إلى انسحاب حامية القلابات وحامية المتحة التي احتلها المهديون(١١).

ومن نتائج سقوط الأبيض عمل المهدي على تنظيم الإدارة فعلى سبيل المثال : أصدر منشوراً بأن أحمد سليمان أمين بيت المال أمين على إصلاح دنيا المسلمين ، وأن الخليفة عبد الله قام بإصلاح أمر الجيش (١٢) ، لذا أصدر أمراً للخليفة عبد الله أن يكون أمير جيش المهدية (١٣) ، كما أصدر منشوراً بأن عبد الرحمن النجومي أحد عماله (١٤) كما أصدر أمراً أجاز فيه قتل الأمراء المصريين وجميع عساكرهم واتباعهم لأنهم يحاربون ويعملون على أخذ أموال المسلمين كرها ، بل وأطلق عليهم لفظ النصارى ، واعتبر الترك كفاراً لمخالفتهم أمر الرسول (١٥).

أما غوردون فقد أرسل إلى المهدي يخبره بأنه قد تعين والياً على السودان باتفاق الحكومتين المصرية والإنجليزية لمعالجة حال السودان وفتح طريق الحج وفك الأسرى المسيحيين وغيرهم وإذا كان يريد أن يكون سلطاناً على كردفان فإنه يعطيه ذلك فطلب المهدي من عثمان دقنه بأن يكتب إلى غوردون بأنه قضى على حملة هيكس (١٦) وذلك تهديد لغوردون بأنه سوف يقضي عليه ، وقد سبق أن ذكرنا مثل هذا التهديد لرؤوف باشا وقد نفذ بالفعل.

لذا دعا المهدي غوردون للتسليم ولكن غوردون رد عليه رداً قاسياً ، فقد أجابه بأن السلاح هو الذي سيفصل بينهم وكانت النتيجة قتله (١٧) رغم ما قام به غوردون من إنشاء للطوابي مثل طابية "بري" حيث يوجد بها مركز قيادة القسم الشرقي وقائدها هو "أميرالاي نجيب بك" وهي تضم عدة مباني حصينة يلتف حولها خندق كبير (١٨) ناهيك عن تقوية دفاعاته في أم درمان حيث أرسل إليها قوة كبيرة من المشاة المدفعية (١٩) ، ولكن الحرب سجال ففي أغسطس عام ١٨٨٣ كانت واقعة "أوكاك" استشهد فيها عدد كبير من المهديين منهم أخوين لعثمان دقنه (أحمد دقنه ومحمد دقنه) وكذلك قاضي سواكن وأخوه (٢٠).

وفي أواخر فبراير ١٨٨٤ وصلت حملة قوامها ٤٠٠٠ أربعة آلاف جندي بقيادة الجنرال "جراهام" إلى سواكن [٢١] وفي ١٣ مارس من نفس العام حدثت معركة التمينيب وبلغ عدد القوات التابعة لجراهام من ترك ومصريين وإنجليز نحو عشرون ألفاً فيهم خياله نحو ستة آلاف تحت قيادة جراهام ، وفي هذه المعركة استشهد من المهديين نحو ألفين وجرح كذلك ، أما الإنجليز فقد خرج إليهم ثلاثة عشر ألفاً فألقى في قلوبهم الرعب فعادوا ، ولكن لم يصل منهم سواكن إلا خمسة أو ستة آلاف وهلك الباقي هلاكاً لم يعلموا كيفيته ، إلا أن تكون الأرض خسفت بهم وهو محل هلاكهم عند الناس[٢٢].

ولم تسمح بريطانيا لجراهام بالتقدم نحو بربره واستدعى مع قواته إلى مصر في ابريل بعد أن ترك بعض القوات للدفاع عن سواكن ومنع نفوذ المهدية من القرب إلى البحر الأحمر.

واضح أن السلطات البريطانية في سواكن كانت تخشى من حدوث تأثير للمهديين في الحجاز وتعمل على الحيلولة دون ذلك.

وفي الفترة التالية شدد المهديون هجماتهم على الحاميات المصرية في السودان الشرقي ، ومن أجل إنقاذ الحاميات المصرية في تلك الجهات أوفدت الحكومة البريطانية بعثة إلى إمبراطورية الحبشة بقيادة وليم وايدب عن الحكومة الإنجليزية ومازون بك محافظ مصوعه نيابة عن الحكومة المصرية لإبرام اتفاق مع الحبشة بهدف تسهيل عملية سحب وإنقاذ القوات المصرية التي أصبحت محاصرة وتأمين سلامتها عند مرورها بأراضي الحبشة في طريقها إلى ميناء مصوع وتمكنت هذه البعثة من إنجاز مهمتها وتوقيع معاهدة عدوة في ٣ يونيو ١٨٨٤ مع الأحباش على أن تحصل الحبشة على المناطق سوف تنسحب منها القوات المصرية في عمديب وسنهيت وقد تسلم الأثيوبيون وفق هذه المعاهدة مقاطعة بوغوص في ١٢ سبتمبر ١٨٨٥ كما سقطت

كسلا في أيدي المهديين بعد ضغط وحصار استمر قرابة عام كما سقطت القضارف في أبريل ١٨٨٤ (٢٣).

معاهدة عدوة :

غادرت البعثة المكونة من الأدميرال وليام هيويت Sir William Hewett ويساعده كابتن سبيدي ويمثل الجانب البريطاني وميسون بك Mason محافظ مصوع – وهو أحد الضباط الأمريكان في خدمة الجيش المصري – ويمثل الحكومة المصرية ، مصوع متوجهة إلى الأراضي الأثيوبية لكي تتفاوض مع الإمبراطور وتوقع المعاهدة معه في ضوء التعليمات التي صدرت إليها ، وكتب الأدميرال في ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٤ رسالة إلى يوحنا يوضح فيها تفاصيل شروط المعاهدة المقترحة بين مصر وأثيوبيا وبريطانيا ، وكان الإمبراطور في منطقة تيمبين Thembien فاقترح في رده على هيويت أن تكون المفاوضات معه في ماكالي ، ولكن بعد أن وصل الأدميرال وبعثته إلى عدوة في ٢٦ أبريل أصر على ألا يتقدم أكثر من ذلك ، مما جعل الإمبراطور يوافق على أن يأتي إليه ويقابله في هذه المدينة ، ولما كان ذلك يستغرق حوالي ثلاثة أسابيع ، فقد طلب إليه أن يناقش شروط الاتفاق مع رأس الولا وذلك حتى يصل إليه وبالفعل تم ذلك للاتفاقية ، وفي ٢٦ مايو كان الإمبراطور قد وصل إلى عدوة واستقبل الأدميرال وبعثته استقبالاً طيباً حيث تسلم الخطابات الموجهة من الملكة فيكتوريا والخديو واللورد نابيير وكذلك الهدايا التي قدمت له من المدافع والبنادق ، وقد سر الأمبراطور سروراً عظيماً بها.

وفي ٢٨ مايو تقابل الإمبراطور مع البعثة مرة أخرى حيث بحث هذه المرة بنود المعاهدة المقترحة والتي قدم الأدميرال مشروعها إلى الإمبراطور ، وقد قبلها وإن كان قد استفهم عن انسحاب الحاميات المصرية من مصوع ومنكولو ، ولما لم تكن لدى هيويت أية اوامر بالانسحاب من مصوع أو منكولو فقد أجابه بأنه ستبقى حامية صغيرة في منكولو ، وقد قبل يوحنا ذلك الوضع مادام هذا تحت الحماية البريطانية.

وفي ٣١ مايو استأنفت المناقشة وكانت حول موضوع الجمارك في مصوع ، فاقترح الإمبراطور أنه بعد إسقاط مصاريف الميناء يقسم مناصفة ما يتبقى من حصيلة الجمارك بين مصر وأثيوبيا ، وطلب النص على ذلك في المعاهدة ، ولما كان ذلك يتعارض مع حقوق سيادة الدولة العثمانية على هذا الميناء فقد نجح الأدميرال في أن يحول الإمبراطور نظره عنها إلى أفضلية حصول أثيوبيا على حرية التجارة في مصوع ، وأنه يستطيع أن يقيم نقطاً للجمارك في بلاده يفرض فيها الرسوم ويحصل ما يريده ، وفي اليوم الذي حدد للتوقيع على المعاهدة (٣ يونيه ١٨٨٤) طلب أن تسري المادة التي تنص على حرية التجارة في مصوع من هذا اليوم بدلاً من أول أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وقد وافق هيويت على ذلك وعدلت هذه المادة ، وعندما تم ذلك انتهت البعثة من مهمتها عادت إلى الساحل حيث بقى كابتن سبيدي في مصوع لتنفيذ شروط هذه المعاهدة بالتعاون مع ماسون بك محافظ مصوع.

وقد اشتملت المعاهدة على ست مواد ، نصت فيها على حرية التجارة والسماح لأثيوبيا بالقيام باستيراد الأسلحة بمجرد توقيع هذه المعاهدة ، وعند جلاء القوات المصرية عند تحصيناتها في كسلا واميديب وسنهيت تؤول ملكية هذه التحصينات بما تشمل عليه من مباني وأسلحة وذخيرة إلى أثيوبيا ، وتعهد الإمبراطور بتقديم كافة التسهيلات الممكنة للقوات المصرية في إنسحابها من كسلا وأميديب وسنهيت عبر الحدود الأثيوبية إلى مصوع . كما تعهد الخديوي بتقديم كافة التسهيلات اللازمة لتعيين المطارنة المصريين الذين تحتاجهم كنيسة أثيوبيا ، وتعهد الطرفان مصر وأثيوبيا – بتبادل المجرمين من العدالة ، وابتداء من أول سبتمبر ١٨٨٤ ترد إلى الحبشة البلاد المعروفة ببلاد بوغوص . وأخيراً أحيل أي خلاف بين خديوي مصر وإمبراطور أثيوبيا بعد التصديق على هذه المعاهدة إلى بريطانيا حيث يقبل الطرفان تحكيم ملكتها في تسوية كل خلاف عساه أن يحصل بين أثيوبيا ومصر بعد التوقيع على المعاهدة على أن يوحنا بعد توقيعه على هذه المعاهدة أرسل إلى الخديوي يقول أن مسألة مصوع

لم تتنه وفق رغبته ، وادعى أن الخديوي يعلم أن مصوع كانت منذ عهد قريب خاضعة لأجداده وأباطرة أثيوبيا.

وقد اختلفت شروط المعاهدة قليلاً عن التعليمات الأصلية التي صدرت إلى هيويت قبل توجهه للتفاوض مع يوحنا ، فبالرغم من أن التعليمات كانت قد حرصت على حقوق السيادة العثمانية على سواحل البحر الأحمر ، أو في شرق السودان ، فإن المعاهدة لم تشر إلى هذه الحقوق ، بل أنه عندما طالب يوحنا بإعطائه كسلا أجابه الأدميرال بأنه غير مزود بأية سلطة لإعطائه هذه المدينة ، فهو لم يحدد الجهة التي زودته بالسلطة ، وبالتالي يمكن استنتاج أنه مادام هو مبعوثاً من بريطانيا ومعه مندوب مصر أي أن كلا الدولتين لم تخولا له سلطة منح الإمبراطور مدينة كسلا ، وما يؤكد أن مقدمة المعاهدة لم تشر إلى تبعية مصر للدولة العثمانية بل ذكرت أن الخديوي باعتباره حاكماً مستقلاً مساوياً لملكة بريطانيا وإمبراطور أثيوبيا ، بالرغم من أن ذلك يتعارض مع معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وربما قصدت بريطانيا إبعاد الدولة العثمانية عن هذه المنطقة حتى لا تدخل في مشاكل دولية تعوق تحقيق أهدافها التوسعية بعد ذلك سواء في مصر أو السودان أو في باقي المناطق الواقعة على ساحل البحر الأحمر أو القرن الأفريقي ، كما أنه ذكرت اسم الخديوي توفيق بجانب ملكة بريطانيا وإمبراطور أثيوبيا فعلت ذلك بهدف إيهام الدول الأوربية المنافسة لها مثل فرنسا – التي عملت بعد ذلك على إخراجها من مصر – بأنها تعترف ضمناً باستقلال مصر وأن احتلالها لهذا البلد إنما هو احتلال مؤقت سرعان ما ينتهي عندما تستقر أحوالها الداخلية[٢٤].

أخلاء الحاميات المصرية :

أما عن عمليات إخلاء مديريات السودان ، فقد تبدأ منذ حملة هيكس الذي قام على رأس جيش كبير لمهاجمة الثوار المهديين ، إلا أن آلاف عديدة من الفرسان والمشاة المهدية وكثير من الأفراد الذين خرجوا من حملة هيكس وانضموا إلى المهدي تقدموا واخترقوا مربع هيكس وأبادوا حملته إبادة تامة حيث قتل كل أفراد الحملة باستثناء بعض مئات من الجرحى والأسرى الذين اختبأوا بين الجثث في موقعة

"شيكان"، وكان ذلك يومي ٤ و ٥ نوفمبر ١٨٨٣ وعاد المهدي وأتباعه بكثير من الغنائم[٢٥] وتعتبر هذه الموقعة من أهم انتصارات المهدي وقواته ، وكان الضحية في ذاك آلاف من المصريين الذين دفع بهم حكامهم جبراً من الاحتلال الإنجليزي لقتال أشقائهم في السودان.

ولما قضى على حملة هيكس أخبر المهدي الأهالي بذلك وطالبهم بمحاصرة الخرطوم [٢٦] وساعد هذا النصر على انضمام كثير من السودانيين حيث رأوا فيه صدق مهديته.

وفي ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ أرسل شريف باشا مذكرة إلى سير إفلين بارنج برفض الحكومة المصرية ترك بعض مناطق السودان لعدم تمكين المهديين من السودان الشرقي ، وعدم اضطراب القبائل التي مازالت على ولائها للحكومة المصرية ، وكذلك القبائل المترددة مثل الكبابيش ، وبذلك يتسع نفوذ المهدي ، وتضيق رقعة أراضي مصر ، وعددت المذكرة فضل الاحتفاظ بالسودان وتمكين البعوث العلمية من ارتياده والإرساليات الدينية من الإقامة فيه ، كما اعترف شريف باشا في مذكرته بأن الثورة المهدية ثورة ذات طابع ديني ، ويجب التدخل التركي ، فمصر مدت يد العون في كثير من المواقف في القرم وكريت وصربيا وبلغاريا ، وعلى تركيا الإسراع حتى لا تمتد الثورة إلى طرابلس وإلى الجزيرة العربية [٢٧] وغفل شريف باشا عن حال تركيا التي لا حول لها ولا قوة ، فقد احتلت إنجلترا مصر دون أن تبدي تركيا أية مقاومة ، بل ما أصدره السلطان العثماني – عصيان عرابي – كان له أكبر الأثر في ضياع مصر.

نتج عن التهديد الإنجليزي للحكومة المصرية أن صدرت الأوامر في ١٦ يونيه ١٨٨٤ إلى الحاميات العسكرية الموجودة في مديرية التاكة بالانسحاب منها [٢٨] وبالفعل تم تسليم هذه المناطق الواقعة على الحدود جميعها للحبشة في ديسمبر من نفس العام[٢٩].

وقد أخبر قائد القوات المصرية في شرقي السودان بنصوص هذه المعاهدة ، عندما تقابل مع الأدميرال هيويت وميسون بك في مصوع في ٩ يونيه سنة ١٨٨٤ ، وذكر له أيضاً أن سنهيت واميديب والقلابات والجيرة والتاكة وباقي نقط الحدود ستسلم إلى أثيوبيا في شهر سبتمبر التالي وذلك بعد عودة جميع الجنود المصريين إلى مصوع بواسطة القوات الأثيوبية بقيادة رأس ميكائيل ، كما ذكر له أنه في حالة حدوث غارة على إحدى النقط المصرية عليه أن يقوم بتبليغ رأس ميكاييل المسئول عن تنفيذ الإخلاء، وكانت طريقة الإخلاء الآتي تتوجه جيوش أثيوبيا إلى القلابات والتاكه وما هم بالقرب من النقط المقيمة فيها جنود مصر حيث يجري تسليم هذه النقط بكامل معداتها ومهماتها إليهم ، وبحسب أمر الإمبراطور أو من ينوب عنه تتوجه هذه الحاميات إلى الجهة التي يحددها لهم ، فإن كان داخل أثيوبيا كان جنود هذه الحاميات عزلاء ، أما إذا كانت الحاميات على أطراف مديرية التاكة فإنه يسمح لهم بالانسحاب بأسلحتهم وربما كان ذلك لحمايتهم من غارات المهديين حتى أميديب ومنها إلى مصوع بدون سلاح وبعدها تسلم أميديب إلى الأثيوبيين وتتوجه حاميتها إلى سنهيت حيث تسلم سلاحها إلى مخازن حامية سنهيت ، وكانت أولوية الإنسحاب للحاميات البعيدة عن الحدود الأثيوبية إلى أثيوبيا أو سنهيت ثم إخلاء الأخيرة وما يجاورها على الحدود الأثيوبية وتسليمها للأثيوبيين بعد ذلك.

ولما كانت بريطانيا تنوي سحب جميع الحاميات المصرية من كافة أنحاء السودان وليس من النقط التي جاءت في المعاهدة فحسب ، فقد بعثت ملكة بريطانيا برسالة إلى يوحنا بعد توقيع المعاهدة تقول فيها أنها تعتمد عليه في تقديم كافة التسهيلات لإنسحاب أية قوات مصرية قد ترغب في المرور عبر أثيوبيا إلى الساحل، وكانت مصر قد أصدرت أوامرها بتجميع قواتها في المحطات المحددة في المعاهدة الموقعة من أثيوبيا ، لذلك فقد أجلت عملية تسليم بوغوص إلى أثيوبيا التي كان محدداً لها ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، ولم يتم في هذه الوقت سوى تسليم طابية صغيرة هي طابية الصباب فقط الواقعة على بعد أميال من سنهيت كما سلمت معها جميع معداتها

الحربية إلى نائب رأس الولا ، وقد أدى هذا التسليم إلى جعل الأهالي حول قلعة سنهيت تابعين لأثيوبيا ، أي أن سنهيت أصبحت تابعة فعلاً لأثيوبيا ما عدا قلعة سنهيت التي لم تسلم وذلك حتى يتم إخلاء السودان من الحاميات الأخرى.

ولقد أثار عدم تسليم سنهيت ، كلها بما فيها من منشآت وأسلحة إلى أثيوبيا أن أرسل الولا يحتج على ذلك إلى كابتن سبيدي ، وقد انزعج الأخير وأسرع وأرسل إلى الإمبراطور يوضح له أن رأس الولا قد فهم نصوص المعاهدة خطأ وأشار إلى أن إخلاء حامية سنهيت سيحدث فقط عندما تغادر حاميات كسلا وأميديب وسنهيت ، وضم سبيدي إلى رسالته هذه رسالة الملكة فيكتوريا التي تطلب فيها تسهيل انسحاب الحاميات المصرية الموجودة في كل أنحاء السودان.

على ألا يفهم من ذلك أن بريطانيا قد نقضت المعاهدة بعدم تسلمها بوغوص ولكنها استغلت رغبة يوحنا الشديدة في ضمها إليه للمساعدة على إخلاء كسلا من حاميتها المصرية والتي كانت محاصرة من المهديين ، وبالرغم من الحماس الذي أبداه يوحنا لانجاد حامية كسلا فإن تدخل الأثيوبيين في السودان قد يؤدي إلى نتائج خطيرة حذر منها الأدميرال هيوبيت ، كما أن جوردون عندما علم بأن يوحنا سوف ينجد الحاميات المصرية علق بقوله أن ذلك سيدعم ثورة المهدي ، إذ أن دخول شعب همجي يدعي المسيحية ضد أهل هذه البلاد المسلمين الذين ظلوا صامدين ضد المهدي سيؤدي إلى ازدياد الموقف في شرق السودان سوءاً وأن منحه سنهيت يقطع الطريق الآمن من مصوع إلى كسلا (٣٠).

ناهيك عن قسوة غوردون وتهكمه حتى على الأوربيين أنفسهم وقد ظهر ذلك جلياً في يومياته خاصة عندما علم أن بعض الأوربيين قد استسلموا للمهدي وأعلنوا ولائهم له وذلك بعد أن آلت كردفان كلها للمهدي واستسلم عدد من هؤلاء الأوربيين أمثال سلاطين باشا وفرانك ليبتون.

ليس هذا فحسب فقد عبر غوردون في يومياته عن غضبه حينما علم بأن عدداً من أفراد الإرسالية التبشيرية في كردفان (٥ قساوسة و٦ راهبات) اعتنقوا المهدية وغيروا أسمائهم حرصاً على سلامتهم [٣١] وهذا دليل قوي على تعصب غوردون الديني وكراهيته للمسلمين ، ولماذا نقول هكذا فقط ؟ ألم يكن استعماري ؟ كما ألقى اللوم على الحكومة الإنجليزية لعدم تدعيمها لقوات صمونيل بيكر من قبل خاصة عندما نجح الدراويش في الاستيلاء على بربر وشعر غوردون بآثار هزيمة بيكر فقال : "لو أن الحكومة دعمت بيكر لأمكن الإبقاء على طريق بربر – طوكر مفتوحاً ولما هزمه الدراويش [٣٢] ويتضح من ذلك تكبر وعنجهية غوردون التي أدت إلى فصله.

ليس هذا فحسب فإن غوردون أصر على عدم التسليم للمهديين أثناء حصار الخرطوم ، وتظاهر بأنه يمكنه الصمود أمام الحصار لعدة شهور ، وأنه سوف يبقى في الخرطوم لأطول فترة ممكنة ، فإما قمع الثورة أو الانسحاب إلى خط الاستواء وإن هذا ليس مشرفاً لحكومته لعدم اهتمامها بإنقاذه وانقاذ الحاميات الموجودة هناك [٣٣] ولكن عملية حصار الخرطوم وضرب المدينة بقذائف المدفعية التي غنمها المهديون من حملة هيكس ، ودخل المهدي الخرطوم وان المهديين أحرقوا كلَ الكتب والأوراق الحكومية ، أما الضباط الكبار فقد أرسلهم المهدي إلى أماكن بعيدة حيث قتلوا [٣٤].

إن المباحثات التي دارت بعد إبادة حملة هيكس والتي أدت في النهاية إلى قرار الحكومة البريطانية بالانسحاب من السودان وانتداب غوردون لتنفيذ هذه السياسة فقد أعلن اللورد جرانفيل في برقية لسير إفلين بارنج في ٤ يناير ١٨٨٤ أن الوزير المصري أو مدير المديرية الذي لا يتعاون مع الحكومة البريطانية عليه أن يخلي كرسيه لغيره [٣٥] ونتيجة لذلك ولاصرار الاحتلال الإنجليزي على وجوب إخلاء السودان ، وعلى الحكومة المصرية اتباع النصائح التي يسديها الإنجليز للخديوي وذلك لحسن إدارة مصر وسلامتها من الخطر ، وكان لتعجيل الحكومة البريطانية بطلب إخلاء السودان أثره حيث قدم شريف باشا استقالته من منصبه فقد رأى أن السودان

تابعاً للباب العالي ، وقد وضع في أيدي المصريين أمانة لإدارته [٣٦] ومن ذلك التاريخ أخذت إنجلترا تعلن عن سياستها الاستعمارية في السودان وعلى مصر تنفيذ ذلك.

بعد استقالة شريف تألفت وزارة جديدة برئاسة نوبار على أساس تنفيذ سياسة الإخلاء التي طلبتها بريطانيا ، وما أن تم تأليف الوزارة ، حتى أسرع نوبار بإرسال تعليماته إلى نائب الحاكم العام في السودان لاتخاذ التدابير اللازمة نحو ترحيل النساء والأطفال والأهالي الذين يرغبون في ترك الخرطوم وإرسالهم إلى بربر كما طلب من إصدار الاوامر إلى قائد حامية سنار بالانسحاب إلى الخرطوم مع كل الموظفين والأهالي الذين يرغبون في ترك المديرية وكان على نائب الحكمدار أيضاً إبلاغ نفس هذه الأوامر لسلطات بحر الغزال وخط الاستواء.

وكان على حكومة نوبار أن تبحث عن الرجل الذي يصلح لتنفيذ سياسة الإخلاء التي قبلت وزارته السلطة على أساسها ، وفي أول الأمر اتجهت النية إلى إرسال عبد القادر حلمي الذي أصبح وزيراً للحربية لسابق خبرته بشئون السودان ، غير أنه لم يقدر له السفر إنجاز هذه المهمة ، ذلك لأن بارنج أصر على أن يعلن الحاكم فور وصوله إلى الخرطوم إعتزام الحكومة المصرية ترك السودان وكان عبد القادر حلمي يرى أن إعلان هذه النية سوف يؤدي إلى انضمام القبائل التي مازالت موالية للحكومة إلى المهدي ، ومن ثم أصبح لا مناص من استخدام ضابط بريطاني للقيام بعملية الإخلاء وقبل بارنج (كرومر) استخدام غوردون لهذه المهمة ، ولن نتعرض هنا للظروف والخطوات التي انتهت بلختياره ولكن نستطيع أن نقول أن غوردون أصبح بذلك المسئول عن تنفيذ خطة الحكومة الإنجليزية في إنهاء الوجود المصري في السودان [٣٧].

وبالرغم من أن يوحنا وقائده الولا استعدا بقواتهما لنجدة حامية كسلا فإن سبيدي أرسل إلى الإمبراطور يسأله أن يرسل قواته لا إلى كسلا ، ولكن للمساعدة في انسحاب الحامية المصرية من القلابات وسمح له بالاستيلاء على الأسلحة والذخيرة التي

للحامية ، وكانت الحجة سوء موقف الحامية المصرية في القلابات وحاجتها الشديدة للانقاذ ، وقد لبى الإمبراطور هذا الطلب بسبب تأييد الملكة له فأقر الإمبراطور حملته لنجدة كسلا ، وقد أخبر بذلك نوبار باشا رئس النظار الذي تفاوض مع بارنج وقرر الاثنان التمسك بالحالة الحاضرة في كسلا حتى تتضح الأوضاع في الخرطوم ، وما يحدث من تطورات ، وخاصة بعد أن أرسلت حملة لانقاذ جوردون وذلك في أواخر سنة ١٨٨٤ (٣٨).

شرق السودان والدفاع عن سواكن :

في الفترة التالية لسقوط الخرطوم كان السودان الشرقي بأكمله قد سقط في يد أنصار المهدي وأصبح تحت سيطرة عثمان دقنه فيما عدا سواكن التي بقيت في أيدي القوات الحكومية فقد أمكن بفضل تعاون الأثيوبيين عقب معاهدة عدوة (٣ يونيو ١٨٨٤) انسحاب حامية القلابات بسلام فوصلت مصوع في أخر مايو ١٨٨٥ مع حامية المتمة التي احتلها المهديون بقيادة محمد ودرباب في ٥ مارس ١٨٨٥ ثم انسحبت حامية عمديب ووصلت إلى مصوع في ١٠ أبريل ، كذلك فقد أخليت سنهيت ووصلت حاميتها إلى مصوع في نفس الوقت ، أما حامية الجيرة فقد انسحبت في ٨ يوليو ، واضطرت كسلا إلى التسليم للمهديين في ٣٠ يوليو من العام نفسه بعد صراع مع المهديين دام أكثر من عام أبلت حاميتها فيه بلاءاً حسناً وبعد أن نفذت فيها الأقوات على الرغم من الخدمات التي أدتها قبيلتا الحلانجة وبني عامر المجاورتان في الدفاع عن المدينة.

أما الأثيوبيون فقد تسلموا مقاطعة باغوص في ١٢ سبتمبر ١٨٨٥ طبقاً لنصوص معاهدة عدوة سالفة الذكر وكانت القضارف قد سلمت للمهديين في أبريل ١٨٨٤ ، وهكذا أصبح عثمان دقنه يسيطر على كل المنطقة المجاورة لسواكن وبات من الضروري أن يضع الخليفة يده على هذا الميناء لأنه طالما بقيت به قوات معادية فسوف يظل نقطة وثوب على حكومته وعلى الرغم من أن دقنه فشل في الاستيلاء على سواكن إلا أنه أصبح يسيطر على شرق السودان كله بعد انسحاب حملة جراهام ، وفي

١٢ مارس ١٨٨٥ وصل جراهام على رأس قوة كبيرة من الإنجليز والهنود والمصريين تبلغ ١٢ ألفاً ولم تكن قوات عثمان دقنة تتجاوز عشرة آلاف يتركز معظمها في مركز قيادته في تساي وما لبث جراهام أن التحم مع المهديين وأوقع بهم الهزيمة في معركة أوفرك في ٢٢ مارس التي تمكن بعدها من دخول تماي في ٣ أبريل بعد أن انسحب منها عثمان دقنه إلى المرتفعات المجاورة أملاً في أن تطارده القوات الحكومية ولكن جراهام انسحب من تماي نظراً لقلة المياه بعد أن أحرق المؤن والذخائر التي وجدها بها، ونتيجة لذلك أصبحت سواكن بمنأى عن التهديد المباشر للمهديين ، ويرى البعض أنه لو كانت الفرصة قد اتيحت لجراهام لمتابعة مطاردة عثمان دقنة لكان من المحتمل القضاء عليه نهائياً لولا قرار الحكومة الإنجليزية بانسحاب حملة جراهام من سواكن، تنفيذاً لسياسة إخلاء السودان والاكتفاء بموقف دفاعي في سواكن وعلى الحدود الجنوبية لمصر ، بعد أن تخلت إنجلترا عن فكرة هدم المهدي في الخرطوم.

والواقع أن جراهام انسحب إلى سواكن بعد أن أدرك عدم جدوى الاشتباك مع عثمان دقنه والحقيقة أن حملة جراهام الكبيرة لم تحقق الغرض الذي أرسلت من أجله فقد بقى عثمان دقنه يتمتع بحرية الحركة في شرق السودان وحقيقة أمكن إنقاذ سواكن وتأمينها فضلاً عن تأمين مصر من الغزو عن طريق الصحراء الشرقية وساحل البحر الأحمر طالما ظلت القبائل على ولائها للحكومة . لكن على الرغم من هزيمة توفرك فإن المهديين لم تنزل بهم ضربة حاسمة بالإضافة إلى أن طريق بربر سواكن لم يفتح ولم يمتد الخط الحديدي سوى مسافة قصيرة وهي الأغراض التي نصح ولسلي من أجلها بإرسال حملة جراهام على السودان الشرقي.

تسلم هندرسون مقاليد الأمور من جراهام في سواكن وانسحب معظم القوة ولم يبق في سواكن إلا قوة من الجنود المصريين والهنود وبانسحاب جراهام وقوات عثمان دقنه إلى تماي ثانية وعادت سيطرته على شرق السودان ، ومن المحتمل أن تكون هذه

الجملة قد أرسلت بقصد القضاء على احتمال مهاجمة أنصار المهدي لمصر من الصحراء الشرقية.

كان هذا هو الموقف في شرق السودان عندما تسلم التعايشي زمام الأمور في السودان خليفة للمهدي ، وما لبث عثمان دقنة أن انتقل لكسلا بعد استسلام حاميتها للمهديين وبعد أن حوله قبائل الأمرار والهدندوة ، وفي ١٩ أغسطس ١٨٨٥ سلمت حامية سنار إلى المهديين فأمر التعايشي قائده محمد عبد الكريم بتخريبها وكان العامل الحاسم في سقوطها هو إخلاء دنقلة (٣٩).

ومما يؤكد ذلك أن بريطانيا فيما بعد شجعت إيطاليا على احتلال كسلا بعد أن عقدت معها اتفاقية برجوعها إلى السودان عندما تسترده مصر ، وهذا الاتفاق كان مستحيلاً عقده مع يوحنا في ذلك الوقت لسببين أولهما عدم الرغبة في الكشف عن خططها المستقبلية حيال السودان في ذلك الوقت المبكر بالإضافة إلى معرفتها برغبة يوحنا في ضم المدينة إليه ، لهذا فضلت بريطانيا سقوط كسلا على أن ينقذها يوحنا ، ويؤكد ذلك أن الكولونيل ، شيرماسيد حاكم سواحل البحر الأحمر اعتقد أن حضور السفن الإيطالية محملة بالجنود أمام مصوع في أول فبراير سنة ١٨٨٥ فرصة جديدة أمام العرب والأثيوبيين في شرق السودان ، ولكن سيرافيلين بارنج أبلغه ، بأن جزء من قوات حملة الإنقاذ – بعد سقوط الخرطوم في ٢٦ يناير – قد يصل إلى سواكن ولكن ليست هناك أية حملة مصرية أو إنجليزية ذاهبة إلى كسلا التي كان على حاميتها أن تقرر الخروج والسير صوب البحر الأحمر أو مفاوضة المهديين ، كما استبعد الاستعانة بقوات إيطالية كانت في مصوع لانقاذ كسلا لأن ذلك ليس في مصلحة بريطانيا (٤٠).

أما مصوع فكان الإيطاليون قد اتجهوا إلى اتخاذ مسلك الإنجليز والفرنسيين فقاموا بشراء أراضي في عصب القريبة من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وذلك من مشايخ القبائل ، ومع الانسحاب المصري في البحر الأحمر ، قام الإيطاليون باحتلال بيلول في ٢ فبراير سنة ١٨٨٥وقاموا بنقل الحامية المصرية الصغيرة التي وجدوها

هناك على إحدى سفنهم إلى مصوع ثم وصلت البواخر الإيطالية في ٤ من فبراير أمام مصوع ودخلت الميناء يوم ٥ فبراير وقد قام المشاة الإيطاليون في اليوم التالي باحتلال القلعتين المسلحتين بالمدافع ، وهكذا احتل الإيطاليون مصوع بدون مقاومة ولكن دون ان تنسحب منها الحاميات المصرية . ولكن الجنرال جيني قام بمجرد استلامه للقيادة بإنزال العلم المصري ، ورفع العلم الإيطالي بدلاً منه على المراكز العسكرية والإدارات المدنية ، واستولى على الإدارات المصرية في مصوع وأخرج منها الموظفين والجنود وأرسلهم إلى القاهرة وبذلك أخليت أيضاً مصوع من الحامية المصرية (٤١).

لم يكن لدى بريطانيا نية إنقاذ حامية كسلا ولكن محاولة اتهام أثيوبيا بأنها لم تسارع بإنقاذ كسلا هو تغطية للهدف الحقيقي الذي تريد بريطانيا تحقيقه وهو سقوط السودان بحدوده في أيدي المهديين واسترجاعه بحدوده أيضاً دون أن يكون هناك فضل أو إدعاء من الإيطاليين أو الأثيوبيين في أي جزء منه.

وقد كان من الممكن أن ينعكس ما قامت به بريطانيا من تسليم مصوع للإيطاليين عن عملية انسحاب الحاميات المصرية من كافة مراكزها على الحدود ، إذ قد يعتبرها الإمبراطور عملاً عدائياً ضده ويوقف عمليات الانسحاب أو يتخذ الجنود المصريين رهينة عنده ، لكنه لم يفعل ذلك ، وبالتالي فإن كل ما قيل من أن الإمبراطور لم يفعل أي شيء لانقاذ حامية كسلا ، ما هو إلا محض افتراء وما قصد بهذه المحاولات إلا تعغطية الرغبة في سقوطها على أيدي المهدية ، ودخلت في مناقشات حول تفسير المعاهدة مع يوحنا وقائده الولا حتى يضيع الوقت وتسقط كسلا.

ومما يؤكد أن الولا ويوحنا استعدا لانقاذ كسلا أن هيويت نفسه كتب من عدن ، في ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٤ ، ١٤ يوليه من نفس العام أي بعد إبرام المعاهدة بفترة وجيزة بأن رأس الولا ومعه رأس ميكائيل وبقوة ضخمة تتقدم إلى داخل أقليم بركة طريق سنهيت متجهاً إلى كسلا ، وفي نفس الوقت يتقدم الإمبراطور بقواته حتى يتلقى

بيلو Billo على بعد ٥٠ ميلاً من كسلا وأصدر الإمبراطور أوامره إلى زعماء القرى المختلفة التي ستمر عبرها قوات الإنقاذ الأثيوبية بإعداد المؤن لها عند مرورها إلى كسلا بعد قليل.

وبالرغم من هذه الاستعدادات فإنه نتيجة لتطور المناقشات في تفسير المعاهدة كانت الأوامر تصدر بتأجيل زحف جيش الانقاذ هذا وقد استمر هذا التأجيل حتى وقت استيلاء الإيطاليين على مصوع ، وعندما ساءت حالة حامية كسلا استنجد شارمسيد بيوحنا في ١١ أبريل ١٨٨٥ يحثه على إنجاد حامية كسلا على وجه السرعة ويعده بعشرة آلاف بندقية إذا ما قام بذلك ، وعندما تحرك يوحنا أخيراً بعد انتهاء المناقشات حول المعاهدة كان الوقت قد مر وساءت حالة الحامية وربما كان الدافع إلى إرسال هذا الخطاب للامبراطور لانقاذ الحامية هو حلول فصل الصيف وبالتالي تعذر الاسراع إلى نجدة الحامية التي كان واضحاً أنها على وشك السقوط ، ولقد أوضح رأس الولا سبب تعذر نجدة الحامية في ذلك الوقت وهو ان جنوده كانوا في شهر يونيه يذهبون إلى حقولهم لزراعتها ويتجمعون في مقر قيادتهم في سبتمبر ، بالإضافة إلى صعوبة التحرك بجيش كبير في موسم الأمطار ، بالرغم من معرفة شارمسيد بهذه الظروف فإنه أرسل مساعد حاكم مصوع إلى الولا بهدية من الأسلحة والنقود يحثه على التحرك، وقد رد الولا بأنه سوف يقود الحملة بنفسه بعد انتهاء موسم الأمطار وتجميع قواته ، أي في سبتمبر ، وفي هذا الوقت جاءت رسالة تهديد من عثمان دقنة قائد المهديين في شرقي السودان[٤٢].

استطاعت القوات المصرية والإنجليزية هزيمة المهديين في موقعة "جنس" أواخر ديسمبر ١٨٨٥ ، وكانت هذه الموقعة أخر العلميات الحربية ضد المهديين بعد أن تقرر إخلاء السودان ، وتم انسحاب الجنود في أبريل ١٨٨٦ ، وفي مايو انسحب الإنجليز من حلفا بعد ان تركوا بها حامية عسكرية مصرية للدفاع عن الحدود الجنوبية مع السودان [٤٣].

أما الذي نتج مباشرة عن انسحاب الحملة النيلية أو حملة الإنقاذ ، وإخلاء دنقلة، فكان : إخلاء سائر الأقاليم والمراكز التي بقيت حتى هذا الوقت في حوزة المصريين ودعم سيطرة المهديين في السودان ، ثم ما ترتب على هذين الأمرين من اقتطاع أملاك مصر الأفريقية ومحاولة الدول الاستيلاء عليها واقتسامها فيما بينها ، بانتزاعها من أيدي الدراويش.

إخلاء بقية السودان :

آذن سقوط الخرطوم وانسحاب حملة الإنقاذ (أي الفترة بين يناير ويوليو ١٨٨٥) بضياع سائر ممتلكات مصر في السودان ، بإخلائها والجلاء منها ، وذلك إما لتخضع هذه الأملاك لسلطان المهديين ، وإما لتستولي عليها الدول "المتسابقة" على امتلاك أفريقيا واقتسامها فيما بينها ، ففقدت مصر أملاكها في بحر الغزال ، وسنار ودارفور وخط الاستواء وفي السودان الشرقي ، وفي ساحل البحر الأحمر ، والصومال وهرر.

ففي دارفور – سادت الانقسامات الداخلية بعد تسليم سلاطين بك في داره (في ٢٣ ديسمبر ١٨٨٣) وسبب ذلك أن عبد الله التعايشي عندما تولى الحكم بعد المهدي عمد إلى تولية أهله وخاصة أصدقائه الذين يثق فيهم مناصب الحكم في السودان الغربي الذي اعتبره بلاده ، فجرد محمد خالد زقل وعزله (يوليو ١٨٨٦) وكان هذا يعيش في دارفور بعد أن دانت له سنة ١٨٨٤ عيشة الملوك ، فسجنه الخليفة عبد الله في الأبيض ثم في أم درمان (حيث بقى بها حتى سنة ١٨٨٩ عندما عفا الخليفة عنه وسماه أميراً على دنقلة) وقام بالأمر في دارفور بعد زقل الأمير يوسف بن السلطان إبراهيم – الذي فشل عند فتح دارفور سنة ١٨٧٤ في معركة منواشي – وطمع يوسف في استرداد ملك آبائه – وأرسل التعايشي جيشاً كبيراً برئاسة عامله "عثمان آدم" هزم يوسف الذي لقى حتفه في جبل مرة في يناير ١٨٨٨ ، ولكن لم يمض طويل وقت حتى ظهر في الغرب في دار تامة فقيه اسمه الشيخ أحمد واشتهر باسم أبي جميزة – بسبب شجرة جميز

كبيرة كان يجلس عند جذعها ، استطاع أن يجمع حوله أهل الغرب من برقو وبرنسو ودار مساليت وتامة وغير ذلك ، وهم الذين حنقوا على الخليفة عبد الله أنه منع الحج إلى مكة وكان هذا قد أعلن أن الحج يمكن الاستعاضة عنه بالزيارة لقبر المهدي في أم درمان ، فادعى أبو جميزة أنه خليفة عثمان في الغرب ، وأنه قام لفتح طريق الحج ، وأنه يريد تخليص البلاد من المتمهدي ويعيد الإسلام صفاءه باتباع الكتاب والسنة ، وأن الحركة التي يقوم بها تلقى تأييداً من السنوسي ، شيخ الجغبوب ، وشيخ الجغبوب ، وقتئذ هو السيد محمد المهدي بن السيد محمد بن علي السنوسي مؤسس الطريقة السنوسية ، التي لم يكن من أتباعها أبو جميزة ، وإن كان لها أتباع كثيرون في الغرب.

ولقد تحدث ريجالند ونجت (Wingate) عن أثر هذه الحركة التي قام بها أبو جميزة : "لقد راجت وترددت أصداؤها في كل انحاء السودان الأخبار المحيرة والتي لا يعقلها إنسان ، وساد الاعتقاد حتى في القاهرة ذاتها بأن نهاية المهدية باتت قريبة ، وإن حاكماً جديداً قد ظهر سوف يفتح على الأقل طريق الحج إلى مكة ، وسوف لا يكون في حرب مع العالم قاطبة ، فبدا أن الخلاص صار قريباً وجعل كل امرئ يفد من السودان ينقل أنباء النجاح المطرد الذي تدركه الثورة القائمة ضد المهدية".

ولكن السيد محمد المهدي السنوسي لم يشأ التدخل لتأييد أبي جميزة في دعوته وأعلن تمسكه بالحياد في موقفه من المهدية ، في قوله : إنه (أي محمد المهدي السنوسي) إنما يعني بالدعوة إلى إصلاح الدين الحنيف سلماً لا حرباً ، بينما تنفر الملة التي إحياؤها نفوراً عظيماً بل وتشتد ثورتها ضد الدماء التي يهدرها والجرائم التي يرتكبها في السودان مثل هذا المتمهدي ، ولذلك فإنه لا يريد ولا يفكر في أن يتدخل في شيء مما يحدث ، بل من واجب محمد أحمد وخليفته هذا أن ينظرا وحدهما في الوسائل التي تكفل لشخصيتها النجاة أو الهلاك المحقق.

وعلى ذلك فإنه بمجرد أن عرفت رغبة السنوسي الحقيقية ، انفض الناس من حول أبي جميز ، وضعف شأنه تدريجياً حتى استطاع عثمان آدم عامل الخليفة

التعايشي أن ينزل بجيوش أبي جميزة – وكانت هذه بقيادة أخيه "ساغة" هزيمة ساحقة في ٢٣ فبراير ١٨٨٩ ، تمثل فيها "ساغة" وكان أبو جميزة نفسه قد توفي قبل ذلك مريضاً بالجدري.

وفي خط الاستواء أرسل نوبار باشا إلى أمين باشا بما يفيد أن الحكومة قد أخلت السودان وفوضته في اتخاذ أفضل الطرق لإخلاء البلاد والعودة إلى مصر عن طريق زنجبار ، ولم يكن في وسع أمين باشا الانسحاب من خط الاستواء لصعوبة الطريق من مديريته إلى زنجبار وان الحاميات كانوا من السود ، وكذلك أكثر ضباطهم وقد تزوجوا من نساء البلاد واقتنوا من رقيقها وفوق ذلك فإن انشغال أمين بك بدرس النبات والحيوان وعدم اهتمامه بالإدارة العسكرية أنسى العساكر الطاعة العسكرية حتى لم يكونوا يسمعون له أمراً إلا إذا وافق ميولهم "ولذلك فقد رفضوا الإذعان لأوامر الحكومة كما تضمنها كتاب نوبار باشا ، وأصروا إذا كان الإنسحاب لا مفر منه ، على أن يكون ذلك عن طريق الخرطوم وليس عن طريق زنجبار ، وتآمر الجند على أمين وكادوا يقضون عليه لولا أن تدخل بعض الضباط فحالوا دون ذلك.

ولكن كان قد وصل وقتئذ من رحلته في داخل أفريقيا الرحالة الروسي – الأماني ولهلم جونكر (Junker) (٤ ديسمبر ١٨٨٦) وأذاع هذا الرحالة – وفي قول بإيعاز من جون كيرك (Kurk) القنصل الإنجليزي في زنجبار – الأخبار عن الحالة السيئة التي كان عليها أمين في خط الاستواء ، وفي ٢٠ ديسمبر ١٨٨٦ أبرق إلى أوربا بطلب إرسال حملة لإنقاذ أمين ، فتألفت في لندن هذه الحملة برئاسة الرحالة هنري مورتون ستانلي Morton Stanley Henry وصلت إلى مصر في أواخر يناير ١٨٨٧ ، ثم قصدت إلى زنجبار حيث استكملت استعداداتها وغادرتها في ٢٤ فبراير قاصدة إلى مصب نهر الكونغو ، المكان الذي تقرر سير الحملة منه إلى مديرية خط الاستواء فدارت الحملة حول رأس الرجاء الصالح ووصلت إلى مصب الكونغو في ١٨ مارس ١٨٨٧. وفي بحر الغزال : كتب مديرها "لبتون بك" إلى أمين باشا "الدكتور

شينترز" مدير خط الاستواء في ٢٨ أبريل ١٨٨٤ لقد انتهى الأمر فيما يتعلق بي هنا ، فكل فرد قد انضم إلى المهدي ، ويتولى جيشه شئون المديرية (أي يتسلمها) في اليوم بعد النهار التالي "وسلم لبتون في اليوم التالي إلى الأمير كرم الله الكركاوي ، ومن ذلك الحين سادت الفوضى والانقسامات الداخلية وانتهى الحال كما حدث في دارفور بانسحاب الدراويش من بحر الغزال سنة ١٨٨٦ (٤٤).

الجدير بالذكر أن رحيل المصريين من البلاد السودانية أدى إلى ظهور كثير من حركات التمرد والقلاقل ، حيث حل محل المصريين حكام وطنيين ، وأصبحت المشاكل تهدد الحدود السودانية فكانت القوة الحبشية في الشرق ، وكانت الحرب مستعرة مع مصر في الشمال وحول سواكن مع الإنجليز ، مع الأخذ في الاعتبار تهديد الإيطاليين من مصوع ، وبقى أمين باشا ، مسيطراً على خط الاستواء (٤٥).وفي سبتمبر ١٨٩١ قام الخليفة عبد الله بجمع نحو ١٥٠٠٠ فرد وقام بتجنيدهم ، منهم ٦٠٠٠ فرد تم جمعهم من مختلف قبائل البقارة ، ووضع منهم أورطة في الجهة اليسرى من سواكن وضم إليه (محمد أحمد) أمير الفاشر الذي نجح في مقاومة "بوكار"(٤٦) وكان في ٣٠ أبريل من العام التالي (١٨٨٨) أن التقى ستانلي مع أمين في مكان إلى الجنوب الغربي من (ألبرت نيانزا) فسلمه ستانلي (فرماناً) من الخديوي توفيق بتاريخ أول فبراير ١٨٨٧ ، وفيه يبلغ الخديوي (أميناً) أن حملة برئاسة ستانلي تألفت لانقاذه هو والضباط والعساكر الذين (معه) من المركز الحرج الذي صاروا إليه والمجئ بهم إلى مصر في الطريق التي يختارها ، ثم يخير "أميناً" بين المجيئ إلى مصر أو البقاء حيث هو مع الضباط والعساكر ويختم الخديوي فرمانه بهذه العبارة "ولكن اعلموا أن من أحب البقاء هناك من الضباط والعساكر فهو إنما يفعل ذلك على مسئوليته ، فلا ينتظر أية مساعدة من الحكومة ، أفهم ذلك جيداً وأفهمه للضباط والعساكر ليكونوا على بصيرة مما يفعلون، ولكن فريقاً من الضباط الذين كانوا من رجال الثورة العرابية حرضوا القسم الآخر على الثورة ، وكادوا يفتكون بأمين وبأحد أعوانه في ١٩ أغسطس ١٨٨٨ وتقرر

عزل أمين من منصبه في ٢٣ سبتمبر ، وتسمية أحد الضباط العصاة مكانه وهو حامد أغا.

ولكن لم يكد يستقر الأمر لحكومة العصاة الجديدة حتى جاءت الأخبار بأن الدراويش حضروا إلى (لادو) في ثلاثة وابورات وتسعة مراكب واستولوا عليها وكان الخليفة عبد الله التعايشي قد عزم على فتح خط الاستواء ، فخرج جيش الدراويش بقيادة "عمر صالح" من أم درمان في ١١ يونيه ١٨٨٨ ، ووصل إلى لادو في أكتوبر ، وعلم عمر صالح أن أميناً في (الدفلاي) وأن أول مراكزه في الرجاف ، فبعث إليه بكتاب يدعوه فيه إلى التسليم ، فقتل العصاة رسل عمر صالح وصمموا على الحرب ، وأوقع عمر صالح بهم هزيمتين كبيرتين عند الرجاف التي استولى عليها (١٢ نوفمبر ١٨٨٨) بعد أن قتل حامد أغا وكثيرون من الضباط المصريين ، وكان من أثر هذه الهزيمة أن العصاة في النقط الجنوبية قرروا إطلاق سراح أمين ومونتيني جفسون وسائر المسجونين ليذهب "أمين" بهم والنساء والأطفال والموظفين المدنيين إلى (ودلاي) وفي ١٥ نوفمبر تقدم المصريون إلى (الدفلاي) – دوفيله – وضربوا عليها الحصار منذ أربعة أيام ، ولكنهم فشلوا بعد أن انهزموا في اليوم الرابع ، ونفذت منهم الذخيرة فاضطروا للارتداد والانسحاب إلى الرجاف ، وأما أمين فإنه عندما أشيع يوم ٤ ديسمبر أن (الدفلاي) سقطت في أيدي الدراويش ، انتقل من (ودلاي) إلى (تنقرو) (Tungurn) (على شاطئ بحيرة ألبرت الشمال الغربي) ينتظر فيها "ستانلي" الذي وصل إلى غربي البحيرة في ١٦ يناير ١٨٨٩ عند نقطة بالقرب من قرية الزعيم كفاللي (Cavalli) وعين استانلي يوم ١٠ أبريل للانسحاب ولكن أميناً تردد في الانسحاب من غير أن يتمكن الراغبون في السفر من رجال الحاميات من الحضور إلى (كفاللي) فطلب مهلة ثلاثة شهور ، فرفض ستانلي ، وقرر إرغام أمين على الخروج.

أما في سنار : فقد بدأ المهديون يحاصرون عاصمتها (مدينة سنار) من أواسط شهر نوفمبر ١٨٨٤ ، ودافع عنها "حسن صادق" مدير عموم سنار دفاعاً مجيداً إلى أن

قتل في إحدى الوقائع وتسلم القيادة النور بك الذي تولى الدفاع عن سنار بعد أن ضيق الدراويش الحصار عليها بقيادة محمد عبد الكريم ٩ وفي ١٧ يونيه ١٨٨٥ حاول محمد عبد الكريم اقتحام تحصينات البلدة ولكنه انهزم هزيمة كبيرة وعلى ذلك فقد بقى الدراويش على حصارها ، وفي واقعة بجهة (كساب) بالقرب من سنار أوقع الدراويش الهزيمة بقوة كانت أخرجتها الحامية للاستيلاء على مخزن للحبوب ، وقتلوا رئيسها "حسن عثمان" في ١٧ أغسطس ، وبعد يومين اضطرت سنار إلى التسليم في ١٩ أغسطس ١٨٨٥ ، وكان هذا التسليم في عهد الخليفة عبد الله التعايشي الذي أمر قائده محمد عبد الكريم بتخريبها والعودة إلى أم درمان ، ولقد بقيت سنار من ذلك التاريخ خراباً لا يسكنها أحد حتى أعيد تعميرها بعد استرجاع السودان.

وفي السودان الشرقي : بدأت الثورة تتحرك في كسلا عند قدوم عثمان دقنه إلى سواكن في أغسطس ١٨٨٣ ، ولكن لم تشتد إلا بعد هزيمة هيكس في شيكان في نوفمبر من السنة نفسها ، وفي فبراير ١٨٨٤ أوقع الدراويش هزيمة كبيرة بعسكر الحامية ، الذين ما لبثوا حتى انتصروا عليهم في الشهر التالي ، واستمرت الحرب سجالاً بين الفريقين ، وطلبت كسلا النجدة من سواكن ، فاعتذر محافظها الكولونيل تشرمسيد لعدم وجود مدد لدى الحكومة وأشار على الحامية بالانسحاب إلى مصوع وفي ١٣ أبريل ١٨٨٥ كان قد نفذ الزاد من الحامية واضطر الجنود إلى أكل الحمير وكتب مدير كسر "أحمد عفت الشركسي" إلى القاهرة أنه لا يستطيع الصمود طويلاً من غير وصول النجدة إليه سريعاً ، وأخيراً اضطرت كسلا إلى التسليم للدراويش في ٢٩ – ٣٠ يوليو ١٨٨٥ (٤٧).

أصبح شرق السودان دائم الاضطراب ، ولم يكن لحاكم البحر الأحمر أي وجود أو احترام بأبعد عن مدى مدافع سواكن ، وكانت قبائل المنطقة تدين بالولاء لمصر ، وكان بعضها يتعامل مع عثمان دقنة ، وفي ذلك الوقت كان حاكم سواكن العقيد لويد الذي كان يعاني من شدة المرض ، ليس هذا فحسب فإنه لا يملك القوات الكافية للهجوم على عثمان دقنة عند منطقة أركويت (٤٨).

وأما فيما يتعلق بسائر الحاميات في السودان الشرقي وعلى طول حدود الحبشة فقد سلمت القضارف أو سوق أبوسن في أبريل ١٨٨٤ ، وغرب الدراويش الحصار على القلابات ، وعلى حاميتي المتمة والجبرة.

وكان من أجل إنقاذ هذه الحاميات والمحاصرة في السودان الشرقي أن أوفدت الحكومة البريطانية إلى الملك يوحنا "يوحناس" نجاشي الحبشة بعثة من الأميرال السيروليم هويت (Sir William Hewett) من قبل إنجلترا ومازون بك (Mason) محافظ مصوع بالنيابة عن الخديوية المصرية لإبرام معاهدة مع يوحنا لهذا الغرض ، وبالفعل أبرمت هذه المعاهدة في عدوة ٣ يونيه ١٨٨٤ وقد سبق ذكرها ، وصادقت عليها بريطانيا في ٤ يوليو ، ومصر في ٢٥ سبتمبر ١٨٨٤ ، وقد تعهد يوحنا بمقتضى المادة الثالثة منها بأن يسهل لجيش الخديوي المعظم الانسحاب من كسلا وعمديب وسنيهب واجتياز أثيوبيا إلى مصوع.

وأمكن بفضل تعاون الأحباش إذا انسحاب حامية القلابات بسلام من المتمة في ٢٨ فبراير ١٨٨٥ فوصلت مصوع في آخر مايو ، واحتل القلابات الدراويش بقيادة (محمد ود أرباب) في ٥ مارس ١٨٨٥ ، ثم انسحبت حامية أميديب (عمديب) ووصلت إلى مصوع في ١٠ أبريل وكذلك سنهيت ووصلت حاميتها إلى مصوع في ١٩ أبريل، وانسحبت حامية الجيرة في ٨ يوليو ١٨٨٥ ووصلت إلى مصوع في أوائل فبرايز من العام التالي . وفي ١٢ سبتمبر ١٨٨٥ تسلم الأحباش مقاطعة بوغوص (أوسنهيت) حسب المعاهدة ، وهكذا بفضل تعاون الأحباش لم يسقط في أيدي الدراويش من كل هذه الحاميات غير حامية القضارف التي سلمت للدراويش في أبريل ١٨٨٤ قبل عقد المعاهدة مع الأحباش بشهرين تقريباً [٤٩].

وفي ١٩ فبراير ١٨٩١ كانت موقعة "عفافيت" تحت قيادة السير فرنسي غوران فيل باشا سردار ضد المهديين بقوة عسكرية تقدم بها الإحتلال (التيب) وهي مكونة من ٨٥ ضابطاً و١٩١٦ عسكرياً و١٥١ حصاناً و١٩٥ جملاً و٣٠ بغلاً و٤٦ حماراً ، وأنه

استطاع احتلالها وترك بها حامية عسكرية لحراستها . كما قام جرانفيل بطرد الدراويش من جنوب منطقة "كرباجيت" وهزموهم في جهة "تمرين" وتم التقدم نحو "عفافيت" مركز قوة الدراويش شرق السودان الذين هربوا منها عند وصول القوات وفي عفافيت بلغت قوة الدراويش نحو أربعة آلاف مقاتل تحت قيادة عثمان دقنة وقتل فيها أكثر أمراء دقنة الكبار ، أما خسائر الجيش المصري فكانت ١٠ قتلى و٤٨ جرحى.

الجدير بالذكر أن الجيش المصري هذا كان يقوده ضباط إنجليز [٥٠] ، كما تم زيادة عدد القوات المصرية لحفظ الأمن في ربوع السودان وإقامة الاستحكامات والحصون لمحاربة الدراويش [٥١].

أما في ساحل البحر الأحمر والصومال وهرر : فقد تقرر إخلاء هذه البلاد تنفيذاً لسياسة الإخلاء التي قررتها الحكومة البريطانية.

واختلف الوضع السياسي في ساحل الصومال ابتداء من زيلع إلى الجنوب عن الوضع في جزء الساحل الممتد من زيلع شمالاً إلى مضيق باب المندب ، في حين أن السلطان العثماني كانت له حقوق في السيادة على المنطقة من باب المندب إلى زيلع لم تكن الحكومة البريطانية تعارضها ، وعلى أنها لم تعترف بها رسمياً وذلك بينما دأبت الحكومة البريطانية على معارضة إنكار حقوق السيادة التي للسلطان العثماني على المنطقة الممتدة من زيلع جنوباً إلى رأس حافون ، وقد سويت هذه المسألة بإبرام المعاهدة البريطانية المصرية (بخصوص سواحل الصومال) في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ [٥٢].

وقام التجار الأجانب في هرر والأعيان والعلماء والاهالي يحتجون على ما أشيع عن فكرة إخلائها ، ويهددون بالرحيل مع العساكر المصرية ، وتكون الحكومة المصرية مسئولة عما يكفل لهم معيشتهم بمصر.

وقدمت عريضتان إلى حكمدار عموم هرر الأولى من التجار الأجانب مؤرخة في ٦ أغسطس ١٨٨٤ بإظهار أسفهم لما أشيع عن عزم الحكومة المصرية سحب

عساكرها من هرر ويطلبون بقائها حرصاً على متاجرهم واملاكهم ، والأخرى من أعيان وعلماء وتجار أهالي هرر بنفس المعنى (٥٣).

وفي ٢٩ مايون ١٨٨٤ أصدر اللورد جرانفيل إذا تعليماته إلى السفير الإنجليزي لدى الباب العالي "اللورد دفرين" باعتبار المعاهدة البريطانية المصرية المبرمة في (٧ سبتمبر ١٨٧٧) غير قائمة وإبلاغ الباب العالي أن الحكومة البريطانية فيما يتعلق بجزء الساحل الممتد من زيلع جنوباً (إلى رأس حافون) قد قررت اتخاذ الترتيبات التي تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والسلام ولرعاية المصالح البريطانية خصوصاً في (بربرة) التي تمد عدن بحاجاتها الرئيسية ، وذلك بمجرد أن ينسحب المصريون من هذه الجهات ، واحتج الباب العالي بطبيعة الحال على هذا التبليغ ولكن دون طائل.

وفي ١٣ سبتمبر ١٨٨٤ خرج رضوان باشا (البحري) من السويس لإخلاء بربرة وهرر وزيلع ، فوصل إلى عدن في ٢٣ سبتمبر ، ووجد بها الضابط الإنجليزي الماجور هنتر (Hunter) في انتظاره ، فقصد سوياً إلى بربرة حيث قرأ رضوان باشا لأهلها الأمر العالي القاضي بإخلائها وتسلم الإنجليز بربرة ، وفي أكتوبر ١٨٨٤ تعين "والش" (Walsh) أول موظف إنجليزي لحكومتها بمعاونة قوة من الهنود ، وأخطر اللورد ليونس السفير الإنجليزي في باريس الحكومة الفرنسية في ٢٣ أبريل ١٨٨٥ أن "محمية" بريطانية قد تأسست في هذا القسم من الساحل.

أما هرر فقد أجبرت إنجلترا مصر على إخلائها حيث شرع رضوان باشا والماجور هنتر منذ نوفمبر ١٨٨٤ في تنظيم حكومة وطنية بها برئاسة عبد الله بن أمير هرر الذي سلم للمصريين في أكتوبر ١٨٨٥ ، محمد عبد الشكور ، وفي ٢٥ أبريل ١٨٨٥ قرأ رضوان باشا على أهلها الأمر القاضي بإخلاء هرر ... وفي أبريل ومايو ١٨٨٥ أخليت هرر نهائياً ، غير أن حكم الأمير عبد الله لم يستمر طويلاً ، إذا لم يلبث أن فتحها منليك الثاني وضمها إلى الحبشة في سنة ١٨٨٧ (٥٤).

وفي ١٩ فبراير ١٨٨٥ ثم إخلاء هرر وتسليم إدارتها لابن أميرها السابق (عبد الله أفندي محمد) الذي انتخب أميراً على هرر ، وفي ١٥ يوليو ورد تقرير من رضوان باشا من تسليم هرر وبربرة وزيلع وشرح فيه تفصيل ما قام به ، وحالة الأسى التي كان عليها المكان لإخلاء هذه الجهات وعندما قدم التجار الأجانب يعترضون على الحكومة إخلاء هذه الجهات – إلا أن قنصل إنجلترا نهرهم وذكر لهم من لم يريد البقاء فعليه بالرحيل (٥٥).

وفي زيلع ، سألت الحكومة البريطانية بواسطة سفيرها باستئناف سفيرها في الآستانة الحكومة العثمانية في ١٤ مايو ١٨٨٤ أن تبادر هذه الحكومة باستئناف ممارسة حقوق السيادة على الموانئ المصرية ، على ساحل البحر الأحمر فوراً وأن يحتل جنود عثمانيون هذه الموانئ ، ثم عادت في ١٧ يوليو ١٨٨٤ فطلبت من الباب العالي أن يتخذ الخطوات الضرورية لفرض سيطرته على ميناءي تاجورة وزيلع بمجرد انسحاب الجنود المصريين منهما ، ولكن الباب العالي آثر التسويف كعادته ، ولما كان يخشى من قيام اضطرابات في جهة زيلع فقد صدرت التعليمات إلى اللورد دفرين في أول أغسطس ١٨٨٤ أن يبلغ الباب العالي : أنه إذا لم تكن الحكومة العثمانية متهيئة لاتخاذ الخطوات اللازمة لاحتلال زيلع فوراً فسوف يكون ضرورياً أن ترسل حكومة جلالة الملكة قوة إلى زيلع للمحافظة على النظام ، ولم يعر الباب العالي هذا التحذير أي التفات ، وفي ٢٤ أغسطس ١٨٨٤ أبرق الماجور هنتر إلى السير أفلن بارنج أن القوات البريطانية نزلت في زيلع ، وحتى ١٨٨٧ بقيت القوات السودانية المصرية تحتل زيلع لحساب الإنجليز ، ثم أنزلت الراية المصرية نهائياً في أكتوبر ١٨٨٨.

وفي تاجورة كان الفرنسيون قد عقدوا مع أحد مشايخها "أبو بكر شحيم" معاهدة في ١١ مارس ١٨٦٢ تخول فرنسا نظير مبلغ من المال الحق في امتلاك ميناء (أوبوك) (Obok) والمنطقة المجاورة لها والبالغ مساحتها ٢٥ ميلاً مربعاً في خليج تاجورة ، وانتهزت فرنسا الفرصة الآن فوصل مركب فرنسي إلى ميناء

(رشال) (Richal) القريب من تاجورة في أوائل مايو ١٨٨٤ مهد وصوله لضم تاجورة نهائياً لفرنسا (٥٦).

حيث أرسلت فرنسا إلى الدول منشوراً يعلنها بأن سلطان تاجورة قد عقد معاهدة في ٢١ سبتمبر ١٨٨٤ مع فرنسا يضع فيها بموجبها أرضه تحت الحماية الفرنسية ، وعلى هذا احتلت القوات هذه المنطقة واحتجت تركيا على ذلك ، ولخليج تاجورة أهمية لأوبوك وقد تم الاحتلال بعد جلاء القوات المصرية عنها ، حيث احتلتها القوات الفرنسية الموجودة في أوبوك في ١٧ نوفمبر ١٨٨٤ (٥٧).

أما في مصوع : فقد أبرق من سواكن الكولونيل تشرمسيد (Chermisde) في ٢٢ يناير ١٨٨٥ يطلب من المسئولين في القاهرة اتخاذ قرار سريع بشأن مصوع التي صارت تسود فيها الفوضى ، ولكن الحكومة المصرية كانت عاجزة عن فعل شيء وصارت المسألة الآن هي النظر فيمن يكون له احتلال مصوع بعد أن يخليها المصريون ، وكان الطليان منذ ١٨٦٣ ، ١٨٧٠ قد احتلوا خليج عصب (أصاب) وهم في السنوات الأخيرة مهتمون بتأسيس مستعمرات لهم حتى يتساووا في هذا المضمار مع الدول العظمى الاستعمارية ، ولذلك فهم يخشون أن يستولى غيرهم على مصوع ، وبدأوا يجسون نبض الإنجليز في هذه المسألة فكتب اللورد جرانفيل إلى سفيره في روما في ٢٢ ديسمبر ١٨٨٤ ، أنه أبلغ الكونت نيجرا (Nigra) السفير الإيطالي في لندن أن حكومة جلالة الملكة راغبة في إخطار مشاعرها الودية نحو إيطاليا بكل الوسائل وأنه قال للكونت أن الحكومة المصرية عاجزة عن الاستمرار في التمسك بكل ساحل البحر الأحمر الأفريقي ، وفي هذه الظروف تعود المواني بطبيعة الحال إلى تركيا ، وصار للحكومة البريطانية بعض الوقت وهي تنصح للباب العالي أن يعيد استيلاءه عليها ، ويسره – كما استمر جرانفيل يقول – يلاحظ أن المسيو مانشيني (Mancini) وزير خارجية إيطاليا ، يدرك تماماً أن ليس لنا حق ولا ندعي أن لنا حقاً في إعطاء شيء لا نملكه ، فإذا شاءت الحكومة الإيطالية لحتلال بعض الموانئ

موضع المذكرة ، فإن هذه مسألة بين إيطاليا وتركيا ، ولكني استطعت تعريفه أنه فيما يتعلق بحكومة جلالة الملكة ، ليس لديها أي اعتراضات على احتلال الإيطاليين لمواني زولا (زلا) وبيلول أو مصوع ، وعلى ذلك فقد انتهزت الحكومة الإيطالية فرصة اعتداء وقع على بعض السائحين الطليان وقتلهم في مكان قريب من مصوع ، فأرسلت أسطولها إلى مصوع في فبراير ١٨٨٥ ، وفي ٦ أبريل تسلم الطليان مصوع وانسحبت منها الحامية المصرية عائدة إلى مصر [٥٨].

وباحتلال إيطاليا لميناء مصوع ضمنت أحسن ميناء طبيعي في البحر الأحمر وقد شبهته إيطاليا بمفتاح البحر المتوسط [٥٩].

وهكذا أخلى المصريون السودان ، ومع أن المهديين استولوا كما رأينا على بحر الغزال وسنار ودانت لهم دارفور ومديرية خط الاستواء ، ثم احتلوا في السودان الشرقي كسلا والقضارف فقد اضطروا إلى الجلاء عن بعض هذه الأقاليم بعد سنوات قليلة ، فأخلوا بحر الغزال في سنة ١٨٨٦ وكذلك دارفور بعد سنة ١٨٨٩ بينما احتل الأحباش كما رأينا بوغوص سنة ١٨٨٥ ، وهرر سنة ١٨٨٧ واقتسم الإنجليز والفرنسيون والطليان بلاد الصومال فيما بينهم ، وتوغل الإنجليز في أوغنده ، والفرنسيون والبلجيكيون في إقليم بحر الغزال حتى وصلوا إلى حوض النيل الأعلى في السنوات التالية ، فكان على عهد سيطرة المهدية إذا أن حدث اقتسام أملاك مصر في السودان واستيلاء الدول الأجنبية عليها ، أما المسئول عن ذلك فكان الخليفة عبد الله التعايشي الذي خلف محمد أحمد والذي أقام حكومة مستبدة غاشمة تسلطت على أهل السودان ، ولكنها كانت عاجزة كل العجز عن الاحتفاظ بتلك الإمبراطورية التي أسسها المصريون خلال ستين عاماً في شرق ووسط أفريقيا [٦٠].

تحملت مصر من أرواح وأموال وعتاد أضعاف ما تحملته بريطانا للعمل على استرداد السودان وتخليصه من المهديين وبريطانيا هي التي دفعت مصر إلى ذلك العمل لأنها المستفيد الأول من ذلك العمل ، وكانت التكاليف أكثر من ٢,٣٥٠,٠٠٠ جنيه

مصري دفعت بريطانيا منها ٨٠٠,٠٠٠ جنيه والباقي وقدره ١,٥٥٠,٠٠٠ جنيه دفعته مصر[٦١].

وانتصرت القوات المصرية على الدراويش في كثير من المواقع أهمها موقعة "أم درمان" التي قضت على المهديين [٦٢].

أما حجم القوات المصرية والإنجليزية التي اشتركت في استرداد السودان يلاحظ أن القوات الإنجليزية التي اشتركت لا تمثل شيء هام في عملية الاسترداد ، وإنما تم ذلك على عاتق القوات المصرية لتقدم السودان هدية إجبارية للإنجليز.

وإجمالي هذه القوات تمثل في :-

١- المعارك الآتية لم يكن بها أي عسكري أو ضابط إنجليزي ، بل اعتمدت كل الاعتماد على الجيش المصري :

- العمليات الافتتاحية بدنقلة عام ١٨٩٦.
- معركة فركة ٨ يونيو ١٨٩٦.
- احتلال أبوحمد ١٧ أغسطس ١٨٩٧.
- احتلال عطبرة.
- احتلال القضارف ٧ سبتمبر ١٨٩٨.
- احتلال الروصيرص ٢٦ سبتمبر ١٨٩٨.
- عملية الدخيلة ٢٦ ديسمبر ١٨٩٨.

٢- أما المعارك الآتية فكان للإنجليز بعض قوات قليلة للغاية بالمقارنة للقوات المصرية وهي كالتالي :-

- العملية الصغرى بالحفير ١٩ سبتمبر ١٨٩٦ .

الإنجليز (كتيبة مشاه انتهت بقتيل وآخر جريح).

- معركة العطبرة ١٨ أبريل ١٨٩٨.

شارك الإنجليز بـ(٤ كتيبة مشاة وبطارية ميدان وبطارية مدفع ماكينة وانتهت بمقتل ٢٦ وجرح ١٠٦)

- معركة أم درمان ٣ سبتمبر ١٨٩٨

للانجليز (٨ كتيبة مشاة و٤ كتيبة خيالة و٢ بطارية ميدان و٢ بطارية مدفع ماكينة ، انتهت بمقتل ٢٨ وجرح ١٥٣).

- معركة فاشودة :

اشتركت فيها القوات الإنجليزية بنصف كتيبة مشاه فقط [٦٣].

الأملاك المصرية في الصومال بعد الإنسحاب :

أولاً : الصومال البريطاني :

قامت بريطانيا باحتلال ثغري زيلع وبربرة بعد تردد تركيا في احتلالهما وجعلت منهما أساساً لمستعمرة بريطانية تشمل كل الساحل الجنوبي لخليج عدن حتى المحيط الهندي وسمي بالصومال البريطاني ، واتخذت بريطانيا هذين الثغرين لمراقبة السفن الذاهبة إلى الهند عن طريق البحر الأحمر ، ثم توصلت إلى عقد اتفاق مع إيطاليا لتحديد الحدود بين الصومال البريطاني والصومال الإيطالي ، وفي معاهدة ٩ فبراير سنة ١٨٨٨ اعترفت فرنسا بالحماية البريطانية على ساحل الصومال البريطاني ، وقد أبلغت بريطانيا الدول في ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٧ أن الساحل الصومالي ابتداء من رأس جيبوتي إلى بندر زيادة قد وضع تحت الحماية البريطانية.

ثانياً : الصومال الفرنسي :

بعد حصول فرنسا على أوبوك قامت في ٩ أبريل سنة ١٨٨٤ بعقد معاهدة صداقة مع سلطان ناحية تسمي قبة الخراب ، وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ عقدت

معاهدة مع سلطات تاجورة أبلغتها رسمياً إلى الحكومة البريطانية في ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ وبمقتضى هذه المعاهدة تنازل سلطان تاجورة عن المنطقة من "رأس على" إلى "قبة الخراب" ، كما تنازل عن أرض أخرى لفرنسا ، وكانت الخطوة التالية تأسيس محطة أفضل في الجهة المقابلة لأوبوك على خليج تاجورة وذلك عند رأس جيبوتي ، وحدث احتكاك بين السلطات في الصومالين الفرنسي والإنجليزي بسبب احتلال الفرنسيين دونجاريتا على الساحل بين زيلع وبربرة ، وعقد اتفاق إنجليزي فرنسي في ٩ فبراير سنة ١٨٨٨ لتحديد مناطق النفوذ في خليج تاجورة وعلى ساحل الصومال من خط الحدود الفاصل بين الصومالين الفرنسي والإنجليزي لغاية بندر زيادة آخر حدود الصومال الإنجليزي الشرقي ، وعلى أن يعترف الإنجليز للفرنسيين بنفوذهم في سواحل خليج تاجورة ، وقد بقى هذا الاتفاق سراً رغبة في عدم إثارة تركيا ومصر ، وفي مايو سنة ١٨٩٦ وضعت هذه الأقاليم تحت إدارة موحدة وصارت تعرف باسم الصومال الفرنسي وجعلت عاصمته جيبوتي.

ثالثاً : الصومال الإيطالي :

احتل الإيطاليون بقية الساحل الجنوبي لخليج عدن بعد آخر حدود الصومال الإنجليزي عند نقطة بندر زيادة ثم الساحل الصومالي إلى نهر جوبا وبدأ هذا الاحتلال الإيطالي عقب احتلال الإنجليز لخليج عدن سنة ١٨٨٤ وفي فبراير سنة ١٨٨٩ قبلت سلطة أوبيا في الصومال الحماية الإيطالية وفي أبريل من السنة نفسها قبلت في شمالها سلطنة منجورتين هذه الحماية ، وقد أبرم اتفاقان بين إيطاليا وإنجلترا في ٢٤ مارس ، ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ لتحديد منطقة النفوذ الإيطالي ، وأكملت بمعاهدة ٥ مايو سنة ١٨٩٤ فقامت الدولتان بتسوية اقتسام النفوذ بينهما إذا أقرت إنجلترا ما أخذته إيطاليا على حدود البحر.الأحمر وفي الصومال هرر ومعظم أوجادين وبلاد الصومال إلى رأس جردفوي داخله في أملاكها ، ورخصت لإيطاليا باحتلال كسلا والأراضي المتاخمة لها لغاية نهر العطبرة احتلالاً مؤقتاً إلى أن يتاح للحكومة المصرية

استردادها، وأقرت إيطاليا لإنجلترا احتلالها زيلع وبربرة ، واحتل الإيطاليون كسلا في ١٧ يوليو سنة ١٨٩٤ اعتماداً على هذا الاتفاق ثم طالبتها بها إنجلترا بعد انتصار الحملة المصرية الإنجليزية فعادت إلى بقية السودان سنة ١٨٩٧.

ويلاحظ أنه بعد الانسحاب المصري من الصومال نشطت تجارة الأسلحة في البحر الأحمر ، مما جعل الحكومة البريطانية تفكر في تقديم اقتراح للحكومة الفرنسية بخصوص فرض بعض القيود على تجارة الأسلحة في البحر الأحمر وفي الساحل الصومالي ، وأما أسباب تفكير بريطانيا في ذلك فهو انتشار الأسلحة والذخائر غير الخاضعة للرقابة في إقليم دنقلة ومنه إلى أقاليم الجالا والصومال ، والتي كانت مصدر خطر للمسافرين عبر طريق التجارة ، علاوة على أن هذه الأسلحة تسهم إلى حد كبير في نشوب القتال بين القبائل إلى جانب أنها سوف تساعد على نشاط تجارة الرقيق.

ولعل هذا أبلغ دليل على ما كان لسيطرة مصر على المناطق من قوة وتأثير فقد وضح كيف تزعزع الأمن بعد الانسحاب المصري وبذلك طويت صفحة من تاريخ الإمبراطورية المصرية في أفريقيا في تكاتف الاستعمار الأوربي للقضاء عليها (٦٤).

وفي ٤ سبتمبر ١٨٩٨ جاءت مذكرة "رينل رود" التي أقرت رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في الخرطوم ، ثم جاءت اتفاقية الحكم الثنائي (الإنجليزي المصري) في السودان عام ١٨٩٩ (٦٥) وكشر الإنجليز عن أنيابهم والإعلان المكشوف لهم في احتلال السودان وعلى مصر تحمل التكاليف.

من الملاحظ أن عملية تصفية الوجود المصري في السودان مرت بمراحل مع المهديين :

١- ارتكزت دعوة المهدي على التغير الذي حدث في الدين وانتشار المفاسد والحاجة إلى تطهير الدين مما علق به من أدران ، وهذا أدى إلى زيادة عدد أنصار المهدي خاصة كلما حقق نصراً.

٢- أصبح للمهدي علاقات مؤثرة في نمو الثورة من الخارج مثل أثيوبيا وليبيا وغيرها مما زاد من أطماعه خارج الحدود السودانية (مصر وليبيا وشبه الجزيرة العربية) وكان يرى أن دعوته ليست للسودانيين فقط بل للعالم الإسلامي كله . ولو أنه تم الاتفاق بينه وبين السنوسي لغير ذلك من الوضع في السودان وخارجها ، وقد يغير أيضاً وجه التاريخ في المنطقة.

٣- نجح الاستعمار الإنجليزي في استغلال القوات المصرية لتحقيق أهدافه في القضاء على الثورة المهدية والسيطرة على السودان ، كما نجح في استغلال الموارد المصرية لتنمية السودان.

٤- مرحلة محاربة القوات الحكومية المصرية والتي تتمثل في حملات هيكس وستيوارت وغوردون وولسلي وغيرهم.

٥- مرحلة ما بعد وفاة المهدي وإرسال القوات المصرية الإنجليزية ضد اتباعه بقيادة جرانفيل وكتشنر ونجحت لاسترداد السودان حتى اتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩.

ثانياً : تصفية دولة البوسعيد في شرق أفريقيا :-

جاء البرتغاليون مستعمرين في مطلع القرن العاشر الهجري فاستولوا على زنجبار ١٥٠٣م ، واحتلوا مدينة كلوة عام ١٥٠٥م ، وأظهروا حقدهم الدفين ، فقتلوا السكان ، وأحرقوا الأبنية ، وخربوا المدن ، ولقد كان في مدينة كلوة ثلاثمائة مسجد دمر معظمها بأيدي البرتغاليين مجرد أن دخلوا المدينة.

انسحب البرتغاليون من أكثر مناطق أفريقيا إثر هزيمتهم ،وكانت القوى التي هزمتهم ، إنجلترا منافسة لهم ، والعثمانيون الذين دخلوا البلاد العربية ليحولوا دون أطماع البرتغاليين وأهدافهم في دخول الأماكن المقدسة ، وعمان التي قاتلت البرتغاليين دفاعاً عن الإسلام ومصالحها ، وفي أيام سلطان عمان سيف بن سلطان الذي استطاع أن يقضي على نفوذ البرتغليين في جميع المناطق الواقعة شمال موزمبيق دخل المذهب

الأباضي إلى شرق أفريقيا ، وأصبح شرقي أفريقيا يتبع عمان ، إلا أن نفوذ العثمانيين قد ضعف مع الزمن [٦٦].

واستطاع البرتغاليون أن يسيطروا على زمام الموقف في ساحل أفريقيا الشرقي حتى حوالي منتصف القرن السابع عشر الميلادي ، إلا أنهم تعرضوا في النصف الثاني من هذا القرن لمقاومة شديدة من جانب سكانه المسلمين بمساعدة دولة اليعاربة (١٢٦٤-١٧٤١م) في عمان ، فقد أرسل الإمام سيف ابن سلطان عام ١٦٩٨م أسطولاً بحرياً إلى ساحل أفريقيا الشرقية ، استطاع أن يطرد البرتغاليين من ممبسة ، ثم أخذت عمان تعمل لنشر نفوذها على الساحل ، وعلى أوائل الثلاثينات من القرن الثامن عشر الميلادي ، كانت عمان قد نشرت نفوذها على الساحل مكن مقديشيو شمالاً إلى نهر روفوها جنوباً ، ولم يتبق للبرتغاليين من ممتلكاتهم في هذا الساحل سوى مستعمرة موزمبيق.

ولكن عرب شرقي أفريقيا لم يرحبوا بعرب عمان إلا كمخلصين لهم من قسوة الاحتلال البرتغالي وظلمه ، وليس كأسياد جدد يحلون محل البرتغاليين ويفرضون سيادتهم عليهم ، ولذلك أخذت الروح الاستقلالية تنمو بين سُكان مواني ساحل أفريقيا الشرقي وجزره ، ولاسيما بعد سقوط دولة اليعاربة في عمان وحلول دولة البوسعيد محلها عام ١٧٤١م حيث استأثر المزروعيون بحكم ممبسة وتوابعها [٦٧].

اتجهت أنظار الفرنسيين إلى المناطق الساحلية الهامة الممتدة من البحر الأحمر إلى الخليج العربي وكانت كلها لا تزال في أيدي أصحابها العرب ، وكانت فرنسا تدرك أن العقبات التي تواجه تحقيق أطماعها في هذه الجهات تكمن بالدرجة الأولى في الأطماع البريطانية المنافسة من ناحية ، بالإضافة إلى العرب أصحاب البلاد الأصليين من ناحية أخرى.

وقد حاولت فرنسا أن تعيد العلاقات التجارية مع السيد سعيد سلطان مسقط وزنجبار في سنة ١٨١٧ بعد عودة "البوربون" إلى العرش ، ورحب السلطان بإعادة علاقاته القديمة مع فرنسا ، غير أن الفرنسيين أرسلوا بعض سفنهم الحربية إلى زنجبار

في سنة ١٨٤٠ وطلبوا من ابن السلطان أن يصرح لهم بإقامة بعض المباني والحصون في "موجاديشو" و"برزوا" لخدمة أغراضهم التجارية ، ولما اعتذر ابن السلطان وممثله "هلال" عن تلبية مطلبهم فقد أبحروا إلى مدينة نوسي بي Nossi – Be على مقربة من ساحل مدغشقر الغربي حيث أنزلوا قواتهم ونفذوا أغراضهم بالقوة.

وقد اجتمع السيد سعيد سلطان مسقط ونجبار مستنكراً العدوان الفرنسي ، وأبرق إلى "بالمرستون" ينبئه بما حدث وطلب مساندة بريطانيا له في مقاومته لهذا العدوان وإلا سيضطر لمفاوضة الفرنسيين إذا لم تتحرك الحكومة البريطانية لمساعدته، غير أن بريطانيا لم تحرك ساكناً لنجدة سلطان زنجبار لأنه لم تكن تهتم بالسلطان ذاته، بل كان يهيأ بالدرجة الأولى حينذاك مواصلاتها في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وقد رأى البريطانيون في هذه المحاولات الفرنسية عما هو أجدى وأهم ، إذ طالما كانت التحركات الفرنسية بعيدة عن "ممبسا" جنوباً فهي لا تهدد المصالح البريطانية عبر طريق البحر الأحمر وهو ما يهم بريطانيا في المقام الأول بطبيعة الحال.

على أن ما أثار البريطانيين فعلاً وأقلقهم على مصالحهم في جنوب البحر الأحمر في أوائل القرن التاسع عشر تلك المنافسة الامريكية التي تمثلت في جهود التجار الأمريكيين من مواطني "ماساشوستس" الذين نافسوا التجار الهنود المنطلقين من المستعمرات الإنجليزية في الهند على التجارة الشرقية بوجه عام وتجارة البن اليمني بوجه خاص ، كما حاول التجار الأمريكيون منافسة التجار الهنود في بيع المنسوجات القطنية ، ونافسوهم أيضاً في صيد الحيتان من المحيط الهندي وشاركوهم في تجارة الرقيق والبخور واللبان والصمغ والجلود والعاج ، بل أن الأمريكيين كانوا يجمعون مخلفات الطيور البرية Guano من جزر "كوريا موريا" المواجهة للساحل الجنوبي للجزيرة العربية ، وذلك قبل قيام الحكومة البريطانية بمحاولتها الفاشلة لأخذ كميات من تلك المخلفات لاستخدامها في تسميد الأرض في الجزر البريطانية نفسها (٦٨).

على أن المسلمين في شرق أفريقيا استطاعوا في فترة تالية من تاريخهم أن يستعيدوا قوتهم وأن يواجهوا الأطماع الاستعمارية في بلادهم وساندتهم في ذلك القوة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية وفي غربها من الأقطار العربية – وقد لعب العثمانيون بالذات دوراً هاماً في هذا الصراع.

كما أن السلطان السيد سعيد بعد أن تقلد إمامة عمان – استنجد به المسلمون في شرق أفريقيا ، وقد نجح في عام ١٨٣٧ في الاستيلاء على ممبسة وأصبح صاحب النفوذ على شرق أفريقيا ، ونقل بعد ذلك حاضرة دولته إلى زنجبار – وأدت سياسته الحكيمة إلى ازدهار زنجبار ، وتوافد عليها عدد كبير من المسلمين من شبه الجزيرة العربية ، ومن الهند ومن الأفارقة ، ووفد إليها مهاجرون من أقطار إسلامية أخرى.

وقد مد السيد سعيد نفوذه شمالاً حتى بلغ حدود الحبشة الجنوبية ، وجنوباً حتى موزمبيق البرتغالية بل أنه اتجه ببصره إلى جزيرة مدغشقر فتزوج من ملكتها وربط بذلك الدولتين بروابط المصاهرة (٦٩).

وبعد صراع طويل بين ممبسة وبين عمان ، أو بالأحرى بين المزروعين وبين آل بوسعيد ، استطاع السيد سعيد بن سلطان عام ١٨٣٧م إنزال قواته في ممبسة والاستيلاء عليها ، وأدى خضوع ممبسة لعمان إلى انتشار النفوذ العماني في كل ساحل أفريقيا الشرقي من (وارشيخ) شمالاً إلى رأس (دلغادو) جنوباً ، بالإضافة إلى جميع الجزر المجاورة لهذا الساحل.

وكان السيد سعيد بن سلطان قبل أن يخضع ممبسة عام ١٨٣٧م قد نقل عاصمته من مسقط في عمان إلى زنجبار بساحل أفريقيا الشرقي منذ عام ١٨٣٢م إلا أنه لم يستقر نهائياً في عاصمته الجديدة إلا في عام ١٨٤٠م لانشغاله في محاربة ممبسة من جهة ، واضطراره من جهة أخرى للعودة إلى عمان بين الحين والآخر لإخماد القلاقل والاضطرابات الداخلية فيها.

ومما تجدر ملاحظته أن السلطنة العمانية بقسميها الآسيوي والإفريقي كانت تكون دولة واحدة في عهد السيد سعيد بن سلطان ، وظلت كذلك حتى وفاته عام ١٨٥٦م وكان السيد سعيد قبل وفاته قد عين ابنه ماجد حاكماً على القسم الأفريقي من السلطنة ، وعين ابنه (ثويني) حاكماً على القسم الآسيوي منها ، فلما توفى السيد سعيد عام ١٨٥٦م حدث نزاع بين الشقيقين على الحكم ، ولكن بريطانيا لم تلبث أن تدخلت في هذا النزاع ، فأصدر اللورد كانتج حاكم الهند العام حكمه المشهور عام ١٨٦١م والذي ينص على أن يعين ماجد سلطاناً على زنجبار وتوابعها الأفريقية ، وأن يعين ثويني سلطاناً على عمان وملحقاتها على الخليج العربي ، بشرط أن يدفع ماجد لثويني إعانة سنوية مقدارها ٤٠,٠٠٠ ريال ، ونجحت بذلك بريطانيا في تقسيم السلطنة العمانية [٧٠].

وكان المسلمون قبل الاحتلال البرتغالي يلزمون ماجد ولا يتعدونه إلى الداخل إلا مؤقتاً إما للتجارة أو للدعوة ثم يعودون إلى مراكزهم الساحلية ، وقد أدركوا فيما بعد خطأهم في عدم توفير عمق استراتيجي لهم يمكنهم من مقاومة الهجوم عليهم وقد شرع المسلمون يغيرون طريقتهم بعد خروج البرتغاليين ، فنقل من أجل ذلك السلطان ماجد بن سعيد عاصمته من زنجبار إلى دار السلام ، وبدأ المسلمون يتوغلون في الداخل حيث أصبحوا يقيمون لهم مراكز دائمة للدعوة والتجارة والإدارة ، وكان رؤساء القبائل الإفريقية في تلك البقاع يدفعون لهم الجزية أو يدخلون في عهد معهم ، ومن ثم انتقل المسلمون إلى زائير ونشروا دينهم ولغتهم ومع اتساع نفوذ الإسلام السياسي هناك زاد انتشاره [٧١].

ولقد ظل ماجد يحكم سلطنة زنجبار حتى توفى عام ١٨٧٠م فخلفه أخوه برغش بن سعيد (١٨٧٠ – ١٨٨٨م) وفي عهد برغش جاءت حملة مصرية إلى ساحل الصومال الجنوبي عام ١٨٧٥م بهدف فتح طريق للمواصلات بين خليج ممبسة أو مصب نهر الجب (جوبا) وبين مديرية خط الاستواء المصرية (السودان الجنوبي) ولكن

الحملة فشلت في تحقيق غرضها أمام معارضة جون كيرك قنصل بريطانيا في زنجبار، وكانت سياسة جون كيرك في سلطنة زنجبار تعتمد على عاملين رئيسيين :

١- عامل التظاهر برعاية مصالح سلطان زنجبار والمحافظة على ممتلكاته، أو بعبارة أخرى التستر وراء السلطان لتشديد قبضة بريطانيا على شرق أفريقيا وتنفيذ أغراضها ومخططاتها فيها بسهولة.

٢- والعامل الآخر ، هو إبعاد الدول الأخرى عن تلك المنطقة من القارة ، والتي ازدادت أهميتها الدولية بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية عام ١٨٦٩م ، واتصال زنجبار بعدن والهند بخطوط ملاحية منتظمة [٧٢] وضعف الحكم العربي الإسلامي في شرقي المنطقة فعندما توفى ماجد بن سعيد خلفه أخوه الصغير "برغش بن سعيد" وفي الوقت نفسه أخذت السياسة الاستعمارية تنفذ ، وتعمل على تقسيمها بين الدول الاستعمارية الكبرى[٧٣].

وطالب الخديوي إسماعيل بأن تحصل مصر على قسمايو نظير دفع تعويض مالي لبرغش ، فهاجم كيرك (القنصل الإنجليزي) وجود السلطات المصرية في إقليم خط الاستواء ونادى بحقوق إنجلترا في الاستيلاء على هذه المناطق نتيجة اشتراكها في استكشافها ، كما ادعى أن مصر ترغب في الاستيلاء على تجارة إقليم هضبة البحيرات، بعد أن كانت في أيدي تجار زنجبار ، ثم ذكر أن برغش لم يوافق بسهولة على إعطاء ميناء قسمايو لمصر ، وأشار أن إنجلترا عقدت معاهدة مع سلطان زنجبار، وأصبح لها في بلاده مصالح تجارية كبيرة وذكر أنه يجب على إنجلترا بدلاً من إعطاء قسمايو لمصر أن تقوم هي نفسها باختيار ميناء على المحيط الهندي وتضعه تحت حمايتها وتحتله بجنودها وبذلك استطاعت إنجلترا إبعاد المصريين عن المحيط الهندي[٧٤].

أخذت إنجلترا زنجبار ، وأخذت ألمانيا تنجانيقا ، وزاد ضعف دولة زنجبار وسيطرتها على ممتلكاتها بموت "برغش بن سعيد" ١٨٨٨م وقد شهد تقسيم بلاده في حياته ، وخلفه "سيد خليفة" ولما هزمت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، وقسمت

مستعمراتها على الحلفاء المنتصرين كانت تتجانيقا من نصيب إنجلترا بعد أن وضعت تحت وصاية عصبة الأمم [٧٥].

ازدادت أهمية زنجبار للمحيط الهندي من الناحية الاستراتيجية لبريطانيا فأي أحد سيمتلكها سيكون بمثابة ضربة خطيرة للسيادة البحرية البريطانية ليس فقط في شرق أفريقيا ولكن في العالم العربي ، وزنجبار تبعد عن إنجلترا بمسافة ٨٨٥٠ ميلاً حول طريق رأس الرجاء الصالح قبل فتح قناة السويس ، ففصل معظم الأوربيين الاهتمام بغرب أفريقيا التي لا تبعد إلا بنصف هذه المسافة عن بلادهم ، ولكن قناة السويس قربت المسافة ٢٠٠٠ ميل عما سبق من إنجلترا وأصبحت أكثر صلة بعدن والهند ، وأثر ذلك في موقف بريطانيا تجاه زنجبار .

وبدأت شركات الملاحة تأخذ طريقها إلى جزيرة زنجبار عبر قناة السويس في خطوط منتظمة وأصبحت لزنجبار التجارية أهمية بالنسبة لبريطانيا وغيرها ، وأهم البلاد التي تعاملت معها حسب ترتيب أهميتها في عام ١٨٨٥م هي بريطانيا ، الهند ، الولايات المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا ، وأنه يوجد في زنجبار أحد عشر بيتاً تجارياً ، أوروبي وأمريكي ويمتلك سلطان زنجبار نفسه ست سفن تجارية تقوم بالخدمات الملاحية فيما بين زنجبار عاصمة بلده والمواني الهندية [٧٦].

أما بالنسبة لإيطاليا فقد بدأ نشاطها في ممتلكات سلطان زنجبار ومع الشيوخ المحليين ، ولكن إيطاليا وصلت متأخرة عن غيرها في هذه الجهات ، ففي فبراير ١٨٨٥م وصلت السفينة الحربية الإيطالية باربااريجو Barbaruge إلى مصوع متجهة بعبوب عصب ومنها إلى مصب نهر الجوبا Juba واعلنوا للسلطان رغبة حكومتهم في إنشاء علاقات مع زنجبار وتأسيس إحدى المنشآت التجارية والاقتصادية لتلك المناطق ، ووقع الربان تشكي معاهدة مع السلطان برغش في ٢٨ مايو ١٨٨٥ بإعطاء الإيطاليين حرية البيع والشراء للأراضي والبيوت والمحلات في بلاد سلطان زنجبار.

ولكن كالعادة دخلت إيطاليا بعد ذلك في مساومات وضغوط ونجحت في الحصول على الأجزاء الشمالية لشرق أفريقيا (الصومال الإيطالي) بناء على الاتفاقية الموقعة بين إيطاليا وزنجبار في ١٢ أغسطس ١٨٩٢. وأجرت إيطاليا الساحل في مقابل ١٦٠,٠٠٠ روبية سنوياً ، وكان لبريطانيا دور كبير في هذه الاتفاقية حيث ارتمت إيطاليا في أحضانها خاصة بعد كارثة عدوة التي هزمت فيها (٧٧).

أما الألمان فقد سيطروا في عام ١٨٩٠ من الناحية السياسية على شرق أفريقيا الألمانية ، إلا أن تجارة المنطقة استمرت تتجه إلى زنجبار وارتبطت بها حتى عام ١٩٠٠ ، ولم يرض الألمان الذين رغبوا في التحكم في تجارة مستعمراتهم وتوجيهها عن الروابط الوثيقة بين زنجبار وشرق أفريقيا الألمانية وتحكمها في تجارتها الداخلية والخارجية ، وقد ظهرت عوامل أساسية أدت إلى القضاء على تحكم زنزبار في تجارة شرق أفريقيا الألمانية (٧٨).

ولما أخذت عوامل الضعف تدب في كيان زنجبار أسرعت بريطانيا في عام ١٩٠٦ فشددت قبضتها عليها وربطتها بمعاهدة حماية (٧٩).

هوامش الفصل الخامس

١- د. شوقي عطا لله الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم : تاريخ المسلمون في أفريقيا ، ص ٣٦ ، ٣٧

٢- دار الوثائق القومية ، دفاتر عابدين ، دفتر س/٥/٢١/٤ وارد تلغراف السودان ، وثيقة في ١٨٨١/٨/٢٤.

٣- د. محمد فؤاد شكري : مصر والسودان ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥.

٤- مجموع المناشير الصادرة من سيدنا الإمام المهدي عليه السلام بتفويض الأمر عموماً إلى خليفته الأكبر سيدنا الخليفة عبد الله بن محمد زاده الله تأييداً ونصراً أمين ، ص ٥٧ - ٥٩

٥- نعوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ، جـ٣ ، القاهرة ، ١٩٠٣ ، ص ٦٩٦ - ٧٠٤

٦- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٢٧٢ - ٣١٢

٧- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٢ السودان ، ملف ٢/٢ ، وثيقة في أول رجب ١٣٠١.

٨- نفس المصدر ، محفظة ٣ / هـ - السودان ، صورة أمر بإنشاء نظارة الأقاليم السودانية ١٨٨٢.

٩- نفس المصدر ، وانظر ، سيرونستون تشرشل ، ترجمة عز الدين محمود : حرب النهر - تاريخ الثورة المهدية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٠ ، د. جلال يحيى : مصر الأفريقية ، ص ٣٢١

١٠- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ٢/١/٩ السودان ، تقرير السودان في آخر مايو ١٨٨٢.

١١- The Earl of Cromer : Modern Egypt, vol.١, London, ١٩٠٨, p.٤٨.

١٢- مجموع المناشير ، مصدر سابق ، ص ١٤١.

١٣- نفسه ، ص ٦٦ .

١٤- نفسه ، ص ٧٠.

١٥- نفسه ، ص ٨٨ ، ١٠٢

١٦- د. محمد إبراهيم أبو سليم : المرشد إلى وثائق المهدي ، دار الوثائق المركزية بالخرطوم ، ١٩٦٩ ، ص ١٣٣ ، وثيقة ٦٣ ف٣ . ١٧ دقنه من المهدي إلى عثمان دقنة.

١٧- Wingate : Op. Cit., PP. ١٠٧-١١١-١١٦-١٦٥

١٨- F. Power : Letters from Khartoum written during the siege, London , ١٨٨٥, P. ٧٨.

١٩- Wingate : Op. Cit., P. ٥٦٨

٢٠- مذكرات عثمان دقنة ، ص ٤٤ ، ٤٥

٢١- Wingate : Op. Cit., P. ١١٧.

٢٢- مذكرات عثمان دقنة ، ص ٦٣ - ٧٢

٢٣- د. علي محمد بركات : السياسة البريطانية في جنوب البحر الأحمر ١٨٨٤ - ١٨٨٩ ، سمنار ، جامعة عين شمس ، مرجع سابق ، ص ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

٢٤- د. أنتوني سوريال عبد السيد : العلاقات المصرية الأثيوبية ، ١٨٥٥ - ١٩٣٥ ، جـ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩٠ - ١٩٤ ، د. محمد فؤاد شكري : مصر والسودان ، ص ٣٦٦ ، ٣٦٧.

٢٥- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ١/٩/هـ - السودان ، أحداث حملة هيكس باشا ، دفاتر عابدين ، دفتر س/٥/٢١/٦ وارد تلغراف ، صورة تلغراف عام ١٨٨٤.

٢٦- د. محمد إبراهيم أبو سليم : المصدر السابق ، ص ٨٧ ، وثيقة ١٠ نجومي ، ٥١ منشورات، ٩٥ ف١ ، ٥٧ مجذوب من المهدي إلى أحبابه في الله في ١١ نوفمبر ١٨٨٣.

٢٧- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ١/٩/و - السودان ، مذكرة شريف باشا إلى سير إفلين بارنج في ٢١ ديسمبر ١٨٨٣.

٢٨- دفاتر عابدين ، دفتر س /٥/١٩/٢ قيد الأوامر ، تلغراف إلى حكمدار عساكر حدود الحبشة في ١٨٨٤/٦/١٦.

٢٩- نفسه ، تلغراف إلى حكمدار عموم سواحل البحر الأحمر وشرق السودان في ٦ صفر ١٣٠٢

٣٠- د. أنتوني سوريال عبد السيد ، ص ١٩٥ – ١٩٨

٣١- A.Egmont Hake : The Journals Major Gen. C.G. Gordon, C.B. At Kartoum, London, ١٨٨٥, P.P. ٧٦ – ٨٢.

٣٢- Ibid, PP. ٢٥٦-٢٥٧ and, ٢٦٢.

٣٣- Cromer : Op. Cit., PP. ٨٣ – ٥٥١-٥٥٥

٣٤- Hake : Op. Cit., PP. ١٧٣-١٧٥.

٣٥- د. مكي شبيكة : مقاومة السودان الحديث للغزو والتسلط ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٩٤ ، ٩٥.

٣٦- جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، السودان – من ١٣ فبراير ١٨٨١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٤.

٣٧- د. علي بركات : السياسة البريطانية واسترداد السودان ١٨٨٩ – ١٨٩٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ٢٣.

٣٨- د. أنتوني سوريال ، ص ١٩٨

٣٩- د. علي بركات : المرجع السابق ، ص ٤٤ – ٤٦.

٤٠- د. سوريال ، ص ١٩٩

٤١- د. علي بركات : سمنار جامعة عين شمس ، ص ٤٥٦.

٤٢- د. سوريال ، ص ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣

٤٣- Cromer : Op. Cit., PP. ٥٩ - ٦٠

٤٤- د. محمد فؤاد شكري : المرجع السابق ، ص ٣٦٠ – ٣٦٣.

٤٥- تشرشل ، ص ٧١.

٤٦- دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة ١٠٤ عابدين ، وزارة الخارجية – السودان War Office, Cairo ٩ Sept. ١٨٩١.

٤٧- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٣٦٣ ، ٣٦٦

٤٨- تشرشل ، ص ١٠١

٤٩- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٣٦٦ ، ٣٦٧

٥٠- د. السيد يوسف نصير : الوثائق التاريخية ، ص ٧٤ – ٨٨ محفظة رقم ٢٥٢ (٣٠) إدارة الوثائق الخاصة – السودان ، الفترة التاريخية ١٢٢٩ – ١٣١٤ هـ.

٥١- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، نظارة الخارجية محفظة رقم ١١ – الجيش المصري – مجموعة ١٧٨ حربية ، وثيقة بدون.

٥٢- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٣٦٧

٥٣- د. شوقي عطا الله الجمل : الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر ١٨٦٣-١٨٧٩ ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٩ ، ص ٣٢٨ ، ٣٢٩.

٥٤- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٣٦٨ ، ٣٦٩

٥٥- د. شوقي الجمل ، ص ٣٣١ – ٣٣٣.

٥٦- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٣٦٩.

٥٧- د. السيد حسين جلال : قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي ١٨٨٢ – ١٩٠٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ ، ص ٣٥٣.

٥٨- د. محمد فؤاد شكري ، ٣٦٩ ، ٣٧٠

٥٩- د. السيد حسين جلال ، ص ٣٥٧.

٦٠- د. محمد فؤاد شكري ، ص ٣٧٠ ، ٣٧١.

٦١- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ٩/١/ب – السودان ، وثيقة بدون رقم ، تكاليف مصر في حملة استرداد السودان.

٦٢- نفس المصدر ، وثيقة بدون.

٦٣- د. السيد يوسف نصر ، ص ٨٩ – ٩١ ، رئاسة مجلس الوزراء ، هيئة المستشارين – دوسيه ٢ جـ٢ ، محفظة السودان ، وثيقة رقم ٢٤ بيان القوات المصرية والبريطانية التي اشتركت في استرجاع السودان عام ١٨٩٦.

٦٤- د. سمير محمد طه : مصر والصومال في البحر الأحمر – الانسحاب المصري من الصومال ، سمنار جامعة عين شمس ، ص ٤٥٦ – ٤٥٩ ، د. شوقي الجمل ، د عبد الله عبد الرازق إبراهيم : تاريخ المسلمون في أفريقيا ، ص ٣٨ ، د. زاهر رياض : استعمار أفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ – ٢١٦.

٦٥- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ١/١/٩هـ السودان ، وثيقة بدون رقم، وانظر جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء – السودان – من ١٣ فبراير ١٨٨١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٤.

٦٦- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٥٩، ٢٦٠

٦٧- نفسه ، ص ١٧٧ ، ١٧٨.

٦٨- د. فاروق عثمان أباظة : المرجع السابق (السمنار) ، ص ٣٧٥ ، ٣٧٦.

٦٩- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ٢١ ، ٢٢.

٧٠- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٧٨ ، ١٧٩.

٧١- نفسه ، ص ٢٦٠.

٧٢- نفسه ، ص ١٧٩.

٧٣- نفسه ، ٢٦٠.

٧٤- د. جلال يحيى : مصر الأفريقية ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ – ١٧٩.

٧٥- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٦٠.

٧٦- د. السيد حسين جلال ، ص ٣٦٦ ، ٣٦٧.

٧٧- نفسه ، ص ٣٧٨ ، ٣٧٩.

٧٨- نفسه ، ص ٣٧٤ ، ٣٧٥.

٧٩- د. الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق ، ص ٢٢.

الفصل السادس

حرب البوير

- أصل البوير.
- هجرة البوير إلي جنوب أفريقيا.
- اتفاقيتا ١٨٥٢ و ١٨٥٤ بين الانجليز والبوير.
- البوير والأفارقة.
- مقدمات حرب البوير.
- الحرب.

أصل البوير :

اسس الهولنديون مستعمرة الكاب أو الرأس لتكون محكا تتذود منه سفنهم التي تتاجر مع الشرق واثناء خروج نابليون انتزعتها منهم بريطانيا لتامين مواصلاتها الامبراطورية ، وتم تثبيتها لإنجلترا باقرار الدول في مؤتمر فينا ١٨١٥ ، ووفد اليها المهاجرون الإنجليز واستوطنوها مع أن معظم سكانها من قبل من الأوربيين الهولنديين، ويطلق عليهم اسم البوير Boers لإشتغالهم بفلاحة الأرض في جمهوريتي الأورانج والترنسفال وهم أجداد وأسلاف البيض في جنوب أفريقيا وفي النهاية أطلق أبناؤهم علي أنفسهم لقب الافريكانيين " Afrikanders " (١).

هجرة البوير الي جنوب افريقيا :

اقرت الدول في مؤتمر فينا ١٨١٥ ضم مستعمرة الرأس لبريطانيا ومن هذا التاريخ ارتبط تاريخ هذه المستعمرة بالسياسة الاستعمارية البريطانية وهاجر إليها عدد كبير من البريطانيين وألغي الإنجليز بعد قدومهم الي الرأس المحاكم الهولندية وأحلوا اللغة الإنجليزية محل اللغة الهولندية وألغوا الرق في عام ١٨٣٤ وحرروا الرقيق من الهوتنتوت الذين كانوا في حوزة البوير وحاولوا إرضاء البانتو فأعادوا إليها أراضيهم التي سلبها البوير ومنحت الحكومة البريطانية للملونين حق تقديم الشكاوي ضد أسيادهم من البوير ورفع قضايا ضدهم في محاكم الرأس ومنحت للأفريقيين في عام ١٩٢٨ وضعا مساويا للبيض وأنهوا العمل بتصاريح المرور .

ولم يستطع البوير الإستمرار في ممارسة استرقاق الأفريقيين بعد ان وفدت الي جنوب افريقيا جماعات من الانسانيين الذين طالبوا بحقوق الأفريقيين وكان معني هذه الدعوة تدمير الأساس الاقتصادي للزراعة البورية نتيجة فقد البوير للأراضي التي استولوا عليها والإفتقار الي القوة العاملة البشرية الأفريقية الضرورية لمزارعهم.

وقد ذكرت أسباب عديدة لهجرة البوير ومنها رغبة البوير في الحصول علي مزارع واسعة نائية في اراضي الافريقيين في الشمال بعيدا عن سيطرة الحكومة

المركزية وبدأت الهجرة الي الشمال في جماعات صغيرة يبدوا أن هذه الهجرة تركت أثرا كبيرا علي تاريخ جنوب أفريقيا وأرجع بعض الكتاب البوريين هذه الهجرة إلي رغبة البوير في الحفاظ علي النقاء البويري وعلي العقيدة المسيحية التي كان يمكن ان تتلوث بالوثنية الافريقية .

وحاول البوير بعد نزوحهم من مستعمرة الرأس الاستقرار في الناتال لكنهم اصطدموا بقبائل الزولو المحاربة كما أن السلطات البريطانية في مستعمرة الرأس بدأت تشعر بعدم الإرتياح من هجرة البوير الجماعية وتجمعهم من جديد في الناتال وتكوينهم جمهورية مستقلة هناك خاصة أن الإنجليز شعروا بالأهمية التجارية لميناء دربان ، هذا فضلا عن اكتشاف الفحم في الناتال ، وأسرع الإنجليز بإعلان ضم الناتال إلي مستعمرة الرأس ١٨٤٥ – أما البوير فقد واصلوا تقدمهم شمالا عبر نهري الفال والأورانج.

ووصلت طلائع البوير إلي ما يعرف بالترنسفال في عام ١٩٣٧ تحت زعامة ا.هـ بوتجيتر Potgiter ورحبت بهم القبائل الافريقية المحلية واعتبرتهم بمثابة محررين لهم من غارات المتابيلي الذين انسحبوا أمامهم الي جنوب نهر الزمبيري واعتبر البوير الأراضي التي دخلوها ملكا لهم بمقتضي حق الغزو و كانت مساحتها تفوق مساحة الأراضي التي يسيطر عليها المتابيلي. وكانت إحدي نتائج هجرة البوير إلي الشمال وصولهم باعداد كبيرة بين الأفريقيين وأثرت هذه الهجرة علي قبائل البتشوانا لأنها نقلت نحو ٢٠٠٠٠ من البوير المتذمتين الي شمال نهر الفال وإلي المنطقة المواجهة للجزء الشرقي من البتشوانا واضطربت علاقة البوير مع قبائل البتشوانا وبرغم وحدة هدف البوير فقد نشبت الخلافات بينهما وأثرت علي تماسكهم الداخلي.

وخشية امتداد سيطرة البوير علي مناطق ، تدعي مستعمرة الرأس احقيتها فيها، قام حاكم مستعمرة الرأس اليسر هاري سميث (Smith) بمد حدود المستعمرة حتي نهر الأورانج وأعلن السيادة البريطانية علي كل العناصر الأفريقية والأوربية التي

تقطن فيما بين نهري الأورانج والفال وجبال دراكنزبرج وأعلن أن السيادة علي نهر الأورانج جزء من السيادة البريطانية .

وبإنتقال البوير تجاه الشمال واجه البوير عداء القبائل الإفريقية التي اغتصبوا أراضيها وعداء المبشرين الذين رأوا في السيطرة البويرية حائلا يقف أمام نشرهم للمسيحية تجاة الشمال ، وتهديدا باغلاق طريقهم الي وسط افريقيا ، وزادت الأمور تعقيدا مع زيادة توافق المغامرين والباحثين عن المعادن في أعقاب المبشرين وطالب البوير الترنسفال بالسيطرة علي المنطقة التي تلي حدودهم غربا . وادعوا أحقيتهم في الاستحواذ علي طريق المبشرين نحو الشمال.

اتفاقيتا ١٨٥٢ و ١٨٥٤ بين الإنجليز والبوير :

أدي تغير المناخ السياسي في بريطانيا ووصول دعاة انجلترا الصغري الي الحكم إلي النظر في التوسع الإستعماري البريطاني علي أنه عديم الفائدة وتمخض هذا المناخ عن فتح باب المفاوضات بين ممثلي إنجلترا وممثلي البوير وانتهي الأمر بعقد إتفاقية بين البوير والإنجليز في عام ١٨٥٢ عرفت باسم إتفاقية ساند ريفر Sand river اعترفت بموجبها إنجلترا باستقلال الترنسفال ومنح بربر الترنسفال حق إدارة شؤنهم بدون تدخل من جانب إنجلترا وسمحت الإتفاقية للترنسفال بشراء ما تحتاج إليه من سلاح لحماية نفسها في حين حظرت علي الإفريقيين ذلك ، وادي هذا الي إضعاف جانب الأفريقيين أمام البوير ، وأطلق علي الترنسفال بموجب هذه الإتفاقية اسم جمهورية جنوب أفريقيه غير أن البوير تعهدوا بمقتضي هذه الإتفاقية بمنع الرق في أراضيهم وهو شرط أخلوا به بعد ذلك وجاءت اتفاقية ساند ريفر خلوا من أي ترسيم للحدود الغربية للترنسفال وبدا ظل التنافس بين الإنجليز والبوير حول السيطرة علي الطريق المؤدي للشمال والذي عرف بإسم طريق المبشرين وبرغم تضمن الإتفاقية المذكورة للعديد من البنود التي في صالح الترنسفال فقد اعتبرت هذه الإتفاقية نصراً دبلوماسياً للإنجليز لعدم تسليمها لحق البوير في التوسع شمال حدودها.

وتورطت بريطانيا بعد ذلك في حرب القرم وشغلتها همومها الأوربية عن القارة الإفريقية ودفعها هذا الي تخفيض إلتزماتها العسكرية والمالية تجاة جنوب أفريقيه واستدعت هذه السياسة قيامها بعقد إتفاقية جديدة عرفت باسم إتفاقية بلومفنتين Blomfontein في عام ١٨٥٤ ومنحت هذه الإتفاقية لدولة الأورانج الحرة سيادتها واستقلالها الداخلي ، بشروط مماثلة لشروط معاهدة ساندريفر مع الترنسفال ، فيما عدا أنها سمحت للإفريقيين الحصول علي السلاح ، وكان ورود هذا البند الأخير ضروريا بسبب ما اتضح بريطانيا من آثار تحريم حيازة السلاح علي الأفريقيين المقيمين إلي القرب من الترنسفال والتي تمثلت في الإغارة عليهم وسلب ماشيتهم والإستيلاء علي أراضيهم الخصبة.

وقضت إتفاقية بلومفنتين بعدم عقد اي تحالفات مستقبلا بين الافريقيين وبريطانيا والتي من شأنها ان تضر بمصالح بوير الأورانج واغفلت الاتفاقية ترسيم حدود دولة الأورانج الحرة ولم يكن هذا سهوا من جانب بريطانيا ولكنها قصدت أن تترك لنفسها حرية ترسيم الحدود مستقبلا علي ضوء ما تتمخض عنه الأحداث من تطورات وأدي عدم ترسيم حدود الترنسفال الغربية وحدود الأورانج إلي نشوب صراعات جديدة بين البوير والأفريقيين بسبب ميل البوير إلي التوسع من خلال الاعتداء علي أراضي الأفريقيين .

البوير والأفارقة :

لم تؤدي اتفاقيتا ساندريفر وبلومفنتين إلي إستقرار العلاقات بين البوير والإفريقين في البتشوانا لاند ومارس البوير غاراتهم علي الإفريقيين وادعوا أن الأراضي التي استولي عليها في اتجاه الشمال كانت خالية من السكان. وبرغم صحة هذا الإدعاء فان خلوها لم يكن إلا مؤقتا بسبب إضطرار الإفريقيين إلي تركها بسبب حروب قبائل الزولو البانتوية وعند عودة القبائل الأفريقية إلي أراضيها السابقة وجدوا ان البوير قد استولوا عليها.

وأدت اعتداءات البوير المتكررة علي أراضي الإفريقيين إلي قيام الزعيمين الإفريقيين مونتشيوا Montshiwa زعيم الرولونج Rolong وستشيلي Setshele زعيم قبائل الكوينا Kwena برفع شكواهما الي المندوب السامي البريطاني خاصة أن البوير أسروا عددا كبيرا من النساء والأطفال وحطموا مركز كولنج التبشيري ولم تأخذ الحكومة البريطانية هذه الشكاوي مأخذ الجد وقد كان رد الفعل البريطاني سلبيا فقد تمثل في توجيه اللوم إلي المسئولين البوير وطالبهم بعدم تكرار مثل هذه الغارات .

وإضطر الأفريقيون إلي الرد علي غارات البوير عليهم ، ففي عام ١٨٥٨ أغار الإفريقيون من قبيلة التلهاينج علي مزارع البوير وقراهم بجمهورية الأورانج الحرة وأدت هذه الغارة إلي تكاتف بوير الترنسفال والأورانج الحرة من أجل تأديب الإفريقيين وقتلوا الزعيم التلهاينج جاسبنوي Gasebonwe وعددا من أتباعة وطالبوا الإفريقيين بدفع تعويضات لهم من الماشية والخيول والبنادق ورفض الإفريقيون ذلك واتهم البوير المبشرين بتحريضهم علي ذلك وفضلا عن اللجوء إلي أسلوب الإغارات علي الإفريقيين عمل البوير علي إضفاء الشرعية علي عمليات استحواذهم علي أراضي الإفريقيين إذا كانوا يتقدمون إلي المحاكم لرفع قضايا تجيز لهم تملك الأراضي التي يدعونها [٢].

مقدمات حرب البوير :

انفجر الوضع في جنوب أفريقيا في عام ١٨٧٧ بسبب حرب الكافير التاسعة Kaffir war وكسبت القبائل الشرقية الحرب - وهرب الأوربيون إلي المركز التبشيري في كرومان للإحتماء به بعد أن قتل عدد منهم علي يد الإفريقيين- وامتدت الإضطرابات في عام ١٨٧٨ الي جوكولاند وست جنوب البتشوانا لاند ، وأرسل "واران " علي رأس فرقة عسكرية الي جوكولاندوست وتمكن من القضاء علي تمرد القبائل الأفريقية بدون صعوبة تذكر .

وأدت هذه الإضطرابات إلي قيام بريطانيا بضم الترنسفال في عام ١٨٧٧ بناء علي طلبها وخفف هذا الضم الضغط البويري علي قبائل البتشوانا غير أن الحكم البريطاني لم يستمر طويلا إذ ثار عليه البوير في عام ١٨٨٠ وأعلنوا الحرب علي البريطانيين الذين حلت بهم الهزيمة في موقعة ماجويا في عام ١٨٨١ وعلي الرغم من أن البوير انتصروا علي قوة عسكرية إنجليزية صغيرة فإن الطرفين الانجليزي والبويري مالا إلي الإتفاق فيما بينهما لأن الانجليز اكتفوا بقبول البوير السيادة البريطانية عليهم وخشي البوير من استئناف القتال بعد أن استعدت له بريطانيا بإنزال جنودها في مواني الناتال.

وفي الثالث من أغسطس عقدت اتفاقية بريتوريا بين البوير والإنجليز – وبموجبها حصلت الترنسفال علي الحكم الذاتي مع إعترافها بالسيادة البريطانية وعين مقيم بريطاني في بريتوريا وكررت الاتفاقية ما ورد في إتفاقية ساندريفر من تحريم الرق وألغت حقوق البوير علي الحدود ولم تعترف بشرعية استيلائهم علي مزارع وأراضي وماشية والزعماء الأفريقيين وحملت الإتفاقية حكومة الترنسفال مسئولية تعويضهم عنها.

وحددت اتفاقية بريتوريا حدود الترنسفال للمرة الأولى ، ففي الشمال نهر اللمبوبو وفى الجنوب نهر السفال ورفضت الاتفاقية فى الشرق مطالب الترنسفال في سوازيلاند وفي الغرب حرمت الترنسفال عن طريق المبشرين أو الطريق نحو الشمال ويلاحظ أن خط الحدود الغربى للترنسفال قد وضعته لجنة ملكية بريطانية تشكلت فى نهاية الحرب بين البوير والإنجليز ورأس هذة اللجنة مويسى J. Moysey وقد اختلف خط حدود مويسى عن الخط الذى رسمة كيت من قبل اذ اختط مويسى خط حدوده الجديد إلى الغرب من الخط الذى وضعه كيت وكان خط حدود مويسى يمثل حقيقة واقعة لأنه كان يمثل صيغة وسطا بين ادعاءات البوير والإفريقيين هذا فضلا عن أن خط حدود مويسى قد فصل العنصرين عن بعضهما غير أن خط حدود مويسى إنحاز إلى البوير لأنة منحهم الأراضى التى تصلح لهم حتى ولو كان قد تم الإستيلاء

عليها بعد صدور تحكيم كيت واستبعد مويسى الإدعاءات الخاصة بالاستحواذ على الأراضى فى المناطق التى لم يسبق للبوير احتلالها و يمثل خط حدود مويسى تنازلا بريطانيا ازاء البوير لأن بريطانيا أرادت تجنب الحرب من جديد معهم ولم ترض إتفاقية بريتوريا كل من الفولسراد Volsraed فى الترنسفال وملكة بريطانيا بسبب بعض المآخذ عليها واختلفت وجهات النظر حول هذه الإتفاقية فاعتبرها البعض تعقلاً وحكمة ، واعتبرها البعض الآخر تراجعا عن الحرية.

و لم يؤد ترسيم الحدود الخاصة بالترنسفال بموجب إتفاقية بريتوريا لعام ١٨٨١ إلى الحد من نهم البوير فى الإستحواذ على أراضى الإفريقيين فى البتشوانا لاند إذ سرعان ما غيروا خط الحدود وقاموا بالإستيلاء على الماشية الإفريقية وعلى أراضى الإفريقيين من خلال المضاربين والوكلاء الأوربيين الذين تقربوا من الزعماء وأوهموهم بأنهم سيعملون لديهم للدفاع عنهم ضد منافسيهم من زعماء القبائل الأخرى مقابل وعد من الزعماء بمنحهم بعض الأراضى لقاء عملهم هذا إلى جانب عدد من رؤوس الماشية إذا ما نجحوا فى هزيمة منافسيهم وإثر تلقى هذا الوعد اعتاد بوير الترنسفال على عبور خط الحدود الغربى على أن يدفعوا للوكيل الأوروبى مبلغ جنيه إسترلينى مقدماً مقابل السماح لهم بالحصول على الأرض بشرط أن يتعهدوا بدفع مبلغ أربعة عشر جنيها إسترلينيا أخر عند وضع يدهم على هذه الأرض.

وقد ساعدت الخلافات الداخلية بين القبائل الافريقية فى البتشوانا لاند على نجاح هذا الاسلوب البويرى فى الأستيلاء على الأرض هذا فضلا عن عدم إدراكهم لمرامى البوير.

و فى الجنوب تنافس الزعيم الإفريقى مانكروان Mankurwane زعيم التلهاينج و الزعيم موسوى Mosweu زعيم الكورانا Korana وأيد البوير الزعيم موسوى وإنتصروا له وإنتهزوا فرصة النصر ليعلنوا قيام جمهورية بويرية أخرى

برئاسة فان ناى كيرك Van Niekerk هى جمهورية ستيلا لانـد Stella Land وكان هذا فى اكتوبر ١٨٨٢.

وقد أدت هذه الأحداث الى وقوع الفوضى فى البتشوانا لاند إذ أصبحت المنطقة تغص بالأفريقيين المحاربين والأوربيين من البوير وأضطر الزعماء المنهزمـون الـى قبول الحماية البويرية ذلك أن ما نكروان زعيم التلهاينج قد تعرضت قبيلته للمجاعة بعد إستيلاء البوير على ماشيته وأراضيه كما فقد مونتشيوا أراضيه وأعلن هذان الزعيمـان فى أكتوبر عام ١٨٨٢ اعترافهما بتبعيتهما للترنسفال بعد أن يئسا من مساعدة بريطانيا لهما ومثلت هذه الأحداث انتصارا للبوير وهزيمة للسياسة البريطانية التي اصمت آذانها مؤقتا عما حدث في البتشوانا لاند [٣].

سمحت الحكومة البريطانية في البداية للبوير أو المستعمرين الهولنديين بمنطقة نهر الأورانج - وفي بلاد الترنسفال بأن يقيمـوا جمهـوريتين مـستقلتين بالمنـاطق الداخلية بجنوب أفريقيا ثم عادت فندمت علي ذلك وضمت إليها جمهورية الترنسفال في عام ١٨٧٧ وقد قاتل بوير الترنسفال من أجل الحرية وفازوا بعد معركة تـل ماجوبـا ١٨٨١ وتسببت حملة صحفية ملحة في جعل معركة تل ماجوبا تتفرح في ذاكرة الشعب الانجليزي [٤] وحصل بوير الترنسفال علي الحكم الذاتي في عـام ١٨٨٤ ، واكتـشف الذهب في الترنسفال بعد عشر سنوات من ذلك وإستخدمت هذه البلـد حديثـة الغنـي ثروتها لبناء جيشها [٥] .

أدي التوسع في استخراج الذهب من مناجم جنوب افريقيا في اقليم الراند إلـي الإزدهار الاقتصادي في عام ١٨٩٢-١٨٩٦ في جنوب أفريقيا وشجع جامسون علـي القيام بحملته في الترنسفال من أجل السيطرة علي مناجم الذهب لصالح بريطانيا ، مثلما ضم حقول الماس في عام ١٨٧١ ، وفشلت الحملة فشلا زريعاً ، وشعر ركاب الـسفن البريطانية بالأسي وهم يلوحون لجامسون وزملائه أثناء عبورهم قنـاة الـسويس فـي طريقهم من دربان بجنوب إفريقيا الي بلايموث ٢١ يناير -٢٣ فبراير ١٨٩٦ [٦].

الحرب :

نشبت الحرب بين كل من الجمهوريتين في ١٨٩٩ ، وهي حرب ثلاث سنوات باهظة النفقة علي الشعب البريطاني خف اليهـا المتطوعـون مـن كـل فـج مـن الإمبراطورية لعون بريطانيا الأم ، ولكنها أيضا كانت حربـا اسـتنفذت مواردهـا ، ولظهرت للأوربيين مأخذ الضعف في الجيش البريطاني .

وعلي الرغم من أن البوير – لا البريطانيين – هم الذين اشهروا الحرب فـان العواطف القوية للقارة الأوربية كانت تؤيد جيوش الجمهوريتين ، وتدعو لها بالنصر ، وكانت البراعة والصلابة التي ابداها الفلاحون البوير في مقاومـة القـوات الحربيـة المدربة لإمبراطورية عظيمة ، والصمود في وجهها ، موضع الإعجاب العام ، وكـان كل نصر يحرزه البوير يستقبل في أوربا بحماس لا يوصف ، وكـل انـدحار يحـل بقضيتهم يقابل بحزن وخيبة أمل شديدين ، وارتفعت أمواج السخط في ألمانيا وفرنسـا وروسيا التي اقترحت عقد حلف عام ضد بريطانيا البغيضة (٧).

أغار البوير علي مستعمرة ناتال البريطانية وحاصروا معظم الجنود البريطانية الذين يقودهم الجنرال جورج وايت في أكتوبر ١٨٩٩ وقد سمع تشرشل ان للبـوريين تجهيزات ضخمة وأنهم مصممون علي القتال من أجل قضيتهم ، وأرسلت سريتان من الجنود علي متن قطار مدرع لجمع المعلومات وكان برفقتة تشرشل ، وعنـدما حـان وقت هذه العملية قام ٥٠٠ خمسمائة فارس بويري باكتشاف هذا القطار صباح اليـوم التالي وانتظروه وبذلك وقع الإنجليز في شراك البويريين الذي فتحوا النار علي القطار بأمر القائد لويس بوذا فاصطدم القطار بصخور ضخمة كان البويريين قد وضعوها علي السكة الحديد مما أدي إلي جرح عدد من الجنود البريطانيين فـي حـين فـر الجنـود الآخرون طلبا للحماية وسيق تشرشل ومن نجا معه إلي السجن في بريتوريا عاصـمة الترنسفال في ١٣ نوفمبر ١٨٩٩ واستطاع تشرشل الهرب من السجن وإتجه صـوب

موزمبيق ثم إلي دوربان وهو الميناء البريطاني الرئيسي في مستعمرة الناتال واستقبل هناك استقبال الأبطال (٨).

ومع ذلك وقفت أوربا مكتوفة الأيدي لا تتدخل ورغم كرهها البالغ أكرهت علي الوقوف موقف المتفرج بينما استرد القائدان روبرتس وكتشنر ماكان الإنجليز قد خسروه في أول الحرب وأوهنا مقاومة البوير(٩).

حاصر البوير مدينة كمبرلي وبها قوات إنجليزية علي رأسها سيسل رود فترة طويلة ولكن الجنرال فرنسين أنقذ سيسل سبب شقاء إنجلترا في الترنسفال من أن يقع أسيرا في أيدي البوير ورفع الحصار .

شاركت النساء في القتال كما شارك الأطفال في حمل صناديق الخراطيش إلي آبائهم واقتحموا الأخطار وعرضوا انفسهم للرصاص وادهش البوير العالم تحت قيادة قادة مهرة أمثال كورنجي وجودير وفيليبوا ماروي (١٠).

أصر البوير علي مواصلة الحرب رغم وقوع بريتوريا عاصمة الترنسفال وبلومفنتين عاصمة أورانج الحرة في قبضة أعدائهم الإنجليز وكانت طريقتهم في الحرب طريقة الحركة والكر والفر وكان كل بيت من بيوت البوير في الريف يمد بالطعام والملاذ الشرازم الصغيرة من مقاتليهم من حملة البنادق الراكبين الذين ضايقوا جيشاً كان أصغر كثيراً من أن يستطيع القيام بعمليات حربية فعالة في ميدان فسيح كجنوب أفريقيا مما أدي إلي ارتكاب أعمال قسوة أثارت الرأي العام فقد رأي الجيش الإنجليزي أنه من الضروري له أن يحرق بيوت الفلاحين البوير ويبني معتقلات خشبية يجمع فيها النساء والأطفال الذين لجلاهم عن منازلهم (١١).

قاوم الإنجليز سلسلة من الاحباطات التي تلقوها علي يد البويريين الذين استخدموا تقنيات عسكرية متقدمة وذبحوا البريطانيين بمعدات لم ير أبناء بلدة تشرشل مثيلا لها وقالوا أنها مستحدثة واشتري البويريون بنادق آلية ومدافع بعيدة المدي من عدد من البلاد الأوربية ، وحاصرت القوات البويرية ١٦ ألف رجل يقودهم الجنرال

جورج وايت في أسوأ أزمات الحرب في "الليدي سميث" غرب الناتال ومـات المئـات لأن القوات لم تستطع أن تنال قسطاً من الراحة في خطوط البويريين.

وفي نهاية فبراير ١٩٠٠ تحسن وضع البريطانيين وبدأ البـويريين يتقهقـرون نتيجة زيادة ضغط البريطانيين عليهم ، ففي يونيه من نفس العـام احتـل البريطـانيون بريتوريا عاصمة الترنسفال (١٢).

لقد هاجم بوثا Botha الإنجليز في ناتال وسميث الذي وصل في زحفه إلي ما يقرب من ٦٠ ميلاً من مدينة الكاب ، ودي ويت Deweit الذي شهد لـه الإنجليـز أنفسهم ببراعته في حرب العصابات .

وقد تقابل بوثا مع كتشنر وعرض عليه معاهدة صداقة وسلام فـرفض كتـشنر واستمرت الحرب (١٣).

ظهرت الآراء البريطانية الحرة التي نادت بإنهاء حرب البـوير دون إبطـاء ، كما أبدت الحكومة البريطانيه كتشنر في رغبتة في إبرام صلح يتم بالمفاوضة ، بدلاً من أخذها بالرأي القائل بضرورة تسليم البوير من غير قيد أو شرط ، وهو الـرأي الـذي كان يؤيده ملنر المندوب السامي البريطاني فـي جنـوب إفريقيـا ، فجـاءت معاهـدة فيرينجنج Vereeniging التي أنهت القتال ، محاولة حقيقية لمصالحة البوير، فمـع أنه اشترط عليهم فيها الموافقة علي ضم بلادهم إلي الإمبراطورية البريطانية ، إلا أنهم منحوا ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وذلك بدلاً من أن يطالبوا بدفع غرامة حربية ، وقدم الجنرال بوثا Botha قائد البوير إلي لندن بعد إنتهاء الحرب (١٤) وكان بوثـا ضـمن الوفد الذي تكون منه زعماء البوير لمفاوضة الإنجليز علي إستقلال البوير عام ١٩٠٢(١٥).

لقد خرج الإنجليز من حرب الترنسفال بمنزلة ليس لها شبيه في تاريخ إنجلترا، إلا في حرب إستقلال أمريكا ويقول مصطفي كامل : "قد مضي حول كامل والحـرب قائمة بين تلك الدولة الضخمة الهائلة (إنجلترا) وذلك الشعب الصغير القليل (البوير) ولم نسمع إن الإنجليز أحرزوا موقعة واحدة ذات شأن أو أتوا نصرا علي أعدائهم .

فبينما الإنجليز يهللون لدخول الجنرال فرانس مدينة كمبرلي ويعدون ذلك عملا حربياً جليلاً ، إذ انتصر البوير علي جنودهم في رنسبورج انتصاراً باهراً وأعدموا فرقة كبيرة بأسرها ، لا يبعد أنهم أسروا الفرقتين اللتين قال عنهما زوتر " أنهما ضلتا ولم يعلم عنهما شيئا"[١٦].

انتهت الحرب آخر الأمر بتسليم الجمهوريتين لبريطانيا ولكن فترة إخضاعهما لم تطل،فقد حدث عام ١٩٠٧ بعد سقوط الحكومة الاستعمارية التي قهرتهما ، أن تناول الأحرار مسألة جنوب افريقيا ، وأصبحت هاتان الجمهوريتان السابقتان مرتين وصارتا برغبتهما أختين لمستعمرة الرأس وناتال في إتحاد كنفدرالي يضم كل ولايات جنوب أفريقيا بوصفهما جميعاً جمهورية واحدة تحكم نفسها بنفسها تحت التاج البريطاني [١٧].

كشفت حرب البوير عن عزلة بريطانيا عن القارة ، لأن الرأي العام الأوربي كان ضد حرب البوير ، وعندما نشبت الحرب في ١٢ أكتوبر حركت فرنسا أسطولا كبيراً في البحر المتوسط الي جزيرة مدغشقر عبر قناة السويس ، وكان ذلك مصدر إزعاج لكيرزون لتأمين الخليج العربي ، وأجبرت بريطانيا علي تسوية علاقاتها مع البرتغال وألمانيا والولايات المتحدة .

وبعد هزيمة البوير عاد المتطوعين الأوربيون الي وطنهم [١٨] وهكذا كانت حرب البوير درساً صادقاً لشعب كافح بصدق ضد الاستعمار الإنجليزي ، وقد جسد ذلك مصطفى كامل في حينها ، ونأمل الآن كفاح صادق من العرب خاصة أغنياءهم وحكامهم ضد الإستعمار الأمريكي الأوربي واليهودي ، وأبلغ كفاح هو الوحدة العربية والإسلامية بعد الإيمان بالله والتضرع إلى الله بنصر المؤمنين وهزيمة الكفار الغربيين واليهود الذين سوف يذيقهم الله شر أعمالهم – فلينظروا إلى زعيمهم "شارون" وما حدث له من انتقام إلهي . اللهم اجعل جميع اليهود كشارون أحياء ... أموات.

آمين .. آمين .. آمين

هوامش الفصل السادس

١- محمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون ، ص ٢٤٤ ، د. شوقي الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، ص ٢٥٤ ، رولاند أوليفر ، جون فيج ، ص ١٧٥ ، د. خالد محمود الكومي ، مصر وقضايا الجنوب الأفريقي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص ٥٠

٢- د. محيي الدين محمد مصيلحي : السيطرة البريطانية علي بتشوانا لاند ، ص ٢٧٠-٢٧٥

٣- نفسه، ص ٢٧٩-٢٨٢

٤- هـ ، ج . ولز ، ترجمة ، عبد العزيز توفيق جاويد : معالم تاريخ الانسانية ، المجلد الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٤ ، ص ١٣٦٠

٥- آرثر شليس نفر : ونستون تشرشل ، مرجع سابق ، ص ٤٢

٦- د.السيد حسين جلال : المرجع السابق ، ص ٤٠٧

٧- ولز ، ص ١٣٦٠ ،١٣٦١ ، هـ.ل. فشر ، تعريب ، أحمد نجيب هاشم ، وديع الضبع : تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠ ، دار المعارف ، ط ٩ ، ١٩٩٣، ص ٤١٠ ،٤١١

٨- آرثر شليس نفر : المرجع السابق ، ص ٤٢ - ٤٥ ، ٤٧

٩- فشر ، ص ٤١١

١٠- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، أوراق مصطفى كامل ، المقالات ، الكتاب الثاني ، إشرف وتحقيق ، د. يواقيم رزق مرقص ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ ، ص ٧٣ ، ٧٤

١١- فشر ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٤

١٢- آرثر سليس نفر ، ص ٤٨

١٣- د. شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٤

١٤- فشر ، ص ٤٢٤

١٥- د.الجمل ، ص٢٩٠

١٦- أوراق مصطفى كامل ، ص ٦٩ ، ١٢٣

١٧- ولز ، ص ١٣٦١

١٨- د. السيد حسين جلال ، ص ٤٠٨

الفصل السابع

تطور الأساليب الإستعمارية

- الوكالات
- المعاهدات
- الشركات
- الضم
- التفرقة العنصرية
- التبشير
- التعليم الاجنبي

أولاً الوكالات :

الوكالة هى بنايات كبيرة مخصصة لحاجات التجارة و تتكون من طابقين وتتخصص الادوار السفلى لمخازن التجار وأما الأدوار العليا فمقسمة الى غرف وحجرات ينزل فيها الغرباء من التجار و كان الأوربيون يطلقن على الوكالات Okelsأو Oquelles وهى متخصصة فى بيع سلعة معينة مثل بيع الصابون فى وكالة الصابون وبيع البن والتوابل يتم بوكالة ذو الفقار أو بوكالة عباس أغا.

وكانت شوارع القاهرة تعج بالوكالات من هذا النوع التجارى فعلى سبيل المثال شارع باب الفتوح و به خمس وكالات و شارع الغورية الذى اشتهرت وكالاته بتجارة الأقمشة و غيرها كثير فى القاهرة وغير القاهرة من المدن المصرية وبالقاهرة أيضا وكالة بيت القاضى والصباغة والأزهر والحى اليهودى وباب زويلة وباب النصر وباب الشعرية [1] ولكن هذه الوكالات أنشأها التجار المصريون و ليست من عمل الاستعمار فهى قديمة جدا.

أما عن الوكالات التى هى من تطور الأساليب الأستعمارية فهى الوكالات التى أنشأها الاستعمار فى المراكز التجارية الأفريقية بهدف تسهيل عملية التجارة (الصادر والوارد) وغالبا ما يطلق عليها بالوكالات القنصلية ويعين لها وكلاء و قناصل من الدول التابعة لها هذه الوكالات و هي كثيرةعلى مستوى القارة الأفريقية وتعمل فى جميع أنواع التجارات التى تهم الإستعمار وتجلب له الثروة خاصة مجال المواد الخام المنتجة أو المتوفرة فى أفريقيا وحماية أعضاء البعثات الدينية .

ولاشك أن النشاط التجارى الأوربى كان له أقدامة الثابتة على سولحل البحر الأحمر الجنوبية فى النصف الأول من القرن الثامن عشر عن طريق الوكالات التجارية المتناثرة فى موانئ هذا البحر وبدأ يسعى إلى الوصول إلي أقصى الشمال فى النصف الثانى من هذا القرن بل ودخلت موانئ البحر الأحمر حلبة الصراع حول المنافسة التجارية الأوربية.

و فى مصر اصبحت الأسر التجارية في القرن الثامن عشر بمثابة شركات تجارية كبيرة تقوم بعمليات الاستيراد و التصدير و التوزيع فى نفس الوقت و كان بعض هذه الأسر يسيطر على معظم الوكالات التجارية التى كانت قائمة فى القاهرة فى ذلك الوقت وكان لهذه الأسر وكلاء تجاريون فى جميع موانئ البحر الأحمر(٢).

و فى مصر لم يكن الاحتفاظ بالعديد من الوكالات القنصلية فى الوجة القبلى هذه المدة الطويلة يعكس مصالح تجارية أمريكية هامة فى تلك المنطقة و قد ذكر ريتشارد بيردسلى Richard Beardsley وكيل و قنصل عام الولايات المتحدة عام ١٨٧٥ أنه إذا كانت التجارة هى الاعتبار الوحيد فإن جميع الوكالات القنصلية الأمريكية فى مصر فيما عدا تلك الموجودة فى الإسكندرية يمكن إلغاؤها وإن كانت واضحة جلية بالنسبة للسياح الأمريكيين كما أنهم كانوا أيضا مهمين جداً للإرساليات الدينية التى لعب فيها وكلاء القناصل من هؤلاء دورا هاما .

و قد كشف تقرير أرسله فارمان E.E. Farman وكيل وقنصل عام الولايات المتحدة عام ١٨٧٧ أنه بالإضافة إلى الإسكندرية والسويس وبورسعيد كان هناك وكلاء قناصل فى المنصورة وأسيوط والأقصر وقنا وطنطا و بنى سويف وجرجا والخرطوم ولكن هذا العدد قد تم تخفيضة فى الوجة القبلى بشكل كبير حتى أنه فى عام ١٩٠٤ تم إغلاق جميع الوكالات القنصلية عدا تلك الموجودة فى أسيوط (٣) وهذه الوكالات الفرعية تقوم بمساعدة السياح الأمريكين وإسداء النصح لهم وكذلك حماية أعضاء البعثات الدينية الأمريكية ويعلق بيرس السكرتير الثالث فى وزارة الخارجية الامريكية على الموقف فى مصر عام ١٩٠٤ بقوله : "يوجد فى الإسكندرية وبورسعيد والسويس وكالات قنصلية تتبع القاهرة يتولى العمل فيها جميعا وكلاء قناصل من رعايا بريطانيا وهؤلاء تعوزهم الحماسة فيما يتعلق بنظرتهم إلى مصالح أمريكا فى مصر".

وفى عام ١٩١١ تحول الإشراف على الوكالتين القنصليتين فى السويس وبورسعيد إلى قنصلية الإسكندرية التى تحول إليها مسئولية تجهيز التقارير التجارية عن مصر من القاهرة في ١٩١٩ (٤)

كلما زادت إستثمارات رأس المال الأجنبي في مجال الإنتاج وأحكم سيطرته علي الإقتصاد ازداد نفوذة وتأثيره في مجال السياسة الداخلية والخارجية وهو يسعي الي تحقيق هذه الغاية لا عن طريق الضغط الاقتصادي فحسب بل أيضا عن طريق رجاله العاملين في حكومات البلاد وفي الوكالات الأجنبية وأن الموقف في الكونغو (ليوبولدفيل) الذي يسيطر عليه الاستعمار الأمريكي البلجيكي فهو برهان ساطع علي تدخل رأس المال الأجنبي المستمر في السياسة الأفريقية(٥).

وكان اهتمام حكومة الهند الإنجليزية بالتجارة في منطقة البحر الاحمر كبير ومنافسا لفرنسا النابولونية.

لذا اهتمت الحكومة الإنجليزية بزيادة قوتها وزيادة حجم التجارة في المنطقة لمواجهه أي تقدم عدائي خاصة من ناحية فرنسا فعندما احتلت بريطانيا عدن اعتبرتها جبل طارق الشرق وأوصت بإنشاء وكالة تجارية فيها ليتمكن الإنجليز من احتكار تجارة البن اليمني واحتكار التجارة مع بربرة علي الساحل الأفريقي المواجه من الجهة الأخري (٦).

وللوكالات الإقليمية دور في تدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية وقد أشارت المادة ٥٢ /٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أنه "علي مجلس الأمن أن يشجع علي الإستكثار من الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق التنظيمات أو الوكالات الإقليمية وذلك بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن (٧).

.وهناك الوكالات الدولية وهي منظمات منفصلة مستقلة ذاتيا ترتبط بالأمم المتحدة بمقتضي إتفاقيات خاصة وهي تعمل سويا مع الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الذي يتولي مهمة التنسيق بينها.

وتعمل سكرتارية هذة الوكالات التي تتكون من الموظفين الدوليين بتوجيه من الرؤساء للتنفيذيين للوكالات .

ويطلق اسم " الوكالة المتخصصة " وهو اصطلاح استخدم في ميثاق الأمم المتحدة علي خمسة عشرة وكالة من هذه الوكالات وهي : منظمة العمل الدولية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، منظمة الصحة العالمية ، البنك الدولي ، مؤسسة التنمية الدولية ، صندوق النقد الدولي ، المنظمة الدولية للطيران المدني ، إتحاد البريد العالمي ، الإتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، منظمة الملكية الثقافية العالمية ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتتقدم هذه المنظمات بتقارير سنوية الي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٥٧ تحت رعاية الأمم المتحدة وهي تقدم تقارير سنوية إلي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حسب الاحوال.

وفي عام ١٩٦٩ ناشدت الجمعية العامة للأمم الممتحدة جميع الدول والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية الداخلة في نطاق الأمم المتحدة أن تعمل مع منظمة الوحدة الافريقية علي منح العون المالي والمادي الضروريين لشعوب الأقاليم لمواصلة نضالها من أجل الاستقلال [٨].

ثانيا المعاهدات :

تميزت الحركة الاستعمارية في افريقيا عن غيرها من حركات الاستعمار السابقة بأنها لم تكن مقرونة بحروب بين الدول فيما بينها بل كان أساسها المفاوضات والمعاهدات التي حددت نفوذ كل دولة [٩] والأمثلة علي ذلك كثيرة فلكي تفرض بريطانيا نفوذها علي سواحل الصومال تقدم الكابتن مورسبي Moresby إلي تاجورا في ٩ اغسطس ١٨٤٠ وعقد معاهدة للصداقة والتجارة بصفته ممثلا لشركة الهند الشرقية البريطانية مع السلطان محمد ابن محمود حاكم تاجورة الذي وافق بمقتضي هذه المعاهدة علي أن يبذل قصاري جهده لنقل الحاصلات من الأقاليم الداخلية في إيفات وسوا والحبشة إلي السلحل وفي مقابل ذلك تعهدت شركة الهند الشرقية البريطانية

بتشجيع التجارة الداخلية في تاجورة كما قيدت المعاهدة حاكم تاجورة بعدم الدخول في أية علاقات سياسية أو تجارية مع قوي أوروبية أو أية قوي أخري في حالة ما اذا كانت العلاقات ماسة بالمصالح البريطانية دون الرجوع في ذلك إلي شركة الهند البريطانية وفي المقابل لا تقوم بريطانيا بأي عمل عدائي ضد إقليم تاجورة ولكن الإستعمار لا عهد له ولا أمان ، كما تضمنت المعاهدة موافقة سلطان تاجورة علي بيع جزر موسي للحكومة البريطانية ، وبذلك وضعت بريطانيا اقدامها في المطقة مما يسهل استعمارها .

وفي ٢٩ ديسمبر ١٨٦٠ وقعت فرنسا معاهدة مع نجاشي الحبشة قضت بأن يتنازل الملك الأفريقي للإمبراطورالفرنسي عن المنطقة الواقعة بين حافة جبل جودام متضمنه زولا وممتدة حتي خاليج عادولي – حتي أوده وديسك كما طالب الملك الأفريقي بالحماية الفرنسية وتعهد بالا يمنح أية امتيازات لأي دولة أوروبية دون الحصول علي موافقة الإمبراطور الفرنسي وقد منحت هذه المعاهدة فرنسا حقوقا دون أن تكلفها أية نفقات.

كما عقدت فرنسا معاهدة أوبوك في باريس في ١١ مارس ١٨٦٤ مع مشايخ المنطقة وميناء أوبوك آمن ذي مياه هادئة يصلح لبناء مخزن للفحم لصالح الأسطول الفرنسي علاوة علي إمكانية تحويل القوافل التي تصل إي تاجورة وزيلع وبربرة إلي محطة فرنسية (١٠).

وفي ٢٨ مايو ١٨٨٥ وقعت إيطاليا معاهدة مع السلطان برغش بإعطاء الإيطاليين حرية البيع والشراء للأراضي والبيوت والمحلات في بلاد سلطان زنجبار وتظاهر الإيطاليون برغبة حكومتهم في إنشاء علاقات مع زنجبار وأنها لم تكلفهم إلا بدراسة الحالة التجارية والإقتصادية لتلك المناطق ولكن هدفهم هو الحصول علي ميناء Durnfond أو قسمايو أو أي ميناء لخر يقع علي سواحل الصومال ويكون قريبا من مصب نهر الجوبا ولكن كالعادة دخلت إيطاليا بعد ذلك في مساومات وضغوط

ونجحت في الحصول علي الأجزاء الشمالية لشرق أفريقيا " الصومال الإيطالي " بناءا علي الإتفاقية الموقعة بين إيطاليا وزنجبار في ١٢ اغسطس ١٨٩٢ وأجرت إيطاليا الساحل في مقابل ١٦٠,٠٠٠ روبية سنويا [١١].

وقام سالسبوري بالتفاوض مع الألمان في عام ١٨٨٦ علي تقسيم مناطق النفوذ إلي قسمين أحدهما لبريطانيا والأخر لألمانيا حيث تم توقيع سلسلة من المعاهدات لتسوية الحدود اعترفت ألمانيا بمقتضاها بادعاءات بريطانيا في زنجبار وكينيا وأوغندة وروديسيا الشمالية و بتشوانالاند وشرق أفريقيا.

أما فرنسا فقد قامت بعقد معاهدة مع حكومة الكونغو على أن يكون نهر أوبانجى Ubanghi فرع الكونغو الغربى هو الحد الفاصل بين الحدود الفرنسية وحدود دولة الكونغو واعتبرت المنطقة شماله منطقة فرنسية وأما المنطقة الجنوبية فكانت من نصيب دولة الكونغو الحرة وفى عام ١٨٩٠ وقع سالسبورى معاهدة مع فرنسا بخصوص الحد الغربى لنيجيريا فى مقابل إعتراف بريطانيا بالمحمية الفرنسية فى مدغشقر وفى العام التالى وقعت بريطانيا إتفاقية مع البرتغال بخصوص سالاند (ملاوي الآن) وروديسيا الشمالية والجنوبية وهكذا رسمت بريطانيا سياستها العريضة حيال القارة الأفريقية و ذلك قبل أن يسقط سالسبورى في عام ١٨٩٢ و قد تضمنت هذه السياسة الاستمرار فى إحتلال مصر مع تحديد مناطق النفوذ البريطانى فى غرب القارة والتى اقتصرت فقط على أربع مستعمرات هى جمبيا وسيراليون وغانا ونيجيريا ووجدت بريطانيا فى التوسع نحو الشمال من أفريقيا الجنوبية البريطانية عن طريق بتشوانا لاند جنوب روديسيا ونياسالاند تعويضا لما فقدتة فى غرب القارة وكانت هذه السياسة هى ما أطلق عليه مد المستعمرات البريطانية من الكاب جنوبا حتى القاهرة شمالا بخط سكة حديدية يمر فى وسط المستعمرات البريطانية المتصلة ، وكان سالسبورى يرى ضرورة قيام المشروعات التجارية[١٢].

ثالثا الشركات

فى سنة ١٥٠٩ عين البرتغال حاكماً عاماً لمستعمراتهم فى شرق أفريقيا وبعد ذلك اتجهوا لساحل الجزيرة العربية و الخليج فهاجموا مسقط وهرمز وعدن.

وهذا يوضح لنا بجلاء الإرتباط القوى بين تاريخ المسلمين فى شرق أفريقيا وفى السواحل والمناطق الهامة المواجهه لهذه السواحل فى بلاد العرب.

على أننا نشير إلى أن البرتغال لم تكن القوة الإستعمارية الوحيدة التى اتجهت بأنظارها لهذه المناطق الهامة بساحل أفريقيا الشرقى والمحيط الهندى و جزره فقد انفتح الطريق أمام الدول الاستعمارية الأوربية الأخرى مثل هولندا وفرنسا وإنجلترا والتى حلت فى هذا المجال محل البرتغال بعد أن أصاب الوهن والضُعف البرتغال خاصة بعد أن تأسست الشركات التجارية الإستعمارية التى أطلقت على نفسها اسم (شركات الهند الشرقية) وتنافست هذه الشركات فى نشاطها التجارى والإستعمارى ولعبت كل منها دوراً استعمارياً بارزا فى الطريق المؤدى للهند ، وفى سبيل تحقيق مصالحها ومصالح الدول التابعة لها حاولت الإستيلاء على المواقع الاستراتيجية فى هذا الطريق[١٣].

وفى النصف الأول من القرن الثامن عشر وصل الهولنديون إلى شمال غانا الجديدة واستعمروا جنوب أفريقيا منذ عام ١٦٥٢ عندما قامت شركة الهند الشرقية الهولندية بإنشاء محطة عند رأس الرجاء الصالح لتزويد سفنها بما يلزمها من ماء وخضر وأشياء أخرى خلال رحلاتها الطويلة إلى الشرق.

وفى أواخر القرن كشف الهولنديون مساحات واسعة على الشاطئ وفى الداخل وأخذوا يشجعون الهجرة إلى المستعمرة [١٤].

ومن الشركات التى اضطلعت بالنشاط التجارى فى منطقة جنوب البحر الأحمر شركة "رباتينو" الإيطالية التى أستطاعت أن تعقد عددا من المعاهدات مع شيوخ القبائل

فى منطقتى عصب ورهيطة وقد حرصت السلطات الإيطالية فى هذه المعاهدات على إنكار السيادة المصرية على هذه المناطق و بهذه الطريقة تمكن الإيطاليون من وضع أيديهم على منطقة تمتد حوالى ٣٦ ميلا على خليج عصب ثم تنازلت الشركة عن هذه المنطقة للحكومة الإيطالية وتحولت إلي مستعمرة تحمل اسم مستعمرة عصب في يوليو ١٨٨٤ (١٥).

ومن الدسائس الإيطالية ضد الفرنسيين بين تونس والقاهرة والعكس مجموعة من الممولين الفرنسيين في باريس أرسل موظف في شركة فرنسا المصرية ويدعي "ويلد" لكي يحصل من الحكومة الخديوية علي إذن إنزال كابل كهربائي مخصص بربط الجزائر وتونس بباريس ثم تم منح الشركة الإيطالية كابل إيطالي تونسي مما أدي الي ظهور نزاع جديد في الأفق مما يشككون فيه ولكن العقل المتيقظ يجب أن يتوقعه(١٦).

رأي بسمارك أنه يجب أن تؤسس الشركات في الموانى الألمانية لكي تقوم بشراء الأراضي في البلاد الأجنبية وتقيم عليها المستعمرات الألمانية كذلك نادي بضرورة إنشاء شركات للتجارة والملاحة يكون هدفها فتح أسواق جديدة من أجل المصنوعات الألمانية وتسير الخطوط الملاحية واستطرد يقول "أن المستعمرات هي أفضل وسيلة من أجل تنمية تجارة الصادرات والواردات" (١٧).

كان للثورة الصناعية في أوربا أثر كبير في دفع عجلة الاستعمار للأمام ذلك لأن الانقلاب الصناعي أدي إلي الإنتاج الكبير الذي يفيض كثيرا عن استهلاك الشعوب المنتجة والذي يسعي لإيجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات هذا الي جانب خلق الحاجة الماسة باستمرار للمواد الخام ، وقد وجدت الدول الصناعية وفي مقدمتها إنجلترا ثم ألمانيا ، فرنسا في أفريقيا ضالتها المنشودة.

وكان للحكومات الأوربية مواقف مختلفة تجاه الشركات الاستعمارية التي سبقت إلي مزاولة نشاطها في القارة الافريقية فقد قوبل نشاط هذه الشركات في كثير من الاحيان بشيء من الحذر ثم لم تلبث الشركات ذاتها أن دفعت بحكوماتها لدخول ميدان الاستعمار ثم حلت الحكومات محل الشركات ذاتها في وضع أيديها ومزاولة نشاطها

في الجهات التي استحوذت عليها من القارة الإفريقية ، وتاريخ هذه الشركات الاستعمارية ، يعطي صورة واضحة وإن كانت بشعة للوسائل التي ذاع إستخدامها في ذلك الحين والتي مهدت بها الدول الأوربية طريقها لإستعمار مساحات واسعة من القارة الأفريقية ، وكذلك المشاكل التي نجمت عن تصادم الدول الاستعمارية ذاتها والمآسي التي اقترفها الاستعمار وهو يمارس استغلالة البشع للآخرين [١٨].

كان الألمان مشغولين أثناء جلسات إنعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤ ، وبمجرد انفضاض جلساته قاموا بنشر مجموعة من المعاهدات التي حصلت عليها "شركة شرق أفريقيا" الألمانية مدعية امتلاكها لأراضي تنازل عنها عدد من الزعماء الأفارقة[١٩].

كون رودس شركة باسم "شركة جنوب أفريقيا البريطانية" عام ١٨٨٩ ، وانتقلت الشركة إلي بتشوانالاند ، وهي المستعمرة التي أصبحت معروفة بإسم روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ، وأصبحت تواجه البلجيكيين في الكونغو ، وتفاوضت الشركة مع كاباكا بوجاندا من أجل عقد معاهدة بينهما ، وفي عام ١٨٩٠ وقعت الحكومة البريطانية علي إتفاق مع ألمانيا بشان حدود أفريقيا الشرقية وأعلنت حمايتها علي أراضي الشركة بما في ذلك زنزبار ، وهما الجزيرتان اللتان كانتا قد أخضعتهما القوات الألمانية .

وبحلول عام ١٩٢٣ قررت الشركة اعتزال حقوقها الإدارية وبيعها للحكومة البريطانية وأصبحت روديسيا الجنوبية مستعمرة بريطانية [٢٠].

وبالمثل قامت الشركة التجارية الأوربية الكبيرة باستبعاد الافريقيين من تجارة الصادرات والواردات ، وذلك لافتقار الأفريقيين من جهة إلي رأس المال الكبير والذي تستطيع الشركات الأوربية أن تحصل عليه بسهولة ، كما فضل المنتجون الأوربيون أن يقصروا صلاتهم التجارية في التصدير والاستيراد علي شركات أوربية ، كذلك ساعدت المصارف علي تقديم القروض إلي هؤلاء الأوربيين ، أضف إلي ذلك أن الشركات كانت لها أولوية في أعمال التخزين بالموانيء وكانت تستأجر السفن من شركة غربي

أفريقيا للشحن التي اشتهرت بعمليات نقل العبيد بشروط ميسرة ، كما أن بعض مصانع أوربا التي كانت تمون هذه الشركات بالمنسوجات والسلع الأخري اللازمة للسوق الأفريقية كانت مملوكة لشركات قابضة يساهم فيها نفس هؤلاء التجار ، ومن كل هذا وذاك أدي الكساد الذي أتى بعد عام ١٩٢٠ الي إفلاس الشركات الأفريقية القليلة التي كانت تشتغل في عمليات الصادر والوارد ، وقد حل الكساد ولدي هذه الشركات بضائع كثيرة حصلت عليها عن طريق اعتمادات مصرفية مكشوفة ، ولم تكن لديها احتياطات تكفي تغطية الاعتمادات المصرفية في سني الكساد.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية كانت حفنة من شركات التجارة الأجنبية تحتكر السوق ، وتتسلط علي اقتصاديات غربي أفريقيا وحتي إذا ما وجدت بعض الشركات المتنافسة كنت تجدها تتفق فيما بينها علي أثمان محددة للعمالة والمحصولات ، ولعل أسوأ مثل لهذا النوع من الكارتيل الشركات الأوربية العامة في ساحل الذهب والتي كانت تجمع الكاكاو في عامي ١٩٣٧-١٩٣٨ ، فقد وافقت تسع شركات منها علي توحيد سعر شراء الكاكاو ، وهو بالطبع أقل من السعر العالمي .

ويلاحظ أن الشركات الأجنبية في غربي أفريقيا لم تحاول إعادة استثمار أموالها في البلاد ، بل نادرا ما أنشأت حتي صناعات ثانوية لتجميع المحصولات قبل شحنها إلي أوربا مثال ذلك : كانوا يصدرون زيت النخيل الي أوربا ليحولوه إلي صابون ، ثم يعيدوا تصدير الصابون إلي أفريقيا [٢١].

أن الاحتكارات الأجنبية تسيطر علي تجارة المواد الخام وعلي جزء كبير من الإنتاج ، وآية ذلك أن الشركات الأجنبية لا تزال تمول الصناعات التعدينية وتديرها ، وهي الصناعة التي كان الاستعمار أول من أسسها في أفريقيا .

أن الشركات الفرنسية في مستعمرات فرنسا الأفريقية السابقة حققت احتياطيا قدرة ٢٣,٢٠٠ مليون من الفرنكات خلال الفترة من ١٩٤٧ الي ١٩٥٣ فلم تحتجز هذه الشركات من هذا المبلغ سوي ٧,٢٠٠ مليون من الفرنكات لتعيد استثمارها أي ما يقرب من الثلث .

كما أن جميع الشركات الأجنبية في أفريقيا لا تستثمر رأس مالها في الصناعة إذ يعمل معظمها في مجال التبادل أي في التجارة والبنوك والتأمين ، كما تقوم هذه الشركات بمهمة السمسرة بين منتجي المواد الخام الافريقية ومستهلكيها في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ، ولكن هذه الشركات لا تنتج إلا قليلا أو لا تنتج شيئا على الإطلاق تجني أرباحها الطائلة من عرق الإفريقيين [٢٢].

أن كثيراً من الشركات الأجنبية أخذت في إستغلال السوق المحلي في البلاد الأفريقية ، مستغلة تفوقها الصناعي ، وضعف رأس المال الوطني ، ففي عام ١٩٦٣ ساهمت مجموعة من الشركات المالية الأنجلو هولندية المعروفة باسم " أفريقيا المتحدة " والعاملة في أفريقيا الاستوائية في إقامة ما يقرب من ٥٠ مشروعاً صناعياً [٢٣].

رابعاً الضم :

من الأساليب التي لجأت اليها الدول الإستعماريه أسلوب الضم ، أي تصبح المستعمرة جزء من الدولة التي تستعمرها ، وحتي يسهل لها استغلال جميع الموارد البشرية وغير البشرية ، رغم عدم تطبيق النظم والقوانين التي تطبقها في الدولة الأم علي مستعمراتها ، وتعتبر فرنسا أهم الدول الاستعمارية التي لجأت لهذا الأسلوب ، خاصة الجزائر .

كانت فرنسا في حاجة الي القوي البشرية الجزائرية لتسيير مصانعها وإرسالهم وقودا لنيران حروبها الاستعمارية ، كما كانت محتاجة إلي أراضي الجزائر نفسها لمواصلة الدفاع عن فرنسا ، وحين دخلت فرنسا حلف شمال الأطلنطي ، وجدت أن قيمتها ستزيد إذا ما كانت الجزائر جزءا منها واعترفت الدول الأخري المنضمة إلي هذا الحلف بالجزائر كأرض فرنسية .

وعملت فرنسا علي إعطاء الجزائر نظاماً بين الإتحاد الفرنسي وبين اعتبارها أرضا فرنسية ، محاولة بذلك الفصل بين الحركة القومية الجزائرية الناشئة ، وبين الحركات الاستقلالية الأخرى التي بدأت في النمو في بقية أقاليم المغرب الكبير ، وبينها

وبين الحركات التحررية العربية في الشرق الأدني ، فتمخض هذا الوضع المعقد من الدستور الجزائري الذي حاولت فرنسا التمويه به علي شعب الجزائر ، واستخدامه وسيلة لتفتيت الحركة الوطنية في هذا القطر .

ومنحت فرنسا الجزائر قانوناً أساسياً ، أبعد ما يكون عن رغبة وحرية الجزائريين وآمالهم ، إذ بني علي أساس كون الجزائر أرضاً فرنسية ، وأن جنسية أهله هي الفرنسية ، ولكن سمح للمسلمين الإحتفاظ بقانون أحوالهم الشخصية ، ثم إنشاء مجلس جزائري يشترك الفرنسيون والمتعلمون من الجزائريين والمحاربين في صفوة القوات الفرنسية ، وموظفي الدولة الجزائرية بأنهم قد أصبحوا فرنسيين ، وكان هذا تفريقاً للقوي الوطنية في الجزائر ، وعملاً علي تمكين الاستعمار من البلاد وأهلها ، حينما ضمت إليها من تريد وأبعدت الوطنيين الذين حصلوا علي ثقافة عربية وضمت المنضمين إليها في دائرة الفرنسيين الانتخابية ، وتركت الوطنيين في دائرة الاهالي .

لقد جاء الدستور إذن مشوهاً وفي تعارض تام مع مصالح الجزائر قطعة من فرنسا وعلي أن جنسية الجزائري هي الفرنسية ، وحاول بث الفرقة بين الجزائريين وسلبهم كل حق فعلي للتشريع ، وحتي من حيث الشكل فانّ هذا الدستور قد أعطي لمليون أوربي حق انتخاب ستين نائبا في الوقت الذي لم يسمح فيه لتسعة ملايين من الجزائريين إلا بنفس العدد، وقد شعر الجزائريون بخطورة هذا الدستور فهاجموه وانتقدوه (٢٤).

وفي عام ١٩٥٥ اشارت فرنسا إلي إنشاء نظام فيدرالي ، تكون كل من الجزائر وفرنسا أعضاء فيه ، ولكن الجزائريين رفضوا ذلك لأنه لا يزيد عن أنصاف الحلول ، وطلبوا بإصرار علي الاستقلال كاملاً غير مشروط ، إلا أن الحكومة الفرنسية ماطلت في ذلك وواصلت سياسة كسب الوقت ولم تتقدم باقترلحات إلا لتغيير الشكل دون الجوهر .

وبذلت الحكومة الفرنسية مجهودات ضخمة لمنع تدويل القضية الجزائرية وأصرت علي إعتبارها مسألة فرنسية دلخلية بحتة ، ولكن الجزائريين واصلوا جهادهم

في سبيل قضيتهم ، وبدأت القضية تفرض علي المحافل الدولية مثل مؤتمر باندونج والأمم المتحدة ، فأدي ذلك رغم اعتراض فرنسا إلي أن يكون مجرد نقاشها في الأمم المتحدة كان دليلا قاطعا علي تدويل هذه المسألة واعترافاً صريحا بأن الجزائر ليست هي فرنسا وليست قطعة منها ولن تكون إلا جزائرية .

وبعد زيادة ظهور التضامن العربي الأفريقي والأسيوي والمطالبة باستقلال الجزائر لجأت فرنسا إلي التحدث عن تغيير بعض مواد دستورها ووضع قانون أساسي جديد للجزائر ، كسبا للوقت ، وتمويهاً علي العالم ، واحتفاظا بمركزها في شمال أفريقيا ، وعرض القانون علي البرلمان الفرنسي بين معارضين ومؤيدين ، إلي أن تمت الموافقة علي القانون في آخر يناير ١٩٥٨ ونص هذا القانون علي أن الجزائر تعتبر جزءا "مكملاً" للأراضي الفرنسية ، رغم إعترافه بوجود شخصية واضحة للجزائر ، كما نص علي ضرورة الوصول بالجزائر إلي مرحلة الحكم الذاتي ولكنه عمل من ناحية أخري علي تفتيت الجزائر إلي مناطق صغيرة بحيث لا يسمح بتكتل الوطنيين في صعيد واحد (٢٥).

وفي تونس فإنه رغم الشعار السياسي الفرنسي المعلن عنه هو الحماية ، كتبرير التدخل في تونس إلا أنها كانت تمارس فعلاً سياسات الضم ، وفقاً للقانون الدولي التقليدي والتي مورست بشكل حاد في الجزائر كما سبقت الإشارة ، وظهر ذلك في سياسة الحماية الفرنسية بالنسبة لفرنسا أجهزة صنع القرار السياسي وفرنسة الأرض وفرنسة التعليم وفرنسة الإدارة ، وبذلك تكتمل الحلقة لإنجاح تلك السياسة التي تعني الضم الفعلي لتونس (٢٦).

وعندما صدر قانون ديجول عام ١٩٥٨ أصبحت السنغال عضواً في الأسرة الفرنسية ، وبعد عام انضمت إلي السودان الفرنسي ليؤلفها إتحاد (مالي) ولم يمض سوي ثلاثة أشهر حتي فصم عري هذا الإتحاد ، وعادت السنغال جمهورية مستقلة ضمن الأسرة الفرنسية ، وانتخب (ليوبولد سنجور) رئيسا للجمهورية.

أيضا بالنسبة لفولتا العليا ، اصبحت عضوا في الجماعة الفرنسية بعد مشروع ديجول ١٩٥٨ ، ولم يمض عام حتي وضع دستور وجرت الموافقة عليه ، ثم استقلت عام ١٩٦٠ وانتخب (موريس باميجو) رئيسا للجمهورية ، وقبلت الدولة عضواً في هيئة الأمم المتحدة ، وجدت نفس الشيء بالنسبة لتشاد التي حصلت علي استقلال ذاتي بعد أن وافقت علي مشروع ديجول بشأن المستعمرات الفرنسية عام ١٩٥٨ وأجريت الانتخابات وبعد عام نالت البلاد إستقلالها ودخلت الأمم المتحدة وأصبح (فارنسوا تومبالباي) رئيساً للجمهورية (٢٧).

أما بريطانيا فإنه علي أثر دخول الدولة العثمانية الحرب ضد الحلفاء رأت إنجلترا حتمية تغيير الوضع الراهن في مصر ، وكان عليها أن تسلك أحد طرق أربعة لتغيير تلك الحالة ، فأما أن تضمها إليها ، وأما أن تدمجها في إمبراطوريتها مع إعطائها حكما ذاتياً ، وأما أن تستكمل السيطرة عليها بأن تحل محل الدولة العثمانية وذلك بإعلان الحماية عليها ، وأما أن تعطيها الاستقلال التام مع عقد معاهدة تصبح بها مصر دولة محالفة لإنجلترا .

وكان من دواعي قلق إنجلترا أيضاً أنه إذا انتصرت ألمانيا فستكون سيدة الشرق وبالتالي سيتغير الوضع في مصر بإرغام إنجلترا بالجلاء عنها والسيطرة عليها، وأخيرا عقدت إنجلترا عزمها علي ضم مصر للإمبراطورية البريطانية ، وكان للضم كثير من المؤيدين والمعارضين ، ففي لندن كانت أغلبية الوزارة تري ضم مصر إلي الإمبراطورية حتي يمكن لإنجلترا حل مسالة الإمتيازات الأجنبية بحزم وبسرعة لأنها أصبحت عقبة في الأعمال التشريعية والتنفيذية ، لهذا صرح ، "جراي Gray " بضم مصر إلي بريطانيا وكان مما يبرر خطورة الضم وجود إنجلترا في حالة حرب مع الدولة العثمانية مما يترتب عليه أن تصبح مصر جزءا من الإمبراطورية البريطانية.

رفضت مصر الضم حيث أن الأخبار التي وردت تفيد أن الحالة العامة في مصر لا تسمح بتنفيذ فكرة الضم .

وفي ١٠ سبتمبر ١٩١٤ نصح شيتهام وزير الخارجية الانجليزية بإعلان الحماية علي مصر ، فقد بين أحد المسئولين الإنجليز تفضيل الحماية علي الضم ، لأن الضم يجعل الشعب المصري من رعايا التاج البريطاني ، أما الحماية فهم رعايا بأحكامهم .

خافت إنجلترا من ضم مصر أن يثور المسلمون فكيف يمكن أن يرفرف علم الإنجليز فوق أرض مصر ، فان ذلك لن يرضي علماء الدين ولا الشعب المصري ، هذا بالإضافة الي أن الضم يحتاج إلي أعداد كبيرة من الإنجليز تضاف للوظائف ، وإلي حامية أكبر تكون تحت الأمر لأن مصر لن تكون هادئة أبداً لو أعلن ضمها وأصبحت تابعة مباشرة للتاج البريطاني لا للخلافة الاسلامية.

علي كل حال كانت نتيجة المعارضات والمخاوف أن رأت إنجلترا إعلان الحماية علي مصر ، ففي ١١ سبتمبر ١٩١٤ ، قبل جراي إعلان الحماية البريطانية علي مصر .

ومع هذا في ١٣ نوفمبر ١٩١٤ صدر قرار بضم مصر إلي ممتلكات التاج البريطاني وإلغاء جنسيتها ، ومنح المصريين الرعوية البريطانية علي أن يعلن الضم في ١٩ نوفمبر ، اليوم الذي تصل فيه القوات الهندية الي مصر .

وأخيراً فضلت إنجلترا نظام الحماية علي الضم ، وأبلغ إلي الممثلين في مصر، وذلك لأنه نظام يتفق مع سير الإحتلال لمرونته وتفاوت معناه [٢٨].

أدركت بريطانيا أن السيطرة علي الظهير القاري تعتبر ضرورية لوضع حد للتوسع الفرنسي والألماني ، وتم ضم أراضي الاشانتي والأقاليم الشمالية إلي ساحل الذهب ، كما امتدت المحميات إلي ما وراء مستعمرة سيراليون ، في حين أن شركة النيجر الملكية ، كانت تقوم بمناورات مع الفرنسيين في وادي النيجر ، ولم يتم الإتفاق بين فرنسا وبريطانيا علي الحدود القائمة في غرب أفريقيا إلا بحلول عام ١٨٩٨/١٨٩٩ .

وكذلك ألمانيا فإنه قبل إنعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤ كانت قد وضعت يدها علي كل من توجولاند والكاميرون وجنوب غرب أفريقيا ، وبدي لفترة من الوقت كما لو أن الألمان كانوا يطمحون الي فرض سيطرتهم علي حزام يمتد من الشرق إلي الغرب عبر القارة ، ذلك لأن عملاءهم في الأراضي المجاورة لناتال وأجروا مفاوضات مع مواطني الترنسفال الذين كانوا قد حصلوا علي إستقلالهم من بريطانيا في عام ١٨٨١، ولكن البريطانيين أحبطوا هذه اللعبة ، وصمموا علي المحافظة علي إستمرار فتح الطريق من الكاب إلي وسط أفريقيا ، فقاموا بضم جنوب بتشوانا لاند ، وتفاوضوا مع الزعماء علي فرض حمايتهم علي باقي الأقاليم (٢٩).

خامسا : التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا :

ينطوي الوضع السياسي والإجتماعي القائم حالياً في هذه الدولة علي أكبر تناقض سياسي وفكري وأخلاقي تعرفه النظم السياسية الموجودة في العصر الحديث ، لا يضارع ذلك أو يقترب منه سوي وضعية الدولة العبرية التي زرعت في أرض فلسطين عام ١٩٤٨ .

يقوم النظام السياسي والاجتماعي والقانوني في دولة جنوب أفريقيا علي أساس سيطرة البيض علي العناصر السوداء والملونة ، مع النفي الكامل لحقيقة أن السود هم – تاريخيا وفعليا – الشعب الأصلي صاحب الأرض والإقليم ويشكل السود أغلبية السكان ، وليس البيض – في الحقيقة – سوي وافدين ، لا يغير من حقيقة ذلك أنهم قد وفدوا إلي هذه البقعة من أفريقيا منذ مئات السنين ، وتوضح الإحصاءات أن شعب جنوب أفريقيا من السود يزيد تعداده الحالي علي ٣٤ مليون نسمة ، يخضع لسيطرة وإرادة الأقلية البيضاء التي لا يزيد عددها عن خمسة ملايين نسمة ، أي أن السود يكادون يشكلون خمسة أضعاف عدد البيض في أفريقيا ، ومع ذلك تمارس هذه الاقلية البيضاء كل اشكال السيطرة علي مقاليد السلطة والحكم في البلاد ، وعلي مفاتيح الثروة والاقتصاد ، من خلال أساليب القهر والإضطهاد والفصل والتمييز العنصريين أو ما يعرف بنظام" الأبارتيد – أو– الأبارتهيد " بكل الطرق والأشكال الهمجية واللا إنسانية

مع أنهم يزعمون انتماءهم للمدنية الغربية ، إن هذا النظام العنصري يعتبر انتهاكا صارخا ليس فقط لكل المواثيق الدولية المعروفة كالإعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة ، ولكن أيضا إنتهاكا لكل مباديء وتعاليم كافة الشرائع وقواعد الأخلاق ، بل ومتعارضا مع أبسط تقاليد الأمم المتحضرة ، فإن ما يجري حاليا في جنوب أفريقيا من قبيل الأقلية البيضاء المسيطرة ضد الأغلبية السوداء المستضعفة ليس إلا صميم العبودية في احط صورها وأبشع مظاهر التعبير عنها ، وليس ثمة سند قانوني أو دستوري أو منطقي وراء هذا سوي قانون القوة ودعوي التفوق والتميز العرقي أو العنصري للجنس أو العرق الأبيض علي ما عداه من السود والملونين ، مع أن هؤلاء الآخيرين ، هم أصحاب البلاد الشرعيين.

كيفية نشوء العنصرية فى جنوب أفريقيا :

يزعم فلاسفة الفكر العنصرى فى جنوب أفريقيا كخط ثابت فى سياستها – أن الرواد الأوائل من البيض الذين أقاموا النظام والحضارة والدولة فى جنوب أفريقيا وغالبيتهم من الهولنديين أو ما عرف تاريخياً بـ "البوير الرحل" قد جاءوا واستعمروا هذه البقعة من أفريقيا عندما لم تكن هذه البقعة مأهولة أصلا بالسكان حوالى عام ١٦٥٢ وأن طلائع قبائل البانتو الزنجية لم تهبط من الشمال إلى هذه المنطقة إلا فى وقت متزامن تقريباً ، فالمعبرون عن هذا الفكر يريدون القول بأن هذه المنطقة كانت أصلا أرضاً بغير صاحب No man's Land

إن الرؤية الجديدة لتاريخ جنوب أفريقيا إنما تستهدف أمرين :أولهما محاولة إثبات أن أسلاف الجيل الحاضر من البوير أثناء القرن السابع عشر كانوا يضمرون إحساسا حاداً بالتميز اللونى ومن ثم فليس مبدأ الفصل العنصري سوى تأكيد لعوامل الولاء البدائية التى ظهرت منذ ثلاثمائة عام مضت و ثانيهما محاولة البرهنة على أن يسمى "البانتو" قد جاءوا إلى منطقة جنوب أفريقيا فى وقت واحد من البيض ويقول هذا الرأى ان قبائل البانتو لم يستوطنوا فى جنوب أفريقيا حتى القرن الثامن عشر ويستدل

من هذا على أن حروب القرن التاسع عشر التى شنها البوير والبريطانيون ضد المجتمعات لم تكن فى زعم هذا الرأى حروباً إستعمارية شنته عصابات النهب والسلب البيضاء من أجل الطرد والسطو وتحقيق الإستعمار الاستيطانى ولكنها كانت حروباً بين غزاة متنافسين لإمتلاك أرض أهله [٣٠].

و زعم بعض الكتاب الغربيين أنه قد تم التغافل عن أن جنوب أفريقيا ليست بأى حال إقليماً للبانتو أغتصب من أصحابه الشرعيين من قبل الرجل الأبيض إذ أنه لم تكن هناك أوطان قائمة للبانتو فى جنوب أفريقيا عندما وصل (جان فان ريبيك) إلى الكاب عام ١٦٥٢ ولم يلتف البيض الذين تحركوا تجاه الجنوب إلى ما بعد قرن من الزمان و إذا كانت كلمة "الوافدين" هى الكلمة السليمة فإن البانتو يكونون بذلك هم الوافدون إلى جنوب أفريقيا مثل البيض.

ويصف بعض الكتاب الغربيين المنصفين مثل هذا الفكر العنصرى المجافى لحقائق التاريخ لأنه ليس إلا تشويها صارخاً للواقع سواء كان فرديا أو قوميا وليس من المعقول بطبيعة الحال أن نتوقع أن يتخلى الحكام الحاليون وأيديولوجياتهم فى جنوب أفريقيا عن سجلهم التاريخى ولا سيما ما يتعلق بالمظالم العديدة التى أرتكبت ضد الشعب الأفريقى ووفقا للمنطق التاريخى الملتوى الذى تبناه العنصريين البيض أطلق على الأفريقيين أشياء كثيرة ففى وقت ما أطلق عليهم اسم الكفار أى غير المؤمنين ثم أسقطت هذه التسمية فى مرحلة لاحقة فأطلقوا عليهم "السكان الوطنيين" وهى تسمية تضعهم فى مرتبة حيوانات أو نباتات الأرض ثم عندما أدرك أن الوطنى لها مدلول آخر يعطى الأصالة إلى الأرض أستخدمت كلمة بانتو على أنها تعنى الناس ومنذ عهد قريب بطل إستعمال كلمة بانتو وأصبحت وزارة شئون إدارة البانتو تسمى وزارة العلاقات المتعددة الأجناس وأصبحت البلاد ذاتها يطلق عليها الديمقراطية المتعددة الأجناس إذ يرفض الحكام العنصريون فى جنوب أفريقيا إستخدام كلمة أفريقى لما تنطوى عليه من دلالات سياسية [٣١].

أصبحت التفرقة العنصرية عاملاً خطيراً في طبيعة الحياة الإجتماعية الاستعمارية أثناء المراحل الأخيرة من الإستعمار ومن المعتقد أن إزدياد الإضطهاد العنصري في جنوب أفريقيا يرجع عادة الى عام ١٧١٧ وهو نفس العام الذى اتخذ فيه قرار الاعتماد على عمل العبيد بدلاً من تشجيع هجرة العمال الأوربيين وأن السمة الجديثة التى كانت ترتبط بإزدياد الاضطهاد العنصرى هى وصول الزوجات البيض إلى المنطقة المدارية فمن المؤكد أن هذه الظاهرة كانت ترتبط إرتباطا وثيقاً بالاتجاهات العنصرية وقد كشفت عن نفسها فى أشكال أكثر إتساعا وعمقاً فى البلاد التى يديرها ويستوطنها البروتستانت من البريطانيين و الالمان و الدانمركيين (والهوجينون بروتستانت فرنسا) عنها فى البلاد التى كان يسيطر عليها الكاثوليك من الفرنسيين والبرتغاليين والبلجيكيين لقد أنبعثت من أوروبا المسيحية وليس من الأفريقيين أو العرب المسلمين والحقيقة هى لابد من إدراك أن الاضطهاد العنصرى القائم على الإعتقاد فى سمو العنصر الأبيض و على التقسيم الأساسى بين الأبيض والملون فقد أصبح أعظم عامل إجتماعى نشط فى أفريقيا الإستعمارية [٣٢].

ولكن ويليام شراينر قاد حملة المعارضة ضد ما تضمنه قانون الاتحاد الصادر فى ١٩٠٩ من تفرقة عنصرية.

ونظرية التفرقة العنصرية التى تعنى بكل بساطة الإنفصال إنبثقت فكرياً عن جماعة من طلبة جامعة ستيلنبوش إذ أنهم كونوا منتظمة تعرف باسم "إدارة جنوب أفريقيا للشئون العنصرية" وتعتبر هذه المنظمة منافسة "للمنظمة المتحررة للعلاقات العنصرية" القائمة فى جوهانسبرج وكان من بين أعضائها المؤسسين عدد كبير من وزراء المستقبل وكان البروفيسور أزيلين الرأس المدبرة لتلك المنظمة وهو الذى وضع التعريف الفكرى الكلاسيكى "لنظرية التفرقة العنصرية" مستخدما العبارات التالية ، فقد عرف أولا المصطلح "جنس" على أنه "مجموعة طبيعية كبيرة من الناس تميز نفسها

بوضوح عن المجموعات الأخرى التى تشترك فى مجموعة مختلفة من الصفات الوراثية بفضل ما تتسم به من صفات وراثية مستديمة مشتركة بين جميع أعضائها"[٣٣].

هل يستطيع الاستعمار القضاء على النظام العنصرى دون أن يفقد ما يجنيه من استثماراته في جنوب أفريقيا من مزايا اقتصادية ؟

يوجد ثلاث وجهات للنظر تذهب أحداهما الى الاستعمار الغربى فى جنوب أفريقيا كفيل بتحقيق التحرر دون حاجة الى العنف في حين تذهب الثانية إلى أن الاستعمار الغربى سوف يعزز النظام العنصرى ويحول دون التحول الاجتماعى وتعتمد النظرية الأولى على السوابق التاريخية التى تدل على أن التصنيع يؤدى تدريجيا إلى التحول الديمقراطى كما حدث فى بريطانيا على عهد الثورة الصناعية التى أدت إلى نمو البروليتاريا ثم نضالها من أجل الحقوق وإتساع قاعدة الاقتراع وإستنادا إلى ذلك فإن الاستثمار الغربى فى جنوب أفريقيا من المتوقع أن يعزز مجتمعاً ديمقراطياً على شاكلة النموذج الغربى.

أن الإستثمار الغربى سوف يؤدى بمساندة الرأسمالية العامية إلى تدعيم التمييز العنصرى فسوف تتبين الأمم الغربية أن التمييز العنصرى مع حالة الاستقرار أفضل من حكم الأغلبية السوداء الذى قد يقع فى حبائل الفوضى ومن ناحية أخرى فإن الاستثمار الغربى إذ يرفع قلة من الإفريقيين الى مواقع ممتازة ويوزع قيما كافية على قاعدة عريضة من السكان.

أما وجهة النظر الثالثة فهى مزج بين النظريتين السابقتين فالاستثمار سوف يخلق موقعا ثوريا إستنادا إلى أن الثورات فى التاريخ أنما قامت تحت ضغط الحرمان المقترن بتحسن الأمور و استمرار التقدم دون أن يكون ذلك بسرعة كافية لإحتواء التطلعات الجماهيرية [٣٤].

قضية العنصرية فى جنوب أفريقيا و المجتمع الدولى :

هناك صور كثيرة من القرارات والإدانات الدولية للعنصرية والابارتيه فى جنوب أفريقيا لكن النظام العنصرى هناك تمكن من السيطرة بكل عنف فى مواجهة الأفارقة فهو نظام قد تأسس على القوة .

ولعل قضية السياسات والممارسات العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا هى من أولى القضايا السياسية والأخلاقية التى عرضت على الأمم المتحدة منذ بداية قيام المنطقة الدولية ومازالت تعرض عليها وعلى المحافل والمنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية بما فى ذلك الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية فكم من قرارات صدرت تشجب وتدين.

لقد بدأت مناقشة الموضوع أصلا ولأول مرة أمام الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٤ حتى قبل صدور الإعلان العالمى لحقوق (الإنسان الذى اعتمدته الجمعية العامة ١٩٤٨) .

و من الغريب حقاً أن أول من أثار هذه القضية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٤٦ لم تكن دولة أفريقية بل كانت دولة آسيوية هى الهند فقد تقدمت بشكوى ضد حكومة جنوب أفريقيا لأن هذه الأخيرة قد سنت تشريعات تمييزية ضد رعايا جنوب أفريقيا من ذوى الأصل الهندى ولم تكن الهند والحال كذلك فى الغالب تقصد إلا رعاية مصالح السكان الأسيويين هناك من ذوى الأصل الهندى ثم عادت الهند فنسقت جهودها بعد ذلك فى هذا الشان مع دولة باكستان من خلال الجمعية العامة لنفس السبب لوجود جالية هناك من أصل باكستانى أيضا.

يبدو أنه من ذلك الحين فصاعدا ظلت السياسات و الممارسات العنصرية والتمييزية لجنوب أفريقيا من بين البنود الثابتة عادة و المدرجة دوريا فى جداول أعمال الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة وعدد من لجانها كما أثيرت المشكلة ونوقشت أمام

عديد من الندوات الأفريقية و العالمية وفى كل مرة تصدر توصيات وإدانـات تـضرب بها جنوب أفريقيا عرض الحائط (٣٥).

ظلت مشكلة سياسة الأبارتيد الفصل العنصرى التى تتبعها حكومـة جمهوريـة جنوب أفريقيا معروضة على الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ وقد أدانت الجمعية العامـة سياسة الأبارتيد بإعتبارها جريمة ضد البشرية ووصفها مجلـس الأمـن أنهـا منافيـة لضمير الإنسانية (٣٦).

وعندما صدر الإعلان العالمى لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ حيث نص فى مادته الثانية على أن : لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريـات الـواردة فـى هـذا الإعلان، دون أى تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الـدين أو الرأى السياسى أو أى وضع أخر فإن حكومة جنوب أفريقيا العنصرية لم تنظر إليـه إلا على أنه مجرد قصاصة من الورق .

من بين المحاولات الكثيرة الجادة التى بذلت على النطاق الـدولى والأفريقـى لكشف ومحاصرة النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا تلك الحلقة الدراسية الدولية التـى نظمت بالاشتراك بين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحـدة والحكومة النيجيرية على المركز القانونى لنظام الفصل العنصرى والجوانب القانونيـة الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصرى.

وقد شارك فيها حقوقيون وعلماء اجتماع مـن عـدد مـن البلـدان الأفريقيـة والأوربية والأسيوية ومن أمريكا الشمالية ومن بين ما أقرته هذه الحلقـة أن الطبيعـة الاستعمارية لنظام جنوب أفريقيا تنبع من تأسيس وممارسة نظام الفصل العنصرى فـى جنوب أفريقيا ولاحظت الحلقة أنه رغم وجود بلدان كثيرة فى العـالم للأسـف لـيس للشعب فيها قول فعال فى سير الحكم ولكن الأمر الذى تنفرد به جنوب أفريقيا هـو أن الدستور ذاته هو الذى يحرم الأغلبية الساحقة من الشعب من ممارسة السيادة ، ويفعـل ذلك على أساس أن تلك الأغلبية ذات أصل محلى و هذه هى الحقيقة القانونية الأساسـية للفصل العنصرى ، إذ أن خمسة وعشرين مليون أفريقى ١٩٤٨ أى ٧٣% من مجموع

السكان يعاملون منذ إنشاء اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠ ، بوصفهم سكاناً مستعمرين، ولم يكن ما حدث في عام ١٩١٠ عندما أنشئ اتحاد جنوب أفريقيا عملا من أعمال إنهاء الاستعمار من جانب بريطانيا العظمى بل كان منحا للاستقلال للمستعمرين لأن المستعمرين الذين لم يمثلوا فى المفاوضات ولم يستمع إليهم عندما قدموا ما قدموه من بيانات ولم تتغير العلاقة بين المستعمرين والمستعمرين إلا من حيث أنها أخضعت المستعمرين لمزيد من سيطرة المستعمرين.

أن التكييف القانونى للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا أكد أن النظام الذى ينكر الشخصية القانونية للأغلبية العظمى من شعبه على أساس أنها من أصل محلى والذى يحرم تلك الأغلبية من حقوقها الأولية و يحرمها من صفة المواطنة ، ويخضعها لتمييزعنصرى فادح ومتواصل وقاس ، لا يحق له أن يزعم أن مجتمع مستقل قائم على أساس تقرير المصير ، وقد تكونت له بعض المكونات المادية للدولة ، بيد أنه يفتقر إلى الشرعية الأساسية بسبب قاعدتى العنصرية والأقلية التى يقوم عليهما ، وليس هناك ما يمكن أن يوفر عنصر الشرعية المفتقد حاليا سوى إقامة ديمقراطية غير عنصرية تستند إلى إرادة أغلبية السكان.

يتخذ التمييز العنصرى الذى يمارسه نظام جنوب أفريقيا بحكم قوانينه العنصرية الصارخة الكثير من المظاهر والسلوكيات ضد الأغلبية الأفريقية من ذلك مثلا:

١- **سلب ملكية الأرض** ، اذ تحتفظ قوانين الأراضى هناك بنسبة ٨٧% كملكية خالصة للأقلية البيضاء وللإحتلال.

٢- **تقييد حرية حركة الأفريقيين** : ويعاقب مئات الألوف من السود سنويا بموجب قوانين و تصاريح المرور العنصرية حيث لا يمكن للسود الأنتقال من مدينة إلى أخرى إلا بموجب حصولهم مسبقا على تصاريح إنتقال من السلطات العنصرية.

٣- **تقييد الإقامة** : وذلك فى صورة البانتوستانات أو المنازل فى المناطق الريفية والمواقع والمجمعات فى المناطق الحضرية من البلاد.

٤- **تقييد العمل** وذلك بالدرجة الأولى بموجب قوانين تصاريح المرور وبموجب نظام قانونى مهيمن عليه بالكامل و منظم لصالح الأقلية البيضاء نشأ عنه نظامان قانونيان أحدهما للأفارقة والأخر لبقية السكان من سود ومخلطين وآسيويين.

كما يصبح الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا بكافة مظاهر الظلم والقهر والاضطهاد وأسوأ أنواع المعاملة للسود من قبل الأقلية البيضاء ويقابل أى محاولة للاحتجاج من الأغلبية بالعنف الذى لا يعرف المهادنة ولا يتورع النظام العنصرى عن إستخدام أسلوب التصفية الجسدية فى مواجهة خصومه وزعماء الكتلة السوداء المنادين بتصفية الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا (٣٧).

فى ديسمبر ١٩٦٢ أبدت الجمعية العامة بالأمم المتحدة قرار بالطلب المقدم من اللجنة الفرعية لمنع التميز وحماية الأقليات وتناول المندوبون مساوئ هذا التمييز خاصة فى القرن العشرين فعلى سبيل المثال ذكر مندوب المغرب أن مظاهر العنصرية تتناقض مع القرن العشرين وأنه متعارض مع الإسلام الذى أزال هذا التميز منذ القرن السابع أما مندوب تونس فقد أشار إلى أهمية الوثائق المقدمة وأن الأمم المتحدة يجب أن تضع حداً للتمييز العنصري لاسيما بعد إعتماد منح الاستقلال للشعوب المستعمرة ، كما أشار المندوب الليبي بأنه من المؤسف أن يري حاليا أن المبادي الأساسية للأمم المتحدة منتهكه وطالب المندوب بمناهضة التمييز العنصري ولاسيما ضد جنوب أفريقيا (٣٨).

سادسا التبشير :

تعاون الجزويت مع أعضاء البعثات التبشيرية الأخري وكونوا جمعية رئيسية في لواندا سنة ١٦٠٠ وقد استطاعت هذه الجمعية في فترة وجيزة أن تسيطر علي مظاهر الحياة في العاصمة وأنشأت المدارس التي تخرجت فيها الأجيال الجديدة من الخلاسين أصبحت تمثل البيروقراطية الصغري (طبقة صغار الموظفين في حكومة

الإدارة) التي اعتبرت في نظر المستوطنين الأوربين مسئولة عما يسود المستعمرة من الفوضي والارتباك.

ولكن الجزويت سرعان ما واجهتهم المتاعب واكتسبوا أعداء كل الطبقات ، ذلك أنهم قد حاولوا تمثيل الدور الذي سبق أن قاموا به في بعض جهات أمريكا الجنوبية ، وهو دور المدافع علي الوطنيين في مواجهة عسف الحكام والمستوطنين معا، ولكن الوضع في أنجولا كان يختلف عنه في أمريكا الجنوبية ، فقد كانت تجارة الرقيق تكاد تكون هي المورد الوحيد في هذه المستعمرة ، ولم يتواني الجزويت أنفسهم عن الإشتراك في هذه التجارة بكل قوتهم ، وذلك علي الرغم من دور المدافع الذي اختاروا تمثيله ، ومن ثم أضافت به حكومة الإدارة واعتبرتهم مشاغبين وضاق بهم تجار الرقيق والمستوطنين واعتبروهم وسطاء في التجارة لا داعي لوجودهم كما ضاق بهم الوطنيون من ناحية أخري نظراً لاشتراكهم في تجارة الرقيق ، واشتد شعور السخط ضد الجزويت وشمل بقية رجال الإكليروس الأخرين وتوالت التقارير ضد نشاط جمعية لواندا وأصبحت ترد الي البلاد تباعاً : فالجمعية تتصرف إلي إستخدام الاقطاعيات الزراعية الكبري والعمل في التجارة الرهيبة وغير ذلك من الصفقات وهي تري أن خير وسيلة لتعميد الأفريقي وتقديم الديانة المسيحية له هي تقديمة هو للعمل كعبد في مزارعها أو في مزارع أمريكا الجنوبية حيث يتشرب مباديء المسيحية خلال عمله في الأرض ... الي غير ذلك من الاتهامات والشكاوي وظل رجال الدين سائرين في نشاطهم حتي كان الاحتلال الهولندي [٣٩].

وفي نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر بدأت الإرساليات الأوربية تأخذ طريقها الي القارة الأفريقية بعد أن اجتاحت دوائر الكنائس الكلفنية واللوثرية الألمانية رغبة عارمة في نشر المسيحية في ربوع العالم الغير مسيحي ، خاصة في الأوساط الوثنية في القارة الافريقية.

ولقد ظلت الجمعيات التبشيرية تعمل حتي وقفت علي أقدامها في منتصف القرن التاسع عشر ، ولقد كان نمو الحركة التبشيرية عاملاً عاماً وفعالا في توثيق العلاقات بين أوربا وأفريقيا [٤٠] ودوافع حركة التنصير نابعة من العداء الذي يشعر به الغرب والكنيسة النصرانية للإسلام باعتبار الإسلام العقبة الحقيقية أمام تقدم حركة التنصير في العالم ، ويقول أحد دعامات حركة التنصير المدعو "زويمر" أن الهدف من التبشير هو تحويل المسلمين عن التمسك بدينهم ، ويقول "أن تباعد العالم الإسلامي وعدم تنسيق سياسته تجاه هدف واحد مكسب كبير للتبشير والمبشرين" [٤١].

وكثر حجم الإرساليات التبشيرية ، وكان الإستعمار هو المساعد الرئيسي للحركات التبشيرية حيث تزايد عدد مراكز التبشير ، وعمل المبشرون في ظله في يسر.

وفي بداية القرن العشرين حتي كان للتبشير مراكزة المنتشرة في الغابات والادغال حيث جرت عمليات تعميد جماعي للجماعات الوثنية المنتشرة في ربوع تلك المناطق بأفريقيا الغربية [٤٢].

وأن التبشير الذي كان القوم يقومون به منذ مطلع القرن الماضي لم يكن لنشر النصرانية بل لبسط النفوذ الأجنبي علي المناطق الواسعة في العالم العربي والعالم الإسلامي من وراء التبشير بالنصرانية .

منذ جاء ليفنيجستون إلي أفريقيا ، في منتصف القرن التاسع عشر ، تمتزج في نفسة عوامل التبشير بعوامل الاستكشاف ، جعلت دول الإستعمار تتسابق إلي أواسط أفريقيا بالتبشير ظاهراً وبالاستيلاء علي الأراضي الغنية في القارة التي كانت يومذاك لا تزال سوداء مظلمة مجهولة في الحقيقة .

وسبق الرهبان الكاثوليك من النمسا إلي السودان ، في (فبراير) من عام ١٨٤٨ ومع أن الهدف الرئيسي لتلك الإرسالية كان التبشير بين الوثنيين ، فإن أولئك الرهبان قد لحتجوا علي قرار الحكومة المصرية بتحريم التبشير بين المسلمين ، ومع أن مراكز

أخري للتبشير قد أنشئت في السودان في السنوات التالية ، فإن جميع تلك المراكز قد أغلقت عام ١٨٦٠ لأن الرهبان كانوا يتعرضون للإغتيال .

ثم أن الحكومة الإنجليزية قسمت السودان قسمين : قسما شمال خط ١٢ عدته قسما مسلما لا يجوز السماح فيه للمبشرين بالقيام بأعمالهم علنا ، وكذلك أوجبت الحكومة الإنجليزية علي المدارس التبشيرية ألا تعلم الدين المسيحي لتلميذ اختار ولي أمره أن يدخله فيها إلا اذا حصلت من الولي علي إذن خطي بذلك ، علي أن هذا كله لم يمنع شيئاً من التبشير بوسائل مختلفة من طريق التعليم والطبيب والسياسة ووظائف الحكومة مما عرفنا أشباهه في هذا الكتاب.

أما جنوب خط العرض ١٢ فعدته الحكومة الإنجليزية قسماً خالصاً ومنعت المسلمين من السفر إليه حتي تتيح للمبشرين المسيحيين أن يعملوا فيه بحرية ، ثم كانت هي تقدم لهم جميع المساعدات في سبيل ذلك ، غير أن جنوب السودان ظل ميدان صراع بين الحركة الإسلامية وبين الإرساليات التبشيرية المسيحية ، ولا ريب في أن استقلال السودان قد خفف كثيرا من أثر المبشرين الكاثوليك والبروتستانت حتي في جنوبي السودان .

ومع دخول النفوذ الأجنبي الي ميدان الاقتصاد المصري دخل هذا النفوذ في الوقت نفسة إإي الميدانين السياسي والعسكري ، لقد استعان إسماعيل باشا في التغلب علي تجارة الرقيق بنفر من الأجانب منهم السير صموئيل بيكر والكولونيل تشارلس غوردون ورودلف سلاتين (سلاطين باشا) لقد عهد الي هؤلاء بالولاية علي عدد من المناطق السودانية وفوض اليهم العمل بجميع الوسائل التي يرونها ضرورية للقضاء علي نشاط الجلابين.

وهكذا دخل نفوذ بريطانيا إلي السودان أيضا ، ويذكر أن غوردون باشا كان من المتصلين بحركة التبشير ومن الذين كانوا يشجعون علي القيام بالتبشير في

السودان خاصة ، وكانت قضية التبشير في السودان خاصة تشغله إلي درجة أنه كتب بها رسالة أو رسائل إلي أخته.

في ذلك الحين كان غوردون باشا قد أصبح الحاكم العام في السودان فتقلصت تجارة الرقيق قليلاً واتسعت حركة التبشير كثيرا ، ولكن في عام ١٨٧٩ استدعي غوردون إلي إنجلترا فنشطت تجارة الرقيق من غير أن تركد حركة التبشير التي كان غوردون قد دفعها في القسم الجنوبي من السودان خاصة [٤٣].

الجدير بالذكر أن غوردون كان من المتشددين جدا للتبشير فقد عبر عن ذلك بغضبة عندما علم أن عددا من أفراد الإرسالية التبشيرية في كردفان اعتنقوا المهدية وغيروا أسماءهم حرصا علي سلامتهم[٤٤].

وفي ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ أرسل شريف باشا مذكرة الي سير إفلين بارنج بين فيبا فضل الاحتفاظ بالسودان والقضاء علي المهديين وذلك يمكن البعوث العلمية إرتياد السودان والإرساليات الدينية (التبشيرية) من الإقامة فيه [٤٥] ، الواقع أن موقف شريف باشا ضعيف ومذري بأن يعتبر عمليات التبشير فضيلة ، رغم مساويء هذه الإرساليات فضلا عن أنها مقدمة للاستعمار.

وكانت زوجة "غوردون" لوسي دف غوردون" وهي مسيحية بريطانية أتت إلي مصر وعاشت في الأقصر عدة سنوات يدافع عنها د/ رفعت السعيد كثيرا بأن المصريين أحبوها لأنها أحبتهم ، ويوضح انها ترفض عمليات التبشير المسيحية التي كانت منتشرة في صعيد مصر في ذلك الحين وكتبت قائلة : " أن محاولة تحويل المسلمين عن دينهم محاولة سخيفة بل هي محاولة خاطئة " وتذكر – لوسي – روح التسامح العميق الذي دفع سكان الأقصر إلي إحترام " القس آرثر ستانلي " أستاذ تاريخ التربية بجامعة إكسفورد وعميد كنيسة وستمنستر الذي اختارته الملكة ليصحب إبنها ولي العهد في رحلته الي صعيد مصر عام ١٨٦٢ [٤٦].

الواقع ورداً علي هذا الدفاع ما هو سبب مجيء كل من السيدة لوسي وولي عهد بريطانيا والقس آرثر ستانلي الانجليز النصاري إلي مصر ؟ جاءوا مقدمة للإستعمار – مصر والسودان – جاءوا للتبشير ، حتي وإن ذكرت بغضها له ، فهي نفسها أقرت وجود التبشير في صعيد مصر ، أما طيبة سكان الأقصر المصريين فهي سماتهم هكذا – سماتهم الدينية مسلمون ومسيحيون – أصحاب ضيافة متسامحون ، أما قولها لم يكن معناه أنها جاءت لتقف بجانب المصريين أو تساندهم ضد التبشير والاستعمار ، بل هم إنجليز مستعمرون ، أما الكاتب فقد أراه متعصباً.

وظل الأمر علي ذلك حتي احتل الإنجليز مصر ، (١٨٨٢) ثم كانت الحملة الإنجليزية المصرية علي السودان لإخماد حركة المهدي (١٨٩٩) وفي عام ١٨٩٩ جمع المبشرون البريطانيون والمبشرون الأميركيون جهودهم في السودان واتخذوا مراكز لهم في الخرطوم وأم درمان ، غير أن التبشير بين المسلمين ظل ممنوعا ، فإن اللورد كتشنر ، وكان يومذاك الحاكم العام في مصر والسودان باسم بريطانيا ، رفض أن يقوم المبشرون بأعمالهم في بلاد أهلها مسلمون ، بينما الحكومة البريطانية لا ترغب في عرقلة أعمالها السياسية في المناطق التي كانت قد بسطت عليها نفوذها أو لم تستطع بعد أن تثبت هذا النفوذ .

عند ذلك التفت المبشرون إلي التعليم وأعانهم علي ذلك اللورد كرومر الذي خلف كتشنر ، فقد أسس المبشرون الإنجليز مدرسة للبنات في الخرطوم ، عام ١٩٠٣، وأسس المبشرون الأمريكيون في الخرطوم نفسها مدرسة للصبيان بعد عامين ، ثم وسع كل فريق منهم جهوده التبشيرية من خلال التعليم ، وعلي أن هذه المدارس كانت قاصرة في أول الأمر ، وفي فترة غير قصيرة بعد ذلك ، علي أولاد الجاليات المصرية والسورية وعلي المولدين (الذين كان أباؤهم من الأجانب) وكان معظم هؤلاء غير مسلمين.

يبدو أن هذا التدخل البريطاني في حياة السودان الدينية علي الأخص وفي حياته السياسية أيضا (مضافاً إلي هذا التدخل الأجنبي شيء من الفوضي التي آل إليها الحكم المصري في السودان ، والتي كانت إمتداداً للفوضي في مصر نفسها يومذاك) وقد كان السبب الأول في (١٨٩٦) أعد الإنجليز حملة مشتركة (بريطانية مصرية) بقيادة كتشنر استطاعت أن تقضي علي حركة المهدي في معركة أم درمان [٤٧].

وكان أبرز نشاط تبشيري للأمريكان الذي بدأ بمدينة عطبرة منذ عام ١٨٩٩ بعد أن اتخذت الإرسالية لها في الخرطوم وأم درمان ، كما اهتم الأطباء بالتبشير في بلدة الناصر في السودان [٤٨].

وقسم السودان من الناحية الإجتماعية إلي قسمين : قسماً شمالياً وقسماً جنوبياً أما القسم الشمالي فكان مسلماً ، وقد اقتصر إنشاء المدارس الرسمية في السودان علي هذا القسم / أما القسم الجنوبي (وقد كان معظم أهلة من الوثنيين البدائيين) فقد ترك للمبشرين الكاثوليك والبروتستانت يقومون فيه بالتعليم ، أو بالتبشير تحت ستار التعليم ، ومنذ عام ١٩٢٦ جعلت الحكومة الإنجليزية المنتدبة علي السودان تعطي المبشرين إعانه من ميزانية السودان مساعدة لهم علي التعليم [٤٩].

وفي مصر زارها أحد أعضاء إرسالية التبشير الأمريكية في دمشق وهو المبشر الأمريكي ليفي تافستر ورأي أنه من الممكن أن تكون هذه البلاد أرضاً خصبة للعمل التبشيري ، فتقدم بطلب كله رجاء وأمل من إرسالية دمشق إلي الكنيسة الأمريكية، لكي تجعل القاهرة المقر الأول للإرسالية الأمريكية في بلاد المشرق ونتج عن ذلك أن بدأت وفود الإرسالية الأمريكية التبشيرية تصل الي مصر بدءا من عام ١٨٥٤ حيث وصل اثنين من المبشرين ومعهم سيدة تعمل في هذا المجال ، وبدأوا نشاطهم ، وفي عام ١٨٧٣ قامت الإرسالية بإنشاء مركز بها في أحد المنشات المواجهه لفندق شبرد بمدينة القاهرة ، وكان نشاط الإرسالية يعتمد علي أقسام مختلفة ، أحدهما هو قسم التبشير بالإنجيل ، وكان يرعاه عشرة من القسس الأمريكيين ، والآخر هو القسم التعليمي لخدمة نفس الغرض [٥٠].

أما الإرسالية الأمريكية في مصر فقد كانت حتي عام ١٨٨٢ تتمتع بإحتكار فعلي للعمل التبشيري البروتستانتي في مصر إلا أنها وجدت منافسة خطيرة من جماعات تبشيرية أجنبية اخري علي تحويل المسلمين إلى المسيحية ، وأيضا إرسالية شمال أفريقيا وهي بريطانية وصلت الي مصر عام ١٨٩٤ ، وإرسالية مصر العامة وهي بريطانية أيضا وصلت الي مصر عام ١٨٩٨ وجماعة عودة المسيح في اليوم السابع ، وجماعة الولايات المتحدة الأمريكية وصلت الي مصر عام ١٨٩٩ .

وفي عام ١٩٠٣ تحرك المبشرون الأمريكيون إثر رؤيتهم نتائج حركة التبشير البروتستانتينية في مصر وناشدوا الكنيسة الأبوية في الولايات المتحدة أن ترسل لهم ٢٩٠ مبشرا ، ولكن ماليه الكنيسة لم تكن تسمح بنفقات المبشرين الجدد.

وتم تقسيم مصر إلي أربعة أقسام تبشيرية : الدلتا – مصر الوسطي – أسيوط – طيبة ثم قامت بانشاء مجمع مصر الكنسي (سندوس مصر) (٥١).

وفي البتشوانا لاند كان للمبشرين دورا كبيرا في صنع تاريخها ، برغم الإهتمام الأوربي بمنطقة جنوب أفريقيا – وهو إهتمام يرجع الي عام ١٦٥٢ حين أرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية التي تأسست في عام ١٦٠٢ بعثة إلي منطقة خليج تيبل ، حيث تقع مدينة الرأس الحالية لإنشاء محطة لسفنها في الطريق المؤدي من أوربا الي الهند ، فإن الأوربيين ظلوا حتي السنوات الأولي من القرن التاسع عشر يجهلون تاريخ هذه المنطقة المعروفة بالبتشوانا لاند بسبب صعوبة المواصلات وعداء القبائل والحروب الداخلية بينها ، وعدم اهتمام بريطانيا بما يلي مستعمرة الرأس شمالا ، أما الفترة التي تسبق بداية القرن التاسع عشر فلا تتوفر حولها سوي العديد من الأساطير والروايات الشفهية لعدم وجود سجلات مكتوبة يمكن الإعتماد عليها في التاريخ للبتشوانا لاند ، وبرغم القيمة الكبيرة لهذه الأساطير فإن استخدامها كمصدر وحيد لتاريخ هذه المنطقة تكتنفه المحاذير.

ومع العقد الأول من القرن التاسع عشر دخلت منطقة البتشوانا لاند في دائرة إهتمام المبشرين عامة والبريطانيين خاصة ، كما تدافع إليها الرحالة والمغامرون والمستكشفون الجغرافيون تحدوهم الرغبة في استغلال الثروات التعدينية التي راجت الأساطير عن وجودها – وخصوصاً معدني الذهب والماس ، وتركت بريطانيا المشروع الخاص لينهض بدور تهيئة هذه المنطقة للسيطرة العثمانية ، ورفضت أن تتورط رسميا في أي مغامرة استعمارية في هذا الجزء من أفريقيا حفاظاً علي أموال الخزانة البريطانية ، وتجنباً للتورط أو المجابهه العسكرية أو الدبلوماسية مع دول أوربية أخري في منطقة لم يثبت بعد جدواها لبريطانيا .

وبإندفاع الرحالة والمبشرين والباحثين عن المعادن إلي المنطقة توفرت لدينا تقارير وسجلات مكتوبة – أمكن الإعتماد عليها في معالجة تاريخ البتشوانا لاند في القرن التاسع عشر ، وتشير السجلات المكتوبة إلي أن الرحالين البريطانيين وليم ، سومر فيل Somerville وبيتر تروتر Truter قد زاروا منطقة جنوب البتشوانا لاند ، وأرادوا وصفاً دقيقا لأحوال قبائل التلهابنج Tihaping وإبتداء من عام ١٨١٣ بدأ وصول المبشرين البريطانيين الي بلاد الناجواتو Nagwato وكان جون كامبل Campbell أول مبشر أرسلتة جمعية لندن التبشيرية إلي المنطقة ويذكر كامبل أن زعماء المنطقة الأفريقيين قد طلبوا منه إرسال عدد من المبشرين لتعليمهم القراءة والكتابة ، وتحويلهم إلي المسيحية ، وأنه وافق علي ذلك ، وأرسي دعائم أول مركز تبشيري تابع لجمعية لندن التبشيرية في كرومان Kuruman الذي ظل من أكبر المراكز التبشيرية في منطقة البتشوانا لاند لعدة سنوات ، ومن خلال هذا المركز تحول عدد من قبائل البتشوانا لاند إلي المسيحية

وظل توافد المبشرين البريطانين إلي البتشوانا لاند خلال العقدين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر ، ومن أهم هؤلاء المبشرين " روبوت موفات " الذي أوفدته جمعية لندن التبشيرية إلي كرومان ، وعلي يديه تطور هذا المركز التبشيري بحيث أصبح قاعدة ينطلق منها المبشرون الإنجليز تجاه الشمال ، ويتضح من كتب المبشرين

أن عددا منهم قد حصل علي تصاريح بالإقامة بين قبائل البتشوانا وسمح لهم بالقيام بأعمال التبشير المسيحي ، ومع هذا ظل المبشرون يواجهون العديد من المصاعب في الداخل لبعد المسافة بين كرومان والمناطق التي يمارسون فيها أعمال التبشير ، وظروف الجفاف وأسراب الجراد ، وضعف الإمكانات التبشرية – هذا فضلا عن عداء القبائل الأفريقية لهم بإعتبارهم غرباء ، وتسفيههم لعاداتهم الوثنية ، وتعرض المبشرين للآثار المدمرة الناجمة عن الغارات القبلية في الداخل من جانب قبائل المتابيلي Matabele ومن الزولو Zulu ، غير أن المبشرين تركوا بعض الآثار الإيجابية التي تمثلت في تعلم الإفريقيين لبعض الحرف ، كالتجارة والحدادة وزراعة الحدائق.

وفي عام ١٨٣٨ عين جون ليفنجستون Luvingstone عضوا في جمعية لندن التبشيرية ، وأرسل إلي جنوب أفريقيا في عام ١٨٤١ ، وبرغم أنه لم يترك أثرا يذكر في مجال التبشير المسيحي بين قبائل البتسوانا ، فإنه أقنع الزعيم ستشيلي Setshele زعيم قبائل الكونيا Kwena الأفريقية بالهجرة إلي منطقة نهر كولوينج وبتأسيس مركز تبشيري بالقرب منه ، وأدي هذا المركز التبشيري الجديد دوراً ملحوظاً بين الترنسفان وبين هذه القبائل فيما بعد ، واتهم البوير المبشرين الإنجليز الذين عملوا في هذا المركز بتزويد الإفريقيين بالسلاح ومساندتهم لهم ضدهم ، ومما زاد كراهيه البوير للإنجليز أن المركز التبشيري الجديد كان يقع علي طريق المبشرين نحو الشمال ، وهو الطريق الذي كان يتجه من كرومان إلي شوشونج Shoshong ثم إلي وسط أفريقيا (٥٢).

ولقد ظلت الارساليات المسيحية تبث نشاطها في جميع أنحاء المستعمرات ، وكانت نظرة الأوربيين إلي الديانات الوثنية الزنجية علي أنها خليط من العادات والخرافات الشيطانية التي تقشعر منها الأبدان .

ولم تكن مهمة المبشر قاصرة علي التبشير بل فرضت واجبات إدارية لتنظيم شئون الجماعة والعمل علي إقناعهم ليؤمنوا بالدين الجديد .

وقد استعان المبشرون بعدد من الوطنيين في أفريقيا اختاروهم للعمل بالتدريس ونشر الدين ، وكانت مهمتهم إرتياد المناطق النائية عن المدن والقري للتأكد من محافظة الداخلين في المسيحية علي دينهم الجديد (٥٣).

وفي منتصف القرن التاسع عشر أصبحت الجمعيات التبشيرية الغربية تغطي جميع أنحاء الارض وكانت هناك دوافع اقتصادية وسياسية وقد اختلطت بالرغبة في نشر المسيحية ، فبدأت الحركة التبشيرية من الكاثوليك والبروتستانت من العناصر الأوربية فكانت هي الأخري سببا في نمو الحركة الاستعمارية واتساعها (٥٤).

أن " باستور فيرز من بازل " الذي كرس اهتماما كثيرا في التبشير ، يقول : "حتي هذه اللحظة يبدو لي شمال نيجيريا النقطة الأكثر أهمية ، أن الأقطار حول بحيرة تشاد علي الجانب البريطاني أو الألماني قد تكون ثانوية ، لو أن الأراضي الفرنسية كانت مفتوحة للإنجيل فإن مركزاً كبيراً ما في أقصي الغرب ربما يكون ذا أهمية مماثلة.

ويقول ت .أ. الفارز سكرتير إرسالية جمعية التبشير الكنيسة لشمال أفريقيا ، "حتي الحين تبدو شمال نيجيريا النقطة الأكثر أهمية ، أنه يشير إلي العمل الهائل الذي يجب أن يؤدي هناك اليوم ، وقائيا ومباشرا علي حد سواء ، وكيف أنه ضروري وجوب أن يؤدي علي الفور بالنظر إلي الربط المتقارب السريع للنيجر الأدني وهو سلاند وكالابار بخطوط السكك الحديدية ، وهل لي أن اذكركم أيضا ، ومن ثم ، مرة أخري بمناشدة الدكتور ميلر لأربعين عالماً تربوياً أو مبشراً لهوسلاند ، لأن شعب الهوسا قد يقود الطريق في وقف الإندفاع الإسلامي ؟(٥٥).

ليس هذا فحسب فإن البعثات التبشيرية التي اضطلعت بمهمة نقل المسيحية الغربية إلي أفريقيا ممتزجة بالمعرفة العلمانية من خلال مدارس التبشير كانت مصدر الثورة الثقافية في أفريقيا (٥٦).

نعود إلي باستور فيرز : " لا توجد تقريباً وحدة في الإرساليات الأفريقية انظروا إلي الساحل الغربي ، أن الحر (الجرح) يبدأ من عشرين نقطة منفصلة في الغرب ، وبقدر ما أعلم فلا محاولة علي طريق الوحدة ، ومن أجل هذا السبب أرجو أن يقوم كل إرساليات غرب أفريقيا بمحاولة حيوية للعمل بين المسلمين ، وهذا سيعطيهم جهدا مشتركاً جلياً علي الأقل ، أن الإسلام يجب أن يربطنا معا ، وإذا ما تم ذلك فقد حان الوقت لمحاولة أن يقع إختيارنا علي خطة مشتركة ذكية للعمليات لكننا بعيدون عن ذلك حتي الآن.

وأخيراً ، شرق أفريقيا من شرق أفريقيا البريطاني مباشرة إلي زمبيري ، أن الطلب الواضح هو ، أولا ، الإسراع بتنصير القبائل المهددة بالإسلام ، وبخاصة ذات النفوذ الأكبر منها ، ونشكر الله من أجل كنائس كتلك التي في أوغندة وليفينجستونيا ، يقال أحيانا أن مثل تلك الكنائس ستكون أشبه بجزر في بحر الإسلام [٥٧].

التكاتف في سبيل التبشير :

ولقد انكشف العنصر السياسي في التبشير انكشافا طاهرا لما وقعت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة (١٩٢٩-١٩٣٠) ثم في بريطانيا (١٩٣١) فقلت المبالغ التي كانت تتدفق علي الإرساليات التبشيرية من تلك الدولتين وبردت حركة التبشير حينا.

علي أن أغرب ما في هذه الصورة السياسية التبشيرية أن هيلاسلاسي إمبراطور الحبشة الأرثوذكسي كان يساعد الإرساليات الأجنبية التي هي بروتستانتينية أو كاثوليكية علي التبشير في السودان .

ودخل علي هذه الصورة الغريبة عنصر أشد غرابة هو التمييز العنصري والواقع أن السود الصابئين إلي النصرانية لم يتمتعوا بشيء من المساواة مع إخوانهم البيض الأوربيين ، لا في الدولة ولا في الكنيسة ، ومع أن عدداً من الإرساليات احتجت (فقط) علي سياسة التمييز العنصري ، فإن نفرا من رؤساء الإرساليات الهولندية

خاصة وقفوا (نظرياً) من هذه القضية علي الحياد ولكنهم أغلقوا أبواب الكنائس الكبري في أفريقية في وجه النصاري السود ، وقد كان من الطبيعي أن يؤدي هذا التمسك إلـى رد فعل بين النصاري السود ضد النصاري البيض ، وخصوصا في المدن التي تنهض فيها كنائس عظيمة البنيان ، ولكن بما أن هذا النزاع كان نزاعاً داخلياً في النصرانية نفسها فإنا نكتفي هنا بالإشارة إليه فقط ، أما النزاع السياسي فنخصه بكلمة موجزة.

ظن المبشرون أن التبشير سيجعل من الأفريقيين غربيين في كل شيء حتي في الشعور السياسي ، ولكن ذلك لم يتفق دائما ، أن الأفريقيين الذين تلقوا العلم الغربي علي يد المبشرين أصبحوا هم أنفسهم كارهين للتبشير وللصلة التي يريد المبشرون أن ينشؤوها بين الدين وبين السياسة ، ففي كل مكان وصل إليه الوعي الوطني ظهر الكره للتبشير حتي قال غروف :"أننا لا نستطيع أن نخفي عن أنفسنا ولا عن غيرنا أن نفراً كثيرين يمثلون الجماعات الإفريقية أظهروا امتعاضا شديداً من التبشير وأخبرونا أن الصلة بين الكنائس والتبشير وبين التعليم يجب في رأيهم ، أن تنتهي بسرعة ، وكان هؤلاء إذا تكلموا في التعليم يقولون : مدارسكم ومدارسنا ، يحددون بذلك الفرق بين مدارس الإرساليات وبين المدارس التي تديرها السلطات الأفريقية المحلية ، ومنهم من جعل يقتل المبشرين في الكونغو وفي غير الكونغو.

والواضح أن هذا الخلاف في الرأي يرجع إلـى عامل وراء التبشير ووراء التعليم ، أن هذا العامل كان "الاستعمار" يري "غروف" أن السنوات العشر التي تلت الحرب العالمية الأولي قد خلفت نضجاً ووعياً بين الشعوب الأفريقية ، ومع أن الإرساليات التبشيرية كانت منذ أيامها الأولي تري أن تبلغ الشعوب الأفريقية رشدها بين شعوب العالم المتطورة وأن يصبح الجميع أننا متساوون لله الواحد ، فإن تلك الإرساليات كانت تري أن يتم هذا في مدي طويل ، إلا أن هذه التطورات قد جلبت معها مضايقات للإرساليات المسيحية ينبع معظمها من إلحاح الأفريقيين علي العمل السياسي السريع بالإضافة إلي عمل مواز لذلك في سائر الميادين.

أن التعبير في المقطع السابق غامض في شكله الراهن ، مع أن المؤلف "غروف" يدور حوله في صفحتين ، أن المقصود من هذا المقطع أن الأفريقيين لما تعلموا في مدارس التبشير ووصلوا إلي شيء من النضج بدأوا يطالبون باستقلال صحيح في السياسة والاقتصاد والاجتماع ، بينما كان المبشرون يعتقدون أن التعليم تحت إشراف المبشرين سيجعل الأفريقيين يطمئنون إلي الحكم الأجنبي وقتاً طويلا علي الأقل.

وهذا الذي كان يجري في أواسط أفريقية وفي شرقها ، وفي أراضي النفوذ البريطاني ، وكان يجري مثله في غربي أفريقية ، أن نيجيريا بلاد واسعة كثيرة السكان، غير أن السكان في نيجيريا يتفاوتون في الحياة الدينية : فالغالب علي القسم الشمالي من نيجيريا الإسلام ، بينما الأكثرون في الجنوب من الوثنيين ، فلما ملكت بريطانيا هذا الجزء من القارة الأفريقية منعت السكان المسلمين يدخلوا إلي القسم الجنوبي الوثني ثم أطلقت للمبشرين حرية العمل فيه ، أن الحكومة البريطانية لم تسمح بحرية مماثلة للمبشرين في القسم الشمالي لأن الإسلام فيه قوة عظيمة ، ولم تكن إنجلترا راغبة في إغضاب المسلمين فيه حرصا علي مصالحها الاقتصادية والسياسية أولا ، ولكن منذ عام ١٩٧٢ لخذت الحكومة البريطانية تحض المبشرين علي العمل في شمال نيجيريا ثم تساعدهم علي ذلك ، ومع أن نيجيريا بقيت بعد بلوغها إلي الحكم الذاتي في عام ١٩٥٩ وبعد إستقلالها عام ١٩٦٠ ، جزءا من الإمبراطورية البريطانية التي سميت جامعة الشعوب البريطانية ، فإن أثر التبشير والمبشرين يجب أن يكون قد خف كثيراً في الجزء الشمالي من نيجيريا وفي القسم الجنوبي أيضا.

سابعا : التعليم الاجنبي :

كان المبشرون أول من بدأ التعليم في أفريقية السوداء ، وفي أوغندة ظل التعليم في يد المبشرين زهاء نصف قرن (١٨٧٧-١٩٢٥) ولما تأسس المجلس الاستشاري للتعليم الأفريقي تمثلت فيه دوائر الحكومة (البريطانية) والإرساليات التبشيرية

والجماعات الأفريقية والأجنبية ، وكان المبشرون الإنجليز يحملون أعباء أساسية في إدارة المدارس في جميع أنحاء أفريقية البريطانية ، ثم اتسع التبشير اتساعا عظيما بزيادة عدد المبشرين البروتستانت والكاثوليك إذ بلغ عددهم في عام ١٩٢٥ نحو ٦٣٠٠ في جميع أنحاء أفريقية .

أما المستعمرات البلجيكية (الكونغو) والبرتغالية (أنجولا) فإن المعاملة الممتازة كانت للإرساليات الكاثوليكية [٥٨].

وفي عام ١٩٠٩ بلغ جملة مدارس الإرسالية الأمريكية في السودان ست مدارس ، أربع منها للبنين ومدرستان للبنات / وعدد تلاميذ المدارس ٤٦٨ تلميذ وتلميذه.

وتجاه المدارس التبشيرية الأمريكية وغيرها من الإرساليات الأجنبية فإن الحكومة البريطانية قد اتخذت سياسة معينة طبقتها في أعمال المدارس التبشيرية ، وعن هذه السياسة يقول اللورد كرومر في تقريره عن مصر والسودان لعام ١٩٠٦ : اتيح للمرسلين أن ينشئوا مدارس لهم في الخرطوم ولمديري هذه المدارس أن يعملوا فيها ما يشاؤون من أنواع التعليم الديني ، ويقول : ان المبشرين الأمريكيين هدفهم تمدين الأهالي ، وتهذيبهم أكثر من تنصيرهم ، والواقع العكس ، وتعتبر الإرسالية الأمريكية من أنشط الإرساليات الأجنبية في نزولها إلي جنوب السودان وشاركتها في ذلك الإرسالية النمساوية ، ويبدي كرومر أسفه لعدم وجود إرساليات إنجليزية في الجنوب السوداني[٥٩].

مدارس الإرساليات التبشيرية في الصومال :

كانت السلطات الإيطالية تزاول نشاطاً ثقافياً وتعليمياً واسع النطاق ، إذ افتتحت عدة مدارس إيطالية ، واستقدمت لها عدداً كبيراً من المدرسين الإيطاليين ، كما أنها توفد بعثات من الصوماليين بشكل مستمر إلي إيطاليا ، هذا إلي جانب نشاط الإرسالية الإيطالية التي تشرف علي إدارة عدة مدارس ومؤسسات منها ثلاث مدارس إبتدائية ،

ومدرستين للحضانة ، وبنسيون (داخلية) للبنات الصغيرات ، ومدرسة صناعية ، ومدرسة للطباعة ، ومدرسة للخياطة ومدرسة للتريكو ، ومدرسة داخلية للمولدين ، وبنسيون للبنات المولدات ، ومدرسة داخلية للصوماليين ، وبنسيون للبنات لتجهيز الجلود وبها مدبغة ومصنع للاحذية ، وبنسيون لقدماء طلبة الإرسالية الكاثوليكية.

أنشئت جميع هذه المؤسسات في مدينة مقديشيو ، هذا عدا ثلاثين راهبة تعملن في مستشفيات مقديشيو ، وهناك حوالي أربعة وعشرون مدرسة ومؤسسة في مختلف المدن ، وتهدف السلطات الإيطالية إلي إستمرار بقاء الثقافة الإيطالية في صوماليا حتي بعد خروجها منها ، لذلك تعددت مظاهر نشاطها التي منها الأفلام السينمائية التي تعرض ناطقة باللغة الإيطالية ، والصحف التي تصدرها كلها باللغة الإيطالية ، ما عدا صفحة واحدة من جريدة الحكومية ، (بريد الصومال) من صفحاتها الأربع أو الست.

إرسالية المينونيت التبشيرية : تقوم بتدريس اللغة الإنجليزية للصوماليين ولها مركز ثقافي في مقديشيو يقوم ببيع كتب تعليم اللغة الانجليزية وكتب التبشير وقد افتتحت مدرستين في مهداي ، إحداهما خارجيية والأخري داخلية ، وتضم حوالي خمسة وثلاثين تلميذاً ، تتراوح أعمارهم بين ٩ ، ١٣ سنة ، كما أنشأت قسما لتدريس اللغة الإنجليزية للكبار علي فترتين صباحية ومسائية ، وأفتتحت في شمامه (مرجريتا) مدرسة مشتركة ، تدرس بها المواد باللغة الإنجليزية ، وتضم أكثر من مائة تلميذ.

بعثة السودان الداخلية وهي بعثة تبشيرية بروتستانتية أيضا ، ويتمثل نشاطها في إنشاء مدرسة لتعليم اللغة الإنجليزية تعمل علي فترتين صباحية ومسائية وبها حوالي عشرون تلميذه و ٢١٠ تلميذا ، كما أن هناك برنامج تجاري يدرس لفئة معينة من الطلبة وفي عام ١٩٠٩ بلغ جملة مدارس الإرسالية الأمريكية في السودان ستة مدارس ، أربعة منها للصبيان ومدرستان للبنات وعدد تلاميذ هذه المدارس نحو ٤٨٦ تلميذة وتلميذا [٦١].

نشاط أثيوبيا : النشاط الثقافي لأثيوبيا في صوماليا محدود جداً ويقتصر علي الدعوة الموجهه إلي خمسة عشر طالب صومالياً للدراسة في أديس أبابا علي نفقة الإمبراطور (٦٢).

وفي مصر قامت الإرسالية الأمريكية بتأسيس المدارس بمختلف أنحاء مصر فقبل عام ١٨٧٠ أسست الإرسالية ست مدارس بالوجه القبلي وثلاث مدارس بالقاهرة ومدرستين بالإسكندرية وتدرجت الإرسالية في إزدياد مارسها إلي أن وصل عدد المدارس الأمريكية عام ١٨٧٨ إلي ثلاثين مدرسة بعد أن كان ست مدارس عام ١٨٧٠.

وكان غرض هذه المدارس بجانب الغرض التعليمي التربوي خدمة أغراض الإرسالية الدينية التبشيرية في مصر وكانت الإرسالية تمد هذه المدارس بالكتب والمدرسين وكان المدرس في هذه الكنائس عضوا بالكنيسة.

وفي عام ١٩٠٧ بلغ عدد مدارس الإرسالية ٢٧١ مدرسة منتشرة في كل محافظات مصر بين إبتدائية وتحضيرية وثانوية للبنين والبنات (٦٣).

كان لإتجاه الإرساليات الأجنبية إلي فتح المدارس في مختلف أنحاء القطر المصري أثر كبير في حفظ المصريين علي إنشاء الهيئات والجمعيات التي يكون التعليم من أهم أهدافها وبذلك أصبح التعليم ميدان معركة بين الاحتلال والقوي الأجنبية من جانب والقومية المصرية من جانب أخر.

ولما كانت الإرساليات مظهراً من مظاهر الثقافة الأجنبية في مصر فإنها انتشرت انتشارا واسعا في لأماكن كثيرة من مصر وكانت الإرسالية الأمريكية أكثر إنتشارا عن غيرها في القاهرة وفي أسيوط حيث كان فرع الإرسالية تتبع له مستشفي الأمريكان وفي أسيوط أيضا تأسست إرسالية الأخوة البلموس بموجب تفويض من مدارس الإخوة البلموس في عام ١٩٤٧ (٦٤).

وكانت المدارس الأجنبية تدرس فيها المواد باللغات الأجنبية مما أدي الي وجود تباين كبير في ألوان الثقافة ، وبهذا أصبح إتقان اللغات الأجنبية له قيمته في بلد عربي ضاعت فيه اللغة العربية .

وفي عام ١٩٥٥ / ١٩٥٦ قبل العدوان الثلاثي بلغ عدد المدارس الأجنبية في مصر كالتالي :

١٥٦ مدرسة فرنسية و٢٦ مدرسة إيطالية و٢١ مدرسة أمريكية و٢٨ مدرسة إنجليزية و٤٤ مدرسة يونانية و٩ مدارس بجنسيات أجنبية اخري [٦٥].

ومهما كان الحال وسواء تحدثنا عن القسم الفرنسي أو القسم الإنجليزي فإن عدد المتعلمين عام ١٩٤٥ كان تافهاً ففي عام ١٩٤٤ بلغ عدد الأطفال في المدارس الفرنسية بغربي أفريقيا ٦٧ الف طفل في حين بلغ عدد السكان ١٥ مليون نسمة وكانت نسبة تافهه من هولاء الأطفال في مدارس الليسيه ، أما في أفريقيا الغربية البريطانية فكان الأمر يختلف من مستعمرة إلي أخري ففي عام ١٩٣٩ بلغ عدد الأطفال في مدارس المرحلة الأولي ٢٥٠٧٦ طفلا في حين يزيد سكان نيجيريا الشمالية وحدها علي جميع سكان أفريقيا الفرنسية الغربية ، وفي السنة التي قبلها بلغ عدد تلاميذ المرحلة الأولي في سلحل الذهب أي غانا ٧٦ ألف طفل أي ما يساوي جميع أطفال المرحلة الأولي في المستعمرات الفرنسية بغربي أفريقيا عام ١٩٤٤ ، ومهما يكن من الأمر فإن الطلبة الذين كانوا يذهبون إلي المدارس يمثلون نسبة صغيرة جدا من عدد السكان ، ومع ذلك فإن تأثير التعليم كان كبير للغاية ، فمن ناحية كان شعور الأفريقيين أن الطفل الأفريقي إذا ما دخل المدرسة فإنه يكون طبيباً أو مهندساً ولكن هذا الاحتمال أو الأمل ما كان ليتحقق إلا نادراً وكانوا يدرسون له في المدارس الثانوية بعض الأفكار والسياسات الاستعمارية الأوربية مثل الديمقراطية وحق الانتخاب.

لعل التعليم هو النلحية الثورية الوحيدة التي تميز بها الحكم الاستعماري ونعني بالتعليم محاولة المستعمر نشر التعليم الأوربي ، فالتعليم بالنسبة للأفريقي مفتاح تفهمه

للثقافة والتكنولوجيا المتقدمة التي مكنت الرجل الابيض من إحتلال أرضه والتحكم في قارته بسهولة ، كما أن التعليم الغربي الذي يؤكد الإنجازات الفردية جاء مناقضاً للاثاث الذي قامت علية التقاليد الأفريقية التي تقوم علي الشخصية الجماعية والمسئولية المشتركة وعلي الرغم من أن السياسة الفرنسية كانت تقوم علي نوع من المشاركة فإن الإستمرار في إتباع هذه السياسة كان يستلزم نشر التعليم ولكن الفرنسيين لم يهتموا بفتح المدارس وكانت مدارسهم أقل من مدارس البريطانيين ، وأنهم كانوا يخشون أن يفلت الزمام من أيديهم ، ويحدث تضخم في طبقة الصفوة ومن ثم كانوا يحرصون علي أن تخرج المدارس ما يكفي فقط من مليء الوظائف الحكومية أو وظائف الشركات التي يسمح الأوربين فيها للأفريقيين لشغلها ، أما الحكومة البريطانية فلم تنفق أموالا علي التعليم من ميزانيتها ولكنها خولت البعثات التبشيرية سلطة كبيرة في فتح المدارس ، ومن ثم نجد عدد المتعلمين علي المستويات المختلفة في غربي أفريقيا أكثر في القسم البريطاني منه في القسم الفرنسي ونلاحظ هنا أن غالبية الأطفال الذين سعوا ليتعلموا في أفريقيا الغربية الفرنسية التحقوا بالمدارس التبشيرية ما عدا شمال نيجيريا حيث حرمت الإدارة الإستعمارية علي البعثات التبشيرية فتح مدارس في الإمارات الإسلامية دون موافقة الأمراء أنفسهم (٦٦).

الجدير بالذكر أن هذه الإرساليات التبشيرية عملت علي إحلال الفكر العلماني محل الفكر الإسلامي في مناهج التعليم والتي خلت برامجها الدينية من تاريخ الإسلام وإرثه الثقافي واللغوي في محاولة لطمس هويه الأمة ولقطع صلتها بتراثها وماضيها الاسلامي (٦٧).

مما لا شك فيه أن الأساليب الإستعمارية كثيرة ، يحث عنها المستعمر في جميع مجالات الحياة سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية ، كما أنه استخدمها في جميع أنحاء القارة الأفريقية محاولاً طمس الهوية الأفريقية ليعيش فيها أكثر وبحرية تسمح له استغلالها باستمرار.

هوامش الفصل السابع

١- د. احمد الشربيني : تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ – ١٩١٤ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ ، ص ١٢٢ ،١١٣ ، أندرية ريمون : المرجع السابق ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤ .

٢- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : النشاط التجاري في البحر الاحمر في العصر العثماني ١٥١٧ – ١٧٩٨ ، سمنار جامعة عين شمس ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ – ٢٥٥.

٣- د. لينوار تشامبرز رايت ، ترجمة ، د فاطمة علم الدين عبد الواحد : سياسة الولايات المتحدة إزاء مصر ١٨٣٩-١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٩١.

٤- نفسه ، ص ٢٩٩،٢٣٠ ، د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط التبشيري الأمريكي في البلاد العربية ، حتي ١٩٢٣ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٧ لسنة ١٩٨١ ، ص ٢٦٢ .

٥- ف. ريباكوف ، ل. الكسندر وفسكايا ، تعريب ، أمين الشريف : مشكلات أفريقيا الاقتصادية، مؤسسة العصر الحديث ، مؤسسة ميجدونا رودنايا كنيجا ، موسكو ، (ب ت) ص ٣٦ .

٦- د. فاروق عثمان أباظة – مرجع سابق ، سمنار ، جامعة عين شمس ، ص ٣٦٦ .

٧- السياسة الدولية – عدد ٦٥ في يوليو ١٩٨١ ، ص ٦٥٠

٨- إدارة الإعلام العام – حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٠ ، ١٩١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

٩- محمد عبد الرحيم مصطفي : وآخرون ، ص ٢٢٨ .

١٠-د. جاد محمد طه : بريطانيا والصومال في النصف الثاني من القرن التاسع ، سمنار جامعة عين شمس ، ص ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ .

١١-د. السيد حسين جلال : قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي ، ص ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

١٢-د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم : المسلمون والاستعمار الأوربي في أفريقيا ، ص ٣٩.

١٣-د. الجمل : تاريخ المسلمون في أفريقيا ، ص ٢٠ ، ٢١ ، د. جميل المصري ، ج ٢ ، ص ٤١١.

١٤-محمد عبد الرحيم مصطفي وآخرون ، ص ٦٩.

١٥-د. علي محمد بركات : السياسة البريطانية في جنوب البحر الأحمر ، سمنار جامعة عين شمس ، ص ٤٢٩.

١٦-جون نينيه : المرجع السابق ، ص ٢٢٧

١٧-John Hatch :The History of Britain in Africa ,London , ١٩٦٩ , P. ١٨١٠

١٨-د. شوقي الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، ص ١٣٩ ، ١٤٠

١٩-جون هاتش : ترجمة ، عبدالمنعم السيد منسي : تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٩ ، ص ١١.

٢٠-نفسه ، ص ١١١.

٢١-أحمد طاهر ، ص ١٨٧ ، ١٨٨.

٢٢-ريباكوف ، فسكايا : المرجع السابق ، ص ٢٣ – ٢٧.

٢٣-نفسه ، ص ٣٨.

٢٤-د. جلال يحيي : المغرب العربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الأولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، إسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص ٣٠٩-٣١١ .

٢٥-نفسه ، ص ٣٤٤-٣٤٧.

٢٦-جهاد عودة : تونس – مسألة العروبة وقضاياها السياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، مايو ١٩٧٩ ، ص ٢٥

٢٧-د. باغي ، شاكر ، ص ١٩٩ ، ٢٢٦

٢٨-د. لطيفة محمد سالم : مصر في الحرب العالمية الأولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ – ص ٢٩-٣٥ ، د. مصطفي النحاس جبر : سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية، ص ١٩١٤ – ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ، ص ١٦-٢٢.

٢٩-جون هاتش ، ص ١١-١٣.

٣٠-د. خالد الكومي : المرجع السابق ، ص ٤٦-٤٨.

٣١-نفسه ، ص ٤٨ ، ٤٩.

٣٢-هانش ، ص ١٨.

٣٣-نفسه ، ص ٨٧، ص ٩٧.

٣٤-السياسة الدولية ، عدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١ ، ص ٢٢٥ ، ٢٢٦.

٣٥-د. الكومي ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

٣٦-إدارة الإعلام العام ، حقائق اساسية عن الامم المتحدة ، ص ٨١ .

٣٧-د. الكومي ، ص ٥٥ – ٥٧

٣٨-باسيل يوسف : العرب ونشاط الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ، دراسة توثيقية عن دور الدول العربية والخبراء العرب والمنظمات الغير حكومية العربية في نشاط الأمم المتحدة في حقل حقوق الانسان خلال أربعين عاماً ، مركز إتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية ، القاهرة ، ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

٣٩-جيمس دفي : المرجع السابق ، ص ٥٤ ، ص ٥٥ .

٤٠-د. زاهر رياض : الإستعمار الأوربي لأفريقيا في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص٢١١ ، رولاند أوليفر : المرجع السابق ، ص ١٤٩ – ١٥٢ .

٤١-د. فرغلي علي تسن : حاضر العالم الإسلامي دار أشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، ط ١ ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٥ .

٤٢- د. زاهر رياض : المرجع السابق ، ص ٢١١ ، رولاند اوليفر : المرجع السابق ، ص ١٥١ ، ١٥٢

٤٣-د. مصطفي خالدي ، د. عمر فروخ : المرجع السابق ، ص ٢٣٦ -٢٣٩

٤٤-Egmont Hak : op. cit., pp.٧٦-٨٢

٤٥-دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ٩/١و- السودان ، مذكرة شريف باشا إلي سير افلين بارانج في ٢١ ديسمبر ١٨٨٣

٤٦-د. رفعت السعيد: ماذا جري لمصر؟، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣،ص ٢٧-٢٩

٤٧-د. مصطفي خالدي ، د. عمر فروخ ، ص ٢٣٩، ٢٤٠

٤٨-د. فرغلي علي تسن ، ص ٩٢

٤٩-د. خالدي و د. فروخ ، ص ٢٤٠

٥٠-د. نبيل عبد الحميد سيد احمد : المرجع السابق ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦

٥١-د. فرغلي علي تسن ، ص ٩١

٥٢-د. محيي الدين محمد مصيلحي ، ص ٢٦٨ – ٢٧٠

٥٣-د. زاهر رياض ، ص ٢١٢ ، ٢١٤

٥٤- نفسه ، استعمار القارة الأفريقية وإستغلالها ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٧-١٩

٥٥-محمود الشاذلي ، ص ٣٢ ،٣٣

٥٦-د. فرغلي علي تسن ، ص ٩٥

٥٧-محمود الشاذلي ، ص ٣٣

٥٨-د. خالدي ، د. فروخ ، ص ٢٤١-٢٤٣

٥٩-د. نبيل عبد الحميد سيد احمد ، ص ٢٧٤-٢٧٦

٦٠-محمد عبد المنعم يونس ، ص ١٢٢ ،١٢٣

٦١-د. فرغلي علي تسن هريدي ، ص ١٠٠

٦٢-محمد عبد المنعم يونس ، ص ١٢٣

٦٣-د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، ص ٢٦٦، ٢٦٧

٦٤-د. فرغلي علي تسن : الرأسمالية الأجنبية في مصر ، ١٩٣٧ – ١٩٥٧ ، ج٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣ ، ص ٤١٧، ٤١٨

٦٥-نفسه ، ص ٤٢١-٤٣٠

٦٦-أحمد طاهر ، ص ١٨٩-١٩٠

٦٧-د. فرغلي علي تسن ، ص١٠٠ ،١٠١

الفصل الثامن

مظاهر النهضة الأفريقية

- الحركات التحررية وتصفية الاستعمار.
- استقلال الشعوب الأفريقية.
- نظم الحكم والإدارة.
- مشكلات الحدود.
- منظمة الوحدة الأفريقية.

أولا : الحركات التحررية وتصفية الاستعمار:

تأسيس جبهة التحرير الأريترية :

أثر تصاعد الإرهاب البوليسي في عام ١٩٥٨ اضطر عدد كبير من العمال الأريتريين إلى الهجرة إلى الأقطار المجاورة في ظل أوضاع شاقة يفتقرون فيها إلى أوراق رسمية تثبت هويتهم ، وعلي الرغم من التسامح الذي قوبلوا به في الأقطار العربية المجاورة فإن حياتهم اتسمت بالقلق والتشرد ، فتجمعت في نفوسهم ، مع ما كان يفتعل فيها من ألم وغضب ، حوافز قوية نحو الاشتغال بالعمل الأجنبي .

وهكذا نشأت جبهة التحرير الأريترية بين الجاليات العمالية والطلابية في أقطار الشرق الأوسط العربية في عام ١٩٦٠ ، لتنتقل في العام التالي إلى جبال أريتريا أثر الانتفاضة العفوية التي قادها المرحوم حامد إدريس عواتي في ١ سبتمبر ١٩٦١ مع بعض المقاتلين يحملون بنادق إيطاليا عتيقة ، فتبنت الجبهة الانتفاضة العفوية لتحويلها خلال السنوات القادمة إلى ثورة مسلحة منظمة إنسجاما مع أهداف التحرير التي حددها دستور الجبهة بالاستقلال الوطني الكامل عبر الكفاح المسلح الذي تدعمه جهود سياسية ودبلوماسية في الخارج مع الحفاظ علي وحدة التراب الأريتري ، واختار المؤسسون أن يكون إدريس محمد آدم رئيسا للجنة التنفيذية للجبهة [١].

وكانت أهم اهداف الجبهة كما يلي :-

١- استقلال أريتريا استقلالا كاملاً.

٢- وضع سياسة إقتصادية تتفق والتراث القومي .

٣- تصفية النفوذ الإستعماري والصهيوني .

٤- وضع سياسة الداخل والخارج [٢].

تطور الكفاح المسلح :

وتطور الكفاح المسلح بإتجاه التصعيد بالإمكانيات الذاتية الأريترية أولاً ، ثم بدعم الأصدقاء والأشقاء من الأقطار العربية ، فقد انضم إلى المقاتلين القلائل في مستهل عام ١٩٦٢ تسعة من ضباط الصف الأريتريين الذين خدموا في الجيش السوداني فترة طويلة بعدما استقالوا من الجيش مؤثرين خدمة وطنهم ، وتمكنت الجبهة من شراء خمس بنادق إنجليزية الصنع (أو عشر) بخمسمائة جنية من عدن في أبريل ١٩٦٢ ، بالأموال التي جمعها العمال الأريتريون في المملكة العربية السعودية ، واستمرت علي هذا المنوال في شراء السلاح والذخائر بكميات قليلة وتهريبها إلى الثوار متعرضة في كثير من الأحيان إلى المصادرات من قبل بعض حكومات الأقطار العربية المجاورة التي كانت تفضل عدم تكدير صفو علاقاتها الدبلوماسية مع أثيوبيا من أجل الثورة الأريترية ، كما أمد الأريتريون المقيمون في أديس أبابا ببعض البنادق إليدوية ، الثوار في تلك الفترة المبكرة.

وفي ١٢ يوليو ١٩٦٢ قام فدائيو الجبهة بعملية فدائية فذه إذ ألقوا قنبلتين يدويتين في حفل أقامه ممثل الإمبراطور في مدينة (اغردات) للدعوة إلى ضم أريتريا إلى الإمبراطورية الأثيوبية وحولوا الحفل إلى مأساة بالنسبة إلى المحتلين الأثيوبيين .

ومضي المقاتلون القلائل في شن هجمات خاطفة علي مراكز الجيش والشرطة في الريف ، فهاجموا مركز حلحل وغنموا بندقيتين وكان أول هجوم لهم ، وأغاروا في وضح النهار علي مركز هيكوته متنكرين بزي سواح سودانيين ، وغنمو منه ٥٠ قطعة من مختلف الأسلحة وكمية من الذخائر ، وما إن انتهت سنه ١٩٦٣ حتي زاد عدد المقاتلين المسلحين علي المئة . وأصدر الإمبراطور الأثيوبي أوامره إلى قواته المسلحة في أريتريا لإستعمال العنف بحرية مطلقة من أجل قمع ما اسماه بـ (حركة التمرد خلال شهر واحد) وكان قد أكد من قبل في خطاب ألقاه في أسمرا بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٦٢ ونشرته جريدة (الزمان) الحكومية :" أن أثيوبيا تتخلي عن أريتريا التي جاءنا

الغزاة دوما عبرها " وشنت القوات الأثيوبية حملات إرهابية ضد الشعب وبلغ عدد المقاتلين في نهاية عام ١٩٦٣ أكثر من ٣٠٠٠ معتقل ، واستعمل رجال التحقيق كل وسائل التعذيب لانتزاع الاعترافات منهم مستعينين بخبراء إسرائيليين ، دربوا لهم فيما بعد كوماندوز خاصة لمحاربة الثوار ، واستمرت السجون تستضيف آلاف المواطنين ، بعضهم يظل بلا محاكمة لعدة سنوات .

وفي عام ١٩٦٤ وجدت الثورة الأريترية دعماً مالياً وعسكرياً من بعض الدول العربية الشقيقة ، مما ساعد علي تطوير الكفاح المسلح حتي شمل كل الريف الأريتري، وأمر الإمبراطور الأثيوبي بإخلاء المناطق المتاخمة للحدود السودانية من السكان لإقامة منطقة (خالية من السكان) وعازلة عن الاتصال الخارجي ، فشن الجيش حملات إرهابية علي القري وأباد أكثر من ألفي نسمة دونما تمييز مما أدي إلى لجوء المواطنين إلى السودان هرباً من القتل الجماعي ويبلغ عدد اللاجئين في السودان أكثر من سبعين ألفاً يعيشون شظف العيش [٣].

أثارت السودان في مؤتمرات القمة المسألة الأريترية حيث أشار الرئيس جعفر نميري في أثناء مناقشات المؤتمر إلى أن وجود أكثر من ٣٠٠ الف لاجيء من أثيوبيا وأريتريا في السودان يرهق الاقتصاد السوداني ، وأن أثيوبيا عجزت طوال سبعة عشر عاماً عن إسكات صوت الشعب الأريتري برغم وساطة السودان والدول الأخري للوصول إلى حل سلمي للقضية ، وقد رد وزيرخارجية أثيوبياعلي ذلك بأن المسألة الأريترية في الأصل مسألة داخلية ولا يسمح لأي إنسان بالتدخل في الشئون الداخلية الأثيوبية ، ولا حق لمؤتمر القمة أو لجنة الوساطة في التعرض لها وأن أثيوبيا كفيلة بعلاج المشكلة [٤].

وفي ديسمبر ١٩٧٠ فرضت سلطات الإحتلال الأثيوبية حالة من الطواريء في أريتريا إثر مقتل الجنرال تشومي ارقتو ، قائد القوات الأثيوبية في أريتريا ، وتصاعد القتال ضد قوات الإحتلال ، وبموجب هذا القانون أبيح للجنود أخذ الناس بالظنة ، فكان النهب والتقتيل .

وتسيطر قوات التحرير الشعبية لجبهة التحرير الأريترية علي معظم الريف الأريتري وتصطدم في معارك ضارية ضد القوات الأثيوبية مستهدفة تحقيق الاستقلال الوطني الكامل (٥).

وقد لقيت الثورة دعماً مادياً وعسكرياً من بعض الأقطار العربية فحققت انتصارات كثيرة وسيطرت علي كل الريف الأريتري ، ولكن الثوار انقسموا بفعل تسلل العناصر الشيوعية فتكون المجلس الشوري بدلا من المجلس الأعلي للجبهة ، وقوات التحرير الشعبية ، وقوات التحرير الأريترية ، ومجموعة "أسياس أفورقي" ومعظمها من النصاري ، واشتعلت الحرب الأهلية سنة ١٩٧٢ فأعطت الفرصة لظهور القيادات النصرانية والشيوعية ، وبدأ انحسار التيارات الإسلامية منذ عام ١٩٧٥ م حيث عقد المؤتمر التنظيمي الثاني العام لجبهة تحرير أريتريا الذي أكد علي إستخدام اللغة العربية وتوحيد فصائل المقاومة واستخدم في وثائقه العبارات الاشتراكية ، ورغم ذلك فقد امتدت عملية التحرير إلى المدن فبلغت المدن المحررة عام ١٩٧٧ أربع عشرة مدينة .

واستمرت انشقاقات المنظمات إلى أن توصلت الفصائل : (قوات التحرير الشعبية وجبهة التحرير الاريترية واللجنة الثورية) إلى إتفاقية جدة للوحدة الاندماجية عام ١٩٨٣ وبجهود بذلتها المملكة العربية السعودية والسودان ، وأقر المجلس الوطني الأريتري عام ١٩٨٥ وثائق التنظيم تحت اسم جبهة التحرير الأريترية (التنظيم الموحد) وانتخب عثمان صالح سبي رئيساً للجنة التنفيذية للجبهة وأصدر المجلس بعد تشكيله عددا من القرارات والتوصيات أهمها :

١- عقد المؤتمر الوطني الأول (الموحد) في يناير ١٩٨٦م.

٢- دمج الأجهزة المختلفة التي كانت تابعة للفصائل .

٣- الإهتمام بأسر الشهداء صحياً واجتماعياً وجرحي الحرب .

٤- أوصي بأهمية الحوار مع الجبهة الشعبية الأريترية وهي الجبهة التي يتزعمها "أسياس أفورقي" النصراني.

وأخيراً اضطرت أثيوبيا للإعتراف للشعب الإريتري بهذا الحق ، وفي ٢٤ مايو ١٩٩١ نال الشعب الأريتري استقلاله واختير "أسياسي أفورقي" رئيساً للدولة الجديدة(٦).

أما تشاد فكانت جزءا من أريقيا الإتوائية لا الفرنسية التي تشمل منطقة واسعة وسط القارة وغربها ، ويحكم منطقة تشاد فيها (فيلكس أبوية) وهو غريب ينتمي إلى (غواد لوب) إدي جزر البحر الكاريبي ، وهزمت فرنسا أمام ألمانيا وانقسم الفرنسيون إلى قسمين أطلق علي إحدهما اسم حكومة (بيتان) وهي تتبع ألمانيا ، وعلي الأخر فرنسا الحرة ويتزعمها ديجول الذي يدير شؤون الجند من إنجلترا ، وأعلن حكام تشاد عن وقوفهم مع ديجول فأعطاهم الأمان ، وزار البلاد ، وكانت تشاد مركزاً لتموين جيوش الحلفاء التي قاتلت في الصحراء ، وقاعدة لتحرك الجيوش التي دخلت ليبيا وتونس .

انتهت الحرب ، وانتخب أول مجلس نيابي فيها عام ١٩٤٦م ، وقامت حكومة برئاسة (جبريل ليزيبت) ثم حصلت علي إستقلال ذاتي بعدَ أن وافقت علي مشروع ديجول بشأن المستعمرات الفرنسية عام ١٩٥٨ وأجريت الانتخابات ، وتشكل الحزب التقدمي التشادي من ائتلاف الحزب الراديكالي وحزب (أوديت) وحصلا علي جميع مقاعد الجمعية التأسيسية ، وشكل (فرانسوا نتومبالباي) الحكومة وكان (ليزيبت) نائباً له، وبعد عام نالت البلاد الإستقلال ، ودخلت الأمم المتحدة ، وعدل الدستور ، وغدت اللغة الفرنسية هي الرسمية ، وأصبحت السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية وهو في الوقت نفسه رئيساً للوزراء ويتولي هذ المنصب (فرانسوا نتومبالباي) وشكلت الوزارة من ستة عشر وزيراً من المسلمين والنصف الأخر من غيرهم .

ألغي رئيس الجمهورية عام ١٩٦٢ الأحزاب كلها ، واعتمد علي نظام الحزب الواحد وهو الحزب التقدمي التشادي الذي يتزعمه ، وألقي القبض علي ثلاثة من زعماء المسلمين وهذا ما أدي إلى إخراج المسلمين من الوزارة ، واعتقل عدد منهم ،

وحكم علي بعضهم أحكاما قاسية لا تقل عن عشرين سنة مع الشغل ، وانضم المسلمون بعد ذلك إلى المعارضة التي كانت تتمثل في حزب الاستقلال الوطني ، والاتحاد الوطني التشادي .

فرضت الحكومة ضرائب جديدة فحدثت انتفاضة عام ١٩٦٣ بقيادة (أحمد غلام الله) و(جبيريل خير الله) ولكن قضي عليها بسرعة ، وتشكلت بعدها (الجبهة الشعبية لتحرير تشاد) وكان أمين سرها (أبا صديق) وحدثت إعتقالات واسعة شملت الوزارة المسلمين ونائب رئيس الجمعية الوطنية وبعض النواب.

وحدثت الانتفاضة الثانية عام ١٩٦٥ وذلك في مدينة (مانغالم) بسبب الضرائب التي كانت تجبي عدة مرات في العام الواحد ، واستمرت المعارك ستة اشهر.

ثم قامت الثورة عام ١٩٦٧ وشملت أكثر المناطق الإسلامية وخاصة بلاد (التيبو) وبلاد (تيبسشي) في الشمال ، وسيطرت الحركة إلى الشمال ، وكان سبب الثورة تافهاً وهو حدوث خلاف بين امرأتين إحداهما مسلمة زوج أحد رجال الهجانة المسلمين ، والثانية نصرانية زوج أحد رجال الجيش وتطور الأمر ، ولم يكن الأمر كافياً لإشعال نار الثورة إلا أن النفوس مشحونة ، واستنجد رئيس الجمهورية (فرانسوا نتومبالباي) بفرنسا بعد سيطرة المسلمين علي الشمال فأمدته بثمانمئة مظلي عام ١٩٦٨ ثم اردفت ذلك بمائتين وستين جنديا ، ولم تستطع حكومة تشاد من السيطرة علي الموقف إلا عام ١٩٧٠م.

أظهر (فرانسوا نتومبالباي) سياسة المهادنة ، وطلب سحب القوات الفرنسية من المناطق الشمالية ، فقبلت ليبيا هذا التصرف ، ولكن لم يوافق عليه زعيم قبائل التيبو الذي كان يعيش منفياً في ليبيا ، ولا جبهة تحرير تشاد التي مقرها في الجزائر حيث يعملون على مراوغة (فرانسوا نتومبالباي)

دعمت ليبيا الثورة في تشاد وبدأت تمدها بالسلاح والمؤن ، وخرجت القوات الفرنسية من تشاد عام١٩٧١ واضطرت الحكومة التشادية إلى جلب قوات مرتزقة من

زائير لدعم موقفها ، ولكنها لم تلبث أن أعلنت عن محاولة إنقلاب فاشلة بزعامة أحمد عبد الله الذي انتحر عندما فشلت المحاولة ، وساءت العلاقات جداً بين الدولتين المتجاورتين ليبيا وتشاد (٧).

وفي جنوب أفريقيا :

عمل الاستعمار علي حظر نشاط المؤتمر الوطني الأفريقي ANG في عام ١٩٦٠ ، ومؤتمر الوحدة الافريقية PAG في عام ١٩٦١ ، ثم تم تشكيل حزب "رمح الأمة " أو (مخونتو وي سيزوي) ، بهدف القيام بنضال مسلح ، ويمكن القول بأن نضال المسلح قد بدأ فعليا في جنوب أفريقيا – في هذا القرن – منذ عام ١٩٦٧ .

وبذلك يكون النضال الأفريقي قد عاد إلى صورته الأولي التي كان قد بدأها "شاكا" ملك الزولو – في بدايات القرن الماضي ضد الغزاة والمستعمرين البيض ، فلما أدرك الأفارقة أن النظام العنصري لن يقبل تفاهما بغير لغة العنف والقوة ، كانوا مجبرين في الواقع علي تنظيم صفوفهم والتعامل مع هذا النظام من خلال اللغة التي يفهم غيرها لأنه قد ولد وسط الدماء والعنف .

وهناك عدد من الأسباب التي ساعدت علي تنظيم النضال المسلح أو "القوة السوداء" مثلما يسميها العنصريون البيض ، **ولعل في مقدمتها :**

١- حصول جميع الدول الأفريقية تقريبا علي استقلالها ، وقيام منظمة الوحدة الأفريقية (١٩٦٣) والتي أصبح لها جناح شبه عسكري لمساعدة الشعوب الأفريقية المقهورة كشعب جنوب أفريقيا للحصول علي استقلالها السياسي والاقتصادي ونعني بها "لجنة التحرير الأفريقية ".

٢- مساعدة الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاشتراكية ماديا وعسكريا من خلال المساندة السياسية والدبلوماسية لحركات التحرير الوطني ومن بينها حركة التحرير الوطني في جنوب أفريقيا وناميبيا.

٣- حصول روديسيا الشمالية علي استقلالها عام ١٩٨٠ وتخلصها من النظام العنصري الذي كانت تسيطر علية الأقلية البيضاء بقيادة إيان سميث تتويجا لنضال حزبي "زانو" و "زابو" حيث تسمي فيما بعد زيمبابوي وليس روديسيا الشمالية ، هذا الأمر في حد ذاته قد أصبح بمثابة عامل حفز للأفارقة في جنوب أفريقيا من حيث بعث الأمل في نفوسهم لتكرار ما حدث هناك في بلادهم.

٤- الحملة الدولية الإعلامية الضخمة أفريقيا وعالميا ضد نظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا ، والتأييد الدولي لحق الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا من أجل تقرير المصير .

وكان النضال الأفريقي من أجل السلطة وتغيير الأوضاع في جنوب أفريقيا لصالح الأغلبية السوداء المغلوبة علي أمرها والمقهورة من جانب الأقلية البيضاء العنصرية ، ضعيفاً حتي نهاية الحرب العالمية الثانية ، لكنه - بعد تلك الحرب - أخذ في توحيد صفوفه - رغم اختلاف التوجيهات السياسية لمكوناته وعناصره الفكرية أو الأيدلوجية ، فقد شن مؤتمر الوحدة الأفريقية ، ذو التوجه اليساري - الذي انضم إليه المؤتمر الهندي في جنوب أفريقيا والحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا ، ومنظمة الشعوب الملونة ، نضالا قويا بدأ بما يعرف بحملة التحدي في عام ١٩٥٠.

ومع نهاية الخمسينات ظهر في الأفق ما يمكن أن يسبب الإنهاك للسلطة السياسية ولسيادة الأقلية البيضاء ، وبدأ الحكام البيض يشعرون - لأول مرة - أن الثورة الشعبية - أن لم يتم احتوائها ، فسوف تهدد حكمهم ، ولم تكن مذبحة " شاربفيل" في مارس ١٩٦٠ إلا نتيجة للكفاح الذي خاضه الشعب المضطهد عامي ١٩٤٩ و١٩٦٠ أشكالاً مختلفة من أعمال النضال الأفريقي ضد حكم الأقلية البيضاء وسيطرتها المطلقة ، عبرت كلها عن الإحتجاج القوي وعن نفاذ صبر الأفارقة في مواجهة مستبعديهم ، ولم تخمد المقاومة بعد مذبحة " شاربفيل " عام ١٩٦٠ ، كما نشبت انتفاضة "سويتو" في عام١٩٧٦ .

ويمكن القول بأن النضال الأفريقي في جنوب أفريقيا ضد النظام العنصري القائم وسيطرة الأقلية البيضاء كانت تقوده حركتان هما :

المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية ، ولذلك يجب إلقاء مزيد من الضوء علي كل من هاتين الحركتين المكافحتين :

المؤتمر الوطني African National Congress : ANC

تعود النشأة التاريخية الأولي لهذه الحركة إلى عام ١٩١٢ كحركة سياسية تستهدف الكفاح من أجل إقامة المجتمع الديمقراطي غير العنصري بالوسائل السلمية في جنوب أفريقيا ، وقد أثبتت الحركة قدرتها وفعاليتها وفرضت نفسها رغم حظر نشاطها في عام ١٩٦٠ واعتقال زعيمها نيلسون مانديلا منذ ٢٢ عاما – علي الأحداث بحيث لا يمكن تجاهل دورها في أي تسوية مستقبلية من أجل التوصل إلى الاستقرار في جنوب أفريقيا.

ويحظي هذا المؤتمر – ومؤتمر الوحدة الأفريقية – كلاهما بالإعتراف الرسمي من منظمة الوحدة الأفريقية التي تعتبرهما ممثلين شرعيين لشعب جنوب أفريقيا ، وتقدم لهما كل أنواع المساعدة ، والدعم فضلا عن المساندة المعنوية والتأييد الأدبي .

ورغم أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية تنظر إلى المؤتمر الوطني الأفريقي علي أن العناصر المؤثرة فيه ذات توجه ماركسي ، إلا أن زعماء الحركة (مثل مانديلا ، واوليفر تامبو زعيم التنظيم) قد حرصوا علي التأكد بين الحين والحين، علي أيدلوجية المؤتمر وتوجيهاته وإن تكن اشتراكية فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية ، إلا أنها تختلف عن الاشتراكية الماركسية .

وكان المؤتمر ينادي دائما بأن الأساليب السياسية والسلمية وهي التي يعتمدها وسيلة لنضاله ، غير أنه وأمام اشتداد عنف وجبروت النظام العنصري ضد الأفارقة، فقد اضطر اضطرارا في المرحلة الأخيرة الى إستخدام أسلوب الكفاح المسلح لمواجهة العنف بالعنف ، فلم يكن ذلك من جانب المؤتمر الوطني الأفريقي إلا تعبيرا عن نفاذ

الصبر ، ومن الغريب أن النظام العنصري يتهم المؤتمر بأنه يمارس ما يطلق عليه "الإرهاب الاسود ".

ولم يكن ثمة شك في أن حظر نشاط المؤتمر الوطني الأفريقي (١٩٦٠) ومؤتمر الوحدة الأفريقية (١٩٦١) قد خلق فراغاً في العمل السياسي والكفاحي الأفريقي في جنوب أفريقيا .

كما كان لإكتشاف القيادة العليا لمؤتمر التحالف في " ريفونيا " عام ١٦٩٣ واعتقال أفراد هذه القيادة ، بمثابة انتكاسة كبري في هذا الصدد ، لأن ذلك قد تسبب في "تفكيك" الهيكل التنظيمي السري للتحالف .

واستطاعت الحكومة العنصرية – في الفترة ما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٨ – أن تفرض حجاباً كثيفاً من الهدوء علي البلاد ، مع إصدارها مجموعة قوانين بالغة الشدة والقسوة واستخدام كافة أساليب التعذيب والقمع دون رقيب .

بيد أن هذا الموقف لم يستمر طويلا فقد استعاد المؤتمر الوطني الأفريقي عافيته وقوته بعد انتكاسة عام ١٩٦٣ ، وأخذ المؤتمر من جديد زمام المبادرة في العمل السياسي المضاد للنظام العنصري لتحضير الشعب الأفريقي للثورة الشعبية ضد العنصرية والابارتيد [٨].

وكان من أهم المسائل التي بحثها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا ١٩٦٣ مشكلة تصفية الاستعمار بمجموعة من الوسائل التي تحقق ذلك مثل اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية ، وإنشاء لجنة تحرير للقيام بتنسيق العمل الفدائي من أجل تحرير الاقاليم الأفريقية الخاضعة للاستعمار ، ولكن يؤخذ علي المؤتمر ترك طريقة تنفيذ هذا الهدف لمجلس رؤساء الدول والحكومات.

كما سعي مؤتمر القمة في كثير من قراراته إلى طرد الدول الاستعمارية من مختلف المنظمات الدولية كما حدث في مؤتمر ١٩٦٤ بالقاهرة الذي أعلن السعي لفصل

حكومة جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المرتبطة بــالأمم المتحدة ، لأن النظام في جنوب أفريقيا لا يستند إلى أساس قانوني ، ورغم نجاح الدول الأفريقية في إخراجها من منظمة العمل الدولية ، إلا أن جنوب أفريقيا ما زالت عــضوا عاملا بالأمم المتحدة ، فقد ناقش مجلس الأمن موضوع طردها في نوفمبر ١٩٧٤ ولكن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا استخدمت حق الفيتو وفشل القرار في الصدور.

وفي مؤتمر قمة اكرا في أكتوبر ١٩٦٥ صدر قرار يقضي بقطــع العلاقــات الدبلوماسية مع الدول التي تساند الاستعمار وقد طبق هذا القــرار مــرة واحــدة ضــد بريطانيا عند إعلان روديسيا الاستقلال من جانب واحد عام ١٩٦٥ وإن كــان قــرار المقاطعة ضد بريطانيا لم ينفذ إلا من جانب عدد قليل من الدول الأفريقية وعلي رأســها مصر.

أما بالنسبة للمقاطعة الاقتصادية فقد حدث ذلك مع البرتغال وجنــوب أفريقيــا حيث قرر المؤتمر منع استيراد السلع من الدولتين ومنع تصدير السلع إليها ، وإغــلاق المواني والمطارات في وجه الطائرات والسفن الخاصة بهاتين الدولتين في المجــالات الجوية للدول الأفريقية (٩).

الجدير بالذكر أن المؤتمر الأفريقي قد نجح في تطوير علاقاتــه دلخليــا مــع الكثير من العناصر والمصالح المختلفة التي يجمعها معا هدف رفض الابارتيــد مهمــا اختلفت توجهاتها السياسية ، بما في ذلك بعض القوي والعناصــر البيــضاء الرافــضة للعنصرية ، وفي هذا الصدد يجب أن ناخذ في الاعتبار لجتماع داكار (٩-١٢ يوليــو ١٩٨٧) الذي انعقد بين المؤتمر الوطني الأفريقي من ناحية وبعض عناصر بيضاء من جنوب أفريقيا ترفض العنصرية وتنادي بنظام يعترف بالتعددية العرقيــة مــن نلحيــة لخري ، ويعتبر لجتماع داكار خطوة للأمام في اتجاه تقريب نهاية الحكــم العنــصري المطلق في جنوب أفريقيا ، برغم كل التهديد والوعيد الصادر من بريتوريا ضــد كــل المشاركين في لجتماع داكار ، ويكفي أن العناصر البيضاء المشتركة في الاجتماع قــد

أدانت الابارتيد كأساس للحكم في جنوب أفريقيا ، واعترفت بالمؤتمر الإفريقي كطرف رئيسي في أي تسوية سلمية للأوضاع هناك.

بالمثل يمكن القول بأن المؤتمر الوطني الأفريقي قد استطاع تطوير علاقاته الخارجية بالدول الاشتراكية وخاصة في دول الشمال ، فقد لعبت العلاقات دوراً مهما في فتح الباب أمام الخيار العسكري أمام المؤتمر وإبرازه في قضية جنوب أفريقيا علي الساحة الدولية وكسبه دعما يتزايد علي المستويين الرسمي والشعبي ، كما أن زيادة ارتباط المؤتمر بقوي داخلية وتعبيره عنها منذ منتصف السبعينات هو دعم لشرعية تمثيل المؤتمر لشعب جنوب أفريقيا داخل القارة وخارجها.

ولعل في الزيارة التي أنجزها "أوليفر تامبو" زعيم المؤتمر إلى واشنطون في ١٨ يناير ١٩٨٧ ومقابلته مع وزير الخارجية الأمريكي "شولتز" تعبيرا عن اتساع نطاق الاعتراف الدولي بالمؤتمر ، رغم التحفظات الأمريكية علي التوجهات السياسية للمؤتمر باعتبارها يسارية.

وتتلخص مطالب المؤتمر الوطني الأفريقي – فيما أبرزها زعيمه تامبو – في النقاط التالية :-

(أ) ضرورة إلغاء التمييز العنصري والفصل العنصري (لابارتيد).

(ب) الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم " نلسون مانديلا ".

(جـ) ضرورة إجراء استفتاء عام شامل للجميع بدون تمييز في الحقوق وبالمساواة أمام الدستور.

(د) رفض التفاوض مع حكومة "بيتربوتا " الحالية.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن المؤتمر الوطني الأفريقي يحتفظ بعلاقات قوية خاصة مع منظمة " سوابو " التي تكافح ضد نفس العدو المشترك ولكن من أجل تحقيق استقلال ناميبيا ، وهناك تبادل للمعلومات والخبرات بين المنظمتين وتأييد متبادل في

المحافل الدولية والأفريقية ، كما ان المؤتمر يحتفظ وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ويساوي بين التفسير الاسرائيلي للحكم الذاتي وبين سياسة معازل الأفارقة (البافتوستانات) التي تعمل جنوب أفريقيا علي فرضها كما يعي المؤتمر تماماً الدعم العسكري والنووي والأمني والاقتصادي المقدم من إسرائيل إلى جنوب أفريقيا.

حركة مؤتمر الوحدة الأفريقية : PAC

أن هذه الحركة لا تختلف كثيرا – من حيث مطالبها – عن حركة المؤتمر الوطني الأفريقي ، ولكن هناك فارقاً جوهرياً يميز هذه الحركة عن حركة المؤتمر الوطني الأفريقي من حيث الهدف النهائي لنضالها السياسي والعسكري : إذ أنها تستهدف القضاء نهائيا علي نفوذ البيض في البلاد ، وتتطلع إلى تحقيق صورة للوضع في جنوب أفريقيا مستقبلا قريبة من الوضع الحالى في زيمبابوي (روديسيا الشمالية سابقا).

يقود مؤتمر الوحدة الأفريقية جونسون ملامبو J.Mlambo وتؤمن حركته بالمباديء الاشتراكية وتمارس عملها من خارج أراضي جنوب أفريقيا وتوجه عناصرها للعمل ضد النظام العنصري في البلاد من المنفي.

وهناك دعوة إلى حركتين بضرورة العمل علي توحيدهما : المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية في تنظيم سياسي موحد علي غرار ما يحدث في السابق في روديسيا الشمالية قبل الاستقلال حين وحد كل من "موجابي" و "تكومو" عملهما ونشاطهما السياسي لمقاومة وإنهاء نظام "أيان سميث" العنصري حتي تحقق الاستقلال لزيمبابوي عام ١٩٨٠.

يجب أن تتحد كل القوي الوطنية السوداء في جنوب أفريقيا في جبهة واحدة تنسق عملها في مواجهة الخطر المشترك ، فقد رفضت الحكومة العنصرية بقيادة "بيتربوتا" أي حل سياسي ، ومدت (في يونيو ١٩٨٧) حالة الطواريء لمدة عام ثالث ، وحولت الدولة إلى دولة عسكرية دائمة ووضعت حوالى ٢٥ ألف وطنياً من السود في

المعتقلات وسخر "بوتا" من حركات التحرير في جنوب أفريقيا وهاجم زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي [١٠].

انضمت أكثر من ٧٥ دولة ، كانت شعوبها في الماضي ترزخ تحت الحكم الاستعماري ، إلى الأمم المتحدة كدول مستقلة ذات سيادة وذلك منذ أن تأسست المنظمة الدولية في عام ١٩٤٥ ، وقامت الأمم المتحدة في هذا التطور التاريخي بدور حاسم بتشجيع تطلعات الشعوب الغير مستقلة.

وتنبثق جهود الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار من الميثاق الذي يؤكد مبدأ "الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب" وفي عام ١٩٦٠ استرشدت الأمم المتحدة بالمبادئ التي تضمنها إعلان الجمعية العامة بشأن منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة وهو الإعلان الذي نادت به الدول الأعضاء بضرورة الإسراع بتصفية الاستعمار.

ورغم الانجازات الكبيرة التي تحققت ضد الاستعمار فإن هناك عدة ملايين من الناس في أجزاء مختلفة من العالم ما زالت تعيش تحت الحكم الأجنبي وتعمل الأمم المتحدة علي المساعدة لتحقيق تقرير المصير والاستقلال للجميع ، ففي خلال الأعوام الستة عشر التي أعقبت صدور الإعلان الخاص بتصفية الاستعمار في عام ١٩٦٠ ، تخلصت شعوب قوامها ٧٠ مليون نسمة من وضع التبعية [١١].

وفي كينيا كانت قبيلة الكيكويو حيث أهلها الذين سمعوا وقرأوا عن إدعاءات للعناصر المستوطنة الصاخبة ضد الحكومة الاستعمارية ، كما سمعوا هذه الجماعة وهي تعلن عن تخلف الأفريقيين وانحطاط درجة ذكائهم ، وانحطاط غرائزهم ، لهذا فتح الكيكويو جبهة دفاع لمواجهه هجوم البيض بعد الحرب العالمية الأولي فتكون "الاتحاد المركزي للكيكويو" علم ١٩٢٢ بزعامة "هاري ثوكوكينياتا" الذي كان يركز أعماله على المشاكل المتعلقة بالمرتفعات البيضاء ، وكان يستخدم في بعض الأحيان الحملات الدعائية ضد البيض ، وكان الكيكويو يردون صفعات البيض الذين كانوا

يحتقرونهم ويدمرون دعاماتهم الاجتماعية وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أوقف نشاط ضرب بالإتحاد المركزي للكيكويو ، ولكن أدت دعوة جنوب شرق أفريقيا إلى أراضيهم منذ ١٩٤٥ إلى الإسراع في إنهيار السلطة القبلية وفي نمو الوعي السياسي.

وفي عام ١٩٤٦ استطاع جوم ونكروما وغيرهما أن يقوموا بمحاربة الحاجز اللوني وجميع أشكال التفرقة الموجهة ضد الأفريقيين (١٢) وحصلت كينيا علي إستقلالها عام ١٩٦٣ (١٣).

وفي الصومال :

جري الإستفتاء علي دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة عام ١٩٥٨ وفي هذا الاستفتاء خير سكان الصومال الفرنسي بين إستمرار تبعيتهم لفرنسا وبين الاستقلال ، وقد أثار هذا الاستفتاء خلافا كبيرا بين الصوماليين ، وأسفر عن ٧٥ % في صالح استمرار التبعية لفرنسا.

وقد ذكر بعض المراقبين والمحليين السياسيين أن نتيجة هذا الاستفتاء ترجع إلى خوف أهالي الصومال الفرنسي من أطماع أثيوبيا في بلادهم ، تلك الأطماع التي فضحت عنها تصريحات الإمبراطور "هيلاسلاسي" ، والتي أعلن فيها أن ساحل الصومال جزء لا يتجزأ من الأراضي الأثيوبية لإعتبارات تاريخية وعنصرية وإقتصادية ، فالصومال ، علي حد تعبيره – كان تابعا منذ القدم إلى أن تم تقسيم شرقي أفريقيا بين الدول الاستعمارية.

أما العناصر الوطنية في الصومال الفرنسي فقد اتهمت السلطات الفرنسية في جيبوتي بتزوير الاستفتاء ، وليس فقط لإستمرار الاستعمار الفرنسي للمنطقة ، ولكن أيضا لإيهام الرأي العام الفرنسي والدولي بأن هناك إنقساما قبلياً خطيرا في الصومال الفرنسي بين الصوماليين والدناكل لا يشجع علي قيام حكومة واحدة مستقلة وأن لقلة عدد السكان وفقر المنطقة وجهل الأهالي وانصرافهم وراء لقمة العيش لتلعب دورا رئيسيا في تأخر روح المقاومة.

وإذا كان قد ترتب علي استفتاء (١٩٥٨) إستمرار تبعية جيبوتي لفرنسا ، إلا أنه كان بداية لنشأة روح التزمر عند الشعب ، وتظهر روح التنمرفي تلك المظاهرات التي نادت باستقلال البلاد ، والتي استقبلت الجنرال ديجول عند زيارته لمستعمرة جيبوتي عام (١٩٦٦) [١٤] استنادا إلى مؤتمر ١٩٦٤ بالقاهرة الذي دعا كل من فرنسا وأسبانيا لمنح جيبوتي والصحراء الأسبانية الاستقلال [١٥].

وكان الإنجليز يتتبعون بحذر شديد منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر الميلادي نشاط الفرنسيين علي ساحل الصومال المطل علي خليج عدن ، إذ رأوا أن مصالحهم في عدن تقتضي عدم وقوع ذلك الساحل تحت النفوذ الفرنسي ، فمن المعروف أن مستعمرة عدن البريطانية كانت تعتمد في تموينها إعتمادا تاماًعلي مينائي (زيلع) و (بربرة) الواقعين علي ساحل الصومال المطل علي خليج عدن ، ومن ناحية أخري ، فقد تبين للإنجليز أن وقوع الشاطيء الجنوبي لخليج عدن في قبضة الفرنسيين ، وما يتبع ذلك من قيام قوة حربية فرنسية معادية في مدخل البحر الأحمر وعلي طريق الهند ، يهدد بريطانيا في كيانها الإستعماري في الهند ذاتها ، ويمنع الأساطيل البريطانية من السيادة البحرية علي سواحل إفريقيا الشرقية وسواحل بلاد العرب الجنوبية ، يضاف إلى ذلك عامل آخر ، هو ما اكتسبه ساحل الصومال المطل علي خليج عدن من أهمية بسبب افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية عام (١٩٦٩)[١٦].

ثانيا استقلال الشعوب الأفريقية :

الإعلان الخاص بمنح الاستقلال :

أدت المطالب الملحة للشعوب غير المستقلة بأن تتحرر من السيطرة الاستعمارية وقرار المجتمع الدولي بأن هناك تباطؤ في تنفيذ مباديء الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أدت بالجمعية العامة أن تصدر في ديسمبر ١٩٦٠ الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ويقرر هذا الاعلان أن إخضاع الشعوب للحكم والسيطرة وللاستغلال الاجنبي هو إنكار لحقوق الإنسان الأساسية

ونقض لميثاق الأمم المتحدة وتعويق لتنمية سلام العالم وتعاونه وأن "إجراءات فورية سوف تتخذ في الاقاليم الأخري التي لم تحصل بعد علي الإستقلال بغية تسليم الشعوب كافة السلطات في هذه الأقاليم دون أية شروط او تحفظات ، ووفقا لإدارتها ورغبتها المعبر عنها تعبيراً حراً دون أي تمييز فيما يتعلق بالعنصر أو العقيدة أو اللون لتمكنها من الاستمتاع بالاستقلال التام والحرية (١٧).

استقلت تانجانيقا عام ١٩٦١ ميلادية وأصبحت ضمن رابطة الشعوب البريطانية "الكومنولث" أما زنجبار فقد توفي سلطانها "سيد خليفة" عام ١٩٦٠ وخلفه ابنه "جلماشيد بن عبد الله خليفة" وما أن تم الاستقلال عام ١٩٦٣ حتي حدث انقلاب عسكري برئاسة " عبيد كرومي " الذي نصب رئيسا للجمهورية الزنجبارية وخلع السلطان جلماشيد ونكبت الأسرة العربية العمانية التي كانت تحكم زنجبار ، وقتل سته عشر ألفاً من العرب لأن الانقلابيين عدوا الأسرة الحاكمة مستعمرة دخيلة وقتل معهم أربعة وخمسون ألفا من المسلمين الآخرين.

وفي عام ١٩٦٤م انضمت زنجبار إلى تنجانيقا لتكون إتحادا عرف باسم تنزانيا وأصبح يوليوس نيريري رئيسا للجمهورية الاتحادية وعين" عبيد كرومي " نائبا لرئيس الجمهورية .

وفي عام ١٩٧١ م جرت محاولة لفصل زنجبار عن تنجانيقا وادعت الحكومة أن المتآمرين من عرب كينا وزنجبار ، ثم اغتيل عبيد كرومي.

ويحكم تنجانيقا حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الذي يرأسه يوليوس نيريري رئيس الجمهورية ، أما زنجبار فيحكمها الحزب الافروشيرازي ، وعندما حدث الانقلاب العسكري في أوغندا عام ١٩٧٠م وتسلم زمام الأمر "عيدي أمين" فر الرئيس السابق "يلتون أبوتي" إلى تنزانيا وبقي فيها ، ثم اصطنع خلاف بين الدولتين الجارتين وجرت الحرب بين الطرفين دخلت إثرها تنزانا ، أرض أوغندا ونصبت علي أوغندا "جوزيف بن عيسي" رئيسا بعد أن فر "عيدي أمين" ولختفي في جهه من البلاد ثم أعيد "ميلتون أبوتي" رئيسا لأوغندا بعد انتخابات جرت بدعم من تنزانيا (١٨).

وفي تونس انتهت المفاوضات باتفاقيات يونية ١٩٥٥ وهـي الاتفاقيـات التـي منحت تونس الاستقلال الذاتي أو الاستقلال الداخلي إلا أن بورقيبة لم يقبله علي أسـاس ضرورة تغييره وفي عام ١٩٥٦ كان الإتفاق الفرنسي التونسي وهو الاتفاق الذي ألغـي ارتباطات الحماية ونص علي الاستقلال وبعد سته وخمسين عاما من الحماية أصـبحت تونس دولة مستقلة وأصبح علي الدولة أن تنظم إدارتها وانتخبت جمعية تأسيـسية فـي ٢٥ مارس ١٩٥٦ ونجحت فيها قائمة الوحدة الوطنية التـي كانـت برئاسـة الحبيـب بورقيبة الذي ألف الوزارة الجديدة ثم اختير رئيسا للجمهورية ، وعمـد إلـى تـصفية العمل العسكري في تونس [١٩].

وفي عام ١٩٦٢ أكدت الجمعية العامة أن روديسيا الجنوبية هـي إقلـيم مـن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وفي عام ١٩٦٥ ناشدت الأمم المتحدة بريطانيا أن تتخذ كافة التدابير الممكنة لمنع حكومة الأقلية من إعلان الاستقلال من طرف واحـد ، ولكن تم ذلك في ١١ نوفمبر وأعلنت حكومة الأقليم في روديسيا الجنوبية الاستقلال من جانب واحد ، فتم عرض عقوبات إلزامية علي الإقليم في ديسمبر ، واستمرت العقوبات حتي عقد مؤتمر دولي لمساندة شعب زيمبابوي وناميبيا في مايو ١٩٧٧ تحـت رعايـة الأمم المتحدة في مابوتو ، موزامبيق ، وقد وافق المؤتمر بالإجماع علي إعلان برنامج لتحرير هذه الأراضي ، واستمرت إدانة الحكم غير الشرعي.

وفي سبتمبر ١٩٧٩ دعت بريطانيا إلى عقد مـؤتمر دسـتوري فـي لنـدن بحضور الجبهه الوطنية ، وحكومة سالزبوري ، وقد وافـق المـؤتمر علـي دسـتور الاستقلال وعلي الترتيبات الانتقالية لتنفيذه ، وفي النهاية قرر المجلس الإبقـاء علـي الموقف في روديسيا الجنوبية تحت الفحص والمراجعة إلى أن يحـصل الإقلـيم علـي استقلاله الكامل [٢٠].

وفي عام ١٩٤٧ صدر مرسوم آخر أعاد منطقة (داكار) إلى السنغال وبعد عام جري انتخاب أول جمعية عامة للبلاد ، وبعد عشر سنوات تألفت أول حكومة ذاتية للسنغال.

وعندما صدر قانون (ديجول) ١٩٥٨ أصبحت السنغال عضواً في الأسرة الفرنسية ، لأنها صوتت إلى جانب القانون ، وبعد عام انضمت إلى السودان الفرنسي ليؤلفا إتحاد (مالي) ولم يمض سوي ثلاثة أشهر حتي فصم عري هذا الاتحاد ، وعادت السنغال جمهورية مستقلة ضمن الأسرة الفرنسية ، وانتخب (ليوبولد سنغور) رئيسا للجمهورية ، و(محمد شيا) رئيسا للوزارة لمدة خمس سنوات وفي عام ١٩٦٢ اتهم محمد ضياء بمحاولة إنقلاب ، وذلك عند وصوله إلى البلاد وكان في رحلة خارجها أعتقل مع أربعة من وزرائه ، وأصبح سنغور ، يمثل السلطة التشريعية والتنفيذية.

وفي عام ١٩٨٠ تنازل "سنغور" عن الرئاسة إلى عبده ضيوف وفي عام ١٩٨٢ جري إتحاد بين غامبيا والسنغال باسم دولة "سنغامبيا".

وفي عام ١٩٦٢ نالت هذه المحمية الإستقلال الداخلي ، وحصلت علي الإستقلال بعد عام ، وأصبحت عاصمتها (باثورست) " بانغول " وفي عام ١٩٨٢ اتحدت مع السنغال باسم "سنغامبيا" [٢١].

أما ناميبيا التي كانت تعرف باسم أفريقيا الجنوبية الغربية حتي أعادت الجمعية العامة تسميتها عام ١٩٦٨ – وهي الإقليم الوحيد من بين الأقاليم الأفريقية السبعة التي كانت خاضعة لنظام الانتداب التابع لعصبة الأمم ، الذي لم يوضع تحت وصاية الأمم المتحدة ، ويونيو ١٩٦٩ هو التاريخ الذي حدد للاستقلال وفق رغبات شعب الإقليم غير أن جنوب أفريقيا نسفت في شهر أبريل جهود المجلس الخاص بناميبيا من أجل دخول الإقليم وتأسيس قاعدة إدارية في ويندهوك.

وفي يوليو ١٩٧١ أعلنت محكمة العدل الدولية أن استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا غير شرعي وأن جنوب افريقيا ملزمة بسحب إدارتها من ناميبيا فورا، وبهذا تضع حدا لاحتلال هذا الإقليم.

وفي يناير ١٩٧٦ طالب مجلس الأمن لأول مرة أن تقبل جنوب أفريقيا إجراء إنتخابات في إقليم ناميبيا تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة حتي يتمكن الشعب هناك أن يقرر بحرية مصيره ، وأدان المجلس تطبيق جنوب أفريقيا غير القانوني للقوانين القمعية التي تتميز بالتمييز العنصري.

كما ناشدت الجمعية العامة وهي تعرب عن مساندتها للكفاخ المسلح لشعب ناميبيا ناشدت الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخري في إطار نظام الأمم المتحدة أن تمنح كل المساعدات الضرورية لمنظمة (سوابو) وفي ديسمبر ١٩٧٩ دعت الجمعية العامة مجلس الأمن أن يفرض عقوبات إلزامية شاملة ضد جنوب أفريقيا وإذاء استمرار البرتغال في موقفها المتمثل في رفض منح حق تقرير المصير والاستقلال للأقاليم التي كانت تخضع لإدارتها سابقا وإذاء سياستها الخاصة بشن الحروب لقمع نضال الشعوب من أجل الحصول علي هذا الحق فإن حركات التحرير في أنجولا وموزمبيق وغينيا بساو والمسماه بغينيا البرتغالية قد حملت السلاح ضد البرتغال للحصول علي الاستقلال بالقوة ، وفي عام ١٩٦٥ اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشرعية نضال شعوب هذه الأقاليم للحصول علي حقوقها كما أوصت بمقاطعة دبلوماسية وتجارية ضد البرتغال [٢٢].

وفي عام ١٩٥٧ عقد مؤتمر في باماكو لضم إقليم أفريقيا الغربية وقد اعترف هذا المؤتمر بحق تقرير المصير ، اعترفت فرنسا بذلك لأنها خشيت اندلاع ثورة في البلاد ، كما حدث في الجزائر إذ كانت الثورة مشتعلة هناك وأصدر رئيس وزراء فرنسا يومذاك قانون الإصلاح الإداري الذي ينص علي إجراء انتخابات في كل إقليم لتأسيس جمعيات عامة تتولي تشكيل الوزارة .

وفي عام ١٩٥٨ م جاء ديجول إلى حكم فرنسا وعرض مشروعه فوافقت علية أغلب الأقاليم فنالت مالى الاستقلال الذاتي ضمن المجموعة الفرنسية ، وألغيت وظيفة الحاكم وتشكلت الوزارة برئاسة موديبوكيتا.

وفي عام ١٨٥٩م تم اتحاد بين السودان الفرنسي (مالى) والسنغال أطلق علية اسم مالى وانتخب موديبوكيتا رئيسا لهذا الاتحاد ونال الاستقلال ضمن المجموعة الفرنسية عام ١٩٦٠ ولكن لم يلبث أن حل الاتحاد بعد ثلاثة أشهر من قيامة وأعلن السودان نفسه جمهورية مستقلة إستقلالا تاما مع الاحتفاظ باسم مالى وانتخب موديبوكيتا رئيساً للجمهورية عام ١٩٦١ وجرت مفاوضات مع فرنسا بشأن القواعد العسكرية في مالى.

وفي عام ١٩٦٨م انتهت مدة رئاسة موديبوكيتا وقد نحي عن الحكم بعد حركة عسكرية قادها الملازم الأول موسي تروري الذي ينتمي إلى أسرة تروري التي حكمت مدة مملكة مالى.

وفي عام ١٨٧٥ استولي الجيش بقياددة عبد القادر كاموغا علي السلطة وهو نصراني من الجنوب ، ومن قبيلة تومبالباي نفسها ، وعين الجنرال فيلكس مالوم رئيسا للدولة وهو مثل الرئيس السابق ومن قبيلته أيضا وبهذه التمثيلية لحتفظ النصاري في الجنوب بالسلطة.

انقسمت جبهة التحرير الوطنية في تشاد "فرولينا" إذ انفصل عنها حسين هبري وأسس قوات الشمال علي حين بقي غوكوني عويدي مدعوما من القوات الشعبية لمتابعة لجبهة فرولينا ثم انفصل لحمد أصيل عن الجبهه وانضم أخيرا إلى حسين هبري.

بدأت الأحداث الدامية عام ١٩٧٩ واضطر رئيس الدولة (فليكس مالوم) على مغادرة البلاد شهر من مؤتمر (لاجوس) في نيجيريا ، وتشكل مجلس وطني حكم البلاد ثلاثة أشهر ، ثم قامت حكومة وطنية دام حكمها ثلاثة أشهر أيضاً ، أعقبها حكومة مثلت الاتجاهات الاحد عشر في البلاد ثم انفرط عقدها بعد ثلاثة أشهر ، وعاد القتال ،

ولعبت الدول العربية والأجنبية دورا في هذا القتال ، فأظهرت فرنسا دعمهـا لحسين هبري وكذا مصر مخالفة لليبيا التي تدعم غوكوني عويدي الذي اتفق مع قائد الجيش عبد القادر كاغوما.

تعد المناطق الشرقية مركز نفوذ حسين هبري وأهم هذه الأجزاء إقليم (وادي) وإقليم (بيلتن) والقسم الشرقي من إقليم (باتا) أما مناطق الشمال والأجزاء التي تشرف علي بحيرة تشاد مركز دعم لـ (غوكوني عويدي) وهي مناطق كانم ، والبحيرة ، أما عبد القادر كاغوما فسيطر علي نصاري الجنوب وتسمي قواته (القوات التشادية المسلحة).

وتمكن حسين هبري من السيطرة علي أكبر قسم من العاصمة (نجامينا) ودخلت القسم الباقي جماعات من جبهة فرولينا ، ونتيجة القتال الدائر بين الأطراف المتنازعة فقد فر إلى الكاميرون وأكثر من سبعين ألفا اتجهوا أكثرهم إلى عاصمة الكاميرون ياوندي كما رحل عن العاصمة اكثر من ٩٠ % من أهل الجنوب الذين كانوا يقيمون فيها ، ودخلت القوات الليبية دعما لغوكوني عويدي وعبد القادر كاموغا ، وخرج من العاصمة مضطرا إلى المناطق الشرقية حسين هبري الذي يهدد الوضع استمرار وهذا ما يجعل السلطة تحرص علي إبقاء القوات الليبية في العاصمة [٢٤].

عرضت فرنسا أيام حكم ديجول علي مستعمراتها قبول الدستور الفرنسي أو عدمه بحيث تصبح هذه الدول أعضاء في مجموعة الشعوب الفرنسية وتشكل حكومات محلية تتمتع بالإستقلال الداخلي علي أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع والاقتصاد والشئون الخارجية أما الإقليم التي لا توافق عليه فتمنح الاستقلال التام وعندها تقطع فرنسا مباشرة كل معونه فنيه او مالية أو إدارية وتحت الضغط والتهديد قبلت موريتانيا دستور ديجول وأصبحت عضوا في الجامعة الفرنسية وشكل مجلس تأسيسي في مارس ١٩٥٩ لمدة خمس سنوات ووضع الدستور للبلاد وفاز حزب

التجمع الموريتاني في الانتخابات وشكل رئيسها المختار ولد داده الوزارة وأصبح الحزب الحاكم في البلاد [٢٥].

وكانت العناصر الوطنية في الصومال الإيطالى قد أجمعت علي ضرورة انتهاز فرصة هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وحاجة بريطانيا إلى تأييد الصومال وغيره من الدول ، فتقدمت إلى الإدارة البريطانية ببرنامج سياسي تضمن تصفية الاستعمار من كل أجزاء الصومال وتوحيدها في ظل علم واحد ودولة واحدة وإلغاء التعصب القبلي وكل التقاليد المناهضة لمضمون الدولة وأن يكون الصومال جمهورية ديمقراطية ودينه الرسمي هو الإسلام.

وفي عام ١٩٥٠ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة علي وضع الصومال الإيطالى تحت الوصاية الدولية لمدة لا تتجاوز عشر سنوات ، وأن تكون إيطاليا التي تتولي تنفيذ الوصاية بإشراف مجلس استشاري للصومال يتبع هيئة الأمم المتحدة ، وكان هذا المجلس يتكون من مندوبي دول ثلاث هي : مصر والفلبين وكولومبيا.

وفي ١٩٥٤ م نفذت الادارة الايطالية باشراف هيئة الوصاية الدولية أول بند من بنود إستقلال الصومال وتهيئة شعبه لتولي زمام أموره وذلك حين احتفل بإنشاء العلم الصومالى ، ثم بدأ مشروع صمولة الوظائف ، وكانت كل الوظائف تقريبا حتي ذلك التاريخ ، في الجيش والشرطة والإدارة والمصالح والتعليم وشتي المرافق في أيدي الأجانب.

وكانت الحركة الانتقالية الكبري بعد إنشاء العلم الصومالى وصوملة الوظائف ، هي إجراء انتخابات لأول مرة في الصومال لتكوين أول مجلس تشريعي للبلاد.

وفي عام ١٩٥٦م أجريت الانتخابات العامة التي أسفرت عن حصول حزب وحدة الشباب الصومالي علي غالبية المقاعد ، حين ظفرت بثلاثة وأربعين مقعدا من مجموع المقاعد البالغ سبعين مقعدا ، واقتسمت الأحزاب الأخري بقية المقاعد ، وانتهت الانتخابات لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل تنفيذ إتفاقية للوصاية ، وهي تشكيل أول

وزارة في تاريخ الصومال الحديث من حزب الأغلبية الذي فاز في الانتخابات ، وشكل بالفعل الوزارة من خمس وزاراء إلى جانب رئيسها عبد الله عيسي وفي عام ١٩٥٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بمنح هذا الجزء من الصومال الموضوع تحت الوصاية الدولية للإستقلال عام ١٩٦٠م وبينما كان هذا يحدث في الصومال الإيطالي السابق كانت الحركة الوطنية يشتد ساعدها في الصومال البريطاني لزعامة حزبين كبيرين ، هما الرابطة الوطنية الصومالية والحزب الصومالي المتحد ، وطالب كلا الحزبين بالإستقلال الفوري والوحدة مع الصومال الايطالي السابق وفي ١٩٦٠ م اتخذ المجلس التشريعي بالصومال البريطاني قرارا بوحدة الصومال البريطاني مع الصومال الإيطالي بعد حصول الأخير علي استقلاله.

وعلي كل حال ، ففي عام ١٩٦٠ أعلن استقلال الصومال البريطاني وحصل الصومال الايطالي السابق علي استقلاله عام ١٩٦٠ وتلا ذلك وحدة كل من الصومالين البريطاني والإيطالي وكان من الإقليمين جمهورية واحدة باسم جمهورية الصومال بينما رفضت فرنسا منح الصومال الفرنسي إستقلاله وظل سكانه يكافحون الاستعمار الفرنسي حتي حصلوا علي الاستقلال عام ١٩٧٧ وكانت جمهورية جيبوتي(٢٦).

ثالثا : نظام الحكم والإدارة :

نتج عن الحكم الاستعماري الفرنسي إتحادان فيدراليان شاسعا الأرجاء : أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية وقد تفتت هذه إلى عدة أقاليم بسبب عمليات الاستقلال والمنافسات والمصارعات من جانب ونشاط ديجول فى عدم تشجيع الوحدة الاقليمية.

و كان اتحاد مالى الفيدرالى الذى يتم التفكير فيه فى مؤتمر داكار فى يناير ١٩٥٩ مقصودا به إعادة تجميع للسنغال والسودان وداهومى وفولتا العليا وكانت الحركة التى ترمى الى إعادة توحيد قبيلة أيوى فى جمهورية توجو وإقليم غانا أقل

نجاحاً من التجمعات الكمرونية و النيجيرية وعلى الرغم من أنها ما زالت موضوعات تدب فيها الحياة إلا أن الحدود بين القطرين سادها التوتر بسبب المنازعات الناشئة عن الضربات التى تكيلها كل من أكرا ولومى لبعضها البعض(٢٧).

و فى تشاد منعت فرنسا من وجود تنظيمات سياسية أو إجتماعية فى البلاد لكنها سمحت بوجود شعب لأحزابها الموجودة علي الأرض الفرنسية كي توجه السياسة من باريس فكان من هذه الفروع :

١- الحزب الراديكالى : ويتولي رئاسته في تشاد " فرانسوا توتمالباي "

٢- الحزب الاشتراكي : وقد انتهي مع ظهور " ديجول "

٣- حزب أوديت : ويرأسة في تشاد رابتليس ثم " جابريل ليزبيت "

٤- الحزب الوطني التشادي : ويتزعمه " أحمد أبا "

واتبعت فرنسا سياسة القمع والإرهاب ، واستمر الوضع حتي قيام الحرب العالمية الثانية ولم يحدث من شيء سوي تعديل الحدود بين ليبيا وتشاد عام ١٩٣٤ حيث ضمت ليبيا إليها أجزاء من منطقة جبال تبستي ، ولكن المعاهدة لم يؤخذ بها (٢٨).

كانت أشكال الحكم الأوربي المختلفة التي كانت تمارسها الدول الاستعمارية في المستعمرات الأفريقية هي التي تشكل إلى حد كبير الظروف السائدة في هذه المستعمرات ، ولم تكن الدول الاستعمارية تحكم مستعمراتها علي أسس واحدة ، ولهذا تأثر تطور رعاياها الافريقيين طبقا للاختلاف في اتجاهها.

عارض الفرنسيون القومية الأفريقية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها وكان يبررون هذا الاتجاه بإدعائهم بأن القومية لا تتناسب مع الحاضر في القرن العشرين وحينما عقدت الجمعية التأسيسية إجتماعا لها في مارس عام ١٩٤٦ ركز الزعماء الأفريقيون مطلبهم الأساسي علي المساواة في حق المواطنة الفرنسية ، وأكدوا فكرة لحتياجهم إلى إلغاء العمل الإجباري وتخفيض الضرائب وتعديل نظام ملكية الأرض ، ورفع المستوي المعيشي بين الجماهير الأفريقية.

ومع هذا كان قانون أكتوبر ١٩٤٦ يمثل تقدماً رئيسياً في تكوين حكومة تمثل الشعب في أفريقيا ففي الماضي كان يتم تنظيم الحكومة في شكل هرمي قمته في باريس وتنتقل السلطة تنازلياً من وزير المستعمرات والبرلمان الفرنسي عبر الحاكم العام في داكار إلى حكام الأقاليم وموظفيهم وكانت المجالس استشارية بحته باستثناء السنغال التي كانت فيها هيئة حاكمة تشبه الهيئات الديمقراطية ، وطبقا للدستور الجديد لم يكن الأفريقيون المستعمرون يتمتعون فقط بتمثيلهم في الهيئات البرلمانية الفرنسية ومجلس النواب ومجلس الشيوخ وجمعية الاتحاد الفرنسي بل وأيضا كان لهم الحق في تكوين جمعياتهم الإقليمية والمحلية وبينما ظل البرلمان الفرنسي هو السلطة التشريعية العليا ، حصلت الجمعيات الجديدة علي سلطات لها وزنها بما في ذلك حق السيطرة علي الميزانية المحلية.

أثر الاستعمار علي الحكم :

لقد كان أثر الحكم الأوربي الاستعماري ذو ثلاث جوانب أولها أنه اضعف الحكم القبلي التقليدي بأنه قلل من شأن طبيعة المجتمع المستقرة وثانيها أنه خلق طبقة برجوازية جديدة من المحامين والأطباء والمدرسين والفلاحين والتجار ، وثالثها أنه خلق طبقة برجوازية متمدينة بسيطة مختلطة بطبقة البروليتاريا (العمال) وتتكون من العمال المهرة والمدرسين والكتبة وصغار التجار والصحفيين ، وأصبحت هذه الطبقات هي الطبقات التي تتمتع بوعي سياسي أثناء الحرب [٢٩].

قبل عام ١٩٤٥ لم يكن للأفريقيين أثر يذكر في حكم بلادهم ، فكان الرجل الأبيض هو الذي يتخذ القرارات السياسية في جميع الشئون الإدارية والزراعية والاقتصادية وكانت خطة التنمية توضع من أعلي بمعرفة الحكام الاستعماريين دون استشارة الأفريقيين الذين تطبق عليهم ! ولقد وصف الفرنسيون في يوم من الأيام سياستهم في أفريقيا بأنها مشاركة ولعلهم كانوا يقصدون بالمشاركة تلك التي بين الحصان وراكبه ؟ فالحصان لا يقرر أين يذهب ؟ أو متي يذهب ؟ بل الراكب وهو

الاداري او المستعمر في أفريقيا البريطانية أو الفرنسية وكان النظـام السـائد يستبعد الفريقين من تولي أي مركز ذي مسئولية أو شبه مسئولية إدارية إلى أن نشبت الحـرب العالمية الثانية عندما سمح الرجل الأبيض للأفريقي أن يعمل في الطلب دون أن يتمتـع بنفس ميزات قرينه البريطاني أو الفرنسي مهما حصل من شهادات ومهما امتـدت بـه التجربة أما في أفريقيا الغربية الفرنسية فكان مسموحاً للإفريقي أن يعمل فـي الشئون الإدارية علي قدم المساواة مع الفرنسي ولكن عدد الأفريقيين الذين تمتعوا بهذه المساواة كان تافهاً جدا.

وفي أفريقيا الغربية الفرنسية لم يتمتع الأفريقيون بحرية التعبير إلا إسما فقـط فكان الرجل الأفريقي الذي يتجرأ وينتقد أعمال الحكومة عرضه للسجن دون محاكمـة لمدة أربعة عشر يوما .

ولم تكن هناك أيضا حرية للصحافة فلما حرم الأفريقي من حقه الطبيعـي فـي التعبير عن آماله وآلامه إلتجأ إلى العنف بل سار عدوا كبيرا لسياسة فرنـسا الخاصـة بتجنيد الأفارقة للقتال في أوروبا خلال الحرب العالمية الأولي وقـام العمـال بـإعلان الإضراب مع أنه لم يكن قانونياً ولعل القطر الوحيد الذي شذّ عن الأقطار التي حكمتهـا فرنسا هو السنغال حيث سمح لشعبها بنوع محدود من التعبير السياسي فكان من حـق الأفريقيين في المديريات الأربع وهي داكار وسانت لويس ورفسك وجورية Dakar Saint Louis Rufisque Goree , حق المواطنين الفرنسيين وكانوا يختـارون نواباً لهم في المجلس الوطني الفرنسي كذلك كانوا ينتخبون قنصلهم العـام وأعـضاء مجلس البلدية وكانت الصحافة في السنغال حرة بعض الشيء وكان النائبان الأفريقيـان في الفترة بين الحربين العالميتين وهمـا Blaise Daigre , Galandou Diouf يويدون سياسة فرنسا بل تولي الأول منصب وزير المستعمرات الفرنـسية فـي عـام ١٩٣٠ وتولي في جنيف الدفاع عن سياسة فرنسا في المستعمرات ولا سـيما أسـلوب السخرة.

وفي أفريقيا الغربية الفرنسية حيث كان الأفريقيين ينتخبون عدداً من أعضاء المجالس التشريعية وحيث كان الحاكم العام يعين بقية الأعضاء كانت هذه المجالس عبارة عن صمام أمن حيث كان النواب الأفريقيون ينفثون عن مشاعرهم ونلاحظ علي هذه المجالس أن النواب المنتخبين كانوا من أبناء الطبقات الراقية التي علي الساحل أو في الداخل.

وكان حق الإضراب محرما علي العمال وغير العمال سواء في المستعمرات البريطانية أو الفرنسية ومع ذلك كان أهم شكل من أشكال الاحتجاج الاضراب كإضراب عمال السكك الحديد في سيراليون عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٦ وإضراب عمال الكاكاو في ساحل الذهب عام ١٩٣٧ وعام ١٩٣٨ ومظاهرات السيدات في أبا بنيجيريا عام ١٩٢٩ وعن طريق الإضرابات نجح الأفريقيون في رفع مظالمهم إلى الجهات الإدارية مع إجبارها علي حل الاشكالات.

وكان من نتيجة إضراب زارعي الكاكاو أن ألفت الإدارة لجنة تقصي الحقائق التي أدانت الشركات الأوربية والتي أوصت بتأليف لجنة حكومية لشراء الكاكاو وصرف الأرباح لمنفعة المنتجين كذلك أوصت اللجنة التي ألفت نتيجة إضراب السيدات في أبا بالغاء نظام التراخيص في شرق نيجيريا.

وكانت الحالة السياسية في سنوات ما بين الحربين متوترة ولذلك اضطرت الدولتان الاستعماريتان في غربي أفريقيا إلى منح الأفريقيين حريات أكبر والسماح لهم بالاشتراك في الحكم ومن ناحية فرنسا نجدها تدخل نظام المجالس العامة مثل مجلس السنغال العام وغيره من المجالس التي أنشأتها في مستعمراتها بغربي أفريقيا والتي كانت ترسل ممثلين عنها إلى الجمعية الوطنية الفرنسية ومن ناحية بريطانيا نجدها توسع من سلطان المجالس التشريعية بحيث يشمل كل الأراضي في المستعمرة وليس مجرد الشريط الساحلي للشاطيء ومما لا شك فيه أن الذين استفادوا من هذه الاصلاحات الدستورية هم المثقفون الذين نالوا تأييد الطبقة المتعلمة في المدن والأرياف

وتميزت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بتعديل الأشكال الدستورية القديمة : فبدلاً من أن يستمر الأوربيين أوصياء علي الأفريقيين وفي يدهم وحدهم تقرير مصيرهم تحول الوضع إلى نوع من المشاركة ارتفع فيه صوت الأفريقي بدرجة متزايدة محددا لمصيره ومستقبله (٣٠).

إن الخطر الأعظم الذي يتهدد بقاء المعارضة ينشأ حيث تتمتع الحكومة بأغلبية ساحقة ، وينال الحزب الذي يأتي الاستقلال علي يديه باستمرار تقريبا تأييداً ساحقا في بدء الإستقلال ، ويقول سينجور : لابد أن تكون كل من الحكومة والمعارضة قويتين لكي تبقيا ، ولكنه من الواجب ألا تسحق المعارضة ، وحينما تكون المعارضة قانونية ساندها ، أما اذا كانت ضد القانون فلا تقف بجانبها.

ولقد سن قانون لاجوس لتأمين إرادة الشعب وحقوق الفرد الأساسية والإعلاء من شأنها في مؤتمر سيادة القانون الذي نظمته لجنة "رجال القانون الدوليين" في عاصمة نيجيريا في يناير ١٩٦١ (٣١).

وفي البتشوانا لاند نجد أنه بعد إعلان الترتيبات الخاصة بإخضاعها للحماية البريطانية عام ١٨٨٥ عين المندوب السامي البريطاني لجنوب أفريقيا روبنسون حاكما وقائدا عاما لكل مستعمرة البتشوانا لاند ومحميتها وتشكلت قوة بوليس للمحمية تحت قيادة الكولونيل فريدريك كارنجتون Carington وفي أكتوبر عام ١٨٨٥ عين سيدني شبرد نائباً لربنسون في كل شمال وجنوب البتشوانا لاند ، وكان شبرد قاضياً بالمحكمة العليا وصديقاً لرودس ، ويتولي شبرد مهمة الإدارة نيابة عن روبنسون وغادر وارن ماكينزي جنوب افريقيا إلى إنجلترا ، وظل ماكينزي يطالب بتوحيد جنوب أفريقيا في ظل سيطرة التاج البريطاني بدون جدوي.

وحرص شبرد بعد توليه مهمة الإدارة علي تسوية المنازعات الخاصة بالأرض بين القبائل تسوية سلمية ، وعلي إنشاء سكك حديدية تربط بين أجزاء البتشوانا لاند ، ومد خطوط التلغراف ، وألزم الأفريقيين بدفع الضرائب لتغطية تكاليف الإدارة ، وتعاون شبرد مع شركة جنوب أفريقيا البريطانية من أجل إنشاء خط تلغرافي ،

واعترض زعماء البتشوانا لاند علي دفع الضرائب ، وطلب شبرد منهم إمـداد الإدارة بالعمالة الأفريقية الضرورية لمد الخط التلغرافي.

ولم يعترف شبرد بالامتيازات التي منحها زعماء البتشوانا لاند لبعض الشركات والنقابات بسبب مساحة هذه الامتيازات الكبيرة وطبيعتها الشاملة التي شملت في بعـض الأحيان حق هذه النقابات في إصدار المراسيم ، وتأسيس المحاكم ، وإنشاء قوة بوليس، وتنظيم تجارة المشروبات الروحية ، والقضاء علي تجارة الرقيق ، وفـرض الرسـوم الجمركية لمدة خمسين عاما مقابل الفي جنيه فقط ، ويرجع عدم إعتراف شـبرد بهـذه الامتيازات إلى ما تلقي من تعليمات تقضي بأنه لا يجب الاعتراف بالامتيـازات التـي منحها الزعماء بدون موافقة قبائلهم – وذلك طبقا للعرف السائد في البتـشوانا لانـد – وبصفة عامة ، رفض شبرد الاعتراف بأية امتيازات خاصة بخطوط التلغراف والسكك الحديدية بعد ٢٩ اكتوبر ١٨٨٩ ، وهو تاريخ صدور بـراءة شـركة جنـوب أفريقيـا البريطانية ، وذلك لأن الحكومة البريطانية منحت لهذه الشركة امتياز مد هذه الخطوط.

وفي عام ١٨٨٩ نقل "خاما" عاصمته من شوشونج إلـى "بلابـي" Palapye وذلك لأن المدينة الأخيرة كانت تغض بالأوربيين المتجهين نحو الشمال ، ومـن مقـره الجديد ساعد خاما الأوربيين وأمدهم بالمؤن والرجال للوصول إلـى أرض الماشـونا ، وخطط رودس لإبتلاع محمية البتشوانا لاند ضمن نطاق بـراءة الملكيـة – وأفـضي رودس بتخطيطه هذا إلى اللورد ريبون Ripon وعلي هذا اهتم رودس بتحمل نفقات مد خطي التلغراف والسكك الحديدة ، ووافق وزير المستعمرات البريطاني علي خطـط رودس انطلاقاً من رغبة الحكومة البريطانية في عدم تحمل المسئولية تجاه المحمية[1].

واعترض "خاما" علي تولي شركة تجارية مهمة الإدارة في المحميـة ، وذكـر في مذكرة خاصة إلى وزير المستعمرات أنه إذا كان الأمر يتعلق بنواحي ماليـة فإنـه يمكن للحكومة البريطانية فرض ضريبة رأس علي الأفريقيين ، واختتم مذكرته بعرضه ترضية شركة جنوب أفريقيا البريطانية بمنحها حقوق التدين التي حصلت عليها بالفعل.

وخول شبرد بحل المنازعات التي تقع بين الأفريقيين والأوربيين ، وأما المنازعات التي تقع بين الأفريقيين فيقوم الزعماء بحلها وتسويتها بينهم ، كما منح شبرد حق حل الخلافات بين البيض طبقا للقوانين البريطانية ، وصدرت التعليمات إلى شبرد بمنع المشروبات الروحية في المناطق المخصصة للإفريقيين ، وبمعاقبة هؤلاء الذين يحاولون بيعها لهم (٣٢).

رابعا : مشكلات الحدود :

ترجع مشكلات الحدود في أفريقيا إلى وقت الاستعمار وإنشاء حدود غير طبيعية بين البلاد الأفريقية ، وإجراء حدود مصطنعة تفصل بين الدول بغض النظر عن ثرواتها الطبيعية وإمكانياتها ، ذلك فإن أغلب المنازعات التي تقوم بين الدول الأفريقية ، وتتدخل من أجلها منظمة الوحدة الأفريقية هي منازعات علي الحدود بين الدول ، وقد حرص مؤتمر أديس أبابا التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٣ علي النص علي مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية لدول الأعضاء وعلي الاستنكار التام لكل أنواع النشاط الهدام الذي تقوم به الدول المجاورة وعلي إحترام سيادة الدول الأعضاء.

وبالرغم من كثرة منازعات ومشاكل الحدود في القارة الأفريقية ، إلا أنه لا يوجد نص في ميثاق المنظمة الأفريقية ، أو أية قرارات للمؤتمرات الأفريقية تعالج منازعات الحدود.

ويري بعضهم أنه يلزم قيام منظمة الوحدة الأفريقية بنشر أطلس خاص بها ، يوضح الحدود ، وتستطيع الدول الأفريقية الحديثة ويحدد معالم هذه الحدود وتستطيع الدول الأفريقية التي ترغب في أن تكون حدودها واضحة المعالم أن تتخذ الاجراءات لتصحيح المخالفات الحديثة وتزيل مصادر الانفعال ويقترح هذا الرأي تشكيل لجنة بواسطة الدول التي لها حدود مشتركة ، تسمي اللجنة الدائمة للحدود المختلطة يكون اختصاصها في اتخاذ القرارات ملزما للدول الأعضاء.

ونظرا لكثرة المنازعات التي تنظرها المنظمة الافريقية نجد أن ضعفها الأساسي في مباشرة أدوار فعالة لحل المنازعات ، يرجع إلى عدم استمرارها في الوصول إلى حلول نهائية في تسوية المنازعات ، ولذلك فإنه في كثير من المنازعات ، تعود الإثارة والإنفعال والحساسية بين أطراف النزاع مرة اخري [٣٣].

أما عن مسألة الحدود المغربية الجزائرية فالأبعاد الأساسية للنزاع تتمثل في:

١- البعد التاريخي للنزاع والذي يدخل ضمن إطار تصفية الاستعمار ، فقد كانت هذه المنطقة مستعمرة أسبانية حتي عام ١٩٧٦ عندما جلت عنها أسبانيا بموجب الاتفاق الثلاثي الذي تم بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا في عام ١٩٧٥ ، وطبقاً للاتفاق ضمت موريتانيا إقليم وادي الذهب ، وضم المغاربة إقليم الساقية الحمراء وفي عام ١٩٧٩ عاد المغرب فضم إقليم وادي الذهب بعد أن تخلت عنه مورينانيا وهنا برز إتجاه أخر وهو اتجاه البوليساريو يطالب بالاستقلال التام.

٢- البعد الاقتصادي الممثل في الفوسفات المكتشف في بوكراع عام ١٩٧٠ بالإضافة إلى خام الحديد والزنك والرصاص والغاز الطبيعي والبترول بالإضافة إلى ثروات شاطيء الأطلسي التي تعتبر من أغني المناطق بالأسماك.

٣- البعد الاستراتيجي ويتمثل في موقع الصحراء الحاكمة بجنوب المغرب والجزائر والشمال وغرب مورينانيا والتي تطل بساحل طويل علي المحيط الأطلسي ورغبة المغرب والجزائر في السيطرة تنبع في صراع السيادة والهيمنة أساسا علي بناء القوة الذاتية الكفيلة بالسيطرة علي شمال أفريقيا بحيث تشكل هذه الصحراء مجالاً حيوياً لكل منها يدعم العمق الاستراتيجي للمغرب عند الجنوب والجزائر عند المغرب للوصول إلى المحيط الاطلسي في أقرب طريق .

٤- البعد العرقي لسكان الصحراء وهم يشكلون ١٧ قبيلة وكلها قبائل عربية صرفة تتحدث باللهجة الحسنية وهي أقرب إلى اللغة العربية الفصحي [٣٤].

وفي عام ١٩٧٥ وجدت محكمة العدل الدولية أن الصحراء الغربية أمام الاستعمار الأسباني لم تكن إقليما لا ينتمي لأحد ، فقد كانت هناك روابط قانونية من التبعية بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تعيش في الصحراء الغربية ، وكذلك روابط قانونية بين الكيان الموريتاني والإقليم ، ومن رأي المحكمة أن تلك الروابط القانونية لم تكن من ذلك النوع الذي يستبعد تطبيقة " مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر الحقيقي عن إرادة شعب الاقليم " (٣٥).

ومنذ عام ١٩٧٦ تصاعدت الأحداث بين المغرب والجزائر ودخلت موريتانيا كطرف في النزاع ، وكذلك جبهة البوليسساريو ، ففي ٢١ يناير أعلنت الجبهة عن إطلاقها صاروخ سام ٦ علي طائرة مقاتلة تابعة للقوات المغربية وأسقطتها وفي ٢٥ يناير اضطرت القوات الموريتانية إلى الانسحاب من مركز "بتبين بن تيلي" بعد اشتباك عنيف مع قوات جبهة البوليساريو ، وفي اليوم التالى مباشرة ، اتهم وزير الخارجية الموريتاني – الجزائر – دون ذكر إسمها لمساندتها مجموعة من المعارضين للحكومتين الموريتانية والمغربية.

وفي ٢٧–٢٨ يناير جرت اشتباكات مسلحة في المَغلا التي تقع في الصحراء الغربية علي بعد ٣ كم من حدود الجزائر بين القوات الجزائرية والقوات المغربية ، أدت إلى احتلال المغرب للمغلا ، ثم توقف القتال في ٣ فبراير بعد أن قامت مصر بالوساطة بين الأطراف المتنازعة وقد تلخص موقف الجزائر من قضية الصحراء في :

١– مساندة حركات التحرير.

٢– أن النضال الذي يجري في الصحراء هو نضال بين نظام ملكي استبدادي وحليف للاستعمار وشعب عربي يناضل من أجل حريته وبقائه.

٣– اي مفاوضات يجب ان تكون بين البوليساريو المتمثل لشعب الصحراء وبين كلا من المغرب وموريتانيا.

ودخلت مشكلة الصحراء مرحلة جديدة بإعلان أسبانيا إتمام انسحابها من الصحراء الغربية [٣٦].

أما النزاع الصومالى الأثيوبي الكيني : فهو نزاع حدودي تم عرضه علي مؤتمر القمة الذي عقد في أكرا عام ١٩٦٥ حيث دارت مفاوضات ثنائية بين رئيسي الدولتين في إطار منظمة الوحدة الأفريقية أدت إلى إبرام إتفاق بينهما ويتعلق بإيقاف كل الدعايات المضادة بين البلدين ابتداءا من أكتوبر عام ١٩٦٥ وفي مؤتمر القمة الذي عقد في كينشاسا عام ١٩٦٧ صدر بيان حكومتي الصومال وكينيا يؤكد إعادة العلاقات الدبلوماسية وإنهاء النزاع علي الحدود بينهما وفي مؤتمر أوراشا في زامبيا تدخل رئيس زامبيا وقام بالوساطة بين كل من الصومال وأثيوبيا وكينيا ووافقت فيه الدول الثلاث علي احترام الحدود.

وقد ثار النزاع مرة أخري بين أثيوبيا والصومال بشأن اقليم أوجادين وعرض الموضوع علي مؤتمر القمة الذي عقد في مقديشيو في يونيو ١٩٧٤ ولكن المؤتمر لم يتوصل إلى حل وفي مؤتمر قمة الخرطوم يونيو عام ١٩٧٨ أدان الرئيس الصومالى سياد بري الاتحاد السوفيتي وكوبا لتواطؤهم في الحرب الدائرة في القرن الأفريقي ومساندتهم لأثيوبيا لاحتلال إقليم الصومال الغربي ونادي بضرورة حق تقرير المصير بالنسبة لهذا الاقليم وقوبل هذا الهجوم بهجوم مضاد من قبل وزير خارجية أثيوبيا الذي اتهم الصومال بالعدوان [٣٧].

خامسا : منظمة الوحدة الافريقية :

صدر الإعلان المشترك لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا في ٢١-٢٥ مايو ١٩٦٣ وقد أعلن إنشاء منظمة تعرف باسم (منظمة الوحدة الافريقية) في المادة الاولي من الميثاق ويتكون من الدول الافريقية ومدغشقر والجزر المجاورة [٣٨] وتهدف منظمة الوحدة الأفريقية من وراء التدخل

للتسوية السلمية للمنازعات الدولية في داخل الإطار الأفريقي إلى إستقرار العلاقات بين الدول الأعضاء.

وقد ورد مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة الأفريقية بالإضافة إلى ذلك فقد أنشا ميثاق المنظمة هيئه متخصصة مهمتها فض المنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء في المنظمة وهي لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وهي غير متخصصة بتسوية المنازعات التي تقع بين منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء والمنازعات التي قد تقع بين الدول الافريقية وبعض الافراد والشركات.

واختصاص اللجنة إخياريا وليس اجباريا ملزما ويجب أن يتمثل الأطراف أمام اللجنة حتي يمكن مباشرة الإجراءات وقد نصت المادة ١٩ من الميثاق الأفريقي علي ثلاثة طرق إختيارية لأطراف النزاع وهي : الوساطة والتوفيق والتحكيم وذلك لإختيار الأسلوب الأمثل لهم في حل النزاع.

والأساليب التي تتبعها المنظمة لتسوية المنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء هي :

١- مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية وهو الجهاز الأعلي للمنظمة وهو جهاز إصدار القرارات التي تنتج أثرها علي الدول الأعضاء.

٢- مجلس وزراء المنظمة وله حق التدخل لتسوية المنازعات من تلقاء نفسه أو بناءا علي توصية من مؤتمرات القمة الأفريقية أو يطلب إحدي الدول الأعضاء المتنازعة.

٣- لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وهي هيئة شبه قضائية تلتزم بتطبيق أحكام وقواعد القانون الدولي فيما يعرض عليها من نزاع .

وتوجد علاقة بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في دورهما في التسوية السلمية للمنازعات الدولية وتطبيق مبدأ "فلتحاول منظمة الوحدة الأفريقية أولا"

Try OAU FIRST ويتمشي هذا المبدا مع نص المادة ٥٢ الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

كما أن منظمة الوحدة الأفريقية لها دور كبير في حل منازعات الحدود بين الدول الأفريقية كما لمؤتمرات القمة الأفريقية دور هام أيضا فالاجتماعات الدورية لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية فائدتها في التسوية السلمية للمنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأفريقية لأن في ذلك فرصة لتلاقي الزعماء والقيادات المعارضة ويعتبر مجلس وزراء خارجية المنظمة ثاني الهيئات العاملة في المنظمة الأفريقية [٣٩].

لذلك نري نفوذ حركة الجامعة الأفريقية لشرق ووسط أفريقيا زاد بسرعة بعد استقلال تانجانيقا في نهاية عام ١٩٦١ وكأول إقليم يستقل في شرق أفريقيا فإن تانجانيقا أصبحت قاعدة أكثر ملائمة لحركات تحرير وسط وجنوب أفريقيا ومن الصعب فيما يختص بهذا الموضوع التمييز بين دور دار السلام كعاصمة لتانجانيقا وبين وصفها كمقر لحركة الجامعة الأفريقية لشرق ووسط القارة وعلي ذلك فإنه علي الرغم من أن حركات التحرير استمرت تتطلع إلى العواصم الأفريقية السياسية الاقدم منها " أكرا وكوناكري والقاهرة وتونس" فإنهم وجدوا أنه من الأيسر لهم أن يعملوا من دار السلام[٤٠].

ولمنظمة الوحدة الأفريقية دور حول الكونغو عندما وجهت التهم ضد بوروندي والكونغو برازفيل من أنهما خرقتا ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بتأييدها للحركات الثورية ، وبهذا تكونان قد دخلتا في الشئون الداخلية للكونغو ، وذهبت بعض أعضاء منظمة الوحدة الافريقية للكونغو ، وذهب بعض أعضاء الوحدة الأفريقية إلى حد إثارة مسالة مطالب الكونغو بقبول وصايا منظمة الوحدة الأفريقية حتي تستقيم شئون الدولة ، وفي نهاية مساومة شاقة استغرقت خمسة أيام أمكن التوصل إلى تراض كانت شروطه ما يلي :

١- إنهاء تجنيد المرتزقة وطرد أولئك الذين كانوا بالفعل في الكونغو.

٢- وقف إطلاق النار فورا.

٣- نداء إلى جميع الأحزاب السياسية والكونغولية للتصالح الوطني .

٤- تكوين لجنه خاصة لمساعدة الزعماء السياسيين لتحقيق التصالح.

٥- إرسال بعثة لزيارة عواصم الدول التي تتدخل في شئون الكونغو لمطالبتها بالكف عن ذلك.

٦- مطالبة جميع الدول الأعضاء بالتوقف عن أي عمل من شأنه ازدياد الموقف في الكونغو سوءا.

هذا بالاضافة إلى صراعات الدول الكبري في القارة ، وخاصة الاتحاد السوفيتي في كثير من الدول الأفريقية ، ومحاولة الولايات المتحدة كسب مواقع استراتيجية في بعض الدول الأفريقية لمواجهة انتشار القوي العسكرية السوفيتية ، مما ينعكس أثره علي فاعلية المنظمة الأفريقيية في القيام بدورها في تسوية المنازعات الأفريقية ، ولذلك فإنه يجب أن تركز المنظمة في سياستها المستقبلية علي :-

١- دراسة كيفية الحد من صراع القوتين العظميين في القارة الأفريقية وكيفية دعم سياسة عدم الانحياز التي يجب أن تتقبلها الدول الأفريقية تجاه جميع الكتل.

٢- إنشاء قوة سلام أفريقية تسهم في الدول الأفريقية وتستعين بها المنظمة لاقرار السلام في القارة التي تكثر فيها المنازعات علي الحدود التي خلقها الاستعمار قبل رحيلة [٤١].

من المؤكد أن حركات التحرير في أفريقيا مرت بمراحل طويلة وشاقة للحصول على الاستقلال رغم تمسك الاستعمار بمستعمراته (تمسك المقبل على الموت بالحياة) ، ولكن تكاتف الدول الأفريقية من خلال المساعدات والمؤتمرات والمنظمات ، خاصة منظمة الوحدة الأفريقية كان له أكبر الأثر في حصول دول القارة على استقلالها.

هوامش الفصل الثامن

١- عثمان صالح سبي تاريخ اريتريا ، ص٢٢١ ، ٢٢٢

٢- د. علي جريشة : المرجع السابق ، ص ١٤٨

٣- صالح سبي ، ص ٢٢٢ – ٢٢٤

٤- د. سلوي محمد لبيب : دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الأفريقية ، دار المعارف ، ١٩٨٠، ص ٥٥

٥- صالح سبي ، ص ٢٤٤

٦- د. جميل المصري ، ج٢ ، ص ٤٩١ ، وانظر ، د. شوقي الجمل ، د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، ص ٣٣

٧- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٩٩، ٢٠٠

٨- د. الكومي ، ص ٦٧-٧١

٩- د. سلوي محمد لبيب ، ص ٦٢-٦٥

١٠- د. الكومي ، ص ٧١-٧٥

١١- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، ص ١٧٥

١٢- جون هاتش ، ص ١٥٤،١٥٥،١٥٨

١٣- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٦٨

١٤- نفسه ، ص ١٨١ ، ١٨٣.

١٥- د. سلوي محمد لبيب ، ص ٦٣ ، ٦٤

١٦- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٨٢

١٧- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، ص ١٧٣

١٨- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٦٠،٢٦١

١٩- د. جلال يحيي وآخرون : مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية ، دار المعارف ١٩٨١ ، ص ٣٩٨،٣٩٩

٢٠- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، ص ١٨٣،١٧٥

٢١- د. ياغي ، شاكر ،ص ٢٢٦ ، ٢٢٧

٢٢- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، ص ١٨٣ -١٩٠

٢٣- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢١٠ ،٢١١

٢٤- نفسه ، ص ٢٠١

٢٥- نفسه ، ص ١٧١ ، وانظر ، جهاد عودة : المرجع السابق ، ص ٧٣

٢٦- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٨٤، ١٨٥

٢٧- كولين ليجوم ، ترجمة ، أحمد محمود سليمان : الجامعة الأفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ط٢ ، ١٩٦٤ ، ص ١٠٠ ، ١٠٢

٢٨- د. ياغي ، شاكر ، ص ١٩٨

٢٩- جون هاتش ، ص ٣٣ - ٤٨ ، ٥٥

٣٠- أحمد طاهر ، ص ١٩٢-١٩٥

٣١- كولين ليجوم ، ص ١٧٣ - ١٧٦

٣٢- د. محيي الدين محمد مصيلحي : المرجع السابق ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٥

٣٣- السياسة الدولية ، عدد ٦٥ في يوليو ١٩٨١ ، ص ٥٧،٥٨

٣٤- د. جلال يحيي وآخرون ، ص ٥١٩- ٥٢٣

٣٥- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، ص ١٩٣

٣٦- د. جلال يحيي وآخرون ، ص ٥٨٩-٥٩٢

٣٧- د. سلوي محمد لبيب ، ص ٥٣ ، ٥٤

٣٨- د. شوقي الجمل : التضامن الآسيوي الأفريقي وأثرة في القضايا العربية ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٤. ، ص ٢٥٤ - ٢٥٦

٣٩- السياسة الدولية ، العدد السابق ، ص ٥٦-٥٨

٤٠- كولين ليجوم ، ص ٢٠٠

٤١- السياسة الدولية ، العدد السابق ، ص ٥٩

الفصل التاسع

العلاقات الإفريقية العربية الإسلامية

- دور الدول العربية في دعم الشعوب الأفريقية.
- مقاومة التفرقة العنصرية.
- دور الشعوب الأفريقية في دعم القضايا العربية الإسلامية.

أولاً : دور الدول العربية في دعم الشعوب الأفريقية :

لا شك أن القارة الأفريقية أكثر قارات العالم تضررا من مأساة اللجوء ، وذلك بسبب الحروب الأهلية التي تفشت فيها والتي نتج عنها فرار عدد كبير من سكان الدول التي تعاني من الصراعات إلي دول أفريقية مجاورة وان اللاجيء الأفريقي يحتاج إلي كثير من الدعم وتوفير أسباب العزة والكرامة له في سنوات اللجوء ، وقد فقدت أفريقيا ملايين من البشر الذين راحوا ضحية هذه الكوارث الناتجة عن الصراعات القبلية والنزاعات علي السلطة والحروب الأهلية المدمرة للكيان البشري والاقتصادي(١).

ساندت مصر العديد من الدول الأفريقية ، فقد صارت القاهرة وطناً للمنفيين الأفريقيين ، وأنشا راديو القاهرة برامج خاصة لتشجيع حركات التحرر ، وقد وضعت المدينة نفسها في موضع العاصمة السياسية وحركات الاستقلال واستخدم التعليم الإسلامي في توسيع الدائرة الأفريقية.

وقد نظمت القاهرة ارتباطاتها السياسية عن طريق حركة التضامن الأفريقي الأسيوي التي عقدت أول مؤتمر لها في القاهرة في نهاية عام ١٩٥٧(٢).

وكانت القاهرة هي مركز الجامعة العربية ، ومقر مكتب المغرب العربي الذي عمل فيه كل من علال الفاسي والحبيب بو رقيبة وأحمد بن بيلا وزملائه ، وكانت شخصية جمال عبد الناصر في القاهرة مع خطه السياسي تجذب إليه وإلي هذه العاصمة، قادة العرب من كل مكان.

وكانت القاهرة التي شهدت مجيء "جي موليه" رئيس وزراء فرنسا في عام ١٩٥٦ م لكي يطلب إلي جمال عبد الناصر عدم السماح لتدريب مجاهدي الجزائر في مصر ، وعدم إمدادهم بالعون وبالأسلحة والذخائر ، وكأن المجاهدين قد عجزوا عن استخدام أسلحتهم مع أعدائهم وكانت حكومة القاهرة هي التي واجهت أمر العدوان الثلاثي علي منطقة قناة السويس ، في الوقت الذي ظهرت فيه تصريحات "جي موليه" بأن عملية السويس هي مفتاح ضرب الرأس الكبيرة ، والقضاء علي ثورة الجزائر.

كانت القاهرة هي مقر الحكومة الجزائرية المؤقته ، التي أعلنت في عام ١٩٥٨، وكانت حكومة القاهرة هي أول من اعترف بها ، واعطتها كامل الدعم والتأييد[٣].

كما اتخذ مؤتمر الشعوب الأفريقية الأسيوية المنعقد في القاهرة في الفترة من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ الي أول يناير ١٩٥٨ الدعم التالي بشأن الجزائر :

١- استنكار الاستعمار الفرنسي والفظائع التي يرتكبها ضد الشعب الجزائري.

٢- مساندة الكفاح البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري.

٣- أ- المطالبة بالإعتراف باستقلال شعب الجزائر فورا .

ب- إجراء مفاوضات علي أساس هذا الاستقلال بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطنية التي تمثل الشعب الجزائري.

جـ- الإفراج عن الزعماء الخمسة وجميع الوطنيين الجزائريين الموجودين في السجون والمعتقلات.

٤- إستنكار تجنيد الأفريقيين في الجيش الفرنسي الذي يحارب في الجزائر وتوجيه نداء إلي هولاء لكي يرفضوا مقاتلة إخوانهم.

٥- العمل علي تنظيم حملات صحفية وقيام المظاهرات وتعبئة الرأي العام ضد حرب الإبادة في الجزائر وحمل فرنسا علي إحترام حقوق الانسان.

وأوصي المؤتمر بالأتي :

١- الاحتفال بيوم ٣٠ مارس ١٩٥٨ وهو يوم التضامن مع الجزائر في شتي أرجاء أفريقيا وأسيا عن طريق المظاهرات والاجتماعات وجمع التبرعات.

٢- تشكيل لجان لتحرير الجزائر وتوجيه نداء عام لشعوب أسيا وأفريقيا لمد الشعب الجزائري بالمال والملابس والأدوية والغذاء.

٣-مساعدة اللاجئين الجزائريين [٤].

أيضا تعاونت تونس بعد استقلالها عام ١٩٥٧ مع الثورة الجزائرية وقدمت لها الأرض التونسية قاعدة للإنطلاق [٥].

وكانت زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للجزائر المستقلة في عام ١٩٦٢ دلالة واضحة علي ما بين ثورتي مصر والجزائر من ترابط وتكامل [٦].

أما عن مصر والصومال فالعلاقة بينهما قوية فقد قام الصومال بتأييد قرار تأميم مصر لقناة السويس واستنكاره الاعتداء الثلاثي علي مصر عام ١٩٥٦ ، واستعداده لنوقوف معها في تلك المحنة .

أيضا وقوف مصر بجانب شعب الصومال ومساندته خلال الفترة قبل الاستقلال وقدمت مصر للصومال كل ما في استطاعتها من مساعدات ومعاونات في شتي الميادين ، فأمدت مصر الصومال بعدد من علماء الأزهر وعدد من المدرسين المصريين ، كما أمدت المدارس الصومالية بالكتب الدراسية ، وقدمت منحا دراسية لأبناء الصومال كي يتلقوا العلم خارج بلادهم.

وكان دور الصومال تجاه مصر أنه أثناء العدوان الثلاثي أعلن استعداده لتقديم ألف رأس من الماشية لمصر علي سبيل المشاركة في تحمل الخسائر التي منيت بها، وألفوا لجنة لتنظيم اكتتاب عام وأقبل الصوماليون علي تسجيل أسمائهم متطوعين للمساهمة في الدفاع عن مصر وبلغ عددهم حوالي ثلاثة آلاف متطوع ، وأرسلت الحكومة برقية إلى السيد رئيس الجمهورية - وصورة منها إلى الأمم المتحدة استنكرت فيها هذا الاعتداء.

هذا وقد وقفت الإدارة الإيطالية ضد هذه المساعي فماطلت في السماح للبعثة المصرية (العلماء والمدرسين) بالدخول في الصومال ، وأمام إصدار زعماء الصومال، وافقت بعد أن لفتت نظرها إلى أن اتفاقية الوصاية تنص علي السماح للإرساليات

التبشيرية من جميع الأديان بحرية دخول البلاد على قدم المساواة . وحرية إقامة أماكن للعبادة والمستشفيات والمدارس.

وقد دخل الصومال مبشرون لتعزيز الإرساليات المسيحية الأمريكية الموجـودة من قبل.

كما اتصلت السفارة الإيطالية بالقاهرة بالطلبة الصوماليين لتنفيرهم من الدراسة في مصر وأغرتهم بشتى الوسائل لترك دراستهم في القاهرة والسفر إلى إيطاليا (٧).

كما برزت مشكلة الصومال بعد استقلاله عام ١٩٦٠ حيث لم تـستطع الـنظم التي حكمت الصومال أن تحقق الاندماج الكامل بين القبائل والعشائر ، فبعد رحيل سياد بري سيطر المؤتمر الصومالي على العاصمة مقديشيو ، وعقد مؤتمر في جيبوتي فـي يوليه ١٩٩١ تقرر فيه تعيين علي مهدي رئيساً مؤقتاً لتهيئة البلاد لنظام ديمقراطـي ، إلا أن الخلاف نشب بين الرئيس المؤقت ، والجنرال محمد فرح عيديد رئيس المـؤتمر الصومالي الموحد ، مما دفع الطرفين إلى قتال راح ضحيته أكثر من خمسين ألف قتيل وتسعين ألف جريح ، وتقاسم الخصمان السيطرة على العاصمة ، كمـا أعلنـت قبائـل الاسحق التي تسيطر على شمال الصومال الانفـصال وأقامـت مـا يـسمى (بـأرض الصومال).

وتعددت المحاولات الدولية ، ثم تدخلت الجامعة العربية وشكلت لجنـة لبحـث المشكلة الصومالية والعمل على إنقاذ الصومال من الوضع المتردي فيه ، واضـطرت قوات الأمم المتحدة إلى الإنسحاب من الـصومال فـي مـارس ١٩٩٥ ، واسـتمرت المحاولات من قبل الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي ومنظمـة الوحـدة الأفريقيـة للتوفيق بين القبائل المتصارعة لإتاحة الفرصة لإقامة حكومة مركزية تعـد لانتخابـات حرة لقيام نظام حكومي ثابت في الصومال ليخرج هذا البعد الأفريقي من محنته (٨).

وفي زنجبار فإن المسلمين بحاجة إلى دعم المؤسسات العاملة في مجال الدعوة والتعليم ، وإنعاش المسيرة الاقتصادية في البلاد ، ويوجد في زنجبار بعثـات أزهريـة

ومكاتب لرابطة العالم الإسلامي ، ومؤسسات إسلامية متعددة لبلدان العالم العربي والإسلامي ، ومؤسسات إسلامية متعددة لبلدان العالم العربي والإسلامي كما توجد منح دراسية لأبناء زنجبار في الجامعات العربية والإسلامية خاصة الأزهر بمصر [٩].

كما تبنى الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز (رحمه الله) الدعوة إلى التضامن الإسلامي للوقوف في وجه المخططات الاستعمارية ، وقام من أجل ذلك بعدد جولات في البلاد الإسلامية ، كالمغرب وغينيا ومالي وتونس والجزائر والسنغال وأوغندا وتشاد وموريتانيا والنيجر ، كما أرسلت المملكة العربية السعودية عدة بعثات لأفريقيا ، واستقبلت مئات الطلاب في الجامعة الإسلامية والجامعات الأخرى.

وكان من نتائج هذه الدعوة :

١- تنبهت الدول الأفريقية للخطر الصهيوني الذي تسلل إليها منذ عام ١٩٥٦م وبعد احتلال إسرائيل لمضايق تيران وخليج العقبة ، وصارت السفن اليهودية تسير في البحر الأحمر والمحيط الهندي وتتصل مباشرة بشرق أفريقيا ، وبعد اتصالات فيصل قطعت الدول الأفريقية علاقاتها السياسية مع الصهيونية وانقلبت كثيراً منها إلى موالاة البلاد الإسلامية.

٢- أنشئ البنك الإسلامي للتنمية ليسد الفراغ في مساعدة الدول الأفريقية النامية[١٠].

البنك الإسلامي للتنمية :

تقرر هذا البنك خلال المؤتمر الخامس لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في كوالالومبور في يونيه ١٩٧٤ وكان يضم ٣٨ دولة إسلامية وهذا يعني أن قرار إنشاء البنك الإسلامي هو قرار سياسي وديني في آن ولحد ، ومن أهداف هذا المؤتمر دعم التضامن بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وتأكد ذلك في مؤتمر القمة الإسلامي في لاهور.

وفي ١٣ أغسطس ١٩٧٤ في الرياض وقعت ٢٧ دولة اتفاقية لإنشاء البنك الإسلامي للتنمية برأسمال ٢ مليون دينار إسلامي أي (٢,٤ بليون دولار) ومهمته منح قروض ومعونات للدول الإسلامية ، وكانت المشاركة العربية تمثل ١,٢٠ بليون دولار "الكويت ١٠٠ مليون ، السعودية ٤٨٠ مليون ، ليبيا ٣٦٠ مليون ، الجزائر ٣٠ مليون، قطر ٢٠ مليون" وبدأ البنك نشاطه في أكتوبر ١٩٧٥.

المشاركة العربية في صندوق النقد الدولي لصالح أفريقيا :

منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ تشكل ما يسمى بالتسهيلات البترولية التي أنشأها صندوق النقد الدولي بهدف التخفيف من آثار الأزمة البترولية على الدول الأفريقية الفقيرة أهم جزء من الإسهام العربي على الساحة الدولية ، وبلغ مجموع ما ساهمت به أربع دول عربية مصدره للبترول نحو ٣,٠٥٥ بليون [١١].

وعلى صعيد الوساطة العربية ، فقد طلبت حكومة السودان ، عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب ، لبحث مشكلة الصحراء ، وذلك نظراً لأن الوجود الأسباني سينتهي من الصحراء في آخر شهر فبراير ، كما صرح مسئول بالجامعة العربية بأن السيد محمود رياض الأمين العام للجامعة ، سيقوم بزيارة تونس وليبيا ، وسوف يقوم أيضاً بجولة تالية في عدد من العواصم العربية ، بهدف دعم العمل العربي المشترك ، وأن الأمين العام سيقدم تقرير بذلك إلى مجلس الجامعة العربية في دورته يوم ١٥ مارس ١٩٧٦ [١٢].

وقد ساهمت الجامعة العربية في حل العديد من المشكلات العربية ، وساندت حركات التحرير في الجزائر وتونس والمغرب وغيرها من الأقطار الأفريقية التي كانت ترزح تحت نير الاستعمار الأوربي ، كما قامت الجامعة بدعم العمل العربي في مختلف الأقطار العربية الإسلامية الأفريقية.

وعلى الدول الإسلامية الأفريقية الأخرى العمل على تقديم العون والمساندة للدول المضارة من الكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر والسيول والزلازل وغيرها(١٣).

أيد مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد في الإسكندرية عام ١٩٦٤ كفاح شعوب أنجولا وموزمبيق وروديسيا الجنوبية ، وغينيا المسماة بالبرتغالية وجنوب أفريقيا طلباً للحرية ، كما استنكر المؤتمر محاولات التدخل الأجنبي في الكونغو وفي مؤتمر القمة الثالث بالدار البيضاء عام ١٩٦٥ نفس التأييد واستنكار التمييز العنصري في جميع أفريقيا ، روديسيا الجنوبية على وجه لا تنفرد فيه الأقلية بالحكم وتأييد الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لحل المشكلة والتضامن في مقاومة محاولات الاستعمار والصهيونية التسلل إلى أفريقيا وآسيا (١٤).

قامت الثورة في تشاد عام ١٩٦٧ وشملت أكثر المناطق الإسلامية فيها ، ودعمت ليبيا الثورة في تشاد ، وأمدتها بالسلاح والمؤن ، وخرجت القوات الفرنسية من تشاد عام ١٩٧١ ، واضطرت الحكومة التشادية إلى جلب قوات مرتزقة من زائير لدعم موقفها ، ولكنها لم تلبث أن أعلنت عن محاولة إنقلاب فاشلة بزعامة أحمد عبد الله الذي انتحر عندما فشلت المحاولة ، وساءت العلاقات بين ليبيا وتشاد.

انقسمت جبهة التحرير الوطنية في تشاد ، وبدأت الأحداث الدامية عام ١٩٧٩، ولعبت الدول العربية دوراً في هذا القتال فدعمت مصر حسين هبري مخالفة في ذلك ليبيا التي دعمت غوكوني عويدي ، ودخلت القوات الليبية دعماً لغوكوني وعبد القادر كاموغا الذي انضم إلى غوكوني ، وخرج من العاصمة مضطراً إلى المناطق الشرقية حسين هبري الذي يهدد الوضع باستمرار وهذا ما جعل السلطة تحرص على إبقاء القوات الليبية في العاصمة ، ثم استطاع هبري من السيطرة على تشاد ، وتسلم السلطة وفر غوكوني إلى جنوب ليبيا (١٥).

وفي أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ قطعت مصر أي علاقة لها بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا وأغلقت مفوضيتها هناك نهائياً بدون أي شكل من أشكال التمثيل فيها،

و تطبق المقاطعة القادمة في كل المجالات للنظام العنصري هناك ، ولا يكتنف الموقف المصري من قضايا الجنوب الأفريقي عامة أي نوع من الغموض أو التردد ، وهي دائمة الإعلان عن هذا الموقف في كل مناسبة تتاح ، سواء على لسان رئيس الجمهورية أو كافة المسئولين المصريين عن السياسة الخارجية المصرية ، وقد أكد الرئيس حسني مبارك موقف مصر – على سبيل المثال – في كلمته يوم ٢٥ مايو ١٩٨٧ بمناسبة ذكرى إصدار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (عام ١٩٦٢) في احتفال حضره السفراء الأفارقة وممثلو حركات التحرير الأفريقية بالقاهرة ، مثلما سبق أن أكد هذا الموقف أيضاً أمام اجتماع هيئة مكتب منظمة الوحدة الأفريقية (القمة المصغرة) المنعقدة في القاهرة في مارس ١٩٨٧ ، وتؤكد مصر موقفها في كل اجتماعات القمة والاجتماعات الوزارية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وخارج المنظمة ، فضلاً عن أن مصر لا تقيم أي علاقة مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، فهي ترفض تماماً العنصرية والتمييز العنصري شكلاً ومضموناً ، وهي تؤيد فرض عقوبات إجبارية شاملة على جنوب أفريقيا ، وهي تستنكر اعتداءات النظام العنصري سواء على الشعب الأفريقي داخل جنوب أفريقيا أو على دول وشعوب المواجهة الأفريقية.

وقد لعبت الدبلوماسية المصرية أدواراً نشطة في استصدار كل القرارات الدولية التي تدين ممارسات النظام العنصري واعتداءاته على جيرانه ، كما ضمنت موقفها الصريح من جنوب أفريقيا ومن عدوانها على جيرانها في كل البيانات والإعلانات الرسمية التي تصدر بمناسبة زيارة وفود رسمية من بعض دول المواجهة إلى القاهرة ، أو بمناسبة زيارة كبار المسئولين المصريين لإحدى هذه الدول ، وكلها كانت تعبر عن مساندة مصر الأفريقية لدول خط المواجهة.

ولا يقتصر الموقف المصري من جنوب أفريقيا وأمن دول الجوار والمواجهة الأفريقية معها ، على مجرد إعلانات الإدانة والشجب ، لكنها تتخذ خطوات عملية للتعبير عن موقفها من قضية أمن دول الجوار الأفريقي لجنوب أفريقيا ، مثل :

– مساعدة حركات التحرير الأفريقي في منطقة الجنوب الأفريقي ، سواء من خلال منظمة الوحدة الأفريقية (لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا مثلاً) أو على المستوى الثنائي مادياً وعسكرياً ومعنوياً وإعلامياً ، كما أنها لم تسمح بفتح مكاتب لها في القاهرة، مثلما هو الحال بالنسبة لمكتب منظمة سوابو في القاهرة.

– تقديم المنح والمساعدات الثقافية لعدد كبير من أبناء جنوب أفريقيا من الأفارقة السود في الأزهر الشريف وفي معاهدها وجامعاتها ، كما تفعل نفس الشيء مع كل دول المواجهة الأفريقية.

– قيام مصر بدور نشط وفعال في هراري من أجل إنشاء "صندوق دعم أفريقيا" (عام ١٩٨٦) لمساندة دول خط المواجهة الأفريقية ، وهو الصندوق الذي أنشأته دول عدم الانحياز.

– مساعدة مصر لمعظم دول خط المواجهة مادياً وعسكرياً وفنياً وإعلامياً ، وفي الأروقة الدولية من أجل تقوية صمودها أما اعتداءات نظام الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا ، بما في ذلك تبادل زيارات كبار المسئولين العسكريين مع دول خط المواجهة لتبادل المعارف والخبرات التي تفيد في عمليات المواجهة المسلحة ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا ،لاقتناع مصر بحيوية النضال العسكري لشعوب الجنوب الأفريقي ضد قهر النظام العنصري.

ويدل منحنى العلاقات المصرية مع دول خط المولجهة الأفريقية على التصاعد المستمر الإيجابي في هذه العلاقات وتوثيقها ، وزيادة فعالية الدور المصري ، خلال السنوات الخمس الأخيرة ، سواء على مستوى العلاقات الثنائية ، أو من خلال التعاون الجماعي غير منظمة الوحدة الأفريقية ، وغيرها من المنظمات الدولية.

وقد تبلور الموقف المصري من قضايا الجنوب الأفريقي بكل وضوح أمام القمة الأفريقية الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية (٢٧ – ٢٩ يوليو ١٩٨٧ بأديس أبابا) بشكل لا يدع مجالاً للشك أو الالتباس ، فقد تحدث الرئيس مبارك يوم ٢٨ يوليو

١٩٨٧ أمام تلك القمة عن الوضع في الجنوب الأفريقي الناجم عن السياسة العنصرية والممارسات القمعية الصارخة لنظام الأقلية الحاكم في بريتوريا والعدوان السافر الذي يرتكبه ضد دول المواجهة ويلجأ فيه إلى استخدام كافة الأساليب غير المشروعة التي كان آخرها استخدام مجموعات من المرتزقة تزعم أنها تمثل حركة مناهضة للتحرر الوطني ، كل هذا إلى جانب وقوفه ضد تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص باستقلال ناميبيا (القرار رقم ٤٣٥ ١٩٧٨) في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٧ [١٦].

وفي إطار ما تؤمن به مصر من حق الشعوب في تقرير مصيرها وحريتها واستقلالها ، أيدت هذا الحق بالنسبة لشعب ناميبيا ، ونادت بضرورة مساندته بكل الطرق في هذا الاتجاه.

ولقد أكدت السياسة المصرية – منذ البداية – على خطها الثابت من رفض احتلال جنوب أفريقيا لأراض وإقليم ناميبيا كما أكدت – بكل وضوح وفي كل مناسبة – على أن وجود قوات لجنوب أفريقيا في ناميبيا هو غير شرعي وباطل ، وتعلن مصر دائماً عن تمسكها بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ بدون أي تأخير ، مع الرفض التام لشروط جنوب أفريقيا (والولايات المتحدة) من حيث الربط بين خروج القوات الكوبية من أنجولا من ناحية ، وبين استقلال ناميبيا من ناحية أخرى ، ومازالت مصر تحتل موقعاً متقدما بين شقيقاتها الأفريقيات في مطالبة المجتمع الدولي بضرورة تحمل مسئولياته الجادة تجاه ممارسة كافة أشكال الضغوط – بما في ذلك المقاطعة الشاملة والإجبارية – على جنوب أفريقيا لإرغامها على الاعتراف باستقلال ناميبيا ، واتخاذ الخطوات التي من شأنها البدء في ذلك في أقرب فرصة ممكنة ، وتجهر مصر بهذا الموقف السياسي الواضح في كل المحافل الدولية.

وكانت مصر في طليعة الدول المبادرة بالاعتراف بمنظمة السوابو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، كما بادرت بتقديم التأييد السياسي والمعنوي والمادي لهذه المنظمة باعتبارها حركة تحرير وطني تستهدف النضال من أجل تحقيق

استقلال ناميبيا ، وسمحت لمنظمة السوابو بفتح مكتب لها في القاهرة منذ وقت مبكر ، وقدمت له كل التسهيلات والامتيازات التي تكفل له تحقيق أداء مهامه بيسر وسهولة ، وتقدم مصر لشعب ناميبيا كافة أنواع المساعدة ، بما في ذلك المساعدات المادية والمالية ، سواء من خلال لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا (وهي إحدى أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية) أو من خلال الأمم المتحدة وصناديقها ، أو عن طريق الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا (وهو أحد الأجهزة التابعة لوزارة الخارجية المصرية) حيث استجاب للطلب المقدم من مجلس ناميبيا بسد حاجة معهد ناميبيا التابع للمجلس (ومقره لوساكا) من الأساتذة والمتخصصين.

وتشترك مصر في عضوية مجلس ناميبيا وهو الجهاز الذي خولته هيئة الأمم المتحدة مهمة إدارة إقليم ناميبيا حتى يتحقق له الاستقلال ، واختيرت مصر كرئيس لوفد مجلس ناميبيا الذي زار دول أمريكا اللاتينية لتنشيط الوعي بقضية ناميبيا في هذه المنطقة من العالم.

ومازالت مصر متمسكة بموقفها من قضية استقلال ناميبيا (١٧).

كما قام البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٨٣ بدعم مشروعات أفريقية متنوعة مثل شركة الدمازين للزراعة والمنتجات الحيوانية في السودان ، كما قدم قروضاً لتمويل سد "مانا نتالي" في حوض نهر السنغال ، كما استأجر سفينة لنقل المواشي للشركة التركية – الليبية البحرية.

كما كان لصناديق التنمية العربية (السعودية والكويتية) دور فعال في دعم المشاريع الأفريقية (١٨) ليس هذا فحسب فبالإضافة إلى ذلك قامت الدول العربية بإنشاء صناديق مالية خاصة لمساعدة الدول الأفريقية مثل :

١- الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية :

أنشئ بقرار من وزراء البترول العرب في اجتماع القاهرة ٢٢ – ٢٣ يناير ١٩٧٤ ، لمساعدة الدول الإفريقية على مواجهة ارتفاع أسعار النفط برأسمال قدره

٢٠٠ مليون دولار ، وقد ساهمت في رأسمال الصندوق الدول الآتية : السعودية ، الكويت ، العراق ، عمان ، الإمارات ، الجزائر ، قطر.

٢- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا :

أنشئ بقرار خلال مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر ٢٦ - ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ ، ويقوم المصرف بوظيفة وكالة مالية ذات نشاط متعدد الأطراف بهدف تنشيط تدفق رؤوس الأموال العربية لتنمية أفريقيا ، ويبلغ رأسمال المصرف ٢٣١ مليون دولار وهو مجموع اكتتابات ١٨ دولة عربية (١٩).

وفي ٢٤ أبريل ١٩٧٥ أوصى مجلس جامعة الدول العربية بالموافقة على برنامج المساعدات العاجلة المقترح من الأمين العام للجامعة العربية لتقديمه للدول الإفريقية التي حصلت على استقلالها عام ١٩٧٥ والمقدم من الصندوق العربي للقروض الإفريقية.

وكانت تفاصيل المساعدات كالتالي :

١- موزمبيق مليون دولار أمريكي.

٢- أنجولا مليون دولار أمريكي.

٣- جزر الكومور نصف مليون دولار.

٤- جزر ساتومي وبرنسيب نصف مليون دولار.

هذا بخلاف المبالغ التي قررت حكومة الجزائر تقديمها إلى تلك الدول بواسطة بنك التنمية الإفريقي (٢٠).

وفي مجال التعليم وضعت منظمة المؤتمر الإسلامي خططاً لإنشاء عدد من الجامعات والمراكز الإسلامية في كثير من دول أفريقيا مثل النيجر وأوغندا.

كما قامت بعمل توسعة لجامعة في تونس ومراكز إسلامية في مالي وغينيا بيساو وجمهورية القمر (٢١).

ثانياً : مقاومة التفرقة العنصرية :

في جنوب أفريقيا تحدي الوطنيون علانية نظام التفرقة العنصرية عبر طريق المقاومة الإيجابية أو العصيان المدني ، وفي نفس الوقت استمر البيض في عزلهم الأفريقيين وزادوا من استعمال القسوة والعنف وراح المتحدثون باسم حكومة جنوب أفريقيا يلقون بالتصريحات التي يعلنون فيها أن البيض في جنوب أفريقيا لا يوافقون على اشتراك الرجل الأسود في حكم البلاد وأن القوانين التي أصدروها إنما هي لتنظيم العلاقة بين البيض والسود على أساس السيد والخادم بمعنى أن السلطة في يد الرجل الأبيض (٢٢).

ويدعم مؤتمر الشعوب الأفريقية والآسيوية المنعقد في القاهرة خلال الفترة ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ إلى أول يناير ١٩٥٨ الدول الأفريقية في كفاحها ضد الاستعمار خاصة التفرقة العنصرية وقرر :

١- استنكار التفرقة العنصرية في جميع صورها.

٢- أ- الأعراب عن الأسف العميق للموقف الذي تنتهجه حكومة جنوب أفريقيا بتحديها قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن.

ب- دعوة حكومة جنوب أفريقيا إلى الوفاء بتعهداتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بوصفها عضوا في الأمم المتحدة.

٣- توصية جميع حكومات العالم أن تتخذ من الخطوات في كل دولة تمارس فيها التفرقة العنصرية ما يكفل تنفيذ البنود التالية :

أ) إلغاء جميع القوانين والنظم التي تجعل التمييز العنصري شيئاً مشروعاً.

ب) إطلاق حرية التعبير وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات لجميع الأشخاص دون أي تمييز.

جـ) منح جميع الأفراد الذين يبلغون سناً معينة حق الترشيح والتصويت للبرلمان دون تمييز للون أو العنصر أو العقيدة.

د) المساواة في الأجور وإلغاء السخرة.

هـ) المساواة في الحقوق المدنية دون أي تحفظات.

و) إلغاء جميع تشريعات ملكية الأرض التي تمكن الأوربيين من نزع ملكية الأرض من الشعوب الملونة.

ز) منح جميع الأفراد والجماعات الحق في استغلال موارد ثرواتهم.

٤- مناشدة جميع الشعوب والأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء ألا تدخر وسعاً في سبيل اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستئصال التفرقة العنصرية كما تحث المؤسسات الدولية على مواصلة جهودها في محاربة هذه التفرقة [٢٣].

وفي مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة – أكرا – أبريل ١٩٥٨ صدر :

١- استنكار أعمال الاضطهاد والتفرقة العنصرية بكل مظاهرها في جميع أنحاء العالم وخاصة في اتحاد جنوب أفريقيا وفي اتحاد وسط أفريقيا وفي كينيا وغيرها.

٢- ناشد المؤتمرون الهيئات الدينية والقادة الروحانيين في العالم كله تعضيد كل الجهود التي تستهدف استئصال التفرقة العنصرية والفصل بين جنس وآخر.

٣- دعا المؤتمر كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التمسك بقرارات الأمم المتحدة ومبادئ باندونج التي تدين هذه التفرقة [٢٤].

أما مؤتمر الدول الأفريقية في أديس أبابا – يوليو ١٩٦٠ فقد أوصى بالالتزامات الدولية لحكومة اتحاد جنوب أفريقيا والخاصة بإقليم جنوب غرب أفريقيا يجب أن تقدم إلى محكمة الأمن الدولية لاتخاذ حكم فيها بطريقة خاصة (٢٥).

كما أن مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٣ فقد قرر اتخاذ الإجراءات الآتية ضد حكومة جنوب أفريقيا بسبب سياسة التفرقة والتمييز العنصري :

١- تقديم منح دراسية وتسهيلات تعليمية وإتاحة فرص التوظيف في الحكومات الأفريقية للاجئين من جنوب أفريقيا.

٢- تأييد التوصيات المقدمة لمجلس الأمن والجمعية العامة من اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بشأن سياسة التفرقة العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا.

٣- إرسال وفد من وزراء خارجية كل من ليبيريا وتونس ومدغشقر وسيراليون ليبلغ مجلس الأمن بالموقف المتفجر القائم في جنوب أفريقيا.

٤- تنسيق إجراءات فرض عقوبات على حكومة جنوب أفريقيا.

٥- قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين جميع الدول الأفريقية وجنوب أفريقيا طالما تصر على موقفها من تصفية الاستعمار.

٦- مقاطعة فعالة للتجارة الخارجية لجنوب أفريقيا عن طريق :

أ) منع استيراد البضائع من جنوب أفريقيا.

ب) قفل المواني والمطارات الأفريقية في وجه سفنها وطائراتها.

جـ) منع طائراتها من التحليق فوق أراضي الدول الأفريقية.

كما صدر عن المؤتمر عدة قرارات بإدانة حكم الأقلية في سالسبوري وبريتوريا ، وتدعو إلى عزل النظم العنصرية والربط بين النظم العنصرية والنظام القائم في إسرائيل لعلاقتهما الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. كما صدر قرار بدراسة الحظر البترولي للدول العنصرية (٢٦).

وفي ٢٦ أبريل ١٩٧٥ أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً أكد فيه تضامن الدول العربية مع الدول الأفريقية من أجل تحرير الأراضي الأفريقية من الاستعمار الاستيطاني والتفرقة العنصرية ، وأعلن المجلس أن قضايا التحرر في القارة قضايا عربية أفريقية وتدعيم كفاحها من أجل التحرر الكامل لزيمبابوي وناميبيا والقضاء التام على الفصل والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا (٢٧).

ومن أساليب مقاومة التفرقة العنصرية ممارسة نيجيريا لقوتها البترولية في الضغط على بريطانيا لحثها على تعديل سياستها الموالية للنظام العنصري في روديسيا، عندما أممت شركة البترول البريطانية في ٣١ يوليو ١٩٧٩.

كما أن نيجيريا اتخذت خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الإجراءات السياسية ، تؤكد تصميمها على التصدي للحكم العنصري في الجنوب الأفريقي وأهمها :

١- قررت الحكومة النيجيرية في مارس ١٩٧٨ سحب كافة أرصدتها من بنك باركليز البريطاني بسبب تعاونه مع حكومة جنوب أفريقيا.

٢- قررت في ٣١ يوليو ١٩٧٩ تأميم أنصبة شركة البترول البريطانية ، بسبب قيامها بتزويد جنوب أفريقيا ببترول بحر الشمال البريطاني وأدى هذا القرار إلى حرمان الشركة من ٣٤٠ ألف برميل يومياً من بترول نيجيريا.

وقررت نيجيريا أنه سيتعين على كافة شركات البترول الغربية ، التوقيع على نص مكتوب ، تحظر عليها إعادة بيع بترول نيجيريا إلى جنوب أفريقيا أو روديسيا أو إسرائيل ، وألمحت نيجيريا أنها ستتخذ إجراءات اقتصادية أخرى ، إذا اعترفت بريطانيا بنظام موزوريوا وأكفت الحظر الاقتصادي المفروض على روديسيا منذ إعلان زعماء الأقلية العنصرية البيضاء ،ما يسمى بالاستقلال من جانب واحد من بريطانيا.

لقد خشيت الدول الغربية بجانب ذلك من تفاقم الصراع المسلح في روديسيا، بين حركة التحرر الوطني بقيادة الجبهة الوطنية ، وبين النظام العنصري ، وتوقيع

امتداده ليشمل منطقة أفريقيا الجنوبية كلها ، مع احتمال تدخل سوفيتي – كوبي على غرار ما حدث إبان الحرب الأهلية في أنجولا عام ١٩٧٥ مما يزيد من النفوذ السوفيتي في أفريقيا [٢٨].

ولم يحدث أي تحسن في صالح الأغلبية السوداء ، لكن دستور ١٩٨٣ قد أقر بعض التغيير الطفيف بمنح الحقوق الدستورية ، ليس لصالح الأغلبية السوداء ، ولكن لصالح المخلطين والهنود.

وكان البعض يعلق بعض الآمال على تغيير شخص رئيس الجمهورية الجديد "بيتر بوتا" Pieter Botha الذي وصل إلى حكم جنوب أفريقيا عام ١٩٤٨ خلفاً لـ "جون فورستر" John Vorster بيد أن الآمال تبددت أدراج الرياح ، فلم يكن الخلف أفضل من السلف ، بل أن كليهما كان موغلاً في عنصريته.

أن الحكومة العنصرية الحالية برئاسة "بوتا" تريد تقنين حرمان الأغلبية السوداء نهائياً من أبسط حقوق المواطنة في الدولة ، فقد أعرب عن أنه "يفكر" حالياً في إمكانية منح جنسية دولة جنوب أفريقيا لـ ٧,٨٥ مليون أسود وملون فقط ، مع أن عددهم الإجمالي يزيد عن ٢٥ مليون نسمة ، غير أنه – حتى هذه اللحظة – ليس هناك وجود قانوني للسود في دولة جنوب أفريقيا العنصرية.

ومن المفارقات أن الأسقف الأسود الأب ، "ديز موند توتو" الذي حصل على جائزة نوبل للسلام (عام ١٩٨٤) وهو من رعايا جنوب أفريقيا ، قد سافر – في رحلته إلى أوروبا ليستلم الجائزة وهو يحمل جواز سفر أصدرته له سلطات جنوب أفريقيا مكتوب فيه أمام الخانة المخصصة للجنسية كلمة : "غير محددة بعد Indetermine مع أن الرجل ينظر إليه – سواء في أفريقيا أو خارجها – على أنه "مارتن لوثر كنج الجديد" أن هذه السلطات العنصرية مازالت تعتقل في سجونها ومنذ عام ١٩٦٤ الزعيم الوطني الأسود "نلسون مانديلا Nelson Mandela – زعيم المؤتمر الأفريقي الوطني الذي حظرت نشاطه عام ١٩٦٠ – مع أن "مانديلا" لم يفعل سوى أن نادى بضرورة إنهاء التفرقة والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا ، بالطرق السلمية.

والحقيقة أن الجماعة الدولية وفي مقدمتها الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز لم تقف ساكنة أمام تحدي النظام العنصري لكل المبادئ والقيم الإنسانية المتعارف عليها، فكانت أخر محاولاتها الجادة في صدد العمل على التصدي للعنصرية في جنوب أفريقيا في باريس في يونيو ١٩٨٦ – في هذا المؤتمر تم الاتفاق على ضرورة تطبيق العقوبات الإلزامية الشاملة على "النظام العنصري" تطبيقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (بشأن الأعمال التي تتخذ في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان) أعقب المؤتمر أن تقدمت مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة عدم الانحياز بمشروع قرار يتضمن أن "العنصرية" جريمة ضد الإنسانية وتهديد للأمن والاستقرار الدوليين ، ويطالب بفرض عقوبات إلزامية شاملة على جنوب أفريقيا ، وكان ذلك في فبراير ١٩٨٧ : فلما عرض القرار أمام مجلس الأمن (رقم ٨٧٠٥ / أس في ١٩ فبراير ١٩٨٧ للتصويت استخدم ضده "فيتو" أمريكي بريطاني وبتأييد من ألمانيا الاتحادية للفيتو "التي أصبحت منذ ١ يناير ١٩٧٨ عضواً غير دائم في مجلس الأمن) وامتنعت كل من فرنسا وإيطاليا واليابان عن التصويت ، ولم يكن لذلك معنى سوى أن الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة مازالت تقدم المساندة الدولية لجنوب أفريقيا [٢٩].

ثالثاً : دور الشعوب الأفريقية في دعم القضايا العربية والإسلامية :

ومن حيث دور الشعوب الأفريقية في دعم القضايا العربية والإسلامية كلف مؤتمر وزراء خارجية بتنظيم المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٣ وفود كل من ليبيا والسنغال والصومال بجانب المملكة العربية السعودية بالذهاب إلى مانيلا لمناقشة المشكلة الفلبينية ، والعمل على وقف حماية العنف ضد الجماعة الإسلامية في الفلبين وضمان سلامتها وحرياتها الأساسية التي يضمنها الإعلان الدولي لحقوق الإنسان [٣٠].

كما ساندت تونس القضية الفلسطينية باعتبار أن الوجود الاسرائيلي يهدد الشعوب المستقلة كافة ، ويقول الحبيب بورقيبة : "أن من واجبنا معشر العرب في المغرب والمشرق على السودان نجابه مشكلة فلسطين مجابهة الجد وأن نمد يد

المساعدة لإخواننا حتى يتحرروا من سيطرة لا تختلف كثيراً في جوهرها واهدافها عن تلك التي ابتلينا بها نحن في المغرب العربي(٣١).

أما بالنسبة لمشكلة الجزائر ، فقد ناشد مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة (المنعقد في أكرا – ١٥ – ٢٣ أبريل ١٩٥٨) فرنسا :

١- بأن تعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير.

٢- أن تنهي كل الأعمال الحربية وتسحب جيوشها من الجزائر.

٣- أن تبدأ فوراً مفاوضات سليمة مع جبهة التحرير الجزائرية (٣٢).

وفي مؤتمر الشعوب الأفريقية الثاني بتونس ٢٥ – ٣١ يناير ١٩٦٠ استنكر موقف فرنسا في الجزائر ، كما عقد في أبريل ١٩٦٠ في أكرا مؤتمر الطوارئ للاحتجاج على تفجير فرنسا لقنبلتها الذرية في الصحراء الإفريقية ، كما تم بحث المشكلة في مؤتمر الدول الإفريقية في أديس أبابا يوليو ١٩٦٠ ، أما في مؤتمر أقطاب أفريقيا في الدار البيضاء ٦ – ٧ يناير ١٩٦١ – استنكر سياسة فرنسا في الجزائر ، كما استنكر سياسة المساعدات التي يقدمها حلف الأطلنطي لفرنسا في حربها الإجرامية في الجزائر وعارض فكرة تقسيم الجزائر (٣٣) أيضاً ساند مؤتمر الشعوب الإفريقية (في القاهرة مارس ١٩٦١) الجزائر في مفاوضاتها مع فرنسا لوضع مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري موضع التنفيذ (٣٤) ففي أول مايو ١٩٦٢ أجريت أول تجربة ذرية في الصحراء الكبرى الجزائرية – ثم عادت الدوائر الفرنسية المختصة بشئون الذرة وأعلنت عزمها إجراء تجاربها العلمية تحت الأرض في قاعدة عين عكر الصحراوية ، وفي نفس اليوم (١٦ مارس ١٩٦٣) ثارت ثائرة الدوائر الحاكمة في الجزائر إزاء هذا الإعلان الرسمي الفرنسي عن إجراء تجارب ذرية وصدر بيان رسمي من الحكومة الجزائرية باستدعاء أول سفير للجزائر المستقلة في فرنسا ، وبالرغم من ذلك فالتجربة الذرية تمت بالفعل يوم ١٨ مارس ١٩٦٣ وكان رد الفعل الجزائري – بيان الرئيس

أحمد بن بيللا بتعديل الجانب العسكري في اتفاقيات إيفيان وإجراء مفاوضات مع فرنسا لأن نصوص هذه الاتفاقية لا تتفق مع سيادة الجزائر واستقلالها [٣٥].

وفي الشأن الموريتاني ، أعلن مؤتمر أقطاب أفريقيا في الدار البيضاء (٤ – ٧ يناير ١٩٦١) أن اقتطاع الجزء الجنوبي من المغرب وإقامة دولة صغيرة تدعي موريتانيا رغماً عن إرادة سكانه يعتبر خرقاً للتعهدات والاتفاقيات الدولية التي أمضتها فرنسا ، وأعلن المؤتمر تأييده لكل عمل يقوم به المغرب في موريتانيا لاسترجاع حقوقه المشروعة فيها [٣٦] كما أيد مؤتمر أقطاب أفريقيا في القاهرة (١٥ يونيه ١٩٦٢) حكومة المغرب في إجراءاتها السلمية لحل مشكلة موريتانيا [٣٧].

ولما نزح عدد كبير من سكار أريتريا إلى البلاد الإسلامية المجاورة بسبب البطش الأثيوبي قام فريق منهم بتنظيم حركة التحرير الإريترية في بورسودان برئاسة محمد سعيد إدريس الذي أنشأ جبهة التحرير الإريترية وفي العام التالي ١٩٦١ م أعلن حامد إدريس علواني رحمه الله الثورة ضد الاحتلال الأثيوبي واعتصم مع رجاله في الجبال وقام العلماء وخطباء المساجد بدعوة المسلمين إلى الجهاد ، وتم تزويدهم بكميات من السلاح اشترتها الجبهة من الأقطار المجاورة بأموال التبرعات ، وبدأ إنشاء الجيش بالفعل ولقيت الثورة دعماً مالياً وعسكرياً من الدول المجاورة [٣٨].

وقد صرح في مؤتمر القمة العربي الأول ١٩٦٤ أن الدول الأفريقية سوف تقدم التأييد والعون للعرب في نضالهم العادل [٣٩].

والمشكلة التي تحدثها السيادة الوطنية ظاهرة بوضوح في حالة مصر ، فمصر كانت جزء من القضية الفلسطينية لأن إسرائيل احتلت أرضاً مصرية في نفس الوقت الذي احتلت فيه فلسطين ومن التجربة اكتشفت مصر أنها لا تستطيع محاربة إسرائيل بمفردها فهي تحتاج إلى المساندة الفعلية من البلدان الإسلامية الأخرى ، ولأن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي المصرية اعتبر مشكلة قومية لمصر وفلسطين ، فإن أعضاء المنظمة الآخرين لم يشاركوا بفاعلية في حل المشكلة ، ومع أن المنظمة

الإسلامية تبنت قرارات عن القضية الفلسطينية بسبب إلتزام تلك الدول بهوية الأمة ، إلا أن ذلك الإلتزام كان ثانوياً بالمقارنة مع التزامهم بهويتهم القومية ، ومن جانبها اعتقدت مصر أن استمرار العداء مع إسرائيل بدون المساعدة الفعلية للبلدان العربية والإسلامية الأخرى سيؤدي إلى الدمار الاقتصادي والسياسي للبلد ، لذا فإنها قبلت بتسوية مع إسرائيل لتحمي مصالحها الوطنية (٤٠).

أما دور الشعوب الإفريقية في دعم القضية الفلسطينية فقد تمثل في القرارات التي أعلنها مؤتمر أقطاب أفريقيا في الدار البيضاء (٤ – ٧ يناير ١٩٦١) أن حرمان عرب فلسطين من حقوقهم المشروعة يشكل تهديدات للسلام والأمن في الشرق الأوسط – وأعلن ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة وقرارات المؤتمر الأفريقي الأسيوي في باندونج واستنكر المؤتمر سياسة اسرائيل المناصرة للاستعمار في الجزائر والكنغو والتجارب الذرية في الصحراء الكبرى وغيرها من القضايا الأفريقية (٤١) كما حذر مؤتمر أقطاب أفريقيا – القاهرة – ١٥ يونيه ١٩٦٢ من سعي إسرائيل لتهديد أمن العالم العربي وسلامته (٤٢).

وفي عام ١٩٧٣ قطعت كثير من الدول الأفريقية علاقاتها مع إسرائيل تضامناً مع مصر (٤٣) وفي فبراير ١٩٧٦ عقد مجلس منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا وأصدر قراراً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط حيث جدد فيه التأييد الأفريقي الكامل لمصر ولدول المواجهة العربية والشعب الفلسطيني وانتقاد الدول التي تقدم العون المادي والأدبي أو البشري لإسرائيل ، كما أصدر المجلس قراراً باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية (٤٤).

وأخيراً فإذا كان الاستعمار يعمل جاهداً على احتلال الدول الإسلامية واستغلال ثرواته خاصة النفطية ، فإنه على المسلمين في جميع أنحاء العالم الاتحاد والتضامن لمواجهة هذه الهجمات الشرسة ... الهجمات الإرهابية الدولية.

هوامش الفصل التاسع

١- الوعي الإسلامي ، عدد ٣٩٠ في يونيه ١٩٩٨ ، ص ٥٧.

٢- كولين ليجوم : الجامعة الأفريقية ، ص ٤٩.

٣- د. جلال يحيى : المغرب العربي الحديث والمعاصر ص ٣٩١ – ٣٩٣.

٤- د. محمود حلمي مصطفى وآخرون : العالم الثالث ومؤتمرات السلام ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٩ ، ص ١٧٢ – ١٧٤.

٥- د. ياغي ، شاكر ، ص ١١٤.

٦- د. جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ٣٩٣.

٧- محمد عبد المنعم يونس ، ص ١٧ – ٢٢١.

٨- د. شوقي الجمل : تاريخ المسلمين ، ص ١٢٦ ، ١٢٧.

٩- الوعي الإسلامي ، العدد السابق ، ص ٥٧.

١٠- د. جميل المصري : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٦٣٠ ، ٦٣١.

١١- نبيه الأصفهاني : التضامن العربي الإفريقي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مارس ١٩٧٧ ، ص ٣٧ ، ٣٨.

١٢- د. جلال يحيى وآخرون : مسألة الحدود المغربية الجزائرية ، ص ٥٩٢.

١٣- د. شوقي الجمل ، ص ١٢٩ ، ١٣٠.

١٤- د. محمود حلمي مصطفى وآخرون ، ص ٢٦٥ ، ٢٧١.

١٥- د. ياغي ، شاكر ، ص ٢٠٠ – ٢٠٢.

١٦- د. خالد الكومي ، ص ١٥٠ – ١٥٣.

١٧- نفسه ، ص ١٧٢ ، ١٧٣.

١٨- د. عبد الله الأحسن ، ترجمة ، د. عبد العزيز بن إبراهيم الفايز : منظمة المؤتمر الإسلامي، الرياض ، السعودية ، ١٩٩٠ ، ص ٢٠٦ ، ٢٢٢ ، الوعي الإسلامي ، العدد السابق ، ص ٥٦.

١٩- نبيه الأصفهاني : المرجع السابق ، ص ٣٢ ، ٣٤.

٢٠- نفسه ، ص ٨١ ، ٨٢.

٢١- د. عبد الله الأحسن : المرجع السابق ، ص ٢٢٢.

٢٢- أحمد طاهر : المرجع السابق ، ص ١٦٢.

٢٣- د. محمود حلمي مصطفى وآخرون ، ص ١٧١ ، ١٧٢

٢٤- د. كوامي أنكروما : المرجع السابق ، ص ١٢٧ ، ١٣٩

٢٥- د. شوقي الجمل : المرجع السابق ، ص ١٩٨.

٢٦- د. سلوى محمد لبيب ، ص ٦٦ ، ٦٧.

٢٧- نبيه الأصفهاني ، ص ٨٢.

٢٨- السياسة الدولية ، عدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١ ، ص ١٤٦ ، ١٤٧.

٢٩- د. انكومي ، ص ٥٨ ، ٥٩.

٣٠- د. عبد الله الأحسن ، ص ١٤٣.

٣١- جهاد عوده : المرجع السابق ، ص ٨٦.

٣٢- د. كوامي أنكروما ، ص ١٣٥.

٣٣- د. شوقي الجمل ، ص ١٨٩ ، ١٩٦ ، ٢٠٦.

٣٤- د. محمود حلمي مصطفى وآخرون ، ص ٢٢١.

٣٥- د. نازلي معوض أحمد : العلاقات بين الجزائر وفرنسا (من اتفاقية إيفيان إلى تأميم البترول) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢.

٣٦- د. الجمل ، ص ٢٠٧.

٣٧- د. محمود حلمي مصطفى وآخرون ، ص ٢٢٣.

٣٨- د. جميل المصري ، ص ٤١٨.

٣٩- د. محمود حلمي مصطفى وآخرون ، ص ٢٦٠

٤٠- د. عبد الله الأحسن ، ص ٢٥٣.

٤١- د. الجمل ، ص ٢٠٦.

٤٢- د. محمود حلمي مصطفى وآخرون ، ص ٢٣٣.

٤٣- د. الكومي ، ص ١٤٦.

٤٤- نبيه الأصفهاني ، ص ٨٣ ، وللمزيد انظر ، باسيل يوسف : المرجع السابق ، ص ١٦٨ ، ١٧٨.

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق

١- وثائق غير منشورة :

- دار الوثائق القومية بالقاهرة.

- دفاتر عابدين :

دفتر ١٥ صادر تلغراف عربي.

دفتر ٢٢ صادر تلغراف عربي.

دفتر ١٢ وارد تلغرافات.

دفتر ١٩ وارد تلغراف عربي.

دفتر ٢٠ وارد تلغرافات.

دفتر س / ٥ / ١٩ / ٢

دفتر س / ٥ / ٢١ / ٤

- محافظ عابدين ، محفظة رقم ١٠٤

- دفاتر معية تركي أرقام : ٥٣٠ – ١٨٣٦ – ١٨٤٩.

- محافظ مجلس الوزراء :

محفظة ٢ السودان.

نظارة الخارجية – محفظة رقم ١١ الجيش المصري.

محفظة ٩ / ١ / أ السودان.

محفظة ٩ / ١ / ب السودان.

محفظة ٩ / ١ / هـ السودان.

محفظة ٩ / ١ / و السودان.

- معهد الدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة :

- مجموع المناشير الصادرة من سيدنا الإمام المهدي عليه السلام بتفويض الأمر عموماً إلى خليفته الأكبر سيدنا الخليفة عبد الله بن محمد زاده الله تأييداً ونصراً آمين.

٢- وثائق منشورة :

- أحمد بن الحاج أبو علي ، تحقيق ، الشاطر بصيلي عبد الجليل : مخطوطة كاتب الشونة في تاريخ السلطنة السنارية والإدارة المصرية ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦١.
- إدارة الإعلام العام ، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٨٠.
- السيد يوسف نصر (د) : الوثائق التاريخية للسياسة المصرية في أفريقيا في القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، ١٩٨٠.
- جمهورية مصر ، رئاسة مجلس الوزراء ، السودان ، من ١٣ فبراير ١٨٨١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣.
- شوقي عطا الله الجمل (د) : الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر ١٨٦٣ – ١٨٧٩ ، مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٩.
- محمد إبراهيم ابو سليم (د) : المرشد إلى وثائق المهدي ، دار الوثائق المركزية بالخرطوم ، ١٩٦٩.
- محمود الشاذلي : الوثيقة ، الإسلام الخطر ، نص الخطاب الذي ألقاه و. هـ . ت. جايردنر في مؤتمر أدنبره للتبشير (التنصير) الدولي المنعقد بالقاهرة عشية السبت ١٨ يونيه ١٩١٠ ، دار نافع للطباعة والنشر ، ١٩٨٥.
- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، أوراق مصطفى كامل – المقالات ، الكتاب الثاني ، إشراف وتحقيق ، يواقيم رزق مرقص (د) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢.

ثانياً : البحوث

- سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث ، جامعة عين شمس بعنوان : البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة ، ١٩٨٠ ، وقد استفدنا من البحوث الآتية :

١- جاد محمد طه (د) : بريطانيا والصومال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

٢- سعد زغلول عبد ربه (د) : البرتغاليون والبحر الأحمر.

٣- سمير محمد طه (د) : مصر والصومال في البحر الأحمر – الانسحاب المصري من الصومال.

٤- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (د) : النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني ١٥١٧ – ١٧٩٨.

٥- علي محمد بركات (د) : السياسة البريطانية في جنوب البحر الأحمر ١٨٨٤ – ١٨٨٩.

٦- فاروق أباظة (د) : التنافس الدولي في جنوب البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

- **المجلة التاريخية المصرية :**

- سعد زغلول عبد ربه (د) : تجارة الرقيق وأثرها في استعمار غرب أفريقيا ، المجلد ٢٠ عام ١٩٧٣.
- سعد زغلول عبد ربه (د) : الاستعمار البرتغالي في أنجولا – المجلد ٢٢ عام ١٩٧٥.
- نبيل عبد الحميد سيد أحمد (د) : النشاط التبشيري الأمريكي في البلاد العربية حتى عام ١٩٢٣ – المجلد ٢٧ عام ١٩٨١.
- عبد الله عبد الرازق إبراهيم (د) : التوسع البريطاني في غانا في القرن التاسع عشر – المجلد ٣٥ عام ١٩٨٨.
- محيي الدين محمد مصيلحي (د) السيطرة البريطانية على بتشوانالاند ١٨٤٠ – ١٨٩٥ دراسة وثائقية في تاريخ جنوب أفريقيا الحديث – المجلد ٣٨ عام ١٩٩١ – ١٩٩٥.

● مجلة كلية الآداب :

- فرغلي علي تسن (د) : التمرد العسكري في مديرية التاكة شرق السودان ١٨٦٥ – آداب قنا العدد الثامن ١٩٩٨.
- فرغلي علي تسن (د) : قبائل الشلك في جنوب السودان وتجارة الرقيق فيها ١٨٢٠ – ١٨٧٧ – آداب دمنهور – جامعة الإسكندرية ، العدد الثالث ١٩٩٩.

● مركز تبادل القيم الثقافية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ بعنوان : أثر العرب والإسلام في النهضة الأوربية :

- محمد محمود الصياد (د) أثر العرب والمسلمين في النهضة الأوربية في الجغرافيا.
- حسنين فوزي (د) المعارف الملاحية العربية في القرون الوسطى وأثرها في عصر النهضة.

ثالثاً : المذكرات

- مذكرات عثمان دقنه ، تحقيق ، د. محمد إبراهيم أبو سليم ، دار التأليف والترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم ، ط١ ، ١٩٧٤.

رابعاً : الرسائل العلمية

- شكري ربحي التاجي : دور بريطانيا في مكافحة تجارة الرقيق في غرب أفريقيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير ، آداب عين شمس.
- فرغلي علي تسن هريدي : أسيوط في النصف الأول ن القرن التاسع عشر ، ١٨٠٠ – ١٨٥٠ ، رسالة ماجستير ، آداب سوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٨٥.

خامساً : المراجع العربية

١- إبراهيم فوزي : السودان بين يدي غوردون وكتشنر جـ١ ، القاهرة ، ١٣١٨ هـ.

٢- أحمد أحمد سيد أحمد (د) : تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري ١٨٢٠ – ١٨٨٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠.

٣- أحمد الشربيني (د) : تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ – ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥.

٤- أحمد طاهر : أفريقيا – فصول من الماضي والحاضر ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٥.

٥- إسماعيل أحمد ياغي (د) ، محمود شاكر : تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، جـ٢، قارة أفريقيا ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ١٩٩٣.

٦- آرثر شليس نفر : ونستون تشرشل ، دار الرشيد ، بيروت ، ١٩٩٦.

٧- السيد حسين جلال (د) : قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي ١٨٨٢ – ١٩٠٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥.

٨- السيد يوسف نصر (د) : الوجود المصري في أفريقيا في الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٩٩ دار المعارف ، ١٩٨١.

٩- الشاطر بصيلي عبد الجليل : معالم تاريخ سودان وادي النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي ، القاهرة ، ١٩٩٥.

١٠- الشيخ محمود القباني : السودان المصري والإنكليز ، الإسكندرية ، ١٨٩٦.

١١- أندريه ريمون ، ترجمة ، ناصر أحمد إبراهيم ، باتسي جمال الدين : الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر ، جـ١ ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، ٢٠٠٥.

١٢- أنطوني سوريال عبد السيد (د) : العلاقات المصرية الأثيوبية ١٨٥٥ – ١٩٣٥ ، جـ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٣.

١٣- باسيل يوسف : العرب ونشاط الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ، دراسة توثيقية عن دور الدول العربية والخبراء العرب والمنظمات غير الحكومية العربية في نشاط الأمم المتحدة في حقل حقوق الإنسان خلال أربعين عاماً ، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية ، القاهرة.

١٤- جلال يحيى (د) : المغرب العربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، اسكندرية ، ١٩٨٢.

١٥- جلال يحيى (د) : فجر التاريخ الحديث ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٦.

١٦- جلال يحيى (د) : مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، ١٩٨٤.

١٧- جلال يحيى (د) وآخرون : مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية ، دار المعارف ، ١٩٨١.

١٨- جميل عبد الله محمد المصري (د) : حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة ، جـ٢ ، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السعودية ، ١٩٨٦.

١٩- جهاد عودة : تونس – مسألة العروبة وقضاياها السياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مايو ١٩٧٩.

٢٠- جون نينيه ، ترجمة ، فتحي العشري : رسائل من مصر ١٩٧٩ – ١٨٨٢ ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، ٢٠٠٥.

٢١- جون هاتش ، ترجمة ، عبد العليم السيد منسي : تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٩.

٢٢- جيمس دفي ، ترجمة ، الدسوقي حسنين المراكبي : الاستعمار البرتغالي في أفريقيا ، مكتبة الأنجلوالمصرية ، ١٩٦٣.

٢٣- خالد محمود الكومي (د) : مصر وقضايا الجنوب الأفريقي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩.

٢٤- راشد البراوي (د) : الصومال الكبير – حقيقة وهدف ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦١.

٢٥- رفعت السعيد (د) : ماذا جرى لمصر ؟ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣.

٢٦- رولاند أوليفر ، جون فيج ، ترجمة ، دولت أحمد صادق : موجز تاريخ أفريقيا ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٥.

٢٧- زاهر رياض (د) : استعمار أفريقيا ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦.

٢٨- زاهر رياض (د) : الاستعمار الأوربي لأفريقيا في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٠.

٢٩- زاهر رياض (د) : استعمار القارة الأفريقية واستغلالها ، القاهرة ، ١٩٦٦.

٣٠- زاهر رياض (د) : تاريخ غانا الحديث ، القاهرة ، ١٩٦١.

٣١- سعيد عبد الفتاح عاشور (د) : أوربا العصور الوسطى ، جـ١ ، التاريخ السياسي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٦ ، ١٩٧٥.

٣٢- سلاطين باشا ، تعريب ، جريدة البلاغ ، مكتبة الحرية ، أم درمان ، السودان : السيف والنار في السودان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩.

٣٣- سلوى محمد لبيب (د) دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الأفريقية ، دار المعارف ، ١٩٨٠.

٣٤- سير ونستون تشرشل ، ترجمة ، عز الدين محمود : حرب ، تاريخ الثورة المهدية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٢.

٣٥- شارل أندريه جوليان ، ترجمة ، طلعت عوض أباظة : تاريخ أفريقيا ، دار النهضة المصرية ، ١٩٦٨.

٣٦- شوقي الجمل (د) : التضامن الأسيوي الأفريقي وأثره في القضايا العربية ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٤.

٣٧- شوقي الجمل (د) : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦١.

٣٨- شوقي الجمل (د) ، عبد الله عبد الرازق إبراهيم (د) : تاريخ المسلمين في أفريقيا ومشكلاتهم ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٣٩- طارق عبد العاطي غنيم بيومي : سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥ هـ / ١٨١١ - ١٨٤٨م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤٠- عبد الرحمن الرافعي : عسر إسماعيل ، جـ١ ، دار المعارف ، ط٤ ، ١٩٨٧.

٤١- عبد الرحمن زكي (د) : الإسلام والمسلمون في غرب أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٦٥.

٤٢- عبد العظيم رمضان (د) : تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث ، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧.

٤٣- عبد العليم خلاف (د) : كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديوي إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م.

٤٤- عبد القادر محمود (د) : الفكر الصوفي في السودان ، مصادره وتياراته وألوانه ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٨ - ١٩٦٩.

٤٥- عبد الله الأحسن ، ترجمة ، عبد العزيز بن إبراهيم الفايز (د) : منظمة المؤتمر الإسلامي ، الرياض ، السعودية ، ١٩٩٠.

٤٦- عبد الله عبد الرازق إبراهيم (د) : المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٩.

٤٧- عثمان صالح سبي : تاريخ أريتريا ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤.

٤٨- عز الدين إسماعيل (د) : الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨.

٤٩- علي بركات (د) : السياسة البريطانية واسترداد السودان ١٨٨٩ - ١٨٩٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧.

٥٠- علي جريشة (د) : حاضر العالم الإسلامي ، دار المجتمع للنشروالتوزيع ، السعودية، ١٩٨٦.

٥١- فرغلي علي تسن هريدي (د) : تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، إسكندرية ، ٢٠٠١.

٥٢- فرغلي علي تسن هريدي (د) : حاضر العالم الإسلامي ، دار أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض ، السعودية ، ط١ ، ٢٠٠٣.

٥٣- فرغلي علي تسن هريدي (د) : الرأسمالية الأجنبية في مصر ١٩٣٧- ١٩٥٧ ، جـ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٣.

٥٤- ف . ريباكوف ، ل. الكساندوفسكايا ، تعريب ، أمين الشريف : مشكلات أفريقيا الاقتصادية ، مؤسسة العصر الحديث ، مصر ، مؤسسة ميجدوناروادنايا كنيجيا ، موسكو (ب . ت).

٥٥- كوامي أنكروما (د) ، ترجمة ، عبد العزيز عتيق (د) : نحو تحرير المستعمرات – أفريقيا في كفاحها ضد الاستعمار ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٨.

٥٦- كولين ليجوم ، ترجمة ، أحمد محمود سليمان : الجامعة الأفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ط٢ ، ١٩٦٤.

٥٧- لطيفة محمد سالم (د) : مصر في الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤.

٥٨- لينوار تشامبرز رايت ، ترجمة ، فاطمة علم الدين عبد الواحد (د) : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٩ – ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧.

٥٩- محمد صبري (د) الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٨.

٦٠- محمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون : أصول العالم الحديث ، دار القاهرة للطباعة ، ١٩٥٧.

٦١- محمد عبد العزيز إسحق : نهضة أفريقيا ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١.

٦٢- محمد عبد المنعم يونس : الصومال ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢.

٦٣- محمد فريد السيد حجاج : صفحات من تاريخ الصومال ، دار المعارف ، ١٩٨٣.

٦٤- محمد فؤاد شكري (د) : الحكم المصري في السودان ١٨٢٠ – ١٨٨٥ ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٧.

٦٥- محمد فؤاد شكري (د) : مصر والسودان تاريخ وحدة وادي السياسة في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ – ١٨٩٩ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣م.

٦٦- محمود حلمي مصطفى (د) وآخرون : العالم الثالث ومؤتمرات السلام ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٩.

٦٧- مصطفى النحاس جبر (د) سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ – ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥.

٦٨- مصطفى خالدي (د) ، عمر فروخ (د) : التبشير والاستعمار في البلاد العربية – عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٢.

٦٩- مكي شبيكة (د) : تاريخ شعوب وادي النيل ، مصر والسودان في القرن التاسع عشر الميلادي ، بيروت ، ١٩٦٥.

٧٠- مكي شبيكة (د) : السودان في قرن ١٨١٩ – ١٩١٩ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٧.

٧١- مكي شبيكة (د) : مقاومة السودان الحديث للغزو والتسلط ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٢.

٧٢- ميلاد القرحي (د) : تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية ، الجامعة المفتوحة ، ليبيا ، ١٩٩٥.

٧٣- نازلي معوض أحمد (د) : العلاقات بين الجزائر وفرنسا (من اتفاقيات إيفيان إلى تأميم البترول) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨.

٧٤- نبيه الأصفهاني : التضامن العربي الأفريقي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مارس ١٩٧٧.

٧٥- نسيم مقار (د) : الرحالة في السودان في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الرحالة "بران روليه" ، لجنة البيان العربي ، ١٩٦١.

٧٦- نعوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ، جـ٣ ، القاهرة ، ١٩٠٣.

٧٧- هـ . ج . ويلز ، ترجمة ، عبد العزيز توفيق جاويد : معالم تاريخ الإنسانية ، المجلد الرابع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤.

٧٨- هـ . م . ل . فشر ، تعريب ، أحمد نجيب هاشم ، وديع الضبع : تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩ – ١٩٥٠ ، دار المعارف ط٩ ، ١٩٩٣.

٧٩- يسري الجوهري (د) : الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ط٣ ، ١٩٧٦.

سادساً : المراجع الأجنبية

1- Anderson , J.D. : West Africa in the Nineteenth and Twentieth Centuries , London , 1972.

2- Batten : Africa Past and Present , London , 1966.

3- Brown , Goodfry N. : An Active History of Ghana , V.1., London, 1961.

4- Burns, E. : Abyssing and Italy, London, 1935.

5- Chester, Edward : Clash of titans Africa and U.S. Foreign Policy, New York, 1974.

6- Chezelas, Victor : Territories Africaine Mandat de la France Cameroun et Togo, Paris , 1931.

7- Cromer, The Earl of : Modern Egypt, Vol.1., London, 1908.

8- Collins, Robert : African History , New York, 1971.

9- Davidon, Basil : The African Past, 1966.

10- Douin , G. : Histoire du Regne de Khedive Ismail, Tome 111, Cairo, 1936.

11- Fage, J.D : History of West Africa, Cambridge , 1969.

12- Hake, A. Egmont : The Journals Major Gen. C. G. Gordon, C.B. At Kartoum, London 1885.

13- Hargreaves, J.D. : France and West Africa, London , 1976.

14- Harris , John : Slavery Trade or Sacred trust , London , 1926.

15- Hatch , John : The History of Britain in Africa , London , 1969.

16- Hertslet , M. : Map of Africa by Treaty, Vol. 11, London.

17- Langer , W.L. : The Diplomacy if Imperialism 1880 – 1902, New York, 1951.

18- Moorehead , Alan : The Whit Nile, London , 1963.

19- Morrison Cliffen , Beal : Fashoda the Incident and its Diplomatic Setting , London.

20- Oliver , Ransford : The Slave trade, the story of transatlantic Slavery, London , 1971.

21- Power, F. : Letters from Khartoum written during the siege , London, 1885.

22- Shukry , M.F. : The Khedive Ismail and slavery in the Sudan , Cairo , 1937.

23- Ward, W.E.F. : History of Africa, Vol.1, London , 1971.

24- White , Arther Silva : The Expansion of Egypt, under Anglo – Egyptian Condonimiun, London, 1899.

25- Wingate, Major F.R. : Mahdism and the Egyptian Sudan, London, 1891.

26- Wingate, Sir Roland : Wingate of the Sudan , London, 1955.

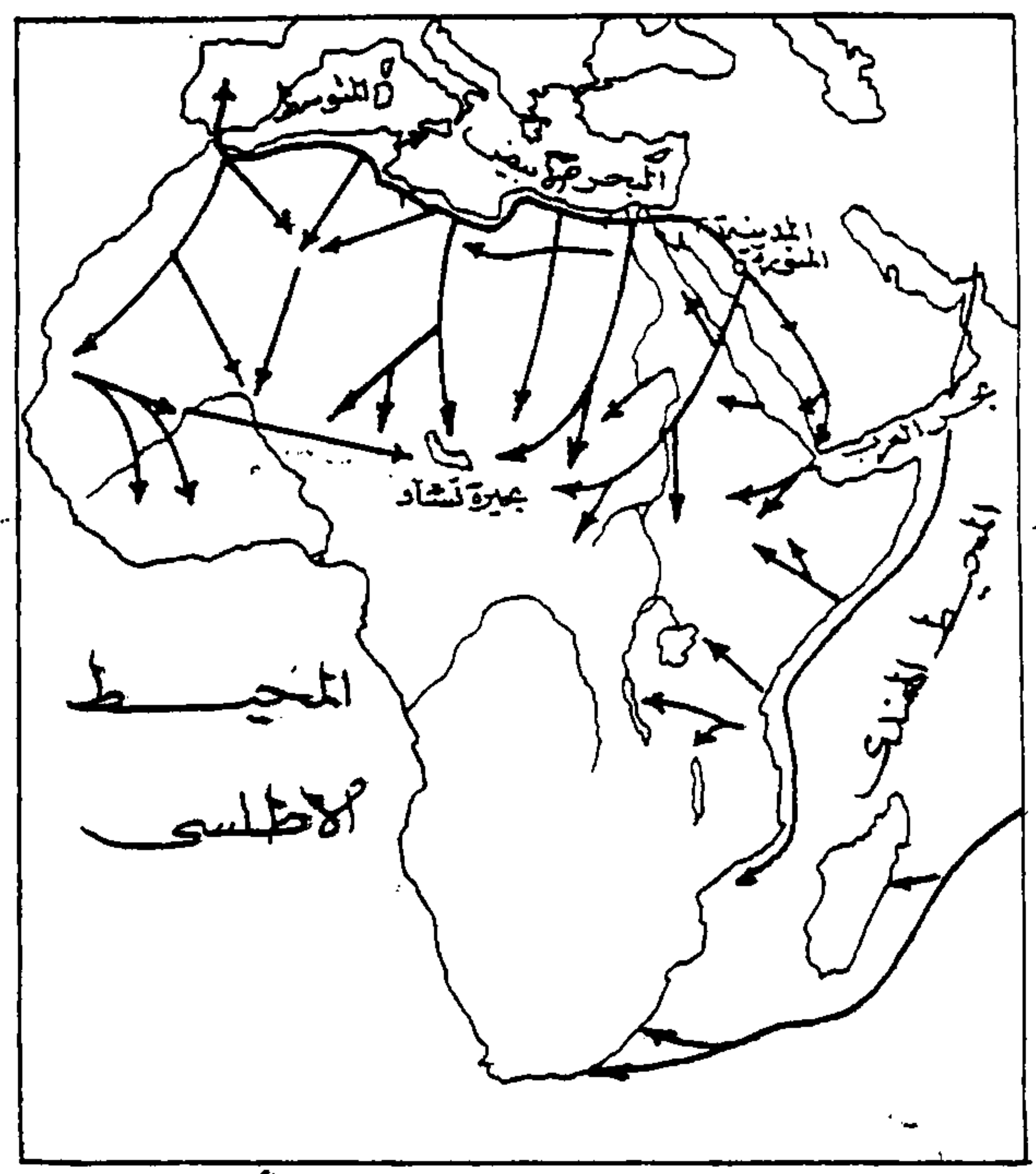
سابعاً : الدوريات

- السياسة الدولية .
- الوعي الإسلامي.

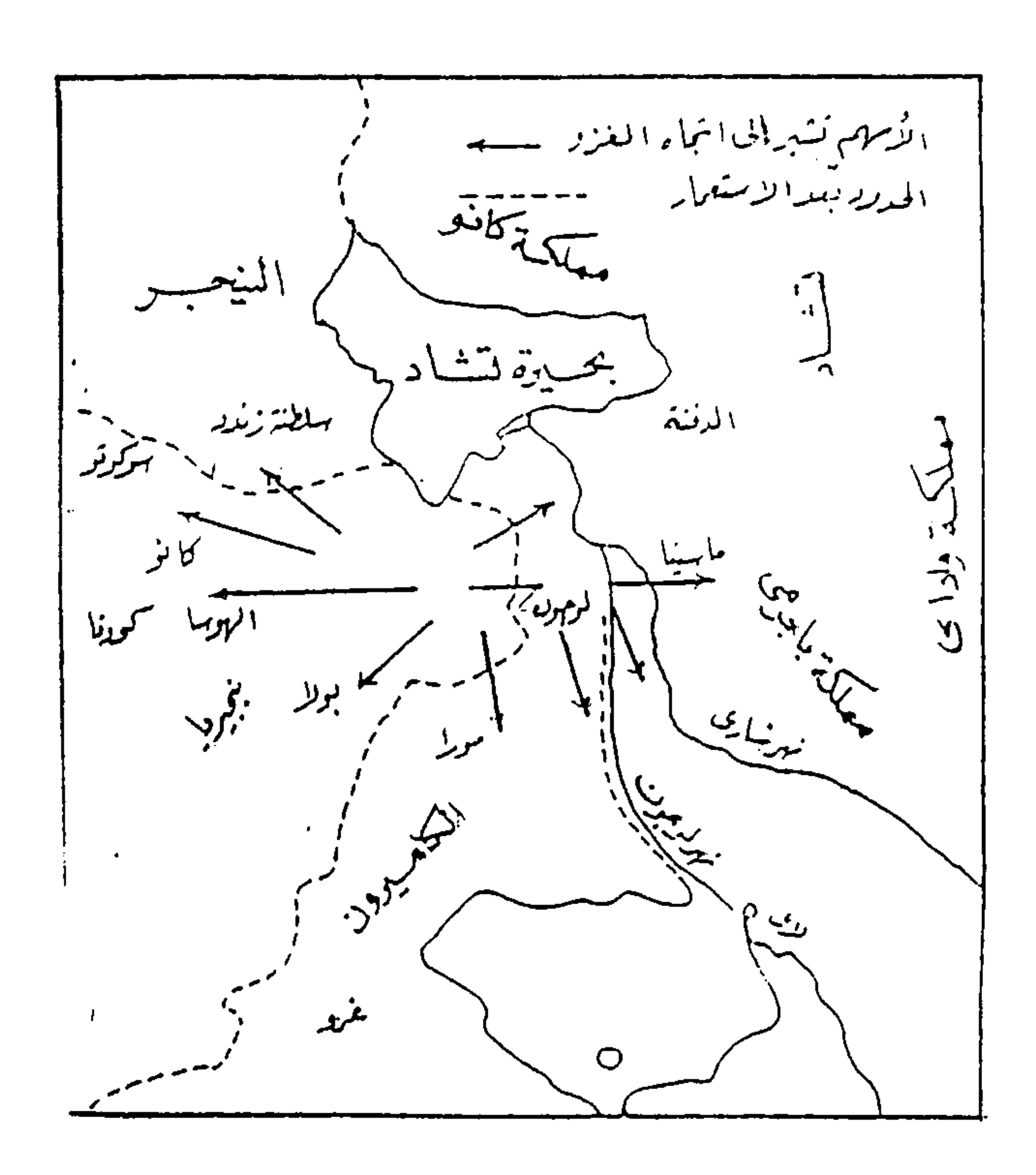
تم بحمد الله ،،



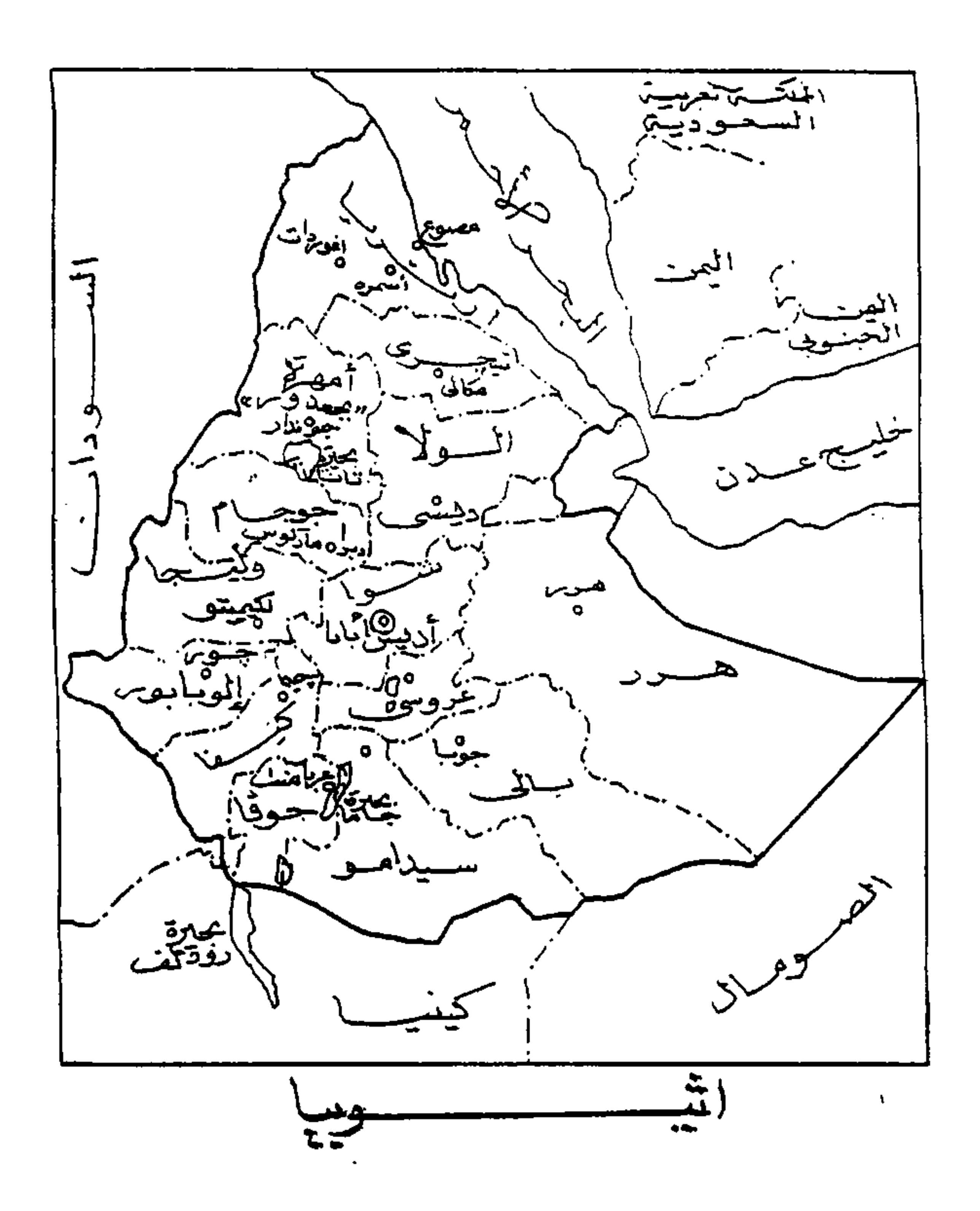
افريقية بين عامى ١٥٠٠–١٧٨٨



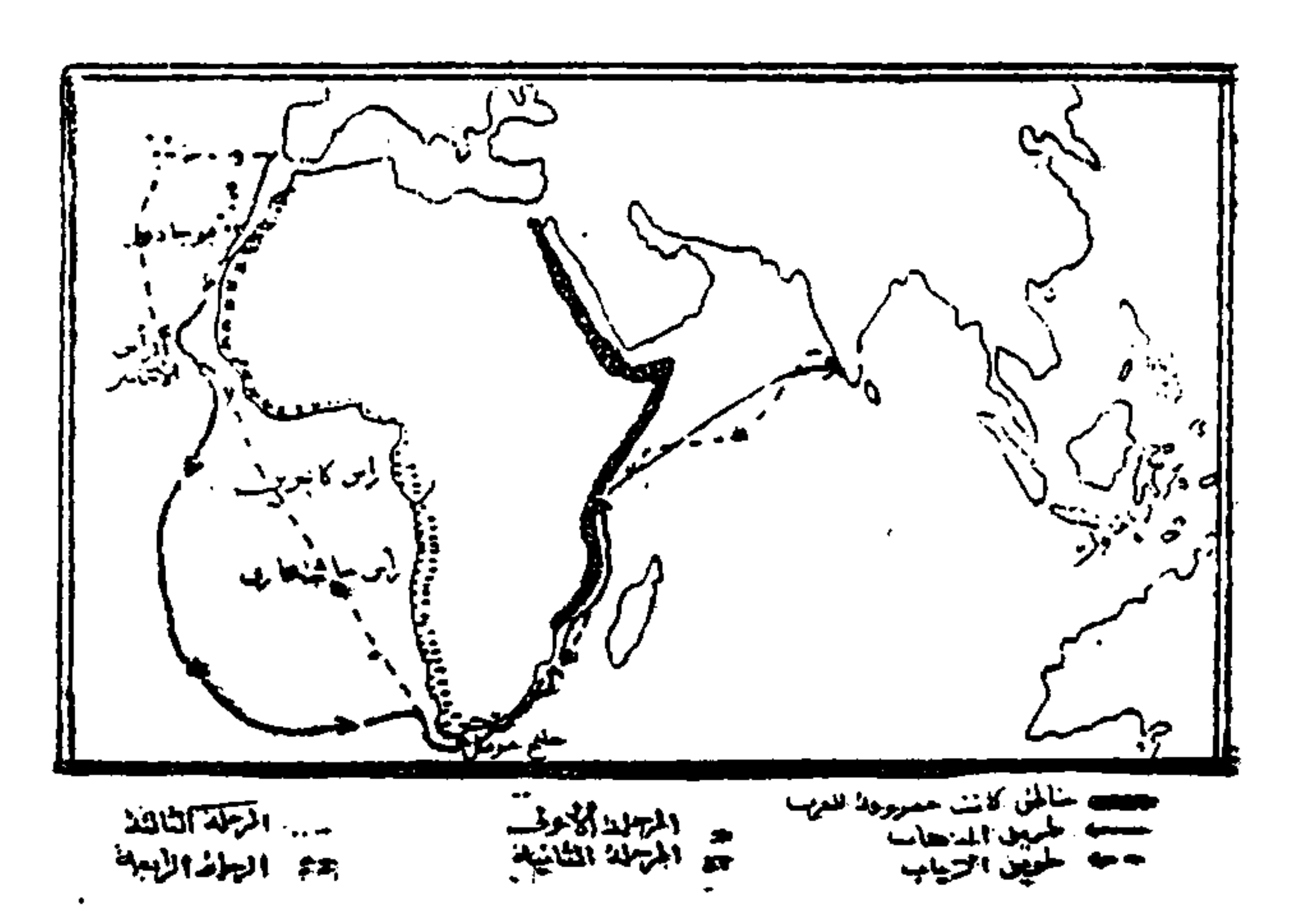
طرق انتشار الإسلام في قارة أفريقية



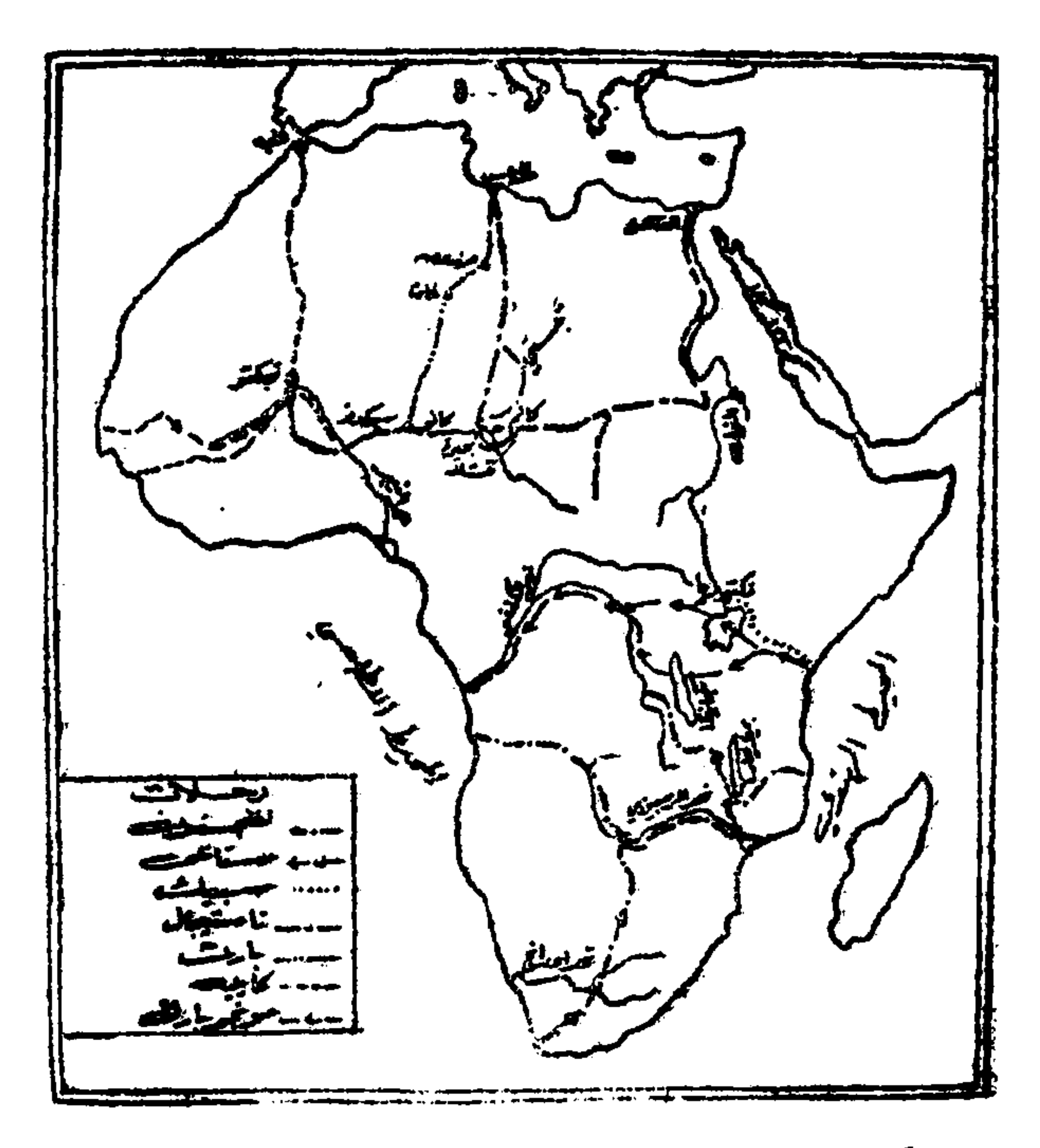
مناطق نفوذ رابح فضل الله ما بين ١٨٩٣ - ١٩٠٠


المملكة العربية السعودية
اليمن
اليمن الجنوبي
خليج عدن
السودان
مصوع
أسمرة
تيجري
الولا
جوجام
شوا
أديس أبابا
هرر
سيدامو
بالى
الصومال
كينيا
بحيرة رودلف

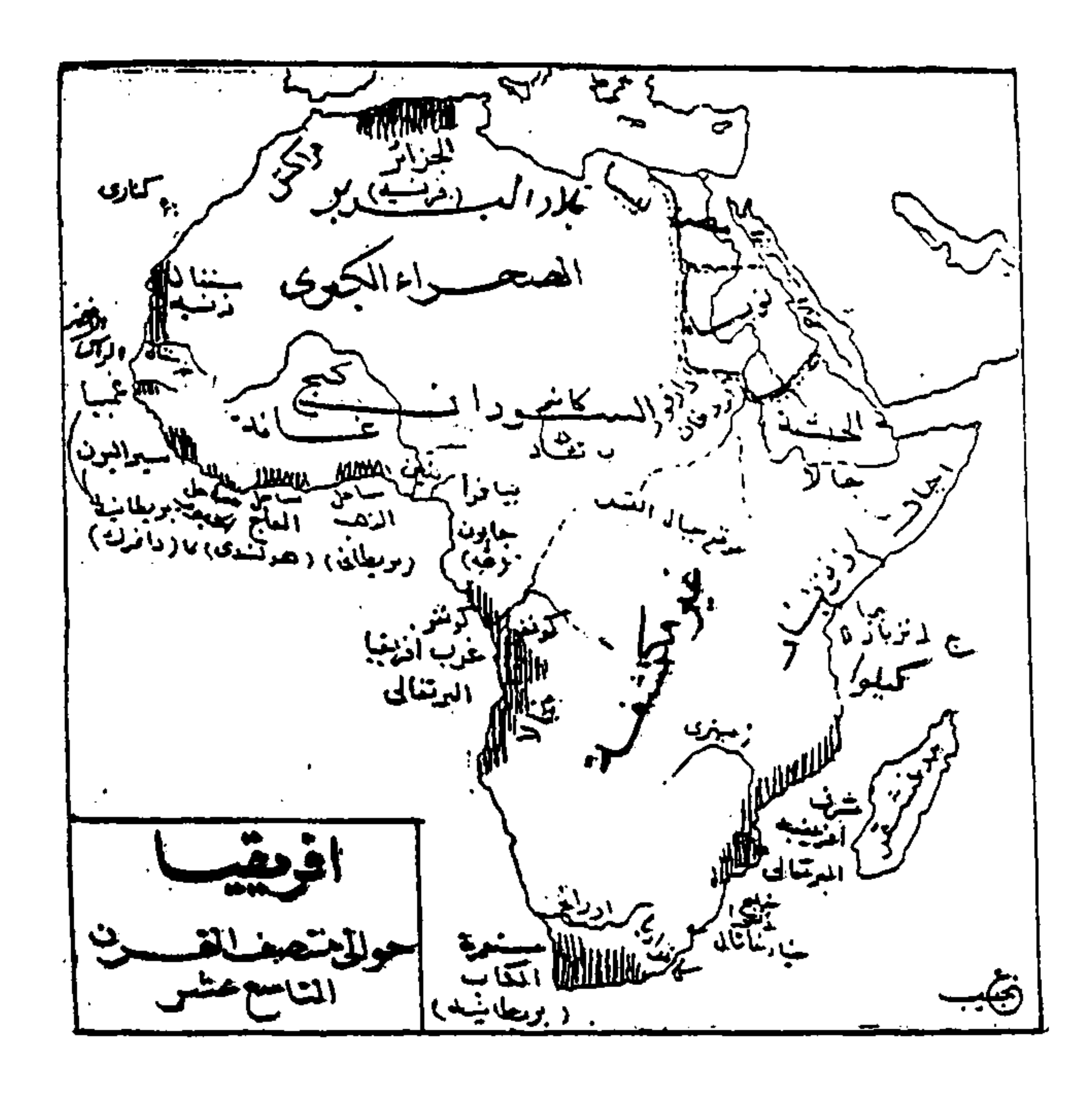
اثيـــوبيا

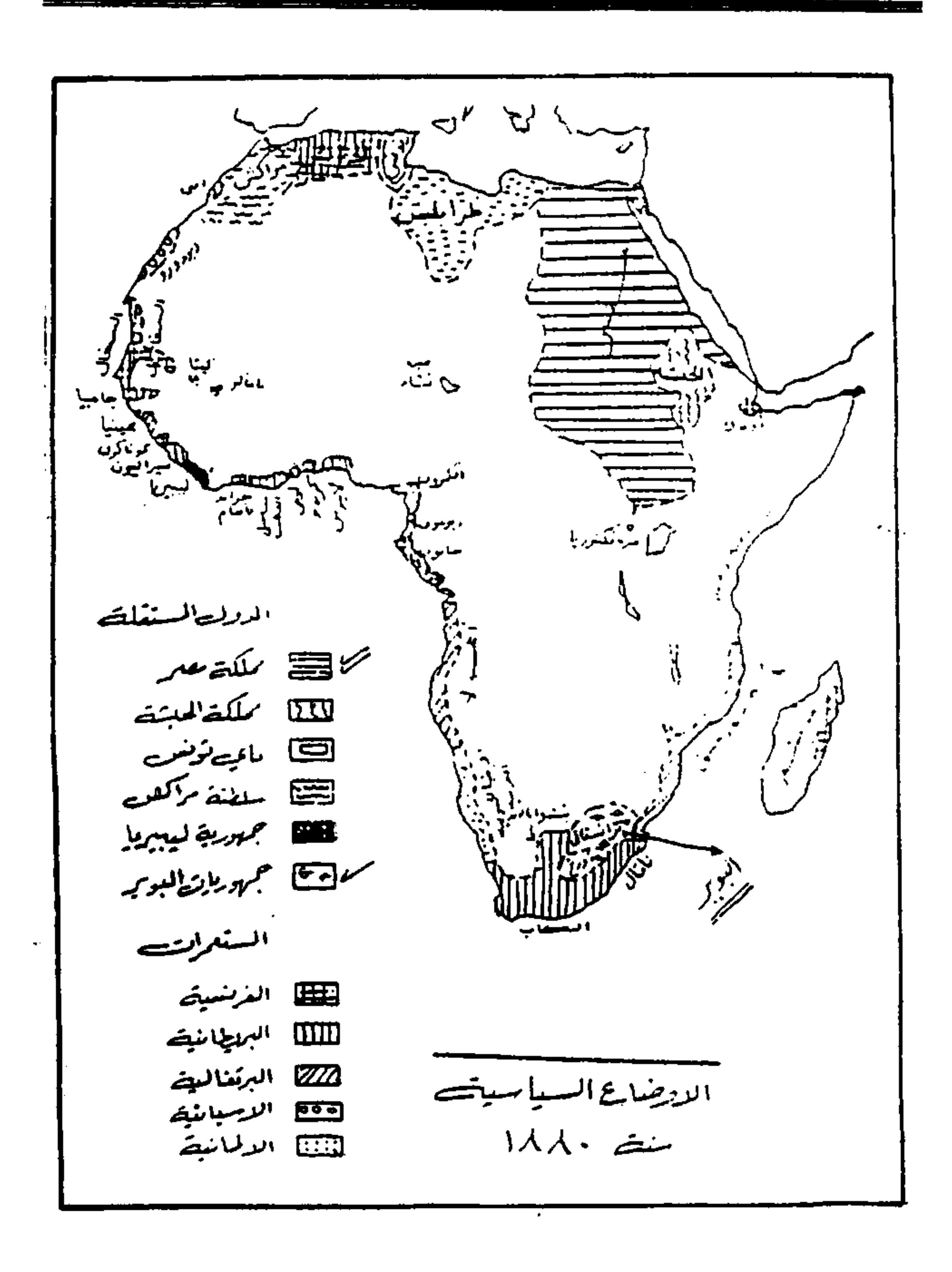


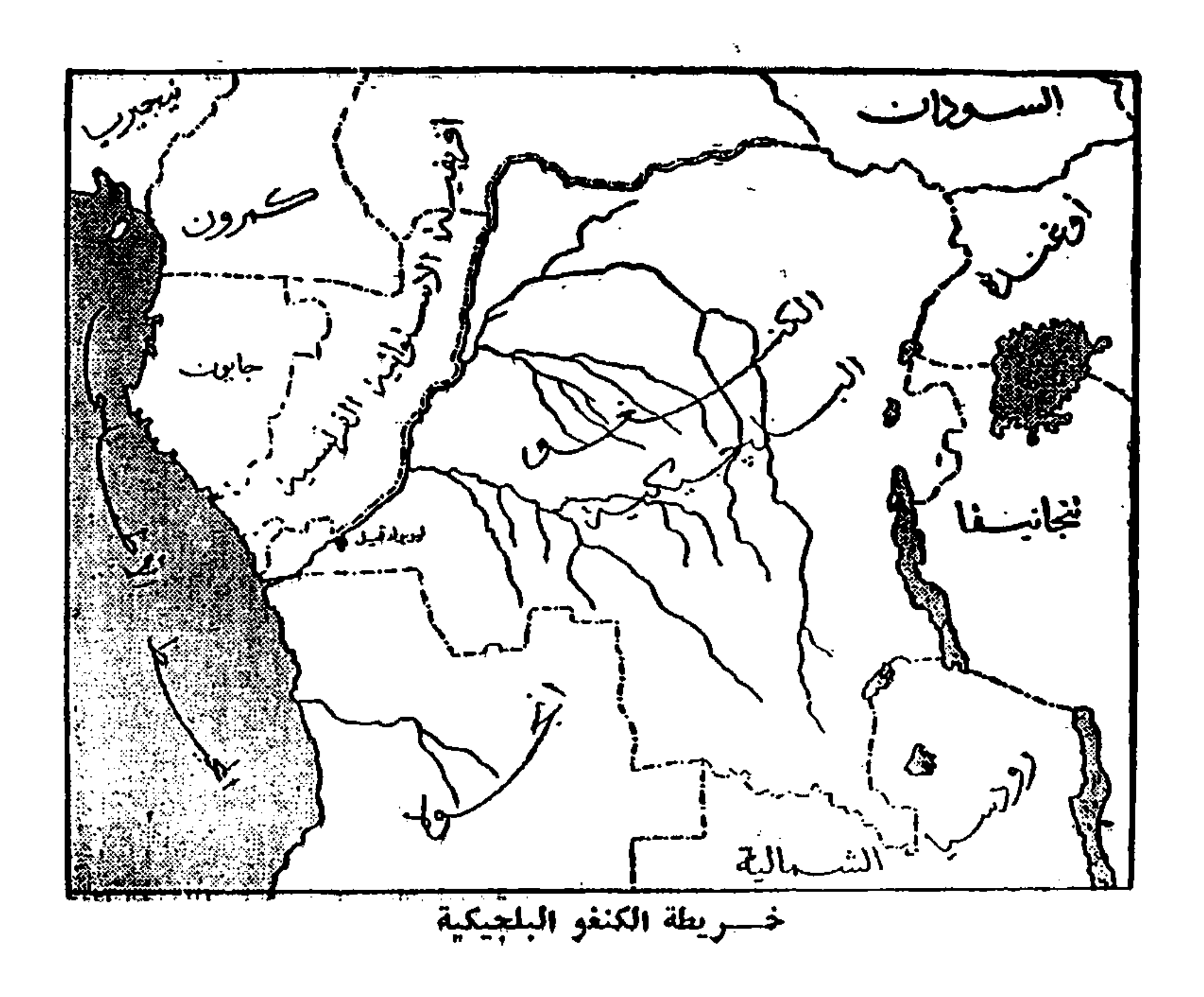
مراحل كشف الساحل الأفريقي ورحلات فاسكو ديجاما



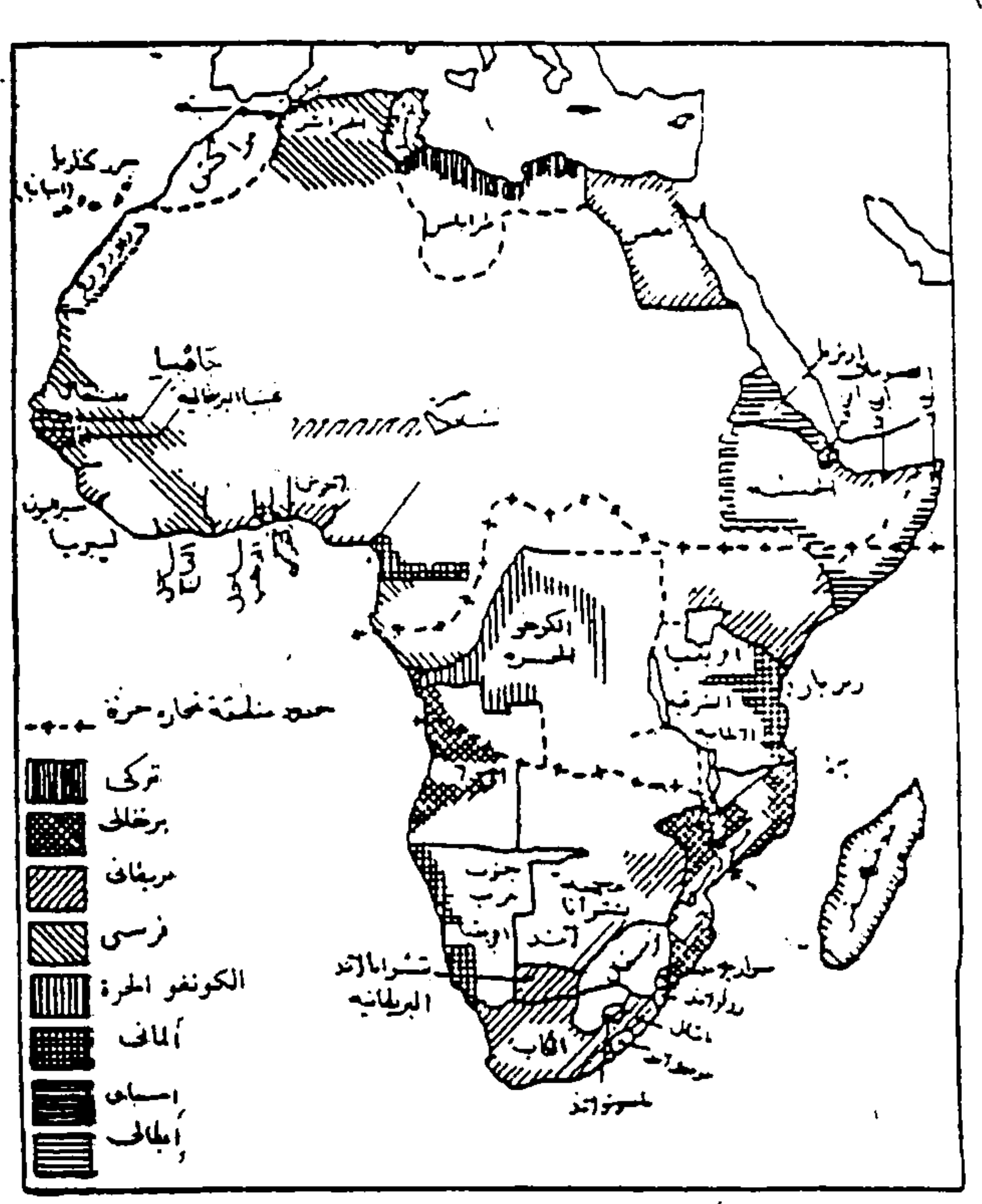
الكشوف الداخلية للقارة الافريقية في القرنين التاسع عشر والعشرين


افريقيا
حول منتصف القرن
التاسع عشر
الجزائر
(فرنسية)
بلاد البربر
كنارى
الصحراء الكبرى
السودان
سيراليون
ساحل العاج
ساحل الذهب
بيافرا
جابون
الحبشة
كيلوا
زمبيزى
ناتال
الكاب
(بريطانية)

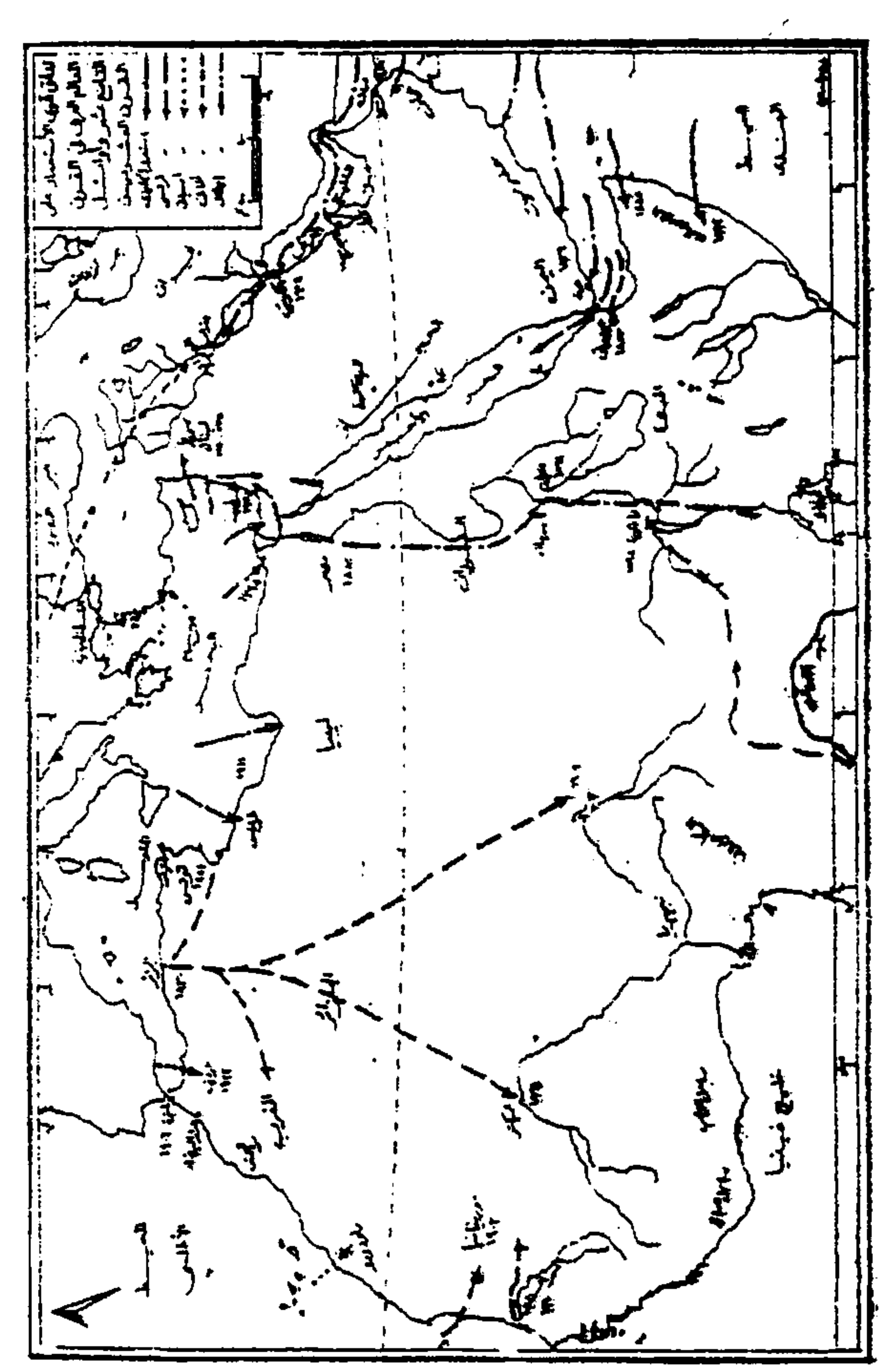

الدول المستقلة
مملكة مصر
مملكة الحبشة
باي تونس
سلطنة مراكش
جمهورية ليبيريا
جمهوريات البوير
المستعمرات
الفرنسية
البريطانية
البرتغالية
الإسبانية
الألمانية
طرابلس
ناتال
البوير
الكاب
الأوضاع السياسية
سنة ١٨٨٠

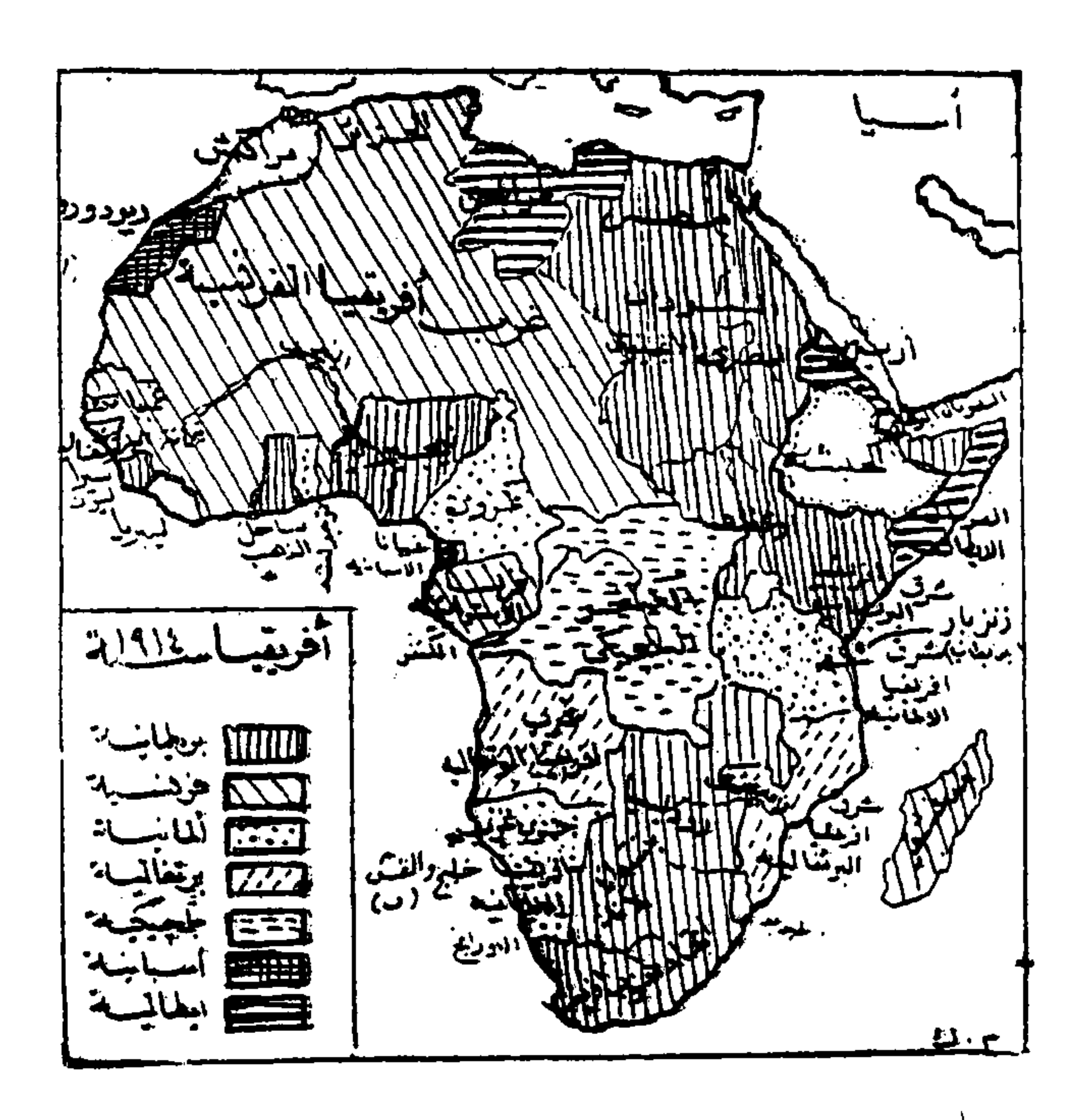


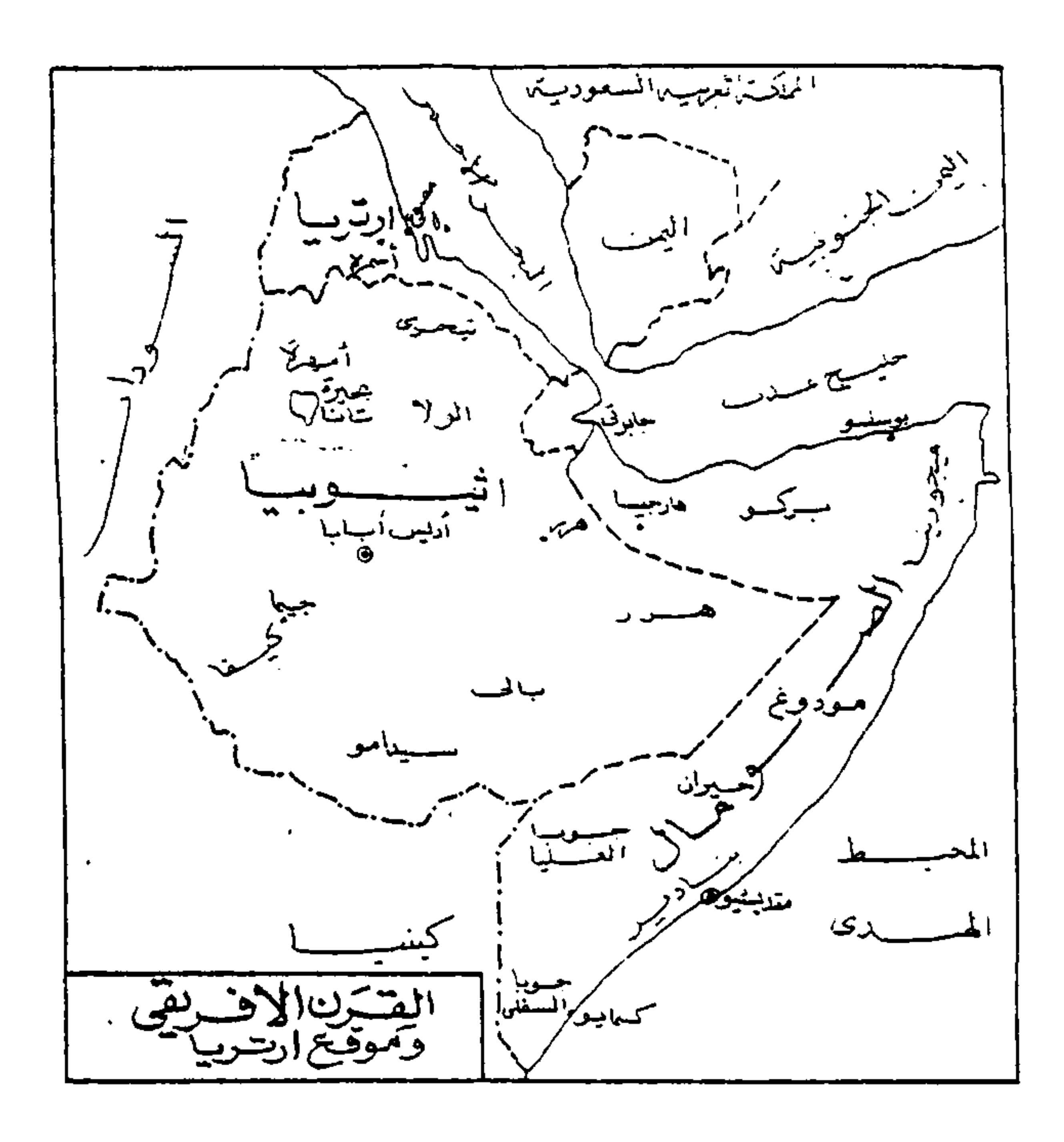
خريطة الكنغو البلجيكية



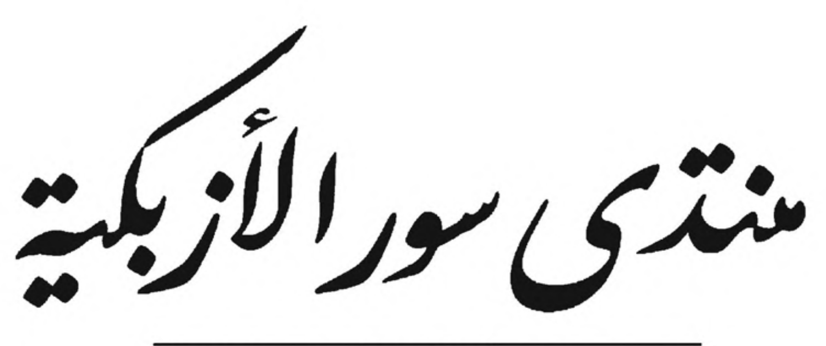
أفريقيا في ١٨٩١




أفريقيا سنة ١٩١٤
بريطانية
فرنسية
ألمانية
برتغالية
بلجيكية
أسبانية
ايطالية
أسيا
مراكش
ريودورو
أفريقيا الفرنسية
ساحل الذهب
الكمرون
زنزبار



القرن الافريقى وموقع ارتريا


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET